

ابن أبي حاتم الرازي

وأثره في علوم الحديث

تأليف

الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب

أستاذ الشريعة بجامعتي القاهرة وأم القرى

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة



ابن أبي حاتم الرازي

وأثره في علوم الحديث

تأليف

الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب
أستاذ الشريعة بجامعتي القاهرة وأم القرى

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على عباده الذين اصطفى وعلى محمد خاتم النبيين والمرسلين .

أما بعد ؛ فسنة رسول الله ﷺ هى الأصل الثانى من أصول التشريع الإسلامى فهى تلى كتاب الله تعالى ، منزلةً ، وشرفاً وأهميةً ؛ ولذلك عنى بها المسلمون جيلا بعد جيل منذ أن تلقوها من رسول الله ﷺ .

ومن العلماء الذين اهتموا بها اهتماما كبيرا ، وقدموا فى سبيل حفظها الكثير الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى ، الذى ترك لنا آثارا فى كثير من المجالات التى خدمت السنة ، وتصونها من الضياع ، والخطأ ، والتحريف ، والوضع .

ومع هذا لم يتناوله أحد من الباحثين بدراسة تجلى لنا شخصيته وآثاره ، وتبرزه علَمًا من الأعلام الذين يُقتدى بهم إذا أردنا أن نُعنَى بسنة رسول الله ﷺ ، عناية ترد عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، وكيد الكائدين .

بالإضافة إلى هذا فقد ألصقت به تهم تعيب من شخصيته كمحدِّث ، وتذهب من قيمة بعض الآثار العظيمة التى تركها لنا ؛ فقد ادُّعى أنه من الشيعة المفرطين أو الغالين ، كما ادُّعى أنه أخذ كتابه الجرح والتعديل من « كتاب التاريخ الكبير » للإمام محمد بن إسماعيل البخارى ، أو أغار عليه – كما عبر بعضهم .

من أجل هذا رأيت أن أدرس هذا الرجل ، دراسة تبرز شخصيته العلمية ، وتجلى لنا آثاره ، ومدى ما أفادته هذه الآثار فى علوم الحديث . ولهذا قسمت الموضوع قسمين :

القسم الأول : درست فيه شخصيته ، والعوامل التى أثرت فيها .

والقسم الثانى : درست فيه أثره فى علوم الحديث .

أما عن **القسم الأول** فقد رأيت أن أقدم له بتمهيد عن عصر الرجل وبيئته ، ظنًّا منا أن إنسانًا ما لا يعيش بمعزل عن عصره ، أو بغير أن تترك بيئته التى عاش فيها آثارها عليه .

وكل فصول هذا القسم الخمسة بعد هذا التمهيد تعين على الناحية المهمة من دراسة الشخصية ؛ وهى فهمنا لعملها العلمى وما قدمته من آثار .

ففى **الفصل الأول** : درست نشأته وأخلاقه على ضوء ما وصلنا من نزر يسير عنها ؛ إذ لا تقدم لنا كتب التراجم إلا القليل جدا من ذلك . ولما كان أبوه أبو حاتم ، وأبو زرعة – ابن خال أبيه – من الأئمة الكبار الذين أثروا تأثيرا كبيرا فى شخصية الرجل باعتبار الصلات الأسرية التى ربطت بينه وبينهما فقد ترجمتُ ترجمة موسعة – إلى حدٍ ما – لهذين الإمامين ، وبينت مدى تأثيرهما عليه .

ودرست فى **الفصل الثانى** رحلاته وشيوخه ، وكان سبيلى إلى ذلك قراءة كتاب الجرح والتعديل ؛ لأن ابن أبى حاتم ذكر فيه كثيرا من البلدان التى رحل إليها وجُلَّ شيوخه الذين التقى بهم أو سمع منهم أو كتبوا إليه .

ولم يكن من المستطاع أن أكتب عن هؤلاء الشيوخ جميعا ؛ إذ هم قد نيَّفوا على الثلاثمائة شيخ ، وجلهم من الشيوخ الأفذاذ الذين يحتاجون إلى تراجم كبيرة . وحتى إذا اكتفينا بسطور قليلة عن كل شيخ فإن الأمر يحتاج إلى ضِعف حجم هذه الرسالة ، هذا بالإضافة إلى أن ذلك يشغلنا عن الموضوع الرئيس .

من أجل هذا اكتفيت باستخراج هؤلاء الشيوخ من كتاب الجرح والتعديل ورتبتهم ترتيبا معجميا ، وألحقتهم بآخر الرسالة ، ثم ذكرت ملاحظات عن هؤلاء الشيوخ تبين مدى ما يمكن لابن أبى حاتم أن يستفيده منهم ، وقيمة ما عندهم من علم .

وفى **الفصل الثالث** كتبت عن عقيدة ابن أبى حاتم ، لأن عقيدة المحدث أساس من أسس تقويم ما يحمل من علم ، ذلك لأنها تملى عليه أن يختار شيوخا ، ويدع آخرين ، ويأخذ أحاديث ويترك أخرى ... وقد كان واجبا علىَّ فى هذا الفصل أن أناقش الزعم القائل بأن ابن أبى حاتم من الشيعة .

وفى **الفصل الرابع** تناولت علمه بالدراسة ، وبينت أى نوع من العلوم كان يهتم به ابن أبى حاتم وأيها كان يدعه .

وفى **الفصل الخامس** درست آثاره ، فهى الدليل على ما وصل إليه من علم ؛ بما أودع فيها من جهود السابقين عليه ، وما اكتسبه من تجارب نتيجة معاناته لهذه الجهود .

وقد تناولت بالتعريف فى هذا الفصل آثاره التى وصلت إلينا كاملة ، أو وصل إلينا بعض منها وأمكن التعريف به ؛ تلك الآثار التى لا تخدم علوم الحديث مباشرة أو عن قرب ، تاركا آثاره الأخرى إلى **القسم الثانى** من هذه الرسالة الذى يطالعنا بعد هذا الفصل .

وفى هذا القسم تناولت بالدراسة مؤلفاته التى لها أثر باق فى علوم الحديث ، وهى الجرح والتعديل ، وتقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ، والمراسيل ، وبيان خطأ محمد ابن إسماعيل البخارى فى تاريخه ، وعلل الحديث .

ولما كانت الكتب الأربعة الأولى يجمعها موضوع واحد ، وهو الكشف عن أحوال الرواة ، فقد درستها فى باب واحد ، ثم ثنيتُ بباب آخر لدراسة كتاب علل الحديث .

ورأيت أن أمهد لهذا القسم بتبيان العناية بالسنة قبل ابن أبى حاتم ؛ لأن عنايته بها حلقة من حلقات تلك العناية ، ولن تتضح لنا قيمة هذه الحلقة إلا إذا أدركنا ما قبلها وما بعدها ، هذا بالإضافة إلى أنه اهتم فى آثاره بأن يقدم لنا جهود هؤلاء السابقين عليه ، فقدمتُ لمحات سريعة عن هذه الجهود لندرك على أية حالة تسلَّمها ابن أبى حاتم ، ومدى ما أضافه إليها من جديد .

وفى **الباب الأول** من هذا القسم درست آثار ابن أبى حاتم فى الرواية ، ونقد الرواة ، وهو يتكون من ستة فصول :

فى **الفصل الأول** تناولت بالتعريف كتابى الجرح والتعديل ، وتقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل – الذى يعتبر مقدمة للكتاب الأول ، فدرست منهجه فيهما ، وموضوعهما .

وفى **الفصل الثانى** درست أصالة ابن أبى حاتم فى كتاب الجرح والتعديل ، وناقشت الزعم القائل بأن كتاب الجرح والتعديل مأخوذ من كتاب التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخارى .

وفى **الفصل الثالث** درست إثبات ابن أبى حاتم لمشروعية الرواية وأصول علمى الرواية والجرح والتعديل التى ذكرها فى « كتاب الجرح والتعديل » .

وأفردت لمراتب الرواة عند ابن أبى حاتم فصلا خاصا ، وهو **الفصل الرابع** من هذا الباب ، وقارنت عمله هذا بعمل من أتى بعده من الدارسين لأصول الحديث ؛ لأنه كان أول من وضع الرواة فى مراتب ، باعتبار ما يطلق عليهم من ألفاظ ، وكل من أتى بعده كان عالة عليه .

وفى **الفصل الخامس** تناولت بالدراسة كتاب المراسيل فبينت معنى المرسل ، واختلاف العلماء فى معناه ، والمعنى الذى سار عليه ابن أبى حاتم فى هذا الكتاب ، ومنهج ابن أبى حاتم فيه ، واختلاف العلماء فى الاحتجاج بالمراسيل ، وما رجحه ابن أبى حاتم من ذلك .

وفى **الفصل السادس والأخير من هذا الباب** درست كتاب خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه .

والباب الثانى الذى خصصته لكتاب « علل الحديث » لابن أبى حاتم يتكون من أربعة فصول :

الفصل الأول يتناول معنى علل الحديث فى اصطلاح علماء الحديث ، ومقارنة هذا المعنى بما قصده ابن أبى حاتم من هذا الكتاب ، ومنهج ابن أبى حاتم فيه ، ووصفًا للنسخة التى بين أيدينا من هذا الكتاب .

وفى **الفصل الثانى** استنبطت أنواع علل الحديث فى هذا الكتاب بمنهج جديد ، يسر لى أن ألم بكل أنواع العلل فى الكتاب تقريبا .

وفى **الفصل الثالث** ذكرت بعض القواعد التى يتبعها النقاد فى سبيل الكشف عن العلة فى الحديث مستنبطة من كتاب ابن أبى حاتم .

وفى **الفصل الرابع والأخير** كشفت أصالة ابن أبى حاتم فى هذا الكتاب .

وجاء دور خاتمة هذه الرسالة التى لخصت أهم ما وصلت إليه من نتائج ، وقيمة ابن أبى حاتم ومنزلته هو وآثاره عند العلماء والدارسين ، وتلاميذه الذين كانوا مظهرا من مظاهر هذا التقدير .

وقدمت فى آخرها اقتراحات ينبغى تنفيذها حتى نستفيد من آثار ابن أبى حاتم العظيمة استفادة أتم وأكمل ، خاصة أننا أحوج ما نكون إليها الآن .

وقد كانت أهم مصادر هذه الدراسة كتب ابن أبى حاتم التى وصلت إلينا ؛ فقد قرأتها قراءة متأنية ، فأعطتنى ما ضنَّت به المصادر الأخرى ، فتعرفت منها - أهم ما تعرفت - على أسرته ونشأته وبيئته العلمية ، ورحلاته ، وشيوخه ، وعلمه ، وكل هذا لم تذكر منه المصادر التى ترجمت لابن أبى حاتم إلا القليل ، بالإضافة إلى أن الاعتماد الكبير كان عليها فى القسم الثانى من هذه الرسالة ، وهو الخاص بأثره فى علوم الحديث .

ومع وفرة ما وصل إلينا من آثار لابن أبى حاتم فقد كانت هناك ثغرات لم أستطع سدها ، وصعوبات لم أتغلب على بعض منها :

أولها : أن ابن أبى حاتم لا يبين عن نفسه كثيرا فى مؤلفاته ، فهو يكتفى - غالبا - بذكر آراء الأئمة من علماء الحديث ، وخاصة آراء أبيه وأبى زرعة الرازيين ، وحتى فى بيان العقيدة ؛ فعل ذلك على الرغم من تأليفه فى هذا المجال . وهو يكتفى فى البيان عن آرائه إن وجدت - بذكر عنوان يتوافق مع ما يرى ، ثم يرجع إلى الأئمة ، فيذكر رواياتهم التى تندرج تحت العناوين التى ذكرها .

ثانيها : أن جانبا كبيرا من حياته أهملته المصادر التى بين أيدينا ، فلا تعرف شيئا عن حياته الخاصة ، ولكن لا ضير علينا من ذلك ما دامت حياته العلمية قد اتضحت لنا ؛ لأنها الأهم باعتبارها توطئة لفهم آثاره فى علوم الحديث .

ثالثها : أن بعض آثاره لم يصل إلينا ، وهذا جعلنا نقف عاجزين أمام معرفة جانب كبير من علمه وآثاره الكبيرة مثل المسند الذى يقال ، إنه فى ألف جزء ومؤلفاته الفقهية ، ومؤلفاته التى أودع فيها علم الصحابة وعلماء الأمصار .

ولعلى وفقت فيما قصدت إليه من هذه الدراسة ، وأسأل الله تعالى أن يسدد خطانا على الطريق ، وأن يجعلنا خادمين مخلصين وأمناء على كتابه الكريم ، وسنة نبيه ﷺ إنه أكرم مسئول .

رفعت فوزى عبد المطلب

* * *

القسم الأول

شخصية ابن أبى حاتم والعوامل التى أثرت فيها

تمهيد : عصر ابن أبى حاتم وبيئته

١ - الحالة السياسية فى عصر ابن أبى حاتم وخاصة فى الرَّى .

٢ - الحالة الاقتصادية بالرى .

٣ - الحالة الاجتماعية بالرى .

٤ - الحالة العلمية والفكرية بالرى .

أ - السنة وعلماؤها بالرى .

ب - المذاهب الفقهية .

جـ - المذاهب الكلامية .

د - الصراع بين المذاهب بالرى .

تمهيد

هل من المفيد أن نلقى نظرة عجلى على العصر الذى عاش فيه العالِم أو الفيلسوف قبل أن ندرس حياته ؟ .

يرى بعض الباحثين أنه ينبغى عند دراسة شخصيةٍ ما التعرف على العصر الذى عاش فيه ، وتربى فى ظله ، فله – بلا شك – التأثير الكبير فيه ، وهو يقوم بتشكيل شخصيته وذاته .

ويرى البعض الآخر أنه لا داعى إلى ذلك ، بحجة أن الشخصية إذا كانت فذة وعظيمة فإنها لا تكون ثمرة لعصرها تقليدا وتأثرا ، بل على العكس من ذلك تبدأ بإنكار الكثير مما تعارف عليه الناس أنه صواب ، وتزييف ما يرى الوسط الذى تعيش فيه أنه حقيقة ، وأن الفيلسوف أو العالم لو وجد فى عصر غير عصره لوجدنا روحه وراء عمله ، هى لا تتغير ، ولا تتأثر بما حولها ؛ لأن عصرها إنما يقوم بدور الوسائل التى يستخدمها العالم أو الفيلسوف فى إظهار روحه وذاته ، وعلى هذا فليس هناك من فائدة فى بيان العصر الذى عاشت فيه الشخصية [١] .

ونحن نرى ما يراه أصحاب الرأى الأول ؛ لأنه لو فرضنا أن إنسانًا ما عُزل عن مجتمعه وبيئته ، وأنتج عملا ، فإن عمله هذا سيكون مختلفا عما يحتاج إليه الناس ، فلا يؤثر فيهم أى نوع من التأثير . وإذا كان العمل المفيد هو ما يقود الناس نحو وجهة صحيحة فمن أين يعرف العالم أو الفيلسوف حاجة الناس إلى هذه الوجهة التى تختلف عن واقعهم ، وهو لا يعرف هذا الواقع ولم يتأثر به ؟

إن إنكار الفيلسوف أو العالم لما فى عصره – فى حقيقة الأمر – نوع من تأثير هذا العصر فيه ، إذ القيم التى يرى فيها الفيلسوف أنها غير ملائمة لمجتمعه هى التى خلقت عنده نوعا من النفور ، وجعلته يبحث عن المنقذ والخلاص من هذا الواقع ، والإبانة عن واقع جديد يجعل الناس تعيش حياة أفضل . فتعرفنا على العصر الذى عاش فيه العالم

---

(١) انظر « سفيان الثورى » للدكتور عبد الحليم محمود ، فهو يرى هذا الرأى الأخير موافقا « هنرى برجسون » . وقد عرض الدكتور نظرية برجسون فى هذا الكتاب من ص ١٥ إلى ص ١٨ ، كما أشار إلى الرأى الأول الذى يخالفه فى هذا الكتاب ص ١٥ .

أو الفيلسوف إنما هو تعرُّف على الدوافع التى حدت به إلى أن يتخذ طريقًا معينًا ، ولماذا يتخذ أسلوبا معينا فى تفكيره ، وفى المادة التى يقدمها ؟ إذ الفلسفة أو العلم فى عصر العالم أو الفيلسوف مادة يضطر إلى استخدامها ؛ ليخلع على فكره صورة مفهومة . وذلك باعتراف هؤلاء الباحثين الذين يرون الرأى الثانى (١) .

ونحن بهذا لا ننكر أن لكل إنسان روحه وذاته التى تختفى وراء عمله فتجعله – إذا كان صادقا – عملا مطبوعا بطابعه ، حاملا سماته ، كبصمات أصابعه ، ولهذا لا ندعى أن العصر بما فيه من علم ومبادئ يرجع إليه كل عمل الفيلسوف أو العالم ، وإنما هو عامل من عوامل التأثير التى تجعله يتخذ وجهة معينة فقط . أما نوعية ما يقدم من عمل فلا شك أن لذاته دورا كبيرا فى هذه النوعية ، ومن هنا تختلف الأعمال من شخص لآخر فى عصر واحد .

من المفيد – إذن – ونحن ندرس شخصية ابن أبى حاتم ، وأثرها فى علم الحديث أن نمهد بإلمامة سريعة عن عصره ، والحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فى بلدته التى نشأ فيها ، وهى مدينة الرى .

١ – الحالة السياسية :

ولقد عاش ابن أبى حاتم بين عامى **٢٤٠** من الهجرة و **٣٢٧** منها ، فقد ولد فى السنة الأولى (٢) وتوفى فى الثانية (٢) وهذه الفترة يطلق عليها المؤرخون « عصر نفوذ الأتراك » وهو العصر الذى شهد ازدياد نفوذ الأتراك فى الدولة العباسية ، وانهيار الحكم العباسى ، وسيادة روح التنافس بين الحكام والرؤساء ، وما صاحب هذا النفوذ من آثار على الخلفاء ، فى مركز الخلافة العباسية فى العراق والأقاليم التابعة لها ، وهذا العصر يكاد ينحصر فى الفترة بين عامى ٢٣٢ هـ و ٣٣٤ هـ (٣) ، ويكاد يجمع المؤرخون على أن القرن الأول للخلافة العباسية ، وهو الذى سبق هذه الفترة ، (١٣٢ – ٢٣٢ هـ) كان

---

(١) المصدر السابق ص ١٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ /٢٦٣ ، ٢٦٩ .

(٣) الخلافة والدولة : الدكتور محمد حلمى محمد أحمد ط ١ ص ٢١٠

عصراً ذهبياً تجلت فيه هيبة الخلفاء ، واستقر سلطانهم السياسى ، ونفذت كلمتهم على الحكومة المركزية ، وعلى ولاة الأقاليم شرقاً وغرباً [١] .

وكان الأمر على النقيض خلال القرن الثانى من حكم الدولة العباسية — فى عصر نفوذ الأتراك — إذ بدأت تظهر دلالات الضعف على الحكومة المركزية ، وفسدت الإدارة ، وسيطر الترك على الخلفاء ، وأدى ذلك إلى تجاسر الولاة ، واستبدادهم على الخلفاء ، واستقلالهم بالأمر فى ولاياتهم ، ولم يبق فى حوزة الخلافة إلا العراق ، وما يحيط بها من البلاد الفارسية .. وكانت سلطة الخلافة على الولايات واهية ، لكثرة الفتوق والثورات ، وانتزاع بعض هذه الولايات والاستقلال بالنفوذ فيها تحت سيطرة اسمية حينا ، وعدم وجود ذلك الاعتراف الاسمى حينا آخر ، وذلك عندما يكون هناك عداء مذهبى بين الخلافة والمتغلبين على الولاية [٢] .

وسواء أكان هناك اعتراف اسمى أم لم يكن هناك هذا الاعتراف ، فلقد أرهق هؤلاء الولاة أو المتغلبون أهالى الأقاليم بأنواع الجبايات والمظالم الثقيلة ، وبالصراعات التى كانت تقوم بين الطامعين فى هذه الأقاليم ، والمسئولين عليها بالفعل ، وكل هذا أو ذلك كان عاملا من عوامل عدم الاستقرار ، والقضاء على الرفاهية فى هذه الولايات ، وسريان اليأس فى نفوس الناس .

وفى مدينة الرى — التى ولد فيها « ابن أبى حاتم » والتى ينسب إليها — نرى صورا تجلى فيها ما سبق ، فقد شهدت هذه المدينة طوال « عصر نفوذ الأتراك » أوقاتاً عصيبة ، حيث طمع الطامعون فيها ، وحاولوا التغلب عليها ، وانتزاعها من يد الدولة العباسية ، وأرهقوا أهلها بالضرائب التى أثقلت كاهلهم ، وبالصراعات التى أذهبت الاستقرار والأمن بينهم ، وأشاعت مكانهما الاضطراب والخوف . ونظرة عامة إلى تاريخ هذه الولاية السياسى ترينا صدق ذلك :

فقد شهدت الرى أولا حكم « الطاهريين » ، الذين فوضت إليهم الخلافة العباسية

---

(١) النزعات الاستقلالية : عبد الفتاح السرنجاوى ص ٦

(٢) المصدر السابق ص ٨

حكم خراسان والشرق العباسى ، وكان الطاهريون مستقلين إلى حد كبير عن الخلافة العباسية [١] ، ولم يعترفوا لها إلا بالولاء الاسمى . وقد وزعوا أقاليم هذه المنطقة فيما بينهم .

ولكن الرى لم تستمر تحت نفوذهم ، فقد أخذها منهم « الحسن بن زيد العلوى » الذى أسس دولة بطبرستان مستقلة تماما عن الخلافة العباسية عرفت « بالدولة الزيدية » وتم استيلاء هذه الدولة على الرى بعد صراع عنيف مع « الطاهريين » كلف الرى الكثير [٢] .

وظلت الرى بعد هذا مسرحا كبيرا للصراع بين الطاهريين والعلويين ، إلى أن انتهت الدولة الطاهرية ، وقامت الدولة الصفارية التى استولت على ما كان فى أيدى « الطاهريين » ، وأخذت مكانهم فى حلبة الصراع أيضا [٣] .

ولم تلبث « الرى » أن عادت إلى الخلافة فى وقت قد اشتدت فيه وطأة الأتراك فى مقر الخلافة بـ« سُرَّ مَنْ رَأَى » حيث رأى الخلفاء أن يرسلوا مصدر القوة منهم إلى الأقاليم حتى يستريحوا من شرهم ، فأرسلوا أحدهم إلى « الرى » ، فأخذ أموال الناس ، ثم تطلع إلى الرجوع إلى مقر الخلافة حتى يستأثر بالنفوذ ، ويقضى على مناوئيه غير مبال بما ينجم عن تركه للولاية من تعرض أهلها لإغارة الأعداء ، وتغلب الطامعين ، وغير ملتفت إلى رجاء الأهالى له ألا يتركهم بعد أن أخذ أموالهم ، ورجاء الخليفة له أيضا . وعلى هذا لم يصنع لهذا الإقليم شيئا غير ما عبر عنه الخليفة المهتدى (٢٥٥ – ٢٥٦ هـ) بقوله : « ما صنع شيئا أكثر من أخذ الأموال واحتجانها لنفسه [٤] » .

ثم دخلت الرى فى حوزة دولة أخرى ، وهى الدولة السامانية [٥] ، بعد أن ضعفت الدولة الصفارية ، وتقلص نفوذها عن الرى عام ٢٨٩ هـ [٦] .

---

(١) الخلافة والدولة ص ٧٦

(٢) انظر تاريخ الطبرى ص ١٥٣٠ – ١٥٣٣ حوادث سنة ٢٥٠ . وص ١٦٨٦ حوادث سنة ٢٥٣ .

(٣) الكامل لابن الأثيرج ٦ ص ٨٨ حوادث سنة ٢٨٤ هـ .

(٤) تاريخ الطبرى ص ١٨٣٢ لسنة ٢٥٦ هـ .

(٥) كان السامانيون قد أسسوا دولتهم فى بلاد ما وراء النهر سنة ٢٦١ ، بعد أن كانوا فى أول أمرهم نُواباً عن الطاهريين ، واستمرت دولتهم نحو ١٣٠ سنة (انظر الخلافة والدولة فى العصر العباسى ص ١٢٥) .

(٦) الكامل لابن الأثيرج ٦ ص ١١٨ لسنة ٢٩٥ .

ولم تنعم الرى بانضمامها إلى السامانيين ، إذ يذكر ابن الأثير أن أحد قادتها قد جمع أموالاً جمة من خراجها ، وهرب منها [١] ، كما كانت فى عهدهم هدفا لواحد من الطامعين الذين استولوا عليها مدة من الزمن ، وحاول أن يكسب استيلاءه على الرى سندا شرعيا ، فكتب إلى الخلافة التى أقرته على عمله هذا ، لقاء مبلغ من المال دفعه لها .

ولا شك فى أن الخلافة فى ذلك الوقت كانت ترحب بكل من يدفع إليها الأموال التى كانت فى حاجة إليها ، لسد حاجة الجند من الأتراك [٢] .

وهكذا كانت الرى ، طوال هذا العصر ، مسرحا للاضطرابات ونهب الأموال . ولعلنا ندرك ما أصابها من جراء ذلك ، إذ دفعت الكثير من أموالها وأمنها .

ولقد تأثر ابن أبى حاتم – بلا شك – بكل هذا ، إذ ربما دفع من ماله مع من دفع من الأهالى اتقاء لشر هؤلاء الولاة ، ويحدثنا ياقوت بأنه كانت هناك وسيلة أخرى اتخذها ابن أبى حاتم ، وغيره من العلماء لإرضاء بعض الولاة الذين استولوا على الرى ، فعندما تغلب أحمد بن الحسن الماردانى على الرى سنة ٢٧٥ هـ أيام المعتمد ، وأظهر التشيع ، وأكرم أهله ، تقرب الناس إليه بتصنيف الكتب فى ذلك ، وصنف له ابن أبى حاتم كتابا فى فضائل أهل البيت [٣] . وعندما حكم الرى منصور بن إسحاق السامانى من قبل السامانيين ابتداء من عام ٢٩٠ هـ صنف له الحكيم محمد بن زكريا الرازى كتابا فى الطب وسماه باسمه [٤] .

وربما كانت هذه الحياة السياسية – بما فيها من الاضطراب – من دواعى ظهور بعض رجال من أهل الرى أداروا ظهورهم لنعيم الحياة ، وزهدوا فيها ، وارتضوا الزهد طريقا

---

(١) المصدر السابق جـ ٦ ص ١١٨ سنة ٢٩٥ .

(٢) انظر صورا من صور استيلاء المغامرين والطامعين على الرى وأخذ أموال أهلها فى الطبرى ص ١٦٨٦ لسنة ٢٥٣ . الكامل لابن الأثير سنة ٣٠٤ ص ١٥٥ جـ ٦ و ١٥٦ ، ١٧٥ لسنة ٣١١ هـ . والبداية والنهاية لابن كثير ج ١١ ص ٣٨ سنة ٢٦٦ ، ص ٥٠ سنة ٢٧٢ .

(٣) معجم البلدان لياقوت : مادة الرى .

(٤) المصدر السابق المادة نفسها . وانظر ترجمة محمد بن زكريا الرازى فى ريحانة الأدب (ص ٢٨٦ – ٢٨٧) وطبقات الأطباء والحكماء (ص ٧٧ ، ٧٩) .

لهم ، ومن أمثال هؤلاء أبو زرعة الرازى ويحيى بن معاذ الرازى [١] وابن أبى حاتم وآخرون .

٢ - الحالة الاقتصادية :

يصف الاصطخرى - وهو مُعَاصِرٌ لابن أبى حاتم (ت ٣٤٠) - عمران الرى ، فيذكر : أنك إذا جاوزت العراق إلى المشرق لم تجد مدينة أعمر ، ولا أكبر ، ولا أيسر أهلا منها إلى آخر بلاد الإسلام إلا نيسابور ، فإنها فى العرصة أوسع . فأما فى اشتباك الأبنية والعمارة واليسار فإن الرى تفضلها ، وطولها فرسخ ونصف فى مثله ، وبناؤها من طين ، وقد يستعمل فيها الآجر ، ثم ذكر لها أبوابا ، وأسواقا كثيرة . ويقول عن مياه الرى : إن مياههم من الآبار ، ولهم نهران للشرب ، ولهم قنوات كثيرة ، وما يفضل من مشربهم يروى ضياعهم [٢] .

ويقول المقدسى : وهو قريب إلى حدٍّ ما من عصر ابن أبى حاتم (ت ٣٧٥) يصف الحالة الاقتصادية بالرى : إنها بلد « كثير المفاخر والفواكه ، فسيح الأسواق ، حسن الحانات ، كثير الإدامات ، غزير المياه مفيد التجارات [٣] » كما يقول أيضا إنها « كورة حسنة الفواكة خطيرة الرساتيق [٤] » ويذكر المنتجات والصناعات التى تصدرها الرى ، وهى البرود النَّيِّرات ، والقطن ، والقصاع ، والمسالّ ، والأمشاط ، وأنها تختص بالبطيخ والخوخ [٥] .

ولا شك فى أن هذا الوصف يصور الرى على أنها بلد غنية بالخيرات والتجارات والصناعات . ويجمل اليعقوبى (من أهل القرن الثالث) كل ما سبق فيقول : إن « شرب أهلها من عيون كثيرة ، وأودية عظام ، وبها واد عظيم يأتى من بلاد الديلم يقال له : نهر

---

(١) هو يحيى بن معاذ بن جعفر الرازى الواعظ ، تكلم فى علم الرجاء وأحسن الكلام ، وكان من الزهاد ، توفى سنة ٢٥٨ (طبقات الصوفية ص ١٠٧ - ١١٤) .

(٢) المسالك والممالك ص ١٢٢ .

(٣) أحسن التقاسيم ص ٢٩٠

(٤) المصدر السابق ص ٢٨٥ . والرساتيق جمع رستاق ، وهو كل موضع فيه مزروعات وقرى ولا يقال ذلك للمدن . (تاج العروس) .

(٥) المصدر السابق ص ٣٩٥

موسى ، ولكثرة قرى البلد كثرت ثماره وأجنته وأشجاره ، وله رساتيق وأقاليم ، ومبلغ خراجه عشرة آلاف ألف درهم » [١] .

ولعلنا ندرك – بعد هذا – السر فى طمع الطامعين والمغامرين فى ولاية الرى طوال الفترة التى تعرفنا عليها ، وهى الفترة التى عاش فيها ابن أبى حاتم ، فهى بلد كثير الخيرات ، والخلافة عاجزة وضعيفة ، فلا تخيف كل من يفكر فى الاستيلاء عليها واحتجان أموالها ، وقد كانت الخلافة تشجع بعضهم لقاء مبلغ يدفعه لها ، كما سبق أن ذكرنا .

ولم تكن الحالة السياسية هى كل ما يصيب الرى فى اقتصادها ، وإنما أصابتها نكبات طبيعية ، ذهبت بأمن الناس ورفاهيتهم وأموالهم ، ومن ذلك ما يرويه الطبرى من أنه فى عام ٢٥٠ هـ « أصاب أهلَ الرى فى ذى الحجة زلزلةٌ شديدة ، ورجفة تهدمت منها الدور ، ومات خلق من أهلها من المدينة فنزلوا خارجها [٢] » .

ومن ذلك أيضا ما وقع فى بعض السنوات بالرى من الغلاء ، ومما هو جدير بالذكر أنه كان لابن أبى حاتم دور فى تخفيفه عن الناس ؛ إذ أرسل إليه بعض أصدقائه حبوبا من أصبهان ؛ ليشترى له بها دارا بالرى ، ينزل فيها ، ويقيم عند قدومه إليها ، فأنفقها ابن أبى حاتم على الفقراء ، وكتب إليه : « قد اشتريت لك بها قصرا فى الجنة [٣] » .

٣ – الحالة الاجتماعية :

افتتحت مدينة الرى فى عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب [٤] – رضى الله عنه – ويقول اليعقوبى : إن الذى افتتحها هو الصحابى الجليل قرظة بن كعب الأنصارى رضى الله عنه سنة ثلاث وعشرين من الهجرة [٥] . ومنذ ذلك الحين بدأ دخول أهلها فى

---

(١) البلدان ص ٤٢ ، وأحسن التقاسيم ص ٤٠٠ .

(٢) تاريخ الطبرى ص ١٥١٥ حوادث سنة ٢٥٠ هـ .

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبى جـ ٣ ص ٨٣١ .

(٤) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٤٤٣ .

(٥) البلدان لليعقوبى ص ٤٢ .

وقرظة بن كعب الأنصارى صحابى جليل ، شهد أحداً وما بعدها من المشاهد . انظر ترجمته فى أسد الغابة جـ ٤ ص ٣٣٩ ، ٤٠٠ .

الإسلام ، إلى أن استقر فى قلوبهم ، وأصبحت الرى من الدولة الإسلامية ، وسارت فى موكب حضارتها التى طبعت أهلها بطابعها ، حتى صارت – كما يقول المقدسى – « أحد مفاخر الإسلام [١] » .

ويذكر اليعقوبى أن المهدى نزل الرى فى خلافة المنصور (١٣٦ – ١٥٨ هـ) ، وبناها ، وبها ولد ابنه الرشيد ، وقد أقام المهدى بها عدة سنين ، وسماها « المحمدية » وبنى بها بناء عجيبا [٢] .

ويذكر « البلاذرى » أن البناء الذى بناه المهدى عام ١٥٨ هـ هو الذى فيه الناس على عهده (ت ٢٧٩) ، كما بنى بهذا البناء المسجد الجامع [٣] .

ولا شك فى أن مكث المهدى بها سنين عديدة ، ومعه بعض العرب ، كان له التأثير فى تعريب هذه المدينة ، أو جعلها تسير فى الاتجاه العربى أكثر من غيرها من بلدان الخلافة الشرقية . ومع هذا يذكر اليعقوبى أن أهل الرى أخلاط من العجم ، وعربها قليلون [٤] .

أما من حيث التنوع الطبقى للسكان فهم يتكونون من :

١ ـــ جنود الوالى الذين يناصرونه ضد أعدائه والطامعين فى ولاية الرى .
٢ ـــ طبقة الأغنياء من أصحاب الضياع من أتباع الخليفة وأغنياء المدينة [٥] .
٣ ـــ الزراع الذين كانوا يزرعون القطن والفواكه مثل البطيخ والخوخ .
٤ ـــ الصناع الحرفيين الذين ينسجون البرود ، ويعملون القصاع والمسالّ والأمشاط .

وهؤلاء السكان جميعا وصفهم « الاصطخرى » بأن « لهم دهاء وتجارب » وأنهم « يرجعون إلى مروءة » [٦] ، وقد عمل المسلمون ما من شأنه إسعاد السكان

---

(١) أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ص ٣٩٠ .
(٢) البلدان لليعقوبى ص ٤٢ .
(٣) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٤٤٦ .
(٤) البلدان ص ٤٢ .
(٥) المصدر السابق والصفحة نفسها .
(٦) المسالك والممالك للاصطخرى ص ١٢٢ .

ورفاهيتهم ، ومن ذلك ما يذكره ياقوت من أنهم أنشئوا فى الرى مستشفى لعلاج المرضى [١] .

٤ – الحياة العلمية والفكرية :

كانت الرى فى عصر ابن أبى حاتم تموج فيها ألوان الحياة العلمية والفكرية التى كانت تموج فى بلدان الخلافة الأخرى التى اشتهرت بذلك مثل بغداد والكوفة والمدينة ومصر .

ولقد شهدت « الرى » نهضة علمية بفضل العلماء الذين نشئوا بها ، والذين رحلوا إليها منذ أن فتحت ، ولا شك فى أن أول من رحل إليها من العلماء إنما كان بعضاً من صحابة رسول الله ﷺ مع الجيوش التى فتحتها ، وذلك ليبلغوا رسالة ربهم ، ومن الصحابة الذين ذكر أنهم رحلوا إلى الرى : قرظة بن كعب الأنصارى رضى الله عنه ، كما سبق أن ذكرنا [٢] .

ورحل إليها من التابعين الإمام الشعبى [٣] ، وسعيد بن جبير [٤] الذى لقيه الضحاك بن مزاحم الهلالى [٥] بها ، فكتب عنه التفسير [٦] .

ثم رحل إليها بعد ذلك جلة من العلماء فى العلوم الإسلامية ، مثل الإمام الكسائى

---

(١) معجم البلدان : مادة الرى .

(٢) انظر ص ١٨ وهامشها من هذه الكتاب .

(٣) هو عامر بن شراحيل الهمدانى الكوفى . كان إماما حافظا فقيها متقنا ثبتا ، وولى قضاءالكوفة ، وتوفى سنة ١٠٣ هـ أو ١٠٤ هـ أو ١٠٥ هـ (الطبقات الكبرى جـ ٦ ص ١٧١ – ١٧٨ – تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٧٩ – ٨٨) .

(٤) هو المقرئ ، أحد الأعلام . سمع من ابن عباس وقد أخذ القراءة عنه عرضا ، وسمع منه التفسير ، وأكثر روايته عنه (الطبقات الكبرى جـ ٦ ص ١٧٨ – ١٨٧ تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٧٦٦ – ٧٧) .

(٥) الضحاك بن مزاحم الهلالى البلخى الخراسانى توفى سنة ١٠٥ هـ انظر ميزان الاعتدال جـ ٢ ص ٣٢٦ ، تاريخ التراث العربى جـ ١ ص ١٨٦ والمصادر المبينة به .

(٦) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٤٤٧ ميزان الاعتدال جـ ٢ ص ٣٢٦ .

النحوى المقرىء (١) ، وكان قد شخص إليها مع الرشيد ودفن بها ، كما دفن بها الحجاج بن (٢) أرطاة وكان قد وفد إليها مع المهدى (٣) ، كما رحل إليها ودفن بها الإمام محمد بن الحسن الشيبانى صاحب الإمام أبى حنيفة (٤) . ورحل إليها ودفن بها كذلك الفزارى المنجم (٥) ، وهؤلاء جميعا وغيرهم قد أرسوا أسس الحياة العلمية والفكرية بالرى ، فتعلم منهم أهلها ، وتأثروا بهم ، حتى كانت النهضة التى سنلم بطرف منها فى هذا العصر الذى نعنى به الآن ، أعنى به عصر ابن أبى حاتم .

السنة وعلماؤها بالرى :

قبل أن نبين جهود الرى فى خدمة السنة يجدر بنا أن نشير إلى مدى اهتمام الناس بالحديث فى القرن الثالث الهجرى ، وهو القرن الذى أسهم فيه ابن أبى حاتم بجهد كبير ، وخير ما يصور هذا الاهتمام تلك القصة التى يرويها أبو حاتم الرازى لابنه عن سليمان (٦) بن حرب ، ومدى اهتمام الناس بالسماع منه وكثرتهم ، يقول أبو حاتم : « ولقد حضرت مجلس سليمان بن حرب ببغداد فحزروا من حضر مجلسه أربعين ألف رجل ، وكان مجلسه عند قصر المأمون فبنى له شبه منبر ، فصعد سليمان ، وحضر حوله جماعة من القواد عليهم السواد ، والمأمون فوق قصره قد فتح باب القصر ، وقد أرسل سترْ يَشِفُّ ،

---

(١) هو على بن حمزة أبو الحسن النحوى المقرىء ، كان إماما فى فنون عديدة : فى النحو والعربية وأيام الناس وقد اختار لنفسه قراءة صارت إحدى القراءات السبع (النجوم الزاهرة جـ ٢ ص ١٣٠) .

(٢) هو أبو أرطاة النخعى الفقيه أحد الأعلام على لين فى حديثه . وقد خرج حديثه أصحاب السنن الأربعة ومسلم وتوفى سنة ١٤٥ هـ (ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٤٥٩ – ٤٦٠ . تاريخ التراث جـ ١ ١٥٣) .

(٣) فتوح البلدان ص ٤٤٧ .

(٤) الإمام محمد بن الحسن الشيبانى مولاهم ، حضر مجلس أبى حنيفة سنتين ثم تفقه على أبى يوسف ، وصنف الكتب الكثيرة ونشر علم أبى حنيفة . توفى بالرى سنة ١٨٧ هـ (النجوم الزاهرة جـ ٢ – ص ١٣٠ ، ١٣١ طبقات الفقهاء ص ١٣٥ – ١٣٦)

(٥) المسالك والممالك ص ١٢٢ .

والفزارى المنجم هو محمد بن إبراهيم بن حبيب الكوفى كان عالما بأمر النجوم . توفى سنة ١٨٠ هـ . (الوافى بالوفيات جـ ١ ص ٣٣٦ الأعلام للزركلى) .

(٦) هو أبو أيوب الواشحى الأزدى البصرى قاضى مكة . توفى سنة ٢٢٤ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٩٣)

وهو خلفه يكتب ما يملى ، فسئل أول شىء حديث حوشب بن عقيل ، فلعله قال : حدثنا حوشب بن عقيل أكثر من عشر مرات ، وهم يقولون : لا نسمع ، فقال مستملى ومستمليان وثلاثة .. كل ذلك يقولون لا نسمع [١] .

فالاهتمام بالسنة كان كبيرا فى هذا القرن كما تدل عليه هذه القصة . ولقد صور الإمام الذهبى جانبا من هذا الاهتمام فى منتصف القرن الثالث ، فقال ، بعد أن انتهى من الترجمة لمائة وعشرين محدثا من محدثى الطبقة الثامنة فى كتابه « تذكرة الحفاظ » : فهؤلاء المسمَّون فى هذه الطبقة الثامنة هم ثقات الحفاظ ، ولعل قد أهملنا طائفة من نظرائهم ، فإن المجلس الواحد فى هذا الوقت كان يجتمع فيه أزيد من عشرة آلاف محبرة ، يكتبون الآثار النبوية ، ويعتنون بهذا الشأن ، وبينهم نحو من مائتى إمام قد برزوا وتأهلوا للفتيا [٢] .

وقد أسهمت الرى بجهد كبير فى خدمة السنة بفضل علمائها الذين برزوا فى هذا المجال ، ولقد كان فيها من يعتبر من أساطين علم الحديث والمعدودين من أئمته الكبار ، وكان من أهمهم منذ ابتداء عهد التصنيف فى الحديث فى أوائل القرن الثانى الهجرى حتى عصر ابن أبى حاتم :

١ - جرير بن عبد الحميد الرازى :

كان من أوائل الذين صنفوا فى علم الحديث [٣] ، وبه وبأمثاله صارت الرى دار علم يرتحل [٤] إليها ، وهذا هو الإمام الكبير أحمد بن حنبل يعتذر بعدم الذهاب إلى جرير ، لعدم المئونة التى تيسر له ذلك فيقول : « لو كان عندى خمسون درهماً كنت خرجت إلى الرى ، إلى جرير بن عبد الحميد ، فخرج بعض أصحابنا ، ولم يمكنى الخروج إليه ؛ لأنه لم يكن عندى [٥] » .

---

(١) الجرح والتعديل جـ ٢ ق ١ رقم الترجمة ٤٨١ ص ١٠٨ - ١٠٩

(٢) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٢٩ ، ٥٣٠ وقد ذكر فى صفحة ٤١٣ من هذا الجزء عدد أهل هذه الطبقة وانظر شرح الإمام النووى لصحيح مسلم فقد ذكر فى جـ ١ ص ٥٣ أنه اجتمع فى مجلس أبى بكر بن أبى شيبة (٢٣٥ هـ) نحو ثلاثين ألف رجل .

(٣) المحدث الفاصل للرامهرمزي ص ٤٢٠

(٤) الإعلان بالتوبيخ للسخاوى ص ١٤١ .

(٥) آداب الشافعى ص ٨١ .

وقد وثقه بعض الأئمة الذين يعتد بنقدهم للرجال ، قال عنه أبو حاتم : جرير يحتج به ، وقال ابن عمار : كان حجة وكانت كتبه صحاحا . وقال اللالكائي : جرير مجمع على ثقته .

وقد توفى عام ١٨٨ هـ ، وقال بعضهم : وكان من أبناء الثمانين [١] .

٢ - هشام بن عبيد الله الرازي :

كان فقيها وكان أحد الأعلام فى عصره روى عن ابن أبى ذئب ، ومالك بن أنس وحماد بن زيد وآخرين ، وروى عنه الحسن بن عرفة وأبو حاتم وغيرهم قال موسى بن نصر : سمعته يقول : لقيت ألفا وسبعمائة شيخ ، وخرج منى فى طلب العلم سبعمائة ألف درهم ، وذكره أبو حاتم فقال : « صدوق ما رأيت أحداً فى بلدنا أعظم قدراً ، وأجل قدراً من هشام بن عبيد الله بالرى » .

وفى داره مات محمد بن الحسن ، وخرَّج له أصحاب الكتب الستة ، وقال الذهبى : « كان داعية إلى السنة » ، توفى سنة إحدى وعشرين ومائتين من الهجرة [٢] .

٣ - إبراهيم بن موسى الرازي :

لقبه الذهبى بالحافظ الكبير سمع أبا الأحوص ، وجرير بن عبد الحميد ، ويحيى بن أبى زائدة ، والوليد بن مسلم ، وطبقتهم وروى عنه البخارى ومسلم وأبو داود وأبو زرعة والترمذى وخلق .

قال عنه أبو زرعة : « هو أتقن من أبى بكر بن أبى شيبة وأصح حديثا منه ، لا يحدث إلا من كتابه » ، وقال : « كتبت عن إبراهيم بن موسى مائة ألف حديث » .

وقال النسائى عنه : « ثقة » . وقال أبو حاتم : « هو من الثقات ، وهو أتقن من محمد بن مهران الجمال » .

توفى فى حدود الثلاثين ومائتين من الهجرة [٣] .

---

(١) ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٣٩٤ - ٣٩٦ .

(٢) تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ . ميزان الاعتدال جـ ٤ ص ٣٠٠ ، ٣٠١

(٣) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ٤٣٦ ص ١٣٧ . تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٤٩

٤ – محمد بن مهران الجمال الرازى :

وكنيته أبو جعفر ، ويلقبه الذهبى بالحافظ الأوحد ، سمع معتمر بن سليمان وابن عيينة ، وعيسى بن يونس وطبقتهم . وعنه البخارى ومسلم وأبو داود وأبو زرعة وغيرهم . قال فيه أبو حاتم : كان الجمال أوسع حديثا من إبراهيم بن موسى الفراء ، وكان ابن موسى أتقن منه . وقال أبو بكر الأعْيَن (٢٤٠ هـ) : مشايخ خراسان ثلاثة : قتيبة ، ومحمد بن مهران ، وعلى بن حجر وتوفى أبو جعفر فى سنة تسع وثلاثين ومائتين (١) .

٥ – محمد بن حميد الرازى :

أبو عبد الله الحافظ ، روى عن ابن المبارك ، وجرير ، وخلق . حدث عنه أبو داود والترمذى وابن ماجه ومحمد بن حميد الباغندى ومحمد بن جرير والبغوى وخلق .

قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبى يقول : لا يزال بالرى علم ما دام محمد بن حميد حيا ، وقال أبو زرعة عنه : من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل فى عشرة (٢) آلاف حديث . توفى سنة ثمان وأربعين ومائتين من الهجرة (٣) .

٦ – يحيى بن الضُرَيس الرازى :

كان على قضاء الرى ، ووصفه الذهبى بالحفظ والإتقان ، حدث عن ابن جريج ، ومحمد بن إسحاق ، وسفيان بن زائدة وطبقتهم . حدث عنه يحيى بن معين ، وابن راهويه ، ومحمد بن حميد ، وخلق ، وثقه يحيى بن معين ، وقال أبو حاتم : كان عنده عن حماد عشرة آلاف حديث ، وقال وكيع : هو من حفاظ الناس ، وقال إبراهيم بن موسى : منه تعلمنا الحديث . خرج له الإمامان مسلم والترمذى (٤) .

---

(١) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩

(٢) أى يروى هذه الأحاديث بأسانيد نازلة .

(٣) المصدر السابق جـ ٢ ص ٤٩٠ – ٤٩٢ . ميزان الاعتدال جـ ١ . ص ٥٣٠ ، ٥٣١

(٤) تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٤٧

٧ – سهل بن زَنْجَلَة الرازى :

سمع سفيان بن عُيَيْنَة وأبا معاوية [١] ، وحفص بن غياث ، وأبا بكر بن عياش ، وجرير بن عبد الحميد ، وطبقتهم ، وله رحلة واسعة ومعرفة جيدة . حدث عنه ابن ماجة ، وإبراهيم الحربى وأبو يعلى الموصلى وآخرون .

وثقه الأئمة ؛ فقال عنه أبو حاتم : صدوق ، وقال العِجْلِى [٢] : ثقة حجة ارتحل مرتين ، وله تصانيف ، ولا يقدم عليه فى الديانة والإتقان من أقرانه فى وقته [٣] .

وإذا كان هؤلاء جميعا وغيرهم [٤] لم يدركهم ابن أبى حاتم فيستفيد من علمهم ، فإنهم جميعا قد مهدوا المهاد العلمى الذى عاش فيه ابن أبى حاتم بالرى ، فقد كان لهم تلاميذ تلقى العلم على أيديهم ، واستفاد استفادة كبرى منهم ، أمثال أبى حاتم وأبى زُرْعَةَ وغيرهما من شيوخه .

الرازيون من شيوخ ابن أبى حاتم :

أما المحدثون – من الرازيين ، أو من ساكنى الرى – الذين نهل ابن أبى حاتم من بحور علمهم سواء أكان ذلك بالسماع منهم ، أم بالكتابة عنهم ، أم بالقراءة عليهم ، فهم

---

(١) محمد بن حازم أبو معاوية الضرير (١٩٥ هـ) له ترجمة فى تذكرة الحفاظ جـ ١ . ص ٢٩٤ ، ٢٩٥

(٢) أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفى له كتاب الجرح والتعديل (١٨٢ – ٢٦١ هـ) انظر ترجمة له فى تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٦٠ ، ٥٦١

(٣) المصدر السابق جـ ٢ ص ٤٥٢

(٤) ذكر ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل كثيرا من الرازيين روى عنهم أبوه ، وكانوا عدولا عنده مثل أحمد ابن إسماعيل بن أبى ضرار الرازى الذى قال عنه أبو حاتم : ثقة مأمون (الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ١٠ ص ٤١) ، وإبراهيم بن محمد النصراباذى الرازى (جـ ١ ق ١ : ٤١٤ ص ١٣١) وعبد الله بن سالم البزاز الرازى (جـ ٢ ق ٢ : ٣٦١ ص ٧٧) وتبع بن خالد الرازى (جـ ١ ق ١ : ١٨٠٢ ص ٤٤٨) وعبد الله بن محمد بن الحسن الرازى (جـ ٢ ق ٢ : ٧٤٦ ص ١٦٢) وعبد الرحيم بن سليمان الرازى قال عنه أبو حاتم : كان عنده مصنفات ، قد صنف الكتب ، صالح الحديث ، وقد نظر وكيع فى كتبه فقال : ما أصح حديثه (جـ ٢ ق ٢ : ١٦٠٢ ص ٣٣٩) . وعلى ابن أبى بكر الكندى الرازى ، قال عنه أبو حاتم : صدوق ثقة كان من الصالحين (جـ ٣ ق ١ : ٩٦٦ ص ١٧٦) . وابنه عمر الذى روى عنه أبو حاتم وأبو زرعة وقال عنه أبو حاتم : صدوق (جـ ٣ ق ١ : ٦٧٩ ص ١٢٥) . وعيسى ابن زياد بن إبراهيم الرازى سمع منه أبو حاتم وقال عنه : صدوق (جـ ٣ ق ١ : ١٥٣٤ ص ٢٧٦) وكذلك عمر بن الصلت الرازى (جـ ٣ ق ١ : ١٣٣٤) وعلى بن زيادالعطار الرازى (ج ٣ ق ١ : ١٠٢٤ ص ١٨٧) .

كثيرون ، ذكر منهم فى الجرح والتعديل ما يقرب من الثلاثين شيخا [١] ، غير أبيه وأبى زرعة . وهم جميعا ككل شيوخه – قد عرفوا بالصدق والعدالة .

ويجدر بنا أن نعرف ببعض هؤلاء ، غير أبى حاتم وأبى زرعة ،وذلك كى يتضح لنا مدى ما هيأه هؤلاء الشيوخ من بيئة علمية استفاد منها ابن أبى حاتم فى تكوينه العلمى ، وسنرجىء التعريف بأبى حاتم وأبى زرعة إلى موضع آخر من هذه الرسالة ؛ لأن استفادته منهما كانت الكبرى ، باعتبار الصلات الأسرية بينهما وبينه ، هذه الصلات التى كانت من أهم العوامل التى هيأت له أخذ علم هذين الإمامين .

١ – محمد بن مسلم الرازى :

المعروف بابن وارة . قال عنه الذهبى : الحافظ الإمام المجود .. أحد الأعلام ، ارتحل إلى الآفاق ، وحدث عن أبى عاصم النبيل ، والأنصارى ، والفريابى ، وأبى نعيم وأبى مسهر .. وكان يضرب به المثل فى الحفظ ، ولقد اجتمع بالرى ثلاثة يعز وجود مثلهم : أبو زرعة ، وابن وارة ، وأبو حاتم ، وقد سبق الذهبى إلى مثل هذا الحكم الإمام أبو جعفر الطحاوى ، إذ قال فيما يرويه عنه الذهبى : « ثلاثة من علماء الزمان بالحديث اتفقوا بالرى لم يكن فى الأرض مثلهم فى وقتهم » فذكر ابن وارة وأبا حاتم وأبا زرعة .

روى عنه النسائى والبخارى خارج صحيحه ، ومحمد بن يحيى الذهلى ، وهو أكبر منه ، وعبد الله بن محمد بن أخى أبى زرعة الرازى ، وعبد الرحمن بن أبى حاتم وخلق .

وقد وثقه الأئمة : ابن أبى حاتم ، والنسائى ، وأبو بكر بن أبى شيبة وعبد الرحمن ابن خراش قال عنه ابن أبى حاتم : ثقة صدوق ، وجدت أبا زرعة يبجله ويكرمه .

وقال أبو بكر بن أبى شيبة : أحفظ من رأيت أحمد بن الفرات ، وابن وارة ، وأبو زرعة .

وقال عبد الرحمن بن خراش : « كان ابن وارة من أهل هذا الشأن المتقنين

---

(١) انظر ملحق (معجم شيوخ ابن أبى حاتم فى آخر هذه الرسالة) وقد جمعت هؤلاء الرازيين فى جزء مستقل لم أذكره هنا خوف الإطالة .

الأمناء ».. « كنت عنده ليلة ، فذكر أبا إسحاق السبيعى ، وشيوخه ، فذكر منهم فى طلق واحد مائتين وسبعين رجلا » .

ولد فى حدود عام تسعين ومائة ، وتوفى فى رمضان عام مائتين وسبعين من الهجرة [١] .

٢ - الحسين بن الحسن الرازى أبو مَعْن :

قال الذهبى : هكذا سماه أبو محمد بن أبى حاتم وهو أخبر به ، وسماه أبو أحمد الحاكم فى الكنى محمد بن الحسين .

سمع من يحيى بن معين وخلق كثير ، وسمع الموطأ من يحيى بن بكير ، وروى عنه أبو نعيم بن عدى ، ومحمد بن الفضل المحمداباذى ، وابن أبى حاتم ، وغيرهم [٢] وقد أثنى عليه الكثيرون من الأئمة :

قال عنه ابن أبى حاتم : « كتبنا عنه ، وما رأيت من أبى معين إلاخيرا [٣] ».

وقال أبو عبد الله الحاكم فيه : « هو من كبار حفاظ الحديث ».

وتوفى سنة أثنتين وسبعين ومائتين من الهجرة [٤] .

٣ - على بن الحسين بن الجنيد الرازى :

قال عنه الذهبى : الإمام الحجة ، الحافظ الثبت ، عرف فى بلده بالمالكى ؛ لكونه جمع حديث مالك الإمام ، وكان من أئمة هذا الشأن ، كما كان بصيرا بالرجال والعلل .

سمع أبا جعفر النفيلى ، وصفوان بن صالح ، ومحمد بن عبد الله بن نصير وطبقتهم . حدث عنه عبد الرحمن بن أبى حاتم ، وأحمد بن إسحاق الصِّبْغِى وآخرون .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٩ - ٣٠ . تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٧٥ . وحكم ابن أبى حاتم موجود فى الملحق بآخر الرسالة .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ / ١٥٤ ورقة ٣٤ . تذكرة الحفاظ ٦٠٦ جـ ٢

(٣) الجرح والتعديل جـ ١ ق ٢ / ٢٢١ ص ٥٠

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣ / ١٥٥ . تذكرة الحفاظ ٦٠٦ ، ٦٠٧ جـ ٢

ومن ثناء الأئمة عليه قول ابن أبى حاتم فيه : « ثقة صدوق » [(١)] وقال أبو يعلى الخليلى : هو حافظ علم مالك ، ويقول الذهبى معقبا على ذلك : وكان يحفظ أيضا حديث الزهرى .

توفى فى آخر سنة إحدى وتسعين ومائتين من الهجرة على الأصح [(٢)] .

٤ - محمد بن حماد الطهرانى الرازى :

المحدث ، الحافظ ، الثقة ، الجوال .

سمع من عبد الرزاق بن همام ، وعبيد الله بن موسى ، وأبى عاصم النبيل وطبقتهم بالعراق والشام واليمن .

روى عنه الشيخان ، وابن ماجه فى سننه ، وعبد الرحمن بن أبى حاتم ووثقه فقال : « هو ثقة صدوق كتبت عنه مع أبى بالرى وبغداد والإسكندرية » [(٣)] .

وقال الدار قطنى : ثقة ، وقال أبو أحمد بن عدى : سمعت منصورا الفقيه يقول : لم أر من الشيوخ ، فأحببت أن أكون مثله فى الفضل إلا ثلاثة أنفس أولهم محمد بن حماد الطهرانى .

توفى بعسقلان فى ربيع الأول سنة إحدى وسبعين ومائتين [(٤)] .

٥ - محمد بن أيوب بن الضُّرَيس الرازى :

قال الذهبى عنه : الحافظ ، المُسنِد ، مصنف كتاب فضائل القرآن ، ولد على رأس المائتين وسمع مسلم بن إبراهيم ، وأبا الوليد الطيالسى ومحمد بن كثير العبدى وطبقتهم .

---

(١) قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٧ إن ابن أبى حاتم قال أيضا إنه حافظ حديث الزهرى ومالك وليس هذا فى الجرح والتعديل جـ ٣ / ق ١ ، ٩٨١ ص ١٧٩

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٧ . تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٧١ ، ٦٧٢

(٣) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ / ١٣٢٠ ص ٣٠

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٦٢٨ ، ٦٢٩ . تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٦١٠ ، ٦١١

وعنه أحمد بن إسحاق ، وعبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الرازى ، وآخرون قال بعض العلماء : سمعت محمد بن أيوب يقول : آخر قدمة قدمتها البصرة أديت أجرة الوراقين عشرة آلاف درهم .

وثقه ابن أبى حاتم فقال : « كتبنا عنه ، وهو ثقة صدوق [١] » .

وقال الخليلى : « هو محدث ابن محدث ، وجده يحيى من أصحاب الثورى » .

توفى بالرى فى يوم عاشوراء سنة أربع وتسعين ومائتين [٢] .

٦ - أحمد بن محمد بن عاصم الرازى :

الإمام الحافظ المصنف الثقة .. من أقران أبى عيسى الترمذى ، روى عن أبى الربيع الزهرانى ، ومحمد بن أبان الواسطى ، وقتيبة ، وإسحاق بن راهويه حدث عنه عبد الرحمن ابن أبى حاتم [٣] ، وقال عنه : « كتبت عنه وهو صدوق [٤] » .

ولعلك بعد هذا متفق - تماما - معى على أن الرى قد أسهمت بجهد وافر فى خدمة السنة وخاصة فى عصر ابن أبى حاتم ، ذلك العصر الذى زادفيه الاهتمام بالسنة على مستوى الدولة كلها كما وضح لنا فى قصة مجلس سليمان بن حرب التى حكاها لنا أبو حاتم الرازى ، وكما وضح ذلك أيضا من كلام الإمام الذهبى .

وجدير بالتأمل والملاحظة أن هذا الاهتمام قد تعدى الأفراد إلى الأسر ، فهناك أسر بالرى قد سارت فى موكب خدمة السنة ، وقدم أفرادها الواحد تلو الآخر جهده فى رواية الحديث النبوى والاعتناء به ، فمثلا وجدنا يحيى بن الضُرَيس الرازى يخدم السنة ، ثم يأتى بعده ابنه محمد الذى روى عنه ابن أبى حاتم [٥] ، وحفيده فيسيران فى الطريق نفسه . كما وجدنا سهل بن زَنْجَلة الرازى يروى الحديث ويصنف فيه ، ثم جاء بعده ابنه ، فكان له

---

(١) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ / ١١١٤ ص ١٩٨

(٢) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٦٤٣

(٣) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ / ١٥١ ص ٧٥ . سير أعلام النبلاء ورقة ١٣ / ٣٧٥ - ١٧٦

(٤) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ / ١٥١ ص ٧٥

(٥) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ١٥٠٥ ص ٢٧٧

إسهامه فى هذا المجال ، كما نجد أن أسرتى أبى حاتم وأبى زرعة أيضا من الأسر التى يقدم أكثر من فرد فيها جيلا بعد جيل الجهود الكبيرة فى خدمة السنة والاعتناء بها [١] .

ومن أجل هذه الجهود بالرى قدرها كبار المحدثين فى عصر ابن أبى حاتم ، فرحلوا إليها لسماع الحديث من علمائها ، ولمذاكرتهم ، وإسماعهم ، يذكر ابن أبى حاتم من هؤلاء : الإمام الكبير محمد بن إسماعيل البخارى الذى قدم إلى الرى فسمع منه الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان [٢] ، ومنهم الإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى الذى قدم إليها ، فكتب عنه ابن أبى حاتم [٣] .

كما رحل إليها من المحدثين كذلك فسمع منهم ابن أبى حاتم، وكتب عنهم أحمد بن سلمة النيسابورى [٤] ، ويحيى بن محمد النيسابورى [٥] ، وأحمد بن الحسين بن عباد البغدادى [٦] ، ومحمد بن داود السمنانى [٧] ، ومحمد بن موسى القاشانى [٨] ، ومعاذ بن محمد النسائى [٩] ، ومحمود بن الفرج الأصبهانى [١٠] .

ولقد كان إلى جانب الاهتمام بالسنة اهتمام بمجالات أخرى من مجالات العلوم

---

(١) سيتضح ذلك فى ثنايا هذه الرسالة وخاصة فى الفصل الأول من الباب الأول منها .

(٢) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ١٠٨٦ ص ١٩١ . وانظر ترجمة مفصلة عن الإمام البخارى فى سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٦٢

(٣) المصدر السابق جـ ٤ ق ١ : ١٧٩٧ ص ١٨٢ . وانظر ترجمة مفصلة للإمام مسلم فى سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٥٧ – ٥٨٠ وما بعدها .

(٤) أحمد بن سلمة النيسابورى : الحافظ الحجة ، جمع وصنف . توفى سنة ٢٨٦ هـ (سير أعلام النبلاء ١٣ / ٣٧٣ ص ٨٧ ، وعن رحلته إلى الرى انظر الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ٦٩ ص ٥٤) .

(٥) يحيى بن محمد النيسابورى : قال الحاكم : هو إمام نيسابور فى الفتوى والرئاسة ، سمع من كثير من الشيوخ فى كثير من البلدان قال ابن أبى حاتم سمعت منه بالرى وبمحضر أبى وأبى زرعة ، أملى علينا من حفظه وهو صدوق (الجرح والتعديل جـ ٤ ق ٢ : ٧٧٤ ص ١٨٦ – سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٨٥ : ٢٩٤) .

(٦) انظر الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ٣٦ ص ٤٨

(٧) المصدر السابق جـ ٣ ق ٢ : ١٣٧٣ ص ٢٥٠

(٨) المصدر السابق جـ ٤ ق ١ : ٣٥٦ ص ٨٤

(٩) المصدر السابق جـ ٤ ق ١ : ١١٤٠ ص ٢٥١

(١٠) المصدر السابق جـ ٤ ق ١ : ١٣٤٣ ص ٢٩٢

الإسلامية والعربية ، ويهمنا أن نلم إلمامة سريعة بالمذاهب الفقهية والكلامية بالرى ؛ لأن ذلك يلقى ضوءا على ما نحن بصدده من دراسة ابن أبى حاتم ، وأثره فى علوم الحديث .

ب – والمذاهب الفقهية بالرى كانت :

١ – **مذهب الحنابلة** : الذين كانوا يتبعون اتجاه الإمام أحمد فى الاشتغال برواية الحديث ، واستنباط الأحكام منه بحيث يغلب على فقههم الأثر ، « وكان لهم فقه متميز مخالف لبقية المذاهب وقسيم لها » (١) وهؤلاء هم أهل الحديث ، وأهم من برز منهم فى هذا المجال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، وهؤلاء غير فقهاء الحنابلة الذين أتوابعد ذلك ، والذين أوجدوا « كثيرا من التفريعات والمسائل الافتراضية التى لم تؤثر عن ابن حنبل ، بل أثر عنه كراهيته لها ، وتحذيره منها » فهم قد أخذوا مسائل أهل الرأى ، ثم حاولوا أن يجيبوا عنها على وفق أصول إمامهم (٢) .

٢ ــ **مذهب الأحناف** : الذين كانت لهم الغلبة أيام المقدسى (ت ٣٧٥) (٣) ومنهم بالرى موسى بن نصر الرازى ، ومحمد بن مقاتل الرازى (٤) .

٣ ــ **مذهب الشافعية** (٥) .

٤ ــ **مذهب المالكية** : وكان من أهم رجاله على بن الحسين بن الجنيد الذى كان يعرف فى بلده بالمالكى (٦) .

أما المذاهب الكلامية فكانت :

١ ــ **مذهب أهل الحديث** : وهؤلاء كانت لهم مواقف مميزة عن الفرق الكلامية الأخرى ، وكانت هذه المواقف ناتجة عن تمسكهم بظاهر النصوص فى مسائل العقيدة من غير تأويل لها .

---

(١) المدرسة الفقهية للمحدثين ص ١٢٠ ، ١٢١

(٢) المصدر السابق ص ١٢٥

(٣) أحسن التقاسيم ص ٣٩٢

(٤) طبقات الفقهاء ص ١٣٩

(٥) أحسن التقاسيم ص ٣٩١

(٦) انظر ص ٢٦ – ٢٧ من هذا الكتاب .

وكانوا فى معتقدهم هذا تابعين للإمام أحمد بن حنبل فيما ارتآه من آراء فى مسائل الصفات وغيرها من المسائل الكلامية .

وسنبسط هذا عند الكلام عن عقيدة ابن أبى حاتم فى فصل خاص من هذه الرسالة .

٢ - مذهب المعتزلة (١) :

وكان منهم بالرى فرقتـان :

١ - النجاريـة :

أصحاب الحسين بن النجار ، وهؤلاء - مثل أغلب المعتزلة - يقولون : إن القرآن مخلوق (٢) ، وهم فى ذلك يخالفون مذهب جمهور المحدثين . ويقول الشهرستانى إن أغلب معتزلة الرى على مذهب النجارية (٣) .

٢ - الزعفرانية :

يقول المقدسى عنهم : إنهم يقفون فى خلق القرآن ، فلا يقولون إنه مخلوق ، أو غير مخلوق (٤) .

ويرى الشهرستانى أن هذه الفرقة من النجارية - الفرقة السابقة - ويقول : إن

---

(١) المعروف أن المعتزلة قد سموا كذلك لأن واصل بن عطاء اعتزل شيخه الحسن البصرى ، وأخذ بآراء جديدة مخالفة له ، فقال عنه : اعتزلنا واصل . ولكن أبا الحسين الملطى (ت ٣٧٧ هـ) فى كتابه « التنبيه » يذكر أثناء تعريفه بهذه الفرقة تعليلا جديداً لتسميتهم بذلك ، وهو تعليل جدير بالتأمل ، يقول معرفا بهذه الفرقة : « هم أرباب الكلام ، وأصحاب الجدل والتمييز والنظر والاستنباط ، والحجج على من خالفهم وأنواع الكلام ، والمفرقون بين علم السمع وعلم العقل والمنصفون فى مناظرة الخصوم ، وهم عشرون فرقة .. وهم سموا أنفسهم معتزلة ، وذلك عندما بايع الحسن بن على عليه السلام معاوية وسلم إليه الأمر - اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس ، وذلك أنهم كانوا من أصحاب على ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا : نشتغل بالعلم والعبادة فسموا بذلك معتزلة ، والأصول التى هم عليها خمسة وهى : العدل ، والتوحيد ، والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » (التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص ٣٥ ، ٣٦) .

(٢) الملل والنحل جـ ١ ص ١٣٠

(٣) المصدر السابق جـ ١ ص ١٣٠

(٤) أحسن التقاسيم ص ٣٩٣

النجارية اختلفت أصنافا ، لكنها لم تختلف فى الأصول التى يؤمن بها المعتزلة ، والزعفرانية صنف منها ، ومما اختلفت فيه الزعفرانية عن أصناف النجارية الأخرى أنها قالت : إن كلام الله غيره ، وكل ما هو غيره فهو مخلوق ، وعلى الرغم من أنها قالت بذلك فقد قالت أيضا : « إن كل من قال : القرآن مخلوق فهو كافر [١] » وهاتان الفرقتان تتبعان الحنفية فى الفقه [٢] .

٣ – الشيعة بالرى :

يشير ياقوت إلى أن الشيعة كانت موجودةً بالرى [٣] ، ولكننا لا ندرى ، هل كان يقصد أنهم موجودون فى عصر ابن أبى حاتم ، أو بعده ، فى عصر بنى بويه (٣٣٤ – ٤٤٧ هـ) [٤] الذين كانت لهم ميول شيعية ، وشجعوا هؤلاء على أن يمارسوا نشاطهم ويعلنوا مذهبهم [٥] ، ومما هو جدير بالذكر أن المقدسى ، وهو قريب من عصر ابن أبى حاتم لا يشير إلى وجودهم بالرى .

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت هناك شيعة فى عصر ابن أبى حاتم ، فى بلاد الديلم وما جاورها من البلدان [٦] ، ومنها الرى ؛ لأن الدولة الزيدية قامت هناك ، واستمرت من سنة ٢٥٠ هـ إلى سنة ٣٥٥ هـ [٧] ، وقد استولت على الرى مرات عديدة خلال هذه الفترة .

كما تغلب على الرى فى عام ٢٧٥ أحمد بن الحسن الماردانى الشيعى ، الذى أظهر التشيع ، وأكرم أهله وقربهم [٨] .

وقد كان من أهل الرى داعية كبير من دعاة الشيعة ، وهو أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازى الذى مال إلى الفاطميين ، وقام بدعوتهم ، وأضل جماعة من الأكابر ، كما

---

(١) الملل والنحل جـ ١ ص ١٣٢
(٢) أحسن التقاسيم ص ٣٩٢
(٣) معجم البلدان مادة الرى ص ٣٩٨ ج ٨ .
(٤) الخلافة والدولة فى العصر العباسى ملحق (١) بآخر الكتاب ص ٢١١
(٥) المصدر السابق ص ١٦٣ – ١٦٨
(٦) المصدر السابق ص ١٦٤
(٧) الدولة العباسية قيامها وسقوطها ص ١٦٠
(٨) معجم البلدان مج ٨ ص ٩٠١

يقول الحافظ ابن حجر [١] .

د - الصراع بين المذاهب الفقهية والكلامية بالري :

ولم تعش هذه المذاهب سواء أكانت فقهية أم كلامية فى أمان ، فقد كان بينها صراع لم يكن خاصا بالرى ؛ وإنما كان عاما فى الدولة الإسلامية كلها بين المذاهب الفقهية ، وكذلك بين بعض المذاهب الكلامية ، فقد كان فى عصر ابن أبى حاتم وقبله بقليل ظاهرتان من الصراع ، صراع بين المعتزلة وأهل الحديث ، وصراع بين الأخيرين وأهل الرأى [٢] .

---

(١) لسان الميزان جـ ١ ص ٥٢٣ الزينة جـ ١ ص ٢٩

(٢) أصحاب الحديث عرفهم الشهرستانى بأنهم الذين يعتمدون فى استنباط الأحكام على النصوص ، ولا يرجعون إلى القياس ما وجدوا خبرا أو أثرا ، كما ذكر أن أهل الحديث هم أصحاب مالك بن أنس ، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعى ، وأصحاب سفيان الثورى ، وأصحاب أحمد بن حنبل ، وأصحاب داود بن على الأصفهانى (الملل والنحل ص ٦ جـ ٣) .

وأصحاب الرأى هم أصحاب أبى حنيفة النعمان بن ثابت ، ومن أصحابه محمد بن الحسن ، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى ، وزفر بن هذيل ، والحسن بن زياد اللؤلؤى وآخرون . ويقول : إنما سموا أصحاب الرأى لأن عنايتهم بتحصل وجه من القياس ، وبناء الحوادث على ذلك ، وربما يقدمون القياس الجلى على آحاد الأخبار (الملل والنحل جـ ٣ ص ٧) .

ويرى أستاذنا الدكتور عبد المجيد محمود أن هذا التقسيم ليس موضوعيا ؛ لأن أصدق تقسيم يمكن أن ينطبق على العلماء فى القرن الثالث الهجرى ، وهو القرن الذى عاش جله ابن أبى حاتم هو :

(١) أهل الحديث (٢) أهل الرأى (٣) أهل الظاهر .

أما أهل الحديث فهم أحمد وإسحاق بن راهويه ، وأصحاب الكتب الستة وغيرهم من المشتغلين برواية الحديث فى هذا القرن .

وأهل الرأى هم المالكية والشافعية والحنفية والحنبلية بعد وفاة أحمد بن حنبل . (المدرسة الفقية ص ٧٨ ، ٧٩) .

ونعنى بالصراع بين أصحاب الحديث وأهل الرأى الصراع بين الحنفية الذين أطلق عليهم « أهل الرأى » فى هذه الحقبة . وأهل الحديث أحمد بن حنبل وأتباعه من أهل الحديث . أما أهل الرأى الآخرون مثل الشافعية والمالكية فقد كان بينهم وبين أهل الحديث سلم ، ولم يقم بينهم صراع والحق أن الرأى لم يكن السبب الحقيقى فى هذا الصراع ، وإنما كانت هناك ظروف نشأ عنها ذلك : منها أن بعض الحنفية كان من المعتزلة الذين قام بينهم وبين أهل الحديث عداء . (المدرسة الفقهية ص ٦٠) . وقد رأينا أن النجارية ومنهم الزعفرانية من المعتزلة وهم أيضا من الحنفية ؛ ومنها أن أبا حنيفة قد ذهب إلى مسائل فى الاعتقاد لم يوافقه عليها أهل الحديث ، منها قوله : إن الإيمان اعتقاد ولا دخل للعمل =

أما الظاهرة الأولى فقد نجمت قبل عصر ابن أبى حاتم ، وبلغ وجودها ذروته حينما تبنى الخليفة المأمون (١٦٨ - ٢١٨ هـ) معتقدات المعتزلة ، وتعصب لها أشد التعصب حتى إنه امتحن العلماء فى مسألة خلق القرآن [١] ، وحمل الناس على القول برأى المعتزلة فيها ، أى القول بأنه مخلوق ومن خالف هذا القول عُذِّب وابتلى أقسى بلاء وقصة محنة الإمام أحمد مشهورة ؛ لأنه أبى أن يقول : القرآن مخلوق . ومن يومها اشتدت كراهية أهل الحديث لمن يرى أن القرآن مخلوق ، أو حتى يقول : اللفظ بالقرآن مخلوق أو يقف عند القول بأنه مخلوق أو غير مخلوق ولا يشفع لمن قال بهذا « منزلته فى العلم وبلاؤه فيه » [٢] .

وقد كان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان من أهل الحديث ومن أصحاب الإمام أحمد فرأيا ما رأه فى خلافه مع المعتزلة . وتابعهما ابن أبى حاتم فلزم الطريق .

٢ - **وأما الظاهرة الثانية** : أعنى الصراع بين أهل الحديث وأهل الرأى فقد بلغت ذروتها فى عصر ابن أبى حاتم ، وتبادلا الاتهامات فيما بينهما ، كل يرى أنه على الحق ، وأن غيره على خطأ [٣] .

= فيه (المدرسة الفقهية ص ٦٠ / ٦١) وربما كان هذا هو ما جعل أبا زرعة يحكم عليه هو وأبى يوسف ومحمد بن الحسن بأنهم من الجهمية (الضعفاء والمتروكون ورقة ٢ جـ ٢) . ومنها أن بعض أصحاب أبى حنيفة قد عاب على أصحاب الحديث فاتهمهم بأنهم حملة أسفار لا يحسنون الفقه ، ويروون الحديث من غير تعقل لمعناه (المدرسة الفقهية ص ٩٢ - ٩٧) .

(١) لخص الإمام الذهبى التطورات التى مرت بها مشكلة خلق القرآن فقال :

« ما زال المسلمون على أن القرآن العظيم كلام الله ووحيه وتنزيله .

حتى أظهر المأمون القول بأنه مخلوق ، وظهرت مقالة المعتزلة ، فثبت الإمام أحمد ، وأئمة السنة على القول بأنه غير مخلوق .

« إلى أن ظهرت مقالة حسين بن على الكرابيسى ، وهى أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن ألفاظنا به مخلوقة ، فأنكر الإمام أحمد ذلك ، وعده بدعة ، وقال : من قال لفظى بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمى . وقال أيضا : من قال لفظى بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع ، فزجر فى القول فى ذلك كلا من الطرفين .

« أما داود بن على الظاهرى ، فقال : القرآن محدث فقام على داود خلق من أئمة الحديث وأنكروا قوله وبدَّعوه .

« وجاء من بعده طائفة من أهل النظر فقالوا : كلام الله معنى قائم بالنفس ، وهذه الكتب المنزلة دالة عليه ، وعمقوا .. » (سير أعلام النبلاء ١٣ / ١٠٠ - ١٠١)

(٢) المدرسة الفقهية ص ٦٧

(٣) المدرسة الفقهية ص ٦٩

وكان لابن أبى حاتم موقف من هذه الظاهرة ، مثلما كان له موقف من الظاهرة الأولى ، وكان تابعا فيه لموقف أبيه وأبى زرعة وغيرهما من أهل الحديث .

وفى الرى كان يحتدم هذا الصراع ، كما احتدم فى غيرها من بلدان الخلافة ، فيذكر المقدسى أنه كانت هناك عصبيات فى خلق القرآن [١] ، بين أهل الحديث الذين يقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومخالفيهم من المعتزلة : النجارية والزعفرانية – الذين يرون غير ذلك .

كما قام صراع آخر بين أهل الحديث وأهل الرأى من الحنفية ، وكان المدافع عن أهل الحديث بالرى رجال منهم أبو زرعة وأبو حاتم وابن وارة الرازيون ، ويشير ابن أبى حاتم فى كتابه تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ، إلى بعض مظاهر هذا الصراع ، فيروى ما يدل على أن أبا زرعة كان يتتبع آراء محمد بن مقاتل الرازى من أهل الرأى ، ويردها عليه . يقول أبو زرعة : « يفرغ ابن مقاتل من مجلسه يوم الجمعة إلى قرب المغرب ، وأرد عليه من الغد بكرة » [٢] . كما يروى ابن أبى حاتم قول أبى جعفر الجمال لأبى زرعة : « مالهم – يعنى أصحاب الرأى – سواك » [٣] .

ومما يدل على احتدام هذا الصراع أن أهل الرأى عرضوا مائة ألف درهم للوالى حتى يمنع محمد بن مسلم بن وارة وأبا زرعة عن التحديث [٤] .

ومما يدل على احتدامه أيضا قول أبى زرعة : « ما رغبت قط فى سكنى الرى ، وما كاشفت القوم ، وأنا أريد مزاحمتهم فى دنيا ، ولا مال ، ولا فى صنعة ، وقلت فى نفسى : أنا لست براغب فى شئ من هذا فأقاسى إظهار السنن ، فإن كان كَوْنٌ خرجت ، وهربت إلى طرسوس » [٥] .

وغير هذا الصراع وذاك بالرى قامت مناقشة كلامية بين الداعية الشيعى أحمد

---

(١) أحسن التقاسيم ص ٣٩٥

(٢) تقدمة المعرفة ص ٣٤٧

(٣) المصدر السابق ص ٣٤٧

(٤) المصدر السابق ص ٣٤٧

(٥) المصدر السابق ص ٣٤٧

ابن حمدان الرازى بعد ما ألف كتابه « أعلام النبوة » والفيلسوف أبى بكر الرازى (١) .

هذه الصراعات كلها إن دلت على شئ ، فإنما تدل على النهضة العلمية الزاخرة المتلاطمة الأمواج التى تزخربها الرى ، وفيها دلالة أيضا على أن الرى قد حظيت بأعلام قد برزوا فى المجالات التى تصارعوا وتناقشوا فيها حتى وصلوا إلى القمة التى يستطيعون منها أن يدافعوا عن آرائهم ، ويكونوا مناط الأمل فى الدفاع عن اتجاه معين مناصرين مذهبهم وجماعتهم .

وقد أحسن المقدسى وصف هذه الحياة العلمية الزاخرة برجالها فقال : « بها مجالس ، ومدارس ، وقرائح » ، وبها « مشايخ أجلة ، وقراء وأئمة ، وزهاد ، وغزاة ، وهمة .. ولمذكريهم فن » وقال : إن المذكر بها « لا يخلو من فقه ، ولا الرئيس من علم ، ولا المحتسب من صيت ، ولا الخطيب من أدب » (٢) وإن مذكريها أيضا ليسوا مغمورين ، بل كان لهم « ذكر وصيت (٣) » .

كما يذكر المقدسى أن بالرى داراً للكتب ، يتحدث عنها الناس ، ووصف مكانها بأنها فى أسفل الرَّوْزَة » فى خان (٤) .

ولا شك فى أن هذه المكتبة كانت تحتوى على تأليف لهؤلاء العلماء ولغيرهم من الذين يرسلون كتبهم إلى الرى ، حتى ينتفع بهذه الكتب أهلها .

فالحياة العلمية – إذن – بالرى حياة كاملة ، برجالها ، وكتبها ، ومجالسها . ومثل هذه – ولا شك – تعين على خلق رجال مثل ابن أبى حاتم الذى استطاع أن يقدم إنتاجا امتاز بالشمول والاستقصاء فى علم الحديث ، وهو مما تهتم بتبيانه هذه الدراسة .

* * *

---

(١) كتاب الزينه : المقدمة (للمحقق) ص ٣٠ – ٣١

(٢) أحسن التقاسيم ص ٣٩٥

(٣) المصدر السابق ص ٣٩٢

(٤) المصدر السابق ص ٣٩١ . والروضة قرية من قرى الرى نقلها ابن الهائم فى فوائده والصواب أنها محلة بالرى (تاج العروس) .

الفصل الأول

نشأته وأخلاقه

تقديم : ما ينبغي أن يدرس من شخصية ابن أبي حاتم .

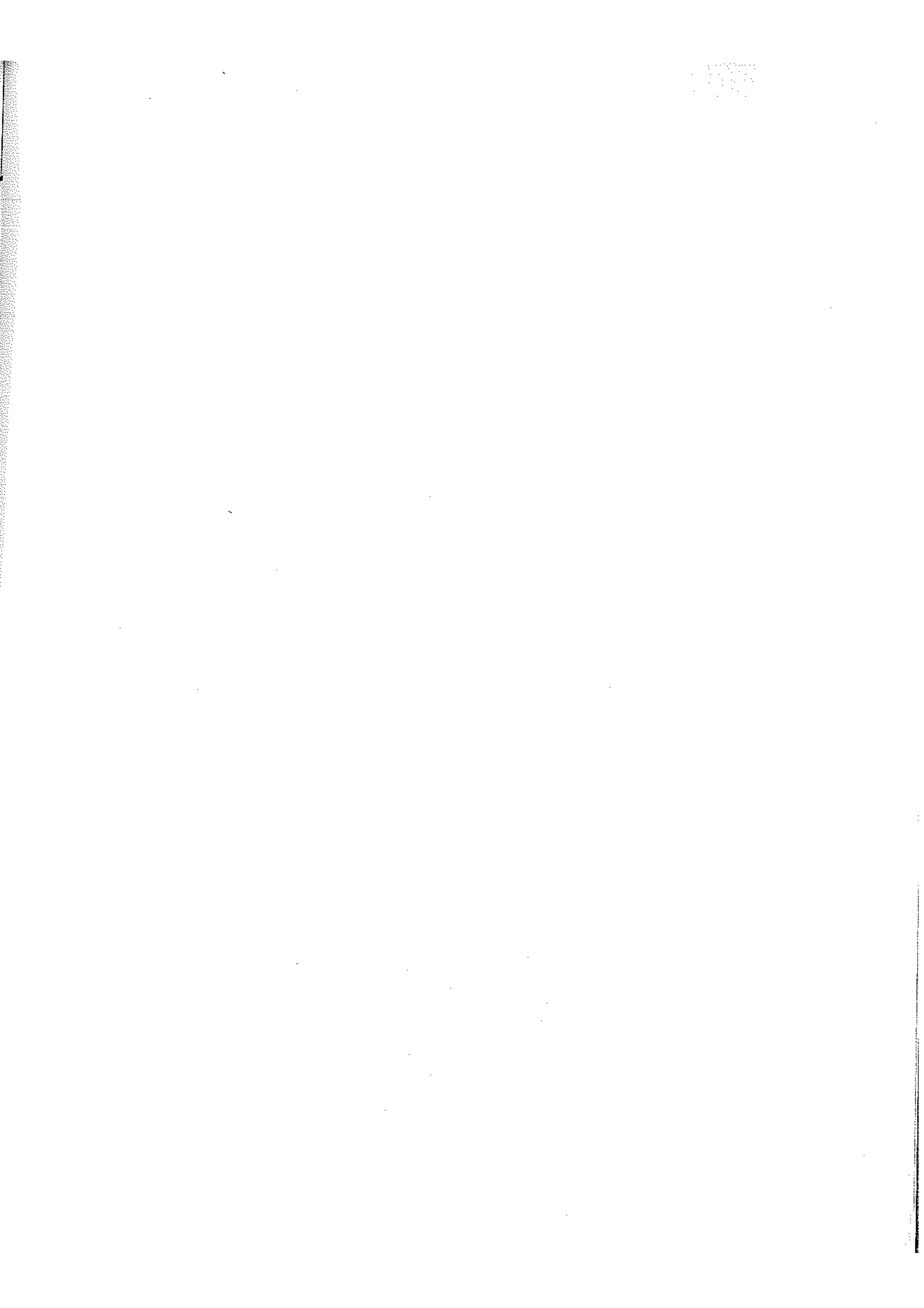
١ ـ أسرته .

٢ ـ نشأته .

٣ ـ ورعة وتقواه وعبادته وزهده .

٤ ـ تعريف بأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين

وهما من أهم من أثر في نشأته وأخلاقه حياته .



تقـديـم :

إن دراسة شخصيةٍ ما تفيد بقدر ما تقدم لنا من عون على فهم آثارها وبواعث أعمالها ، ومن هنا ينبغى أن يكون ذلك أساسا لاختيار مواد الدارسة واستخدامها ؛ فكل مادة تسهم فى إدراكنا وفهمنا لعمل الشخصية ، وفى الإجابة عن السؤال : لماذا جاءت أعمالها على هذه الصورة ؟ فهى ضرورية ولازمة فى الدراسة . وأظن أن ما عدا هذا ليس بلازم ولا ضرورى ؛ وخاصة إذا كانت دراستنا لشخصيةٍ ما إنما هى وسيلة للدراسة الأهم ؛ دراسة إنتاجها ، وما قدمته فى مجال معين من مجالات العلوم ، فنحن – عندئذ – ندرس فى الحقيقة هذه المجالات من خلال دراستنا لهذه الشخصية ، التى ندرسها وكأننا ندرس العلم ذاته ، من حيث إن العالم قد سلك سلوكا خاصا حتى حصَّل ما حصل ، وقدَّم ما قدم على نحو معين ، متأثرا بالدرب الذى سارت عليه قدمه حتى أتم ما عمل وقدم من آثار .

والمصادر التى أرَّخت لشخصية ابن أبى حاتم لا تقدم لنا كل جوانب حياته ، فقد أهملت بعضها ، ولكنها – فى الوقت نفسه – تقدم الجوانب التى تفيدنا وتعيننا على رسم شخصيته العلمية على نحوٍ يجعلنا ندرك بواعث ما قدم من آثار .

ولقد أسهم ابن أبى حاتم – نفسه – فى تقديم بعض هذه الجوانب ، وذلك عندما ترجم لأبيه وأبى زرعة قريبه ، وعندما أشار إلى رحلاته وشيوخه فى كتاب الجرح والتعديل .

ولهذا سنهتم بالجوانب الآتية فى دراسة شخصية ابن أبى حاتم :

١ – أسرته ، وخاصة بعض رجالها الذين قدموا له ، وورث عنهم زادا كبيرا وطيبا من المعرفة والعلم .

٢ – أخلاقه التى يهمنا أن نتعرف عليها ؛ لأن أخلاق المحدِّث أساس موجه لسلوكِّه العلمى .

٣ – رحلاته التى أتاحت له روافد أخرى من روافد العلم ، غير الروافد التى أتيحت له فى بلده « الرى » .

٤ – شيوخه الذين ارتضى ما عندهم ، فأخذه ، ورواه عنهم ،وقدم عنهم ، وقدم الكثير منه فى إنتاجه .

٥ – عقيدته وثقافته ؛ لأن إنتاجه قد جاء على صورة معينة نتيجة هذين العاملين .

٦ – نظرة عامة على آثاره التى كانت ثمرة كل هذا .

١ – أسرتـه

يتفق المؤرخون جميعا على اسم ابن أبى حاتم ، وكنيته ، ونسبته ، وإن كانوا يختلفون فى بيان سبب بعض هذه النسبة .

يذكرون أن اسمه عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر .

ويذكرون له كنيتين : إحداهما « ابن أبى حاتم » وهذه واضحة ، لأن أباه هو أبو حاتم ، فاكتنى بكنية أبيه .

وثانيتهما : « أبو محمد » . وهذه الكنية تثير شيئا من الغرابة عندما نعلم أن هناك رواية تدل على أنه لم ينجب ، ولم يكن أباً لأحد ، تقول هذه الراوية : « إن أبا حاتم كان يعرف الاسم الأعظم ، فمرض ابنه ، فاجتهد ألا يدعو به ، فإنه لاينال به الدنيا ، فلما اشتدت العلة حزن ، ودعا به ، فعوفى فرأى أبو حاتم فى نومه : استجبت لك ، ولكن لا يعقب ابنك ، فكان عبد الرحمن مع زوجته سبعين سنة ، فلم يرزق ولداً [(١)] » .

وهذه الرواية ، وإن كان فيها شيء من الغرابة إلا أن أحداً من المؤرخين لم يكذب ما نحن بصدده الآن ، وهو أن ابن أبى حاتم لم يعقب ذرية ، ولم يذكر واحد منهم أنه كان له أبناء .

ولكن هذه الغرابة لا تلبث أن تزول إذا علمنا أنه كان من عادة العرب أن يسرعوا بتكنية أولادهم ، وهم صغار قبل الزواج خوفا من أن يلصق بهم لقب من الألقاب التى قد تسيء إليهم ، وقد روى الدار قطنى فى « الأفراد » من حديث ابن عمر رضى الله عنهما ، رفعه : « بادروا أولادكم بالكنى قبل أن تغلب عليهم الألقاب ».

والصحيح أن هذا من قول ابن عمر .

وفى البخارى عن هلال الوراق : « كنانى عروة قبل أن يولد لى » ، وروى الدولابى فى الكنى عن معمر بن حبيبة قال : « قال لى أبو جعفر محمد بن على بن الحسين : بم تكنى ؟ قلت : ماا كتنيت ، ومالى من ولد ، فقال : ما يمنعك من ذلك ؟ إنا لنكنى أولادنا فى

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٦

الصغر ، مخافة اللقب أن يلحق بهم . ألا أكنيك ؟ قلت بلى . قال : أنت أبو محمد [١] » .

ولعل أبا حاتم كان يدرك هذا ، كما كان يفهم من حديث آخر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كنى من لم يولد له [٢] – لعله كان يدرك ذلك فكنى ابنه ، وهو صغير بهذه الكنية .

وينسب ابن أبى حاتم إلى بلدته التى ولد فيها ، ونشأ بها ، وعاش ، وهى مدينة الرى فيقولون : « الرازى » [٣] .

كما أن له نسبة أخرى ، وهى « الحنظلى » . وهناك رأيان فى بيان سبب نسبته هذه ؛ رأى يقول : إنه ينسب إلى « درب حنظلة بالرى » ، ورأى يقول : إنه ينسب إلى قبيلة حنظلة العربية ، لأن أسرة ابن أبى حاتم من مواليها ؛ يقول أبو الفضل بن طاهر مبينا الرأيين : « درب حنظلة بالرى ، ينسب إليه أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلى ، وابنه عبد الرحمن بن أبى حاتم ، وداره ومسجده فى هذا الدرب رأيته ودخلته » .

ويروى بسنده عن ابن أبى حاتم قوله : « قال أبى : نحن من موالى تميم بن حنظلة ابن غطفان » .

ويرجح ابن طاهر هذا الرأى ، فيقول : « والاعتماد على هذا أولى والله أعلم [٤] » لكنَّ ياقوتاً الحموى صاحب معجم البلدان يذكر بعد أن يورد قول أبى الفضل هذاما يبين أن فى بعضه وهماً ؛ لأن حنظلة هو « حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم » ، وليس فى

---

(١) أبو جعفر الطحاوى ص ٥٣ ، ومصدره الألقاب لابن حجر ، مصور دار الكتب رقم ٢٥١٣١ ب اللوحة الثانية ، وانظر الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للشوكانى ص ١٣٨ ولم أعثر عليه فى الكنى .

(٢) روى أبو حاتم بسنده عن أنس رضى الله عنه قال : « كان ابن لأم سليم يقال له أبو عمير ، وكان النبى ﷺ ربما يمازحه إذا دخل ، فدخل يوما فمازحه ، فوجده حزينا فقال – « مالى أرى أبا عمير حزينا ؟ . قال : يارسول الله : مات نغره الذى كان يلعب به فجعل يناديه : ياأبا عمير ، ما فعل النغير ؟ قال أبو حاتم : فيه غير شئ من العلم ... وفيه : أنه كنى من لم يولد له . (معرفة علوم الحديث : ص ٧٦ ، ٧٧) .

(٣) هذه النسبة على غير قياس .

(٤) الأنساب للسمعانى ص ١٨٠ . وأبو الفضل بن طاهر هو محمد بن طاهر بن على المقدسى ، ويعرف بابن القيسرانى الشيبانى . سكن الرى ثم همذان ، له كتاب صفوة التصوف ، قال ابن عساكر : مصنفاته كثيرة ، ولد سنة ٤٤٨ ، وتوفى سنة ٥٠٧ هـ – (تذكرة الحفاظ جـ ٤ ص ٢٤٢ – ٢٤٥) .

ولده من اسمه « تميم » .. كما يدل عليه الكلام السابق . وأيضا فإن « غطفان » هو غطفان ابن سعد بن قيس بن عيلان » وليس فى ولده من اسمه « حنظلة » كما ورد فيما يرويه ابن طاهر . ويقول ياقوت بعد هذا : لعله أراد « حنظلة بن تميم [١] » فعلى هذا تصبح هذه الرواية مفهومة ، و ليس فيها ما يثير حيرة وغموضا .

ويبدو أن هذين الرأيين وجهان لشىء واحد ، فالذى يغلب على الظن أن الدرب الذى تقطن فيه أسرة ابن أبى حاتم قد سمى باسمها ، وبمرور الزمن اختلط الأمر ، فظن بعض الناس أن نسبتهم إلى المكان الذى يقطنون فيه .

وله نسب إلى « تميم » جد حنظلة مولى أسرة أبى حاتم ، فقيل له « التميمى » .

ومن قول ابن أبى حاتم السابق ، وتصحيح ياقوت له ، يتضح لنا أن أسرة ابن أبى حاتم **عربية بالولاء** ، وليست بعربية النسب ، فهى من موالى آل حنظلة بن تميم ، وهؤلاء يذكر الاصطخرى أنهم من العرب ، « الذين عبروا البحرين إلى فارس فى أيام بنى أمية بعد مقتل عروة بن أذينة ، فسكنوا إصطخر ، ونواحيها ، وملكوا الأموال الكثيرة [٢] » .

من هذه النواحى التى يشير إليها الاصطخرى ، والقريبة من اصطخر ، أصبهان التى نزح منها بعض من أسرة ابن أبى حاتم إلى الرى ، واتخذوها وطنا جديداً لهم ، يقول أبو حاتم : نحن من أهل **أصبهان** من قريه **جروكان** ، وأهلنا كانوا يقدمون علينا فى حياة أبى ثم انقطعوا عنا [٣] فبنو حنظلة عندما انتقلوا إلى هذه الجهات ضموا إليهم بعض أهلها ، فصاروا من مواليهم .

وهناك أسرة أخرى من الموالى تصاهرت مع الأسرة السابقة ، والتقى الدمان فى أبى حاتم وذريته ، فإدريس والد أبى حاتم تزوج من أسرة بنى فروخ [٤] ، فأم أبى حاتم الرازى منهم ، وهم من موالى عياش بن مطرف بن عياش بن أبى ربيعة المخزومى ، وابن أبى حاتم — إذن — يمت بالنسب والقرابة إلى هاتين الأسرتين ، وهما ، كما رأينا ، من الموالى الذين

---

(١) معجم البلدان مادة حنظلة .

(٢) المسالك والممالك للإصطخرى ص ٨٥ .

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبى ١٣ / ٢٥٠

(٤) التى منها أبو زرعة الرازى .

أسلموا ، وحسن إسلامهم ، وأسهموا – كالكثير مثلهم – بنصيب وافر ، وحظ كبير فى الحضارة الإسلامية ، كما سنرى ذلك من بعض أفرادها : أبى حاتم والد عبد الرحمن ، وأبى زرعة قريبه ، وعبد الرحمن موضوع هذه الدراسة .

٢ – نشأته :

لا شك فى أن النشأة هى أهم موجه للمراحل التالية من حياة الشخصية ، وأهم معلم من معالم مميزاتها .

ولقد نشأ أبو محمد نشأة تؤهله لأن يصبح من العلماء بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ . وإذا كان كتاب الله تعالى هو الركيزة الأولى لدراسة العلوم العربية والإسلامية ، فقد رأى أبو حاتم أن يَرِد ابنه عبد الرحمن هذا الحوض قبل أن يرد حوض علم الحديث الذى برع فيه ، ويريد أن يبرع ابنه فيه أيضا .

وعلى الرغم من أن أبا حاتم من العلماء بكتاب الله ، ومن القادرين على أن يفيدوا فيه ، فإنه آثر أن يتعلم ابنه القرآن ، ويقرأه على يد شيخ آخر ، ربما رأى أنه أكثر فائدة لابنه منه ، خاصة وأنه مشغول بكتابة الحديث ومذاكرته ، ولقاء التلاميذ والشيوخ ، يقول عبد الرحمن : « لم يدعنى أبى أطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل **بن شاذان الرازى** ، ثم كتبت الحديث [١] » .

وبعد قراءة القرآن الكريم ابتدأ فى كتابة الحديث ، وقد ذكر فى كتاب الجرح والتعديل أنه كتب عن محمد بن عبد الله بن إسماعيل **بن الثلج** سنة أربع وخمسين ومائتين [٢] ، ولا ندرى هل فى هذا العام أول كتابته للحديث أم أنه قد ابتدأ قبل ذلك ، فالمصادر لا تبين لنا ذلك . وغير هذه الإشارة فإننا نجد بدء الحياة الجادة فى طلب الحديث والارتحال فيه فى سنة خمسة وخمسين ومائتين ، وقد بلغ سن التكليف ، وأدرك حجة الإسلام كما يقول [٣] .

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٥
(٢) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ رقم ١٥٩٦ ص ٢٩٤
(٣) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٣

٣ – ورعه وتقواه وعبادته وزهده :

وبجانب تنشئته العلمية هذه فإنه قد نشأ ، وعاش حياة ورعة عابدة زانت حياته العلمية ، وعصمتها من الانحراف ، وقادتها أفضل قيادة وأحسنها ، والروايات التى ذكرها المؤرخون والدالة على هذا كثيرة نذكر منها :

١ – قول **أبى حاتم أبيه عنه** « ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن ، لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً [١] .

٢ – قول **من حضر جنازته** : « قلنسوة عبد الرحمن من السماء ، وما هو بعجب ، رجل منذ ثمانين سنة على وتيرة واحدة لم ينحرف عن الطريق [٢] » .

٣ – قول **أبى عبد الله القزوينى** الواعظ : إذا صليت مع عبد الرحمن فسلم إليه نفسك ، يعمل بها ما شاء ، دخلت يوما بغلس على عبد الرحمن فى مرض موته ، فكان على الفراش قائما يصلى ، وركع فأطال الركوع [٣] .

٤ – ولعل ما يدل على شدة ورعه ، وخوفه من ربه روايتان يروى إحداهما **الذهبى** والأخرى ابن **تغرى بردى** ، وهما متشابهتان فى المعنى والمدلول :

يروى الذهبى :

« قال محمد بن مهرويه سمعت ابن الجنيد ، سمعت يحيى بن معين يقول : إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم فى الجنة من مائتى سنة قال محمد : فدخلت على ابن أبى حاتم ، وهو يحدث بكتاب الجرح والتعديل ، فحدثته بهذا ، فبكى ، وارتعدت يداه ، وسقط الكتاب ، وجعل يبكى ، ويستعيدنى الحكاية [٤] » .

ويروى ابن تغرى بردى :

« قال أحمد بن عبد الله النيسابورى : كنا عنده (عبد الرحمن) ، وهو يقرأ علينا

---

(١) سير أعلام النبلاء المصدر السابق ١٣ / ٢٦٥

(٢) سير أعلام النبلاء المصدر السابق ١٣ / ٢٦٥

(٣) سير أعلام النبلاء المصدر السابق ١٣ / ٢٦٦

(٤) تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٣١

الجرح والتعديل الذى صنفه فدخل **يوسف بن الحسين الرازى** فجلس ، وقال : يا أبا محمد : ما هذا ؟ قال : الجرح والتعديل . قال ، وما معناه ؟ قال : أظهر أحوال العلماء من كان ثقة ، ومن كان غير ثقة ، فقال له يوسف : أما استحييت من الله تعالى ؟ تذكر أقواما قد حطوا رواحلهم فى الجنة ، أو عند الله منذ مائة أو مائتى سنة ، تغتابهم فبكى عبد الرحمن وقال : يا أبا يعقوب ، والله لو طرق سمعى هذا الكلام قبل أن أصنفه ما صنفته ، وارتعد ، وسقط الكتاب من يده ، ولم يقرأ فى ذلك المجلس » [١] .

ووجه الدلالة فى هاتين الروايتين أن ابن أبى حاتم ما كان يجهل قول يحيى بن معين الذى ذكر فى رواية الذهبى ، وجاء مدلوله فى الرواية الثانية ، وإنما رواه فى مقدمة كتاب الجرح والتعديل ، وبين أن الجرح والتعديل مشروعان ؛ لأنهما من باب النصيحة فى الدين ، ولكنه من شدة تقواه ومحاسبته نفسه ، وتنشئتها على ذلك أصبح تعتريه حالة من المبالغة فى محاسبة النفس إلى الحد الذى يحاسبها فيه على ما هو مشروع ، وما هو من الدين ، حتى لا تجور أو تفعل مالا يرضى الله سبحانه وتعالى ، وقد عبر الذهبى عن هذا بقوله معقبا على روايته : « أصابه على طريق الوجل ، وخوف العاقبة ، وإلا فكلام الناقد الورع فى الضعفاء من النصح لدين الله ، والذب عن السنة [٢] » .

٥ – يروى ابن كثير أنه صلى مرة ، فلما سلم قال له رجل من بعض من صلى معه : لقد أطلت بنا ، ولقد سبحت فى سجودى سبعين مرة ، فقال له عبد الرحمن : لكنى والله ما سبحت إلا ثلاثا [٣] .

٦ – ولكثرة ما كان عليه من العبادة والتقوى نسبت إليه **بعض الكرامات منها** :

١ – ما يرويه ابن كثير وغيره من أن سور بلد من بلاد الثغور قد تهدم ، فدعا عبد الرحمن من يبنيه على أن يضمن له عند الله الجنة ، فاستعد رجل لهذا العمل على شرط أن ينفذ ابن أبى حاتم ما وعد به ، فكتب **رقعة بالضمان** ،

---

(١) النجوم الزاهرة ٣ – ٢٦٤ ، ٢٦٥ – سنة ٣٢٧ هـ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٨

(٣) البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٩١

فلما مات دفنت معه ، فرجعت إلى ابن أبى حاتم وقد كتب عليها « **قد وفينا عنك ولا تعد** [(١)] » .

٢ – وما يرويه الذهبى من أن ابن أبى حاتم قال : وقع عندنا الغلاء ، فأنفذ بعض أصدقائى حبوبا من أصبهان ، فبعته بعشرين ألفا ، وقال : اشتر لى بها داراً . فأنفقتها على الفقراء ، وكتبت إليه اشتريت لك بها قصراً فى الجنة ، فقال : رضيت إن ضمنت ، فكتبت على نفسى صكا بالضمان ، فأُريتُ فى المنام : قد قبلنا ضمانك ، ولا تعد لمثل هذا [(٢)] .

وهاتان الروايتان قد يبدو فيهما ما لا يصدق لاحتواء الأولى على ما هو خارق للعادة خارج عن المألوف ، ولأن الثانية قد طعن الذهبى فيمن رواها عن ابن أبى حاتم وهو الحسن بن أحمد الصفار [(٣)] ، فوصفه بالضعف ، ولكن اختلافهما – على فرض أنهما غير صحيحين – دليل على أن صلة أبى محمد القوية بربه من كثرة العبادة قد اشتهرت حتى نسجت حولها أقاويل الناس وحكاياتهم . وقد رأى الإمام ابن كثير أن له كرامات كثيرة فقال : « وكان من العبادة والزهادة والورع والحفظ والكرامات المشهورة على جانب كبير » [(٤)] .

٧ – ذكر أبو يعلى الخليلى – وهو ثقة – أن ابن أبى حاتم يعد من الأبدال [(٥)] الذين وردت أحاديث تبين أن الله يدفع بهم عن أهل الأرض ، وقلوبهم على قلب إبراهيم عليه الصلاة والسلام [(٦)] .

---

(١) المصدر السابق فى نفس الموضع . وشذرات الذهب لابن العماد ٣ – ٣٠٩ . وهو يذكر أن هذه البلدة هى طوس ، ويذكر غيره أنها طرسوس (انظر لواقح الأنوار ورقة ٤٤٨) .

(٢) تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٣١

(٣) المصدر السابق : نفس الموضع .

(٤) البداية والنهاية ١١ / ١٩١

(٥) تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٣٠

(٦) أصح ماورد فى هذا الباب : « عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : لن تخلو الأرض من أربعين رجلا مثل خليل الرحمن ؛ فبهم تسقون ، وبهم تنصرون . ما مات منهم أحد إلا أبدل الله مكانه آخر . رواه الطبرانى فى الأوسط ، وإسناده حسن (مجمع الزوائد جـ ١٠ ص ٦٣ – الجامع الأزهر من حديث النبى الأنور – مخطوط جـ ٣ ورقة ١١٧) .

وسواء أصحت هذه الأخبار أم لم تصح فإن هناك أقواما – فى كل عصر – يخلصون لله العبادة حتى يكونوا ربانيين ،ويعرف الناس عنهم ذلك من أحوالهم ، فيحبونهم ، ويعتقدون أن الله يكرم عباده من أجلهم ، ولا شك فى أن ابن أبى حاتم قد حظى بهذه المكانة ، بدليل ما تقدم من إخلاصه فى العبادة ومحبة الناس له حتى اعتقدوا أن الله قد كساه نوراً وبهاء حسياً مع البهاء والنور المعنوى ؛ يقول أبو الحسن على بن إبراهيم الرازى فى ترجمة عملها لعبد الرحمن – ولم نعثر عليها – : « كان رحمه الله قد كساه الله نورا وبهاء يسر من نظر إليه [١] .

وإذا كان أبو محمد على هذا القدر العظيم من الورع والزهد والتقوى فإنه خير دليل على أن أخلاقه حسنة ؛ لأنه عندئذ يبتعد عن كل ما هو مذموم معيب ، وينأى بنفسه عن الدنايا التى تبعده عن الله عز وجل ، وتبعده عن مكارم الأخلاق . ولن تجد إنساناً يرتكب نقيصة من النقائص التى تعد من باب الأخلاق الذميمة إلا وهو متكالب على دنياه ، بعيد عن ربه . وعلى العكس من ذلك ، فإننا نجد أن الإنسان إذا قوى صلته بربه ، وخالف الشيطان والهوى – أصبح على أخلاق كريمة وأهداف سامية تتحكم فى معاملاته وسلوكه فى كل مجالات الحياة .

٣ – وكان جانب كبير من شخصية ابن أبى حاتم **ثمرة النشاط العلمى لبعض أفراد أسرته** ؛ أعنى بهذا البعض أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين .

فعلى الرغم من أنه كان فى أسرته رجال محدثون غير هذين الإمامين استفاد من علمهم ابن أبى حاتم مثل : إبراهيم بن إدريس [٢] **عمه** ، وإسماعيل بن يزيد **خال أبيه** وعم أبى زرعة [٣] ، فإنه على امتداد هذه الرسالة سنرى صدق ما قاله أبو يعلى الخليلى [٤] :

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٣

(٢) الجرح والتعديل ١ / ١ / ٨٨

(٣) المصدر السابق ١ / ١ / ٢٠٥ . ومن هذا نعرف أن أم أبى حاتم كانت عمة أبى زرعة ، فأبو الأخير خال لأبى حاتم .

(٤) هو القاضى الحافظ أبو يعلى الخليلى بن عبد الله بن أحمد القزوينى ، مصنف كتاب « الإرشاد فى معرفة المحدثين » . وكان ثقة حافظا عارفا بكثير من علل الحديث ورجاله ، وتوفى فى آخر سنة ٤٤٦ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ١١٢٣ – ١١٢٤) .

إن ابن أبى حاتم « أخذ علم أبيه وأبى زرعة [١] » ، ويحسن بنا أن نعرف بهذين الرجلين ؛ لأن التعريف بهما - فى وجه من وجوهه - تعريف بابن أبى حاتم نفسه ، الذى هيأت له الأقدار أن يلازم هذين الرجلين ، فيعب من حياضهما عبًّا ، ويجعلهما مناراً له فى رحلة حياته العلمية ، وسلوكه فى الحياة ، ويحمل علمهما بأمانة وصدق إلى من يليه من الأجيال ، حتى يومنا هذا ،وإلى ما شاء الله من أجيال قادمة .

أبو حاتم الرازى :

هو الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين - كما يلقبه الذهبى - **محمد بن إدريس ابن المنذر** بن مهران الحنظلى الغطفانى [٢] مولاهم .

ولد عام خمس وتسعين ومائة من الهجرة [٣] ، وطلب العلم وهو فى الرابعة عشرة من عمره [٤] سنة تسع ومائتين ، وبدأ الرحلة فى طلبه وعنده ثمانية عشر عاما ، أى فى عام ٢١٣ هـ ؛ حيث خرج من الرى فى هذه السنة ، واستمر فى هذه الرحلة ما يزيد على سبع سنوات زار فيها مدائن كثيرة منها : مكة ، والمدينة ، والكوفة ، وبغداد ، والبحرين ، ومصر ، والرملة ، وبيت المقدس ، وعسقلان ، وطبرية ، ودمشق ، وحمص ، وأنطاكية ، وطرسوس ، وبيسان ، والرقة [٥] .

وقد زار بعض هذه المدن فى تلك الرحلة أكثر من مرة حتى يكتب ويسمع أكبر قدر من الحديث ، ويستدرك ما فاته فى المرة الأولى ، فقد رجع إلى حمص ؛ لأنه كان قد بقى شيء من حديث أبى اليمان [٦] ، وقام أبو حاتم برحلة ثانية ابتدأت عام اثنين وأربعين ،

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٣٠

(٢) سيرة أعلام النبلاء ١٣ / ٢٤٧

(٣) المصدر السابق ١٣ / ٢٤٧ ، كما يفهم هذا من قوله : « كتبت الحديث سنة تسع ومائتين وأنا ابن أربع عشرة سنة » (تقدمة المعرفة ص ٣٦٦) .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٤٧

(٥) تقدمة المعرفة ص ٣٦٠ ، وانظر مواقع هذه الأماكن فى الخريطة ص ٦٨ من هذه الرسالة وبَيْسان بالفتح ثم السكون مدينة بالأردن بالغور الشامى (معجم البلدان) .

(٦) المصدر السابق ص ٣٦٠ . وأبو اليمان هو الحكم بن نافع الحمصى الحافظ أحد الأئمة . ولد سنة ١٣٨ هـ وكان من نبلاء الثقات ، توفى سنة ٢٢١ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٤١٢) .

واستمرت ثلاث سنوات [(١)] .

وفى الرحلة الثالثة كان معه ابنه عبد الرحمن الذى كان قد بلغ من العمر آنذاك خمس عشرة سنة وكانت هذه الرحلة عام خمس وخمسين ومائتين [(٢)] . وفى هذه الرحلة التقى هو وابنه بكثير من الشيوخ وخاصة أصحاب ابن عُيَيْنة ووكيع [(٣)] .

ومظاهر معاناة الرجل ومقاساته فى رحلاته – كما يحكى ذلك عن نفسه فيما يرويه عنه ابنه – تدل على أن الرجل كان يستسهل الصعب فى طلب العلم ، ولا تقف فى طريقه عقبة من العقبات فتمنعه من مواصلة السير على الطريق ، مهما كلفه ذلك من مشقة وجهد ، وقد ضرب فى هذا أروع الأمثال : ومن ذلك أنه كان يتنقل من بلد إلى أخرى ماشيا على قدميه ، ففى رحلته الأولى التى قضى فيها سبع سنين أحصى مامشى على قدميه فيها ، فزاد على ألف فرسخ ، ثم ترك الإحصاء من كثرة ما مشى ، ويقول مبينا ذلك : « كل هذا فى سفرى الأول ، وأنا ابن عشرين سنة أجول سبع سنين » [(٤)] .

ومظهر آخر من مظاهر معاناة الرجل فى الرحلة من أجل طلب العلم والذهاب إلى الشيوخ فى مواطنهم – أنه عندما ذهب إلى البصرة فى سنة أربع عشرة ومائتين كان ينوى أن يقيم فيها سنة ، ولكن الزاد نفد منه بعد ثمانية أشهر ، فلم يكن هذا مقنعا له كى يقطع رحلته ويرجع إلى وطنه ، بل واصل الرحلة ، وباع من ثيابه القطعة بعد القطعة حتى يفى حاجته من النفقة ، ولم يبق عنده من ثياب إلا ما على جسده ،ومع هذا لم ينقطع عن الشيوخ ، بل ظل يطوف مع صديق له على المشايخ ، فيسمع منهم حتى المساء ، ويتركه صديقه فينصرف هو إلى بيتٍ خالٍ ، ويحاول أن يُذهب جوعه بشرب الماء ، وظل

---

(١) تقدمة المعرفة ص ٣٦٠

(٢) المصدر السابق ص ٣٦١ . سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٥٦

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٤٨ وابن عيينة هو العلامة الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد سفيان بن عيينة الكوفى محدث الحرم ولد سنة ١٠٧ هـ وطلب العلم فى صغره . كان إماماً حجة حافظاً واسع العلم ، كبير القدر . توفى سنة ١٩٨ هـ (تقدمة المعرفة ص ٣٢ – ٥٤ . تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٢٦٢ – ٢٦٥) ووكيع بن الجراح هو الحافظ الثبت محدث العراق ولد سنة ١٢٩ هـ . وتوفى سنة ١٩٧ هـ (تقدمة المعرفة ص ٢١٩ – ٢٣٢ . تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٠٦ – ٣٠٩) .

(٤) تقدمة المعرفة ص ٣٦٠

هكذا حتى نفدت قُوَّته ، فلم يقدر على الذهاب إلى الشيوخ مع زميله ، وأفضى إليه بما به فاقتسما درهما كان مع الزميل (١) .

وفى رحلته إلى مصر عانى من الصعاب الكثير ، بقى هو ورفاقه فى البحر ثلاثة أشهر حتى نفد ما معهم من الزاد إلا قليلا ، وخرجوا إلى البرة ، وساروا حتى نفد كل ما معهم ، ولولا رحمة الله بهم لفنوا من شدة الجوع والعطش (٢) .

وفى رحلاته هذه التقى بالأئمة الكبار ، فسمع منهم ، وكتب عنهم ، وقد كثر مشايخه ، فأوصلهم أحد العلماء إلى نحو ثلاثة آلاف شيخ (٣) .

ومن هؤلاء الشيوخ الذين سمع منهم ، وروى عنهم **محمد بن عبد الله الأنصارى** ، **وأبو نعيم** ، **وعفان** ، **وأبو مسهر الغسانى** ، **وأبو اليمان** ، **ويحيى بن بكير** ، **وأبو الوليد الطيالسى** ، **وآدم بن أبى إياس** ، وعبد الله بن صالح الكاتب ، وأبو الجماهر محمد بن عثمان (٤) .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٦٣ - ٣٦٤

(٢) المصدر السابق ص ٣٦٤ - ٣٦٦

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٤٨

(٤) المصدر السابق ١٣ / ٢٤٧

* **محمد بن عبد الله الأنصارى** : هو شيخ البصرة وقاضيها ، غلب عليه الرأى . ولد سنة ١١٨ وتوفى سنة ٢١٥ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٧١) .

* **أبو نعيم** : هو الفضل بن دكين الحافظ الثبت الكوفى . ولد سنة ١٣٠ هـ ، ومات شهيدا سنة ٢١٩ . (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣) .

* **يحيى بن بكير** : هو محدث مصر الإمام الحافظ الثقة ، صاحب الليث ومالك ، وكان من أوعية العلم مع الصدق والأمانة (تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٢٠) .

* **عفان** : هو أبو عثمان بن مسلم الأنصارى ، ولد بعد الثلاثين ومائة . أثنى عليه غير واحد من الأئمة الكبار . توفى سنة ٢١٩ . (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٨٠) .

* **أبو مسهر الغسانى** : شيخ أهل الشام وعالمهم عبد الأعلى بن مسهر الغسانى الدمشقى . ولد سنة ١٤٠ هـ . وتوفى سنة ٢١٨ (تقدمة المعرفة ص ٢٨٦ - ٢٩٢ - تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٨١) .

* **أبو الوليد الطيالسى** : هو هشام بن عبد الملك البصرى الحافظ أحد الأعلام ولد سنة ١٣٣ هـ ، وتوفى سنة ٢٢٧ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٨٢) .

* **آدم بن أبى إياس** : المحدث الإمام الزاهد أبو الحسن الخراسانى ، المروزى ثم العسقلانى . مات فى جمادى =

وكثر علم أبى حاتم نتيجة لهذه الرحلات ، وكتابته عن هؤلاء المشايخ ، وساعده على هذا أنه كان فى استطاعته أن يكتب عن الشيخ وهو يقرأ ، فلم يفته شئ من العلم فات غيره من الطلاب [(١)] ، كما كان يستقصى علم المشايخ ، فيكتب عن شيخ واحد ثلاثة عشر ألفا أو ما يزيد عليها [(٢)] . هذا مع أنه كان ينتخب ما يكتب ، فلا يكرر حديثا صحيحا من طريق غير الطريق الذى كتب به ذلك المتن الصحيح [(٣)] .

وتتسع معرفة أبى حاتم برواة الحديث ، فيكاد يعرفهم جميعا إلى عصره ، معرفة تمكنه من الحكم عليهم ، وتقويمهم ، وبيان العدول منهم والمجرحين ، ويتجلى ذلك فى آرائه التى نقلها عنه ابنه عبد الرحمن فى كتابه « الجرح والتعديل » . كما كانت له معرفة واسعة بطرق الحديث المختلفة ، وبهذه المعرفة أدرك علل المعل منها ، وما هو صحيح ، أو حسن ، أو ضعيف ، أو موضوع . ويشهد بهذا كله كتاب « علل الحديث » الذى ألفه ابنه عبد الرحمن ، فجاءت نصف أحكامه تقريبا على الأحاديث من أبى حاتم الذى كان يسأله ابنه فيجيب .

وفوق هذا ألم أبو حاتم بتراث التفسير المأثور عمن سبقه من العلماء ابتداء من تفسير الرسول ﷺ ، والصحابة والتابعين ، وتابعيهم كما ألم بعلم الصحابة وفقه التابعين ومن بعدهم [(٤)] .

ولم يكتف أبو حاتم بالحفظ والتحصيل ، ككثير من المحدثين ، بل كان يتأمل

= الآخرة سنة ٢٢٠ عن ثمان وثمانين سنة(تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٤٠٩) .

***عبد الله بن صالح الكاتب :** هو الإمام المحدث أبو صالح كاتب الليث على أملاكه ، وتلميذه ولد سنة ١٣٧ . وتوفى سنة ٢٢٣ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٨٨) .

***أبو الجماهر :** هو الحافظ المجود ، محدث دمشق ، محمد بن عثمان التنوخى . توفى سنة ٢٢٤ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٤٠٧) .

(١) تقدمة المعرفة ص ٣٦٧

(٢) المصدر السابق ص ٣٦٣

(٣) المصدر السابق ص ٣٦١

(٤) سير أعلام النبلاء ص ١٣ / ٢٥٣

حديث رسول الله ﷺ ليخرج منه وجوها من المعانى والاستنباطات [١] ، ويرجح حديثاً على آخر بناء على ما ثبت عنده من المرجحات ، وكان اعتماده فى الفقه على هذه المرجحات والاستنباطات ، وهذا المثال يوضح ذلك :

يقول أبو حاتم : قال لى أبو زرعة : ترفع يديك فى القنوت ؟ قلت : لا ، أترفع أنت ؟ قال ؛ نعم ، قلت : فما حجتك ؟ قال : حديث ابن مسعود ، قلت : رواه ليث ابن أبى حاتم قال : فحديث أبى هريرة ؟ قلت : رواه ابن لهيعة . قال : حديث ابن عباس ؟ قلت ، رواه عوف ، قال : فما حجتك فى تركه ؟ قلت حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه فى شئ من الدعاء : إلا فى الاستسقاء فسكت [٢] .

ومع هذا العلم والدراية فيه تحلى أبو حاتم بالأمانة ونبل المقصد ؛ يقول عبد الرحمن ابن خراش [٣] : كان أبو حاتم من أهل الأمانة والمعرفة [٤] « وقال حجاج بن الشاعر [٥] ، وذكر له أبو زرعة وأبو حاتم وابن وارة وأبو جعفر الرازى [٦] ، ما بالمشرق أنبل منهم [٧] » .

وقد قدر أبا حاتم شيوخُ عصره ، وفى ثنايا هذا التقدير نلمح قيمة علم الرجل ، وقدر ما حمل من علم عند العلماء :

قال على بن إبراهيم القطان [٨] : « ما رأيت مثل أبى حاتم » ، فقالوا له : قد رأيت

---

(١) انظر هامش ص ٤٣ من هذا الكتاب .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٥٣

(٣) عبد الرحمن بن خراش هو أبو محمد المروزى ، ثم البغدادى ، قال أبو نعيم بن عدى : ما رأيت أحدا أحفظ من ابن خراش توفى سنة ٢٨٣ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٦٨٤ ، ٦٨٥) .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٥٢

(٥) **حجاج بن الشاعر** : كان من الحفاظ ممن يحسن الحديث ويحفظه . توفى سنة ٢٥٩ هـ (الجرح والتعديل جـ ١ ق ٢ ص : ١٦٨ . تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٤٩ ، ٥٥٠) .

(٦) تقدمت ترجمة ابن وارة فى ص ٢٥ من هذه الرسالة . وستأتى ترجمة أبى زرعة بعد قليل . وأبو جعفر الرازى هو عيسى بن أبى عيسى ماهان : قال عنه ابن معين : ثقة وقال أبو حاتم : ثقة صدوق (ميزان الاعتدال جـ ٣ ص ٣١٩ ، ٣٢٠) .

(٧) الكامل لابن عدى جـ ١ ورقة ٤٤

(٨) على بن إبراهيم القطان : هو محدث قزوين وعالمها ولد سنة ٢٥٤ هـ . توفى سنة ٣٤٥ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٨٥٦ – ٨٥٧) .

إبراهيم الحربى وإسماعيل القاضى ؟ قال : « ما رأيت أجمع من أبى حاتم ولا أفضل منه [(١)] .

وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم : سمعت موسى بن إسحاق القاضى يقول : ما رأيت أحفظ من والدك ، يقول عبد الرحمن : وكان قد لقى أبا بكر بن أبى شيبة ، وابن نمير ، وابن معين ، ويحيى الحمانى [(٢)] ، وقال أحمد بن سلمة النيسابورى : ما رأيت بعد إسحاق ، ومحمد بن يحيى أحفظ للحديث من أبى حاتم ، ولا أعلم بمعانيه [(٣)] وقال الخطيب البغدادى : كان أبو حاتم أحد الأئمة الحفاظ الأثبات [(٤)] .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٥٠ **وإبراهيم الحربى** : هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو اسحاق إبراهيم ابن إسحاق البغدادى أحد الأعلام . ولد سنة ١٩٨ وتفقه على الإمام أحمد فكان من جلة أصحابه ، صنف غريب الحديث وكتبا كثيرة . توفى سنة ٢٨٥ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٨٤ - ٥٨٦) .

واسماعيل القاضى : هو قاضى بغداد وصاحب التصانيف ولد سنة ١٩٩ هـ . صنف المسند ، وصنف فى علوم القرآن ، ثم صنف الموطأ ، وألف كتابا فى الرد على محمد بن الحسن يكون نحو مائتى جزء ولم يكمل . ونشر مذهب مالك بالعراق . توفى سنة ٢٨٢ هـ (سير أعلام النبلاء ١٣ / ٣٣٩

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٥٠

***موسى بن إسحاق القاضى** : هو الإمام الحافظ الفقيه الشافعى ، قاضى نيسابور ، ثم الأهواز ، كما تولى قضاء الرى ، وكان من جلة العلماء . توفى سنة ٢٩٧ هـ ، وعاش قريبا من مائة عام (الجرح والتعديل جـ ٤ ق ١ : ١٣٥ . تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٦٦٨ - ٦٦٩) .

***أبو بكر بن أبى شيبة** : هو عبد الله بن محمد بن أبى شيبة صاحب المسند والتصانيف منها المصنف . مات فى المحرم سنة ٢٣٥ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٣٣) .

* **محمد بن عبد الله بن نمير** : قال الذهبى : هو الحافظ الإمام الثبت أحد الأعلام . توفى سنة ٢٣٤ هـ (تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص ٣٢٠ - ٣٢٨ - تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٣٩ - ٤٤٠) .

***يحيى بن معين** : هو الإمام الفرد سيد الحفاظ أبو زكريا سنة ١٥٨ هـ . توفى سنة ٢٣٣ هـ بالمدينة المنورة (تقدمة المعرفة ص ٣١٤ - ٣١٨ . تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٢٩ ، ٤٣١) .

***يحيى بن عبد الحميد الحمانى** : هو الحافظ الكبير ، ألف المسند . هو أول من صنف المسند بالكوفة . مات سنة ٢٢٨ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٢٣) .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٥١ وقد تقدمت ترجمة أحمد بن سلمة النيسابورى انظر ص ٢٩ من هذا الكتاب . وانظر ترجمة محمد بن يحيى فى تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣٢

* **إما إسحاق** فهو ابن راهويه الإمام الحافظ الكبير عالم نيسابور ، وشيخ أهل المشرق ولد سنة ١٦٦ هـ . توفى سنة ٢٣٨ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٣٣ - ٤٣٥) .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٥٠

* **الخطيب البغدادى** : هو الحافظ الكبير الإمام محدث الشام والعراق أبو بكر أحمد بن على بن ثابت =

وقال هبة الله اللالكائى : كان أبو حاتم إماما « حافظا متثبتا ، وذكره فى شيوخ [١] البخارى . وقال النسائى : ثقة [٢] ، وقال يونس بن عبد الأعلى : أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ، ودعا لهما، وقال : بقاؤهما صلاح المسلمين [٣] .

ومن مظاهر تقدير العلماء ما يحكيه ابنه من أن سلمة بن شبيب يسعى إليه ليسمعه ما عنده من العلم ، وأن دحيماً القاضى يحثه على أن يحدث أهل بلده طبرية مع أنه أبى أن يحدثهم لوجود دحيم بينهم قائلا : « بلدة يكون فيها مثل أبى سعيد دحيم القاضى ، أحدث أنا [٤] » .

ومن مظاهر تقدير العلماء لعلمه أيضا أن يروى عنه أئمة كبار من شيوخه ، مثل الربيع بن سليمان المرادى ، ويونس بن عبد الأعلى ، ومحمد بن عوف الطائى . كما روى عنه رفيقه أبو زرعة الرازى ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه فى التفسير ، والبخارى فى الصحيح [٥]،

= صاحب التصانيف . ولد سنة ٣٩٢ هـ . توفى سنة ٤٦٣ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ١١٣٥ – ١١٤٦)

(١) المصدر السابق ١٣ / ٢٥٢

***هبة الله اللا لكائى** : الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبرى الرازى الحافظ الفقيه الشافعى محدث بغداد . توفى سنة ٤١٨ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ١٠٨٣) .

(٢) المصدر السابق ١٣ / ٢٥٢ الإمام النسائى هو أبو عبد الرحمن أحمد بن على بن شعيب صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة . كان إمام عصره فى الحديث ، ولد سنة ٢١٥ ، وتوفى سنة ٣٠٣ هـ (فى رحاب السنة ص ١٢٧ – ١٣٥) .

(٣) المصدر السابق ١٣ / ٢٥١ . يونس بن عبد الأعلى : ولد سنة ١٧٠ . قال الذهبى : ولقد كان قرة عين مُقدَّماً فى العلم والخير والثقة . توفى سنة ٢٦٤ هـ (سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٤٨ – ٣٥١

(٤) تقدمة المعرفة ص ٣٦١ ، ٣٦٢ : سلمة بن شبيب هو الحافظ الجوال أبو عبد الرحمن النسائى النيسابورى . توفى سنة ٢٩٤ (تذكرة الحفاظ جـ ٢ / ٥٤٣) .

***دحيم القاضى** : هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الحافظ الفقيه ، محدث الشام ، ولد سنة ١٧٠ ، وكان من الأئمة المتقنين لهذا الشأن . توفى عام ٢٤٥ (تذكرة الحفاظ جـ٢ ص٤٨٠) .

(٥) تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٣٢ .

***الربيع بن سليمان المرادى** : الإمام المحدث الفقيه الكبير ، صاحب الإمام الشافعى وناقل علمه ، ولد فى ١٧٤ هـ ، أو قبلها بعام . توفى سنة ٢٧٠هـ (سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٦١) .

***يونس بن عبد الأعلى** : تقدمت ترجمة له انظر هامش (٣) من هذه الصفحة . =

وغيرهم [١] .

واتسعت حياة أبي حاتم للاستفادة والإفادة ، فاستغرقت حياته العلمية قرابة السبعين عاما ، بدأها فى سنة مائتين وتسع ، واستمرت إلى أن وافاه أجله عام سبعة وسبعين ومائتين [٢] .

استفادة ابن أبي حاتم من أبيه :

وقد استفاد ابن أبي حاتم فائدة كبرى من هذه الثروة العلمية الهائلة التى تزود بها أبوه ، وشرب العلم على يديه صافياً نقيا غير مشوب بشوائب الكذب والكذابين ، والتدليس والمدلسين .

فكثيراً ما كان يأخذ الأب بيد ابنه إلى الرواة الثقات ليشاركه السماع منهم ، والكتابة عنهم ، ونظرة إلى شيوخ ابن أبي حاتم ترينا أنه شارك أباه فى مائة وأربعة وخمسين شيخاً [٣] ، وكما كان يأخذ بيده إلى الشيوخ الثقات فإنه كان يبعد به عن الرواة غير العدول ، ويبين له سر ضعفهم وضعف ما حملوه من الحديث ، يقول ابن أبي حاتم فى ترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى : « كتب أبي حديثه ، ولم يأته ، ولم يذهب بي إليه ، ولم يسمع منه زهادة فيه » [٤]

= ***محمد بن عوف الطائى** : هو الحافظ أبو جعفر الحمصى محدث الشام . توفى سنة ٢٧٢ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٥٨١ – ٥٨٢ – سير أعلام النبلاء ١٢ / ٦١٣) .

***أبو داود** : هو الإمام الثبت سليمان بن الأشعث السجستانى صاحب السنن . ولد سنة ٢٠٢ هـ . وتوفى سنة ٢٧٥ . (انظر ترجمة له مفصلة فى كتاب « فى رحاب السنة : الكتب الستة ص ١٠٢ – ١١٥) .

***ابن ماجه** : هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه صاحب السنن وغيرها من الكتب النافعة ولد سنة ٢٠٩ هـ . وتوفى سنة ٢٧٩ (انظر ترجمة مفصلة له فى « رحاب السنة » (ص ١٣٦ – ١٤٢) .

* تقدمت الإشارة إلى موضع ترجمة الإمام البخارى، ص ٣٠ من هذا البحث . ويقول **ابن حجر** : ذكر الكلاباذى فى ترجمة يحيى بن صالح أن ابن أبي سعيد السرخسى أخبره أن محمدا الذى ذكره البخارى فى الصحيح فى باب المحصر عن يحيى بن صالح الوحاظى هو ابن إدريس أبو حاتم الرازى . وذكر أنه رآه فى أصل عتيق (تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٣٢) .

(١) انظر المصدر السابق جـ ٩ ص ٣٢ .

(٢) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٦٩ .

(٣) انظر الملحق فى آخر الكتاب .

(٤) الجرح والتعديل جـ ١ ق ٨٤/١ .

ويقول فى ترجمة بشير بن مهران الحذَّاء : « سمع منه أبى أيام الأنصارى ، وترك حديثه ، وأمرنى ألا أقرأ عليه حديثه [(١)] » . وفى ترجمة عيسى بن أبى عمران يقول : كتبت عنه بالرملة ، فنظر أبى فى حديثه فقال : « يدل حديثه أنه غير صدوق ، فتركت الرواية عنه [(٢)] .

وفوق هذا أو ذاك فإنه كان يسأله كثيرا عن الرواة والأحاديث – كما يتجلى ذلك فى كتب عبد الرحمن – فلا يتبرم الأب ، وإنما يفتح صدره لابنه حتى روى ظمأه ، وأشبع نهمته ، ولوجودهما معا تحت سقف بيت واحد أتيحت له من الفرص ما لم يتح لتلميذ طموح يلتمس ما يضيف إليه زاداً جديداً من العلم ، ولم تفت فرصة من هذه الفرص عبد الرحمن وإنما استغلها استغلالا يثير الدهشة والعجب ، سئل أبو محمد عن اتفاق كثرة السماع من أبيه وسؤالاته له ، فقال : ربما كان يأكل وأقرأ عليه ، ويمشى وأقرأ عليه ، ويدخل الخلاء وأقرأ عليه ، ويدخل البيت فى طلب شئ ، وأقرأ عليه [(٣)] ، ولم يترك الابن أباه دون الاستفادة منه حتى وهو فى النزع الأخير : يقول عبد الرحمن : حضرت أبى رحمه الله ، وكان فى النزع – وأنا لا أعلم – فسألته عن عقبة بن عبد الغافر يروى عن النبى ﷺ له صحبة ؟ فقال برأسه : لا ، فلم أقنع منه ، فقلت : فهمت عنى : له صحبة فقال : هو تابعى [(٤)] « وإذا كان ابن أبى حاتم لا يعلم أن أباه فى النزع ، **فهو يرى بوضوح** علامات الإعياء عليه » ولم يحل هذا بينه وبين الاستفادة من أبيه والتأكد من الجواب .

أبو زُرْعة الرازى :

هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ ، مولى عياش بن مطرف القرشى لقبه الإمام الذهبى **بسيد الحفاظ** [(٥)] .

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ق ٣٧٩/١

(٢) المصدر السابق جـ ٣ ق ٢٨٤/١

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٥١/١٣

(٤) تقدمة المعرفة ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ . وانظر الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ١٧٤٢ . يقول ابن أبى حاتم : « سألت أبى وهو فى النزع عن عقبة بن عبد الغافر ، هل له صحبة فقال : لا ، بلسان مسكين » .

(٥) سير أعلام النبلاء ٦٥/١٣

ولد فى حدود المائتين ، وعاش نصف القرن الثالث ، وقليلا من النصف الثانى منه ؛ إذ إنه توفى عام مائتين وأربع وستين [١] ، وهو بهذا عاصر أئمة كبارا فى علم الحديث مثل الإمام أحمد بن حنبل ، والبخارى ، ويحيى بن معين ، وأبى حاتم الرازى ، وإسحاق ، ابن راهوية وغيرهم [٢] .

وهو مثل قريبه أبى حاتم رحل فى سبيل طلب العلم رحلات ثلاث ، زار خلالها الشام والعراق ومصر [٣] ، وكان متأنياً فى المقام بهذه البلاد ، صبورا على تحمل مشاق الاغتراب ، حتى يسمع ، ويكتب عن الشيوخ الكثير ، فأقام بمصر فى رحلته الثانية خمسة عشر شهرا ، بعد أن كان ينوى ألا يقيم بها كثيرا ، ولكنه كما يقول : « رأى كثرة العلم بها ، وكثرة الاستفادة ، وفى هذه المدة نقل كتب الإمام الشافعى كلها ، وباع ثيابه من أجل شراء الورق لكتابتها فيه [٤] » .

وقبل رحلاته هذه أقام بالرى حتى استوعب ما عند شيوخها من العلم ، وقد كان كثيرا ؛ لاعتنائها بهذا الشأن – كما قدمنا – يقول أبو زرعة : « كتبت بالرى قبل أن أخرج إلى العراق عن نحو « ثلاثين شيخا » [٥] ، ويقول : « لزمنا إبراهيم بن موسى – يعنى الرازى – ثمانى سنين من سنة أربع عشرة فى آخرها إلى سنة اثنتين وعشرين حتى خرجت إلى مكة فى رمضان [٦] » .

وقد استوعب الكثير من العلم ، وكتب ما لا يوصف كثرة ، وساعده على ذلك ما رزقه الله من ملكة قوية فى الحفظ ، حتى إنه حفظ حديث الإمام مالك كله ،

---

(١) المصدر السابق ٧٧/١٣

(٢) تقدمت ترجمة هؤلاء الأئمة غير الإمام أحمد بن حنبل . وهو أشهر من أن يعرف به فى سطور . انظر ترجمة له فى تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص ٢٩٢ - ٣١٣ وتذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٣١ ، ٤٣٢ .

(٣) تقدمة المعرفة ص ٣٤٠

(٤) تقدمة المعرفة ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، والإمام الشافعى أشهر من أن يعرف به هنا فى سطور . انظر ترجمة له فى تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٦١ - ٣٦٣ . وقد توفى الإمام عام ٢٠٤ هـ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٣٥

(٦) المصدر السابق ص ٣٣٥ . وقد سبقت ترجمة إبراهيم بن موسى . انظر ص ٢٢ من هذا الكتاب .

قال على بن الحسين بن الجنيد المالكى : « ما رأيت أحدا أحفظ لحديث مالك بن أنس لمسنده ومنقطعه من أبى زرعة « فسأل ابن أبى حاتم علياً : ما فى الموطأ والزيادات التى ليست فى الموطأ ؟ قال : نعم [١] . كما كتب عن أبى سلمة التبوذكى عشرة آلاف حديث ، ومن حديث حماد بن سلمة عشرة آلاف أيضا [٢] .

ومن مظاهر حفظه وكتابته الكثير من العلم أيضا ما يذكره لنا ابن أبى حاتم :

١ - أنه استقصى أحاديث عبد الله بن وهب ، فجمع منها ثمانين ألف حديث بمصر وفى غير مصر ، ثم نظر فيها نظرة فاحصة ناقدة ، وحكم بأنها جميعها لها أصل ، وليس منها حديث لا أصل له [٣] .

٢ - أنه كتب عن إبراهيم بن موسى الرازى - قرابة سبعين ألف حديث [٤] .

٣ - أنه كان يعطى الكتاب لمن يكتب عنه فيرده له بعد مدة ، فيكتشف ما أحدث فيه المستعير من تغيير [٥] .

وإذا كان هذا يدلنا على حفظه ويقظته ، فإنه يدلنا أيضا على إتقانه ، وتثبته .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٣١ . وانظر ترجمة للإمام مالك فى تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٢٠٧ - ٢١٣ وتقدمة المعرفة ص ١١ - ٣١ وقد توفى سنة ١٩٩ هـ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٣١ . وأبو سلمة التبوذكى : هو موسى بن إسماعيل المنقرى مولاهم البصرى . وقال أبو حاتم : لا أعلم بالبصرة من أدركنا أحسن حديثا من أبى سلمة توفى سنة ٢٢٣ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٩٤ - ٣٩٥) .

* وحماد بن سلمة : هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام النحوى المحدث . قال الذهبى : هو أول من صنف التصانيف مع ابن أبى عروبة . وكان بارعا فى العربية ، فقيها ، فصيحا مفوها صاحب سنة . توفى سنة ١٦٧ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣) .

(٣) تقدمة المعرفة ص ٣٣٥ ، وعبد الله بن وهب : أحد الأئمة الأعلام ، ولد سنة ١٢٥ هـ . قال ابن يونس : جمع ابن وهب بين الفقه والحديث والعبادة ، وصنف موطأ كبيرا . توفى سنة ١٩٧ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٠٤) .

(٤) المصدر السابق ص ٣٣٤ - ٣٣٥

(٥) المصدر السابق ص ٣٣٢ - ٣٣٤

٤ – أنه على الرغم من كثرة ما عنده من الحديث ، فإنه يعرف جيدا ما حدث به ، وما لم يحدث ، وما فى بيته من حديث إلا وهو يفهم موضعه – كما يقول [١] .

ومع ملكة الحفظ العجيبة هذه والجهد الدائب فى كتابة الكثير من أحاديث رسول الله ﷺ – رزق أبو زرعة لينا فى طبعه ومداراة وسماحة فى خلقه ؛ مما حببه إلى شيوخ الحديث ، فأعطوه ما عندهم من العلم مما لا يبذلونه لغيره من طلاب الحديث ، وهذا – أيضا – مما أعانه على الاستقصاء والتوسع فى تزوده من العلم ، يروى هو نفسه ما يدل على ذلك فيقول :

« لما أتيت محمد بن عائذ ، وكان رجلا جافيا ، ومعى جماعة ، فرفع صوته ، فقال : من أين أنتم ؟ قلنا : من بلدان مختلفة : من خراسان .. من الرى .. من كذا وكذا ، وقال : أنتم أمثل من أهل العراق . قال : ما تريدون ؟ ورفع صوته ، قلنا : شيئا من حديث يحيى ابن حمزة ، فلم أزل أرفق به ، وأداريه حتى حدثنى بما معى ، ثم قال : خذ الكتاب فانظر فيه ، فأعطانى كتابه ، فنظرت فيه ، وكتبت منه أحاديث ، ثم قال : خذالكتاب فاذهب به معك ، فدعوت له وشكرته على ما فعل ، قلت : أنا أجل كتابك عن حمله ... وسألته كتاب الهيثم بن حميد ، فأخرج إلى جزءا من كتاب الهيثم بن حميد .. فاستغنمته وكتبته على الوجه ، وسألته كتاب الفتن عن الوليد بن مسلم فأجابنى ، وتعجب الدمشقيون مما يفعل بى ، ونسخت كتاب الفتن . فأتيته مع رفقائى ، فقال : إنما أجبتك ، ولم أجب هؤلاء ، فلم أزل أرفق به وأداريه ، حتى حدثنا به ، وسمعوا معى » [٢] .

ولم يكن اهتمام أبى زرعة بجمع الحديث فقط ، وإنما كان له – اهتمام بالفقه واستنباط الأحكام الشرعية من النصوص التى عنده ، ومن رأيه أن جمع عدد كبير من الأحاديث إنما هو وسيلة إلى الهدف الأصيل وهو التفقه ، واستنباط الأحكام الفقهية ،

---

(١) المصدر السابق ص ٣٣٣

(٢) تقدمة المعرفة ص ٣٤٣ ومحمد بن عائذ الدمشقى صاحب المغازى قال ابن معين : ثقة (ميزان الاعتدال جـ ٣ ص ٥٨٩) . والهيثم بن حميد هو الفقيه الحافظ الدمشقى : (تذكرة الحفاظ ص ٢٨٥) . والوليد بن مسلم هو عالم أهل دمشق ولد سنة ١١٩ ، صنف التصانيف والتواريخ وعنى بهذا الشأن أتم عناية . توفى سنة ١٩٥ هـ . (تذكرة الحفاظ ص ٣٠٢ – ٣٠٤) .

يقول أبو زرعة مبيناً ذلك : « كتب إليَّ أبو ثور ، فقال فى كتابه : كان الأمر قديما أمر أصحابك – يعنى فى التفقه – حتى نشأ قوم فاشتغلوا بعدد الأحاديث ، وتركوا التفقه » قال ابن أبى حاتم معقبا على هذا « وسمعت أبا زرعة يقول : وقد عاد قوم فاشتغلوا بعدد الأحاديث وتركوا التفقه ، وهو الأصل » [١] .

وكان أبو زرعة مع علمه هذا كثير العبادة زاهدا ورعا ، ولا شك فى أن العبادة تحوط العالم بسياج من الإخلاص والأمانة والجلال فى علمه ، يقول عبد الرحمن : سمعت أبا زرعة فى سنة اثنتين وستين ومائتين من الهجرة يقول : كنت منذ سنين ، نحو عشرين سنة ربما خطر ببالى ، تقصيرى وتقصير الناس فى الأعمال : فى النوافل والحج والصيام والجهاد ، فكثر ذلك فى قلبى ، فرأيت ليلة فيما يرى النائم كأن آتيا أتانى ، فضرب يده بين كتفى فقال : قد أكثرت من العبادة ، وأى عبادة أفضل من الصلوات الخمس فى جماعة [٢] .

ولرسوخ قدم أبى زرعة فى العلم وأهليته الكاملة له – على نحو ما عرفنا – قدَّره علماء أجلاء فى عصره ، واعتبروه إماماً من أئمة هذا الشأن . يكتب إليه إسحاق بن راهويه : « اعلم – أبقاك الله – أنى كنت أسمع من إخواننا القادمين علينا ، ومن غيرهم حالك ، وما أنت عليه من العلم والحفظ فأسر بذلك ، وإنى أزداد بك كل يوم سروراً ، فالحمد لله الذى جعلك ممن يحفظ سنته ، وهو من أعظم ما يحتاج إليه الطالب اليوم ، وأحمد بن إبراهيم لا يزال فى ذكرك بالجميل حتى يكاد يفرط حبالك ، وإن لم يكن فيك بحمد الله إفراط ، وأقرأنى كتابك إليه بنحو ما أوصيتك به من إظهار السنة وترك المداهنة ، فجزاك الله خيرا ، فَدُمْ على ما أوصيتك به ، فإن للباطل جولة ثم يضمحل [٣] » .

وكتب إليه عبد الرحمن بن عمر الأصبهانى : « اعلم – رحمك الله – أنى ما أكاد أنساك فى الدعاء لك ، ليلى ونهارى – أن يمتع المسلمون بطول بقائك ، فإنه لا يزال الناس بخير

---

(١) تقدمة المعرفة ص ٣٤٤ وأبو ثور : هو الإمام المجتهد الحافظ إبراهيم بن خالد الكعبى . صنف الكتب وفرع على السنن وذب عنها . توفى فى صفر ٢٤٠ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥١٢ ، ٥١٣) .

(٢) المصدر السابق ص ٣٤٧ ، وانظر مظاهر من زهده ص ٣٤٨

(٣) المصدر السابق ، وقد ذكر ابن أبى حاتم أجزاء من هذا الخطاب فى أكثر من موضع انظر ص ٣٢٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ . وقد تقدمت ترجمة إسحاق بن راهوية انظر ص ٥٣ من هذا الكتاب .

ما بقى من يعرف العلم وحقه من باطله ، ولولا ذاك لذهب العلم ، وصار الناس إلى الجهل ، وقد جاء عن النبى ﷺ أنه قال : يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، وقد جعلك الله منهم فاحمد الله على ذلك ، فقد وجب لله عز وجل عليك الشكر فى ذلك (١) . ودعا له الإمام أحمد ، فقال : « اللهم انصره على من بغى عليه ، اللهم عافه ، اللهم ادفع عنه البلاء اللهم .. اللهم .. فى دعاء كثير (٢) » وعندما ورد إليه أبو زرعة ترك نوافله لمذاكرته (٣) .

وثناء أئمة هذا الشأن غير هؤلاء – فى عصره وفى غير عصره – كثير مما يدل على مكانة أبى زرعة عند جيله ، وماتلا ذلك من أجيال (٤) .

وقد ظل أبو زرعة منذ بدء العناية بهذا العلم ، وهو ابن أربعة عشر عاما ، إلى أن توفى دائب العناية به ، كثير المذاكرة له ، مؤمنا بأن المذاكرة للحديث كالشمس للمسافرين إذا حبست عن الشروق خمسة أيام لا يعرف السفر (٥) .

وكانت استفادة **عبد الرحمن** من علم أبى زرعة استفادته من علم أبيه أبى حاتم ، وهذا واضح فى مؤلفات ابن أبى حاتم ، فلا تكاد تخلو صحيفة دون أن يدون فيها أكثر من سؤال وجهه إلى أبى زرعة ، سواء أكان ذلك عن الرواة مما دونه فى « الجرح والتعديل » ، والمراسيل ، أم كان عن الأحاديث كما فى « علل الحديث » . ولم يكتف بتدوين سؤالاته هو ، بل دون كل ما سمعه منه مما سأله عنه غيره (٦) .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٤١ وقد ذكر الذهبى عبد الرحمن بن عمر الأصبهانى ووثقه فقال : روى عن ابن عيينة وعبد الرحمن بن مهدى ، ثقة ينفرد ويغرب (ميزان الاعتدال جـ ٢ ص ٥٧٩) .

(٢) المصدر السابق ص ٣٤١

(٣) سير أعلام النبلاء ٦٧/١٣

(٤) انظر ترجمة أبى زرعة فى المصدر السابق ؛ فيها ثناء العلماء عليه : أبى يعلى الموصلى ، يونس بن عبد الأعلى ، أبى حاتم الرازى والنسائى ٦٥/١٣

(٥) سير أعلام النبلاء ٧٩/١٣

(٦) كثيرا ما يقول ابن أبى حاتم سئل أبو زرعة ، وقد بين أنه يقول ذلك عندما يسأل أبا زرعة غيره . انظر الجرح والتعديل جـ ٢ ق ٥٠١/١

وإذا كانت مؤلفات ابن أبى حاتم فى رواية الحديث لم تصل إلينا إلا ما يتعلق بالتفسير الذى لم يصل إلينا هو الآخر كاملا – فإنه مما لا شك فيه أنه قد أخذ ما عند أبى زرعة فى هذا الشأن بعد أن نقاه أبو زرعة ، وأبعد عنه المنكر والضعيف وغير الصحيح ، فكثيرا ما يشير إلى أن أبا زرعة أمر بالضرب على هذا الحديث أو ذاك ، أو امتنع من قراءة بعض الأحاديث لعدم صحتها .

وليس ببعيد أن يكون ابن أبى حاتم فوق هذا وذاك قد تأثر بأبى زرعة فى سلوكه فى الحياة ، أعنى فى عقيدته وفى نزعته إلى الزهد ، وكثرة العبادة ، وكثرة الارتحال طلبا للعلم .

* * *

الفصل الثانى

رحلاته وشيوخه

الرحلة فى طلب العلم .

١ ــ البلاد التى رحل إليها وخريطةلبيانها .

٢ ــ الأوقات التى قام بهذه الرحلات فيها .

٣ ــ ما تحمله فى رحلاته من المشاق .

٤ ــ مشايخ ابن أبى حاتم .

١ - الرحلة فى طلب العلم :

كانت الرحلة تقليداً اتبعه طالبو العلم منذ عهد الرسول ، ﷺ تنفيذا لحث القرآن الكريم على ذلك ، قال تعالى : (فلولا نفَرَ من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون [١]) .

وبعد وفاة الرسول ﷺ رحل الصحابة بعضهم إلى بعضهم بعد أن تفرقوا فى الأمصار ، وانتشروا فى البلاد المفتوحة ينشرون راية دينهم الحنيف ، فرحل أبو أيوب الأنصارى ، رضى الله عنه من المدينة إلى مصر ، ليقابل عقبة بن عامر الجهنى ليتذاكر معه حديث « الستر على المسلم » ، لأنهما سمعاه معاً من رسول الله ﷺ [٢] .

ورحل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس فى حديث « يحشر الله الناس عراة .. الحديث [٣] .

---

(١) سورة التوبة آية ١٢٢ .

(٢) الرحلة فى طلب الحديث للخطيب البغدادى ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ . وقد أورد الخطيب روايات عدة لهذه الرحلة نذكر واحدة منها .

يقول الخطيب : أخبرنا أبو نعيم الحافظ ، حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن حدثنا بشر بن موسى ، حدثنا الحميدى حدثنا سفيان ، حدثنا ابن جريج ، قال : سمعت أبا سعد الأعمى يحدث (عن) عطاء بن أبى رياح قال : خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر وهو بمصر ، يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ ، فلما أتى منزل مسلمة الأنصارى ، وهو أمير مصر ، فأخبرته ، فعجل فخرج إليه فعانقه وقال : ما جاء بك يا أبا أيوب ؟ قال : حديث سمعته من رسول الله ﷺ ، لم يبق أحد سمعه غيرى وغيرك فى ستر المؤمن ، قال : نعم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من ستر مؤمنا فى الدنيا ستره الله يوم القيامة » فقال له أبو أيوب : صدقت . ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعا إلى المدينة ، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر (ص ٥٥ - ٥٦) .

(٣) المصدر السابق ص ٥٣ - ٥٥ ، ومن الروايات التى أوردها الخطيب لهذه الرحلة : حدثنا أبو بكر محمد ابن إبراهيم بن على المقرئ ، حدثنا أبو يعلى الموصلى ، حدثنا شيبان ، حدثنا همام ، أخبرنا القاسم بن عبد الواحد ، حدثنا عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب أن جابر بن عبد الله حدثهم قال : « بلغنى عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ حديث سمعه من رسول الله ﷺ لم أسمعه منه قال : فابتعت بعيراً ، فشددت عليه رحلى ، فسرت إليه شهراً حتى أتيت الشام ، فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصارى قال : فأرسلت إليه أن جابراً على الباب ، فقال : فرجع لنا الرسول فقال : جابر بن عبد الله ؟ فقلت : نعم . قال : فرجع الرسول إليه ، فخرج إلى فاعتنقنى واعتنقته قال : قلت حديث بلغنى أنك سمعته من رسول الله ﷺ فى المظالم لم أسمعه ، فخشيت أن أموت أو تموت قبل =

ورحل بعد الصحابة التابعون وتابعوهم ، اقتداءً بمن سبقهم ، ولحاجتهم الشديدة إلى لقاء الشيوخ والسماع منهم ، والتزود بما عندهم ، وكانوا جميعا يرون أنها أهم وسيلة من الوسائل التى تُكوِّن العالم ، وتقيه من أن يقع فى أحبولة الوضّاعين والكذّابين والمدلسين الذين يدعون أن فلانا روى كذا ، وهو لم يروه ، معتمدين على أنه ليس حاضراً فيكذبهم ، ويكشف حقيقة ادعائهم . ولهذا كان التجاء الراوى إلى الكتب دون السماع ، ودون أن يرحل لمقابلة الشيوخ من العيوب التى لا يغفرها نقاد الحديث ويعدونه سارقا ؛ لأنه كثيرا ما يأخذ كتبا مزورة وضع عليها غير ما روى صاحبها ، أو ما ليس فى الأصول التى عنده ، ولم يكن بدعا ألا يكتفى الإمام البخارى فى انتقاء أحاديث صحيحة على المعاصرة ، بل اشترط اللقاء الذى يتحقق أكثره بالرحلة إلى الشيوخ والسماع منهم (١) .

وقد رحل عبد الرحمن بن أبى حاتم ، وضرب القدح المعلى ، والسهم الوافر فى رحلاته ؛ رحل ثلاث رحلات ، وفى خلالها زار مدناً كثيرة من مدن العالم الإسلامى ، وقد ذكر ذلك فى كتابه « الجرح والتعديل » أثناء الحديث عن الرواة الذين سمع منهم فى بلدان مختلفة .

٢ - البلاد التى رحل إليها :

والمدن التى ذكر أنه رحل إليها فى كتابه هى مكة ، والمدينة ، وبغداد ، والكوفة ودمشق ، ومصر ، والإسكندرية ، والرملة ، وهمذان ، وسامرا ، وحلوان ، وأصبهان وواسط ، وقرماسين ، والسر ، وبيت المقدس ، ونهروان ، وجرجرايا ، وحمص ، وأيلة ، وأطرابلس ، وطبرية ، وقزوين (٢) .

= أن أسمعه فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يحشر الله العباد أو قال : يحشر الله الناس - قال : وأومأ بيده إلى الشام - عراة غُرْلاً بهما ، قلت : ما بهما ! قال : ليس معهم شئ ، قال فيناديهم بصوت نسمعه من بعد ، كما نسمعه من قرب : أنا الملك الديان ؛ لا ينبغى لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى اللطمة ، ولا ينبغى لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة . قال : قلنا : كيف هو ؟ وإنما نأتى الله عراة غُرْلاً بهما ، قال : الحسنات والسيئات .

(١) فتح المغيث جـ ١ ص ٤٦

(٢) انظر الخريطة وقرماسين بلدة فى طريق مكة بينها وبين الزبيدية ثمانية فراسخ (معجم البلدان) =

وقد رحل إلى بلدان أخرى لم يذكرها فى كتابه ، فتفيد قصة حثه الناس على بناء سور طوس أنه زارها ، وأنه كان فيها حين دعا إلى ذلك [١] .

وقد سمع فى هذه البلدان من كثير من شيوخه ، كما يتضح لنا من ملحق « معجم الشيوخ » بآخر هذه الرسالة [٢] .

ومع كثرة المدن التى رحل إليها ، كما رأينا فإنه ترك جزءا من البلاد الإسلامية اشتهر بالعلم ، والعناية به آنذاك ؛ أعنى به خراسان [٣] .

وقد يكون سبب عدم رحلته إليه أن أهله من العلماء كانوا يفدون إلى الرى للقاء شيوخها ، أو يمرون عليها فى طريقهم إلى الحج ، وربما قابلهم ابن أبى حاتم بها ، ورأى أن فى هذا كفاية له عن الرحلة إلى مثل هذا الإقليم .

أما عن الأوقات التى قام بها أبو محمد بهذه الرحلات فإنه لم يبين من ذلك إلا القليل ، فهو يذكر أنه كان فى مكة عام مائتين وستين ، وثمانية وثمانين ، وفى المدينة وبغداد والكوفة وهمذان سنة خمس وخمسين ويذكر فى « الجرح والتعديل » أن انصرافه من مصر كان سنة ٢٦٢ هـ [٤] . كما يذكر فى « تقدمة المعرفة » ما يدل على أنه حج مع أبيه سنة خمس وخمسين [٥] . وهذه هى السنة التى ابتدأ فيها الرحلة ، وبلغ فيها الحُلُم يقول : « رحل بى أبى سنة خمس وخمسين ومائتين من الهجرة ، وما احتلمت بعد فلما بلغنا ذاالحليفة احتلمت فسر أبى حيث أدركت حجة الإسلام ، فسمعت فى هذه السنة من محمد بن أبى عبد الرحمن المقرى [٦] » .

= والرملة : مدينة عظيمة بفلسطين وكانت رباطا للمسلمين . (معجم البلدان) .

والسر : بلد من أعمال النهروان الأسفل بين واسط وبغداد من الجانب الشرقى كانت مدينة وخربت مع ما خرب من النهروانات (معجم البلدان) .

(١) انظر ص ٤٦ من هذا الكتاب .

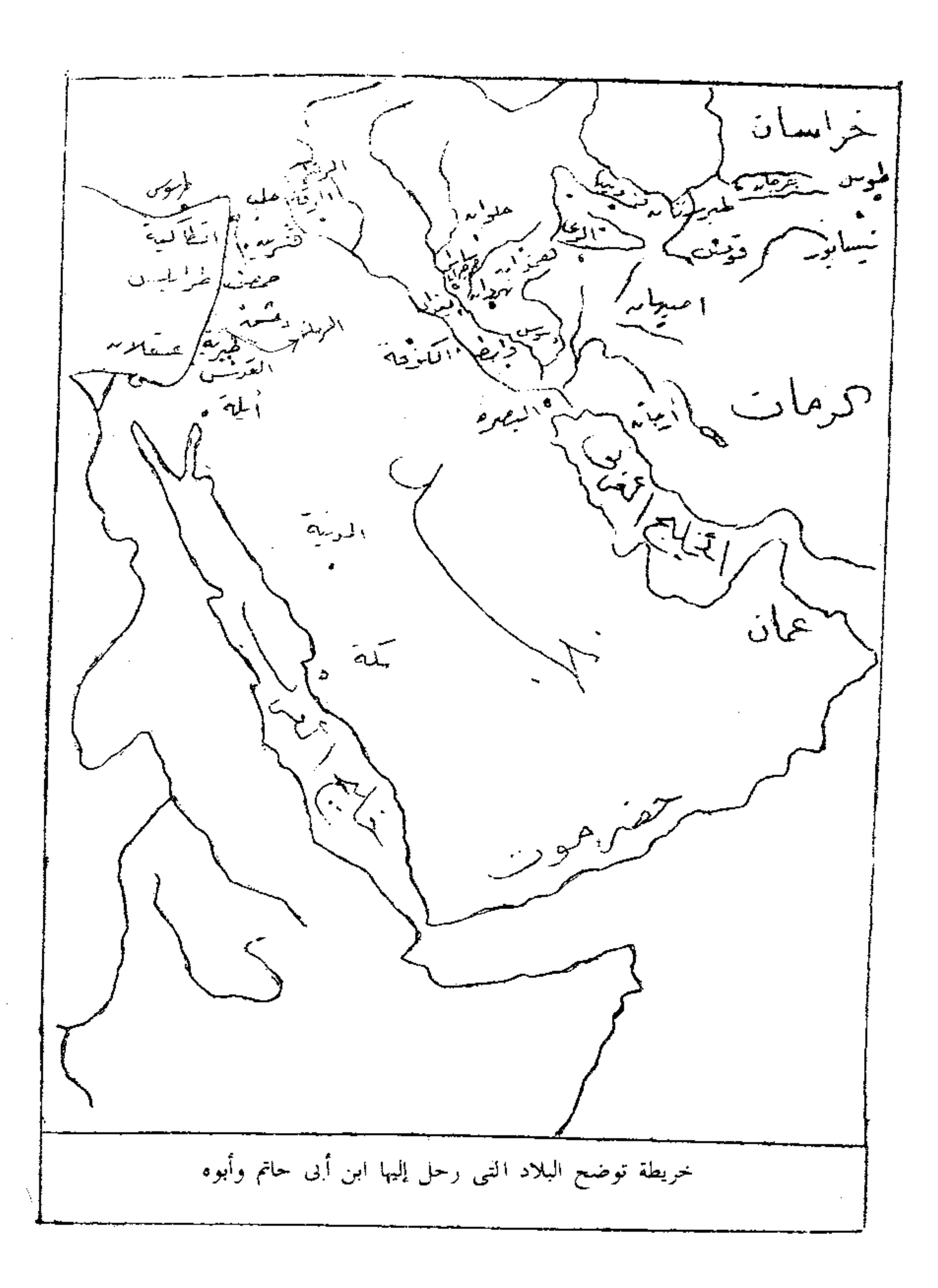
(٢) يتضح فى هذا الملحق أنه نص على أنه سمع من بعض الشيوخ فى بلدان معينة من هذه .

(٣) تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٨٢٩ .

(٤) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ١٧٥ .

(٥) تقدمة المعرفة ص ٣٦١ .

(٦) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٣ .



خريطة توضح البلاد التى رحل إليها ابن أبى حاتم وأبوه

ويضيف الخطيب الرازى فى الترجمة التى أشرنا إليها من قبل ، أن رحلته إلى الشام والسواحل ومصر كانت سنة اثنتين وستين ، وأنه حج مع أبيه سنة ست وخمسين ، وكانت رحلته إلى أصبهان سنة أربع وستين ومائتين ، فلقى يونس بن حبيب [١] .

٣ - ما تحمله فى رحلاته من المشاق :

وقد تحمل أبو محمد الكثير من المشاق فى هذه الرحلات ، وكان نهاره وليله موزعين على مجالس الشيوخ ونسخ كتبهم ومقابلتها ، لا يكاد يفرغ من مجلس شيخ إلا ويجد أن ميعاد غيره من المشايخ قد حان ، فيتوجه إليه غير عابئ بما يبذل فى ذلك من جهد ، مؤمناً بأن هذا هو ضريبة الحصول على العلم ، لابد أن يضحى الإنسان براحته ثمناً له ، ويعطى هو لنا صورة من صور مقاساته فى سبيل طلب العلم أثناء رحلاته ، فيقول : « كنا بمصر سبعة أشهر ، لم نأكل فيها مرقة ، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ ، وبالليل النسخ والمقابلة .. فأتينا يوما ورفيق لى شيخاً فقالوا : عليل ، فرأينا فى طريقنا سمكة أعجبتنا ، فاشتريناه ، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ ، فلم يمكنا إصلاحه ، ومضينا إلى المجلس فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام ، وكاد أن يتغير ، فأكلناه نيًّا ، لم يكن لنا فراغ أن نعطيه من يشويه .. لا يستطاع العلم براحة الجسد [٢] » .

٤ - مشايخ ابن أبى حاتم :

مشايخ ابن أبى حاتم كثيرون ، ذكر منهم فى الجرح والتعديل قرابة الثلاثمائة والستين ، ممن كتب عنهم ، وسمع منهم . ويطول بنا المقام لو استعرضنا شيوخه جميعهم الآن فى محاولة للتعريف بهم ، بالإضافة إلى أن هذا من الصعوبة بمكان ، خاصة وأن الكثيرين منهم ليس فى إمكاننا أن نتعرف عليهم تعرفا كاملا .

وقد قمنا بعمل قائمة لهؤلاء الشيوخ ألحقناها بآخر هذه الرسالة ، وبينا فيها ما أثبته ابن أبى حاتم - رحمة الله عليه - من سماعه منهم أو كتابته عنهم ، كما بينا حكمه عليهم .

---

(١) المصدر السابق ١٣ / ٢٦٦

(٢) المصدر السابق ١٣ / ٢٦٦ تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٨٣٠

ملاحظاتنا على الشيوخ :

ويجدر بنا أن نسجل ملاحظات قد تفيد فى إلقاء الضوء للتعرف على أى نوع من الشيوخ اختارهم ابن أبى حاتم ، وأخذ العلم عنهم ، ومدى ما أفاده منهم .

وأولى هذه الملاحظات : أن جُلَّ مشايخ ابن أبى حاتم عدول ، قد وثّقهم أكثر من إمام يعتد برأيه فى نقد الرجال ، وليس فى الكثير منهم - الذين تعرفت عليهم - من اتهم بتهمة تخدش أمانته وصدقه فى رواية الحديث .

على أنه ربما كان هناك راوٍ واحد كتب عنه ابن أبى حاتم ، وجرحه بعض الأئمة مثل **محمد بن عوف الحمصى ، وابن جوصاء ، وهو أحمد بن فرج ، قال ابن عدى :** كان محمد بن عوف يضعفه ، ويتكلم فيه ، وكان ابن جوصاء يضعفه ، ويذكر الذهبى أن ابن عوف الحمصى قال فيه : « كذاب ، كتبه التى عنده لضمرة وابن أبى فديك من كتب أحمد بن النضر ، وقعت إليه ، وليس عنده فى حديث بقية أصل ، وهو أكذب خلق الله [(١)] » وواضح من هذا أن ابن عوف يتهمه بالسرقة ، والتحديث من كتب ليس له حق الرواية منها .

ولكن ابن أبى حاتم وابن عدى والذهبى لهم رأى آخر فى الرجل : فابن أبى حاتم يقول عنه : « محله عندنا محل الصدق [(٢)] » وهذا ما جعله يكتب عنه ، ويقول ابن عدى فيه : « قد احتمله الناس ، وليس ممن يحتج به [(٣)] » ويقول الذهبى عنه « غالب رواياته مستقيمة ، والقول فيه ما قال ابن عدى ، فيروى له مع ضعفه » ويقول عنه أيضا « كانت له رحلة ، وعناية بالحديث ، وعُمِّر دهرا واحتيج إليه [(٤)] » .

وقد كان رحمة الله يترك شيوخا بعد ما يكتب عنهم أو يسمع منهم ، إذا رأى تجريحا فيهم ، وما ذلك منه إلا لحيطته فى الأخذ من المحدثين ، ولحرصه على صفاء المنابع

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٨٦

(٢) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ ، ٦٧

(٣) الكامل ١ / ١٩٣

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٨٥

التى ينهل منها ، فقد سمع من حميد بن الربيع الخزاز ببغداد ، ثم تركه بعد ما سمع عنه ما يجرحه ، يقول : « تكلم الناس فيه ، فتركت التحديث عنه [(١)] » .

وكتب عن فتح بن نصر الكنانى تمهيداً للسماع منه ، ولكنه رأى ضُعِّفَ وتُكلم فيه فلم يسمع منه [(٢)] .

وكتب عن عيسى بن أبى عمران الرماس ، ثم رأى أبوه حديثه فقال لابنه : يدل حديثه أنه غير صدوق ، عندئذ ترك أبو محمد الرواية عن هذا الشيخ [(٣)] .

وكان يتحرى عن الشيخ قبل الذهاب إليه ليرى هل هو جدير بأن يسمع منه أو لا ، يقول عن محمد بن حفص الوصابى ، « أدركته ، وأردت قصده والسماع منه ، فقال لى بعض أهل حمص : ليس بصدوق ، ولم يدرك محمد بن حمير [(٤)] » .

وإذا كان قد صرح فى مثل هؤلاء بأنه تركهم ، لأنهم مجروحون ، فإنه فى بعض الرواة الآخرين ، الذين كتب عنهم أو سمع منهم يذكر أنه قد تكلم فيهم ، ثم يسكت فلا يبين ، هل تركهم من أجل الكلام فيهم ، كما فعل مع الذين قدمنا ذكرهم ، أو لم يتركهم وروى عنهم على الرغم من هذا الكلام .

وربما روى عنهم ، كما يفهم من كلام الذهبى فى « سير أعلام النبلاء » عند ترجمة « **مقدام بن داود بن عيسى** » ، فقد ذكر أن أبا محمد قد حدث عنه [(٥)] . هذا مع أنه فى « الجرح والتعديل » ذكر أنهم تكلموا فيه [(٦)] .

وأغلب الظن أنه لم يحدث عنهم ، وأن الذهبى وَهِمَ فى ذلك ، لأن أبا محمد كانت له مواقف معينة مع مثل هؤلاء الرواة المجرحين – كما عرفنا – حيث صرح بأنه تركهم ؛

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق ٢ : ٢٢٢
(٢) المصدر السابق جـ ٣ ق ٢ : ٩١
(٣) المصدر السابق جـ ٣ ق ٣ : ٢٨٤
(٤) المصدر السابق جـ ٤ ق ٢ : ٢٣٧
(٥) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٣٤٥
(٦) الجرح والتعديل جـ ٤ ق ١ : ٣٠٣

لأنهم قد جرحوا ، وتكلم فيهم . وحتى هؤلاء الذين لم يصرح بأنه تركهم غير مقدام بن دواد لم يذكر الذهبى أن أبا محمد حدث عنهم عندما ترجم لهم فى سير أعلام النبلاء ، ولا يفوته شيء من هذا إن وجد [1] .

وقد يقول قائل : إن عبارة « تكلموا فيه » قد تعنى عند ابن أبى حاتم هنا أن قوما تكلموا فى الراوى بكلام لا يضر ، وأنه أشار إلى ذلك هنا حتى يخلى ذمته ، وحتى يكون القارئ على بينة من الأمر ، فيكون بالخيار بين أن يروى عنهم كما روى هو عنهم ، أو يدعهم ؛ لأن بعض نقاد الحديث تكلم فيهم ، وجرحهم .

لكن هذا القول غير صحيح لأمرين :

أولهما : أن ابن أبى حاتم ، كبعض المحدثين ، يتورع أن يرمى الراوى بألفاظ التجريح المباشرة ، وإنما يختار من الألفاظ والعبارات الخفيفة التى تؤدى المعنى المراد ، وقد رأينا أنه قال عن بعض الرواة هذه العبارة « تكلموا فيه » وتركه مما يدل على أن هذه العبارة تعنى أن الراوى غير عدل .

ثانيهما : أن هذا الشيخ الذى قال عنه الذهبى : إن ابن أبى حاتم حدث عنه ، وقال عنه الأخير فى الجرح والتعديل : « تكلموا فيه [2] » يكاد نقاد الحديث يجمعون على أنه **ضعيف الرواية ، وأنه ليس عدلا** ، يقول الإمام النسائى عنه : « ليس بثقة » ويقول الدارقطنى : « ضعيف » ويقول عمرو ومحمد بن يوسف الكندى كان فقيها مفتيا ، لم يكن بالمحمود فى الرواية ، ويقول ابن يوسف : « تكلموا فيه [3] » وهذا يدلنا على أن ابن أبى حاتم يعنى بقوله : « تكلموا فيه » جمهور النقاد ، وليس بعضهم .

الملاحظة الثانية :

أن أبا محمد – رحمة الله عليه – بهؤلاء الشيوخ قد اتصل بأكثر من سبب قوى متين بالأعلام البارزين فى علم الحديث ، وفقهه ، قبل عصره .

---

(١) انظر ترجمة محمد بن إسماعيل بن يوسف فى الجرح والتعديل (جـ ٣ ق ٢ : ١٠٨٥) وترجمة الفضل ابن محمد بن المسيب الشعرانى (جـ ٣ ق ٢ : ٣٩٣) فقد قال فى كل منهما ابن أبى حاتم هذه العبارة : « تكلموا فيه » وسكت ، ولم يذكر الذهبى عند ترجمته لكل منهما أن ابن أبى حاتم حدث عنه . انظر سير أعلام النبلاء ٢٤٢/١٣ ، ٣١٧ .

(٢) الجرح والتعديل جـ ٤ ق ١ : ٣٠٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٤٥/١٣ .

فقد اتصل بالإمام سفيان بن [١] عيينة عن طريق تلامذته : العباس بن يزيد البحرانى [٢] ، وعلى بن حرب الموصلى [٣] ، والحسن بن الصباح الزعفرانى [٤] ، وعبد الرحمن ابن بشر النيسابورى [٥] ، ومحمد بن سعيد بن غالب [٦] ، ومحمد بن عبد الله المخرمى [٧] ، وسعدان بن نصر [٨] ، ومحمد بن عبد الله بن ميمون [٩] ، ويونس بن عبد الأعلى [١٠] .

واتصل بعبد الرزاق الصنعانى [١١] بتلمذته على محمد بن حماد الرازى [١٢] ، وعبد الرحمن بن بشر النيسابورى [١٣] ، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه [١٤] ، والحسن ابن أبى الربيع الذى أكثر عن عبد الرزاق [١٥] ، وأحمد بن الأزهر [١٦] .

---

(١) تقدمت ترجمة سفيان بن عيينة . انظر ص ٤٩ من هذا الكتاب .

(٢) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ٢١٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ١٠١ .

(٣) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ١٨٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٥١ .

(٤) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ١ ق ٢ : ٣٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٦٢ .

(٥) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ٢ ق ٢ : ٢١٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٤٠ .

(٦) انظر ترجمة محمد بن سعيد بن غالب فى الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ٢٦٦ ، وسير الأعلام النبلاء ١٢ / ٢٦٥ .

(٧) انظر ترجمة لمحمد بن عبد الله المخرمى فى الجرح والتعديل جـ ٣ النبلاء ١٢ / ٢٦٥ ق ٢ : ٣٠٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٦٥ - ٢٦٨ .

(٨) انظر ترجمة لسعدان بن نصر فى الجرح والتعديل جـ ٢ ق ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٥٧ .

(٩) انظر ترجمة لمحمد بن عبد الله بن ميمون فى الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ٣٠٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٨٠ .

(١٠) تقدمت ترجمة يونس بن عبد الأعلى انظر ص ٥٤ من هذا الكتاب .

(١١) عبد الرزاق الصنعانى هو ابن همام بن نافع الحافظ الكبير أبو بكر الحميرى ، وصاحب التصانيف يقول الذهبى عنه : وثقه غير واحد وحديثه مخرج فى الصحاح ، وله ما ينفرد به ، ونقموا عليه التشيع ... وكان - رحمه الله - من أوعية العلم . توفى سنة ٢١١ (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٣٦٤) .

(١٢) تقدمت ترجمته انظر ص ٢٧ من هذا الكتاب .

(١٣) انظر هامش رقم ٥ أعلى من هذا الكتاب .

(١٤) انظر ترجمته فى الجرح والتعديل جـ ٤ ق ١ : ٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٤٦ .

(١٥) انظر ترجمته فى الجرح والتعديل جـ ١ ق ٢ : ٤٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٥٦ .

(١٦) انظر ترجمته فى الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ٤١ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٦٣ .

وروى عن وكيع بن الجراح [١] من شيوخ ابن أبي حاتم أحمد بن سنان الواسطى [٢] ، وعلى بن حرب [٣] ، والحسن الزعفرانى [٤] ، ومحمد بن عبد الله بن المبارك [٥] ، ويعقوب ابن عبيد النهرتيرى [٦] ، وعبد الرحمن بن بشر النيسابورى [٧] ، وعبد الرحمن بن بشر النيسابورى [٨] ، وسعدان بن نصر [٨] ، وعن طريق هؤلاء وغيرهم استفاد من علم ذلك الإمام الكبير .

وكان من شيوخ ابن أبي حاتم من تتلمذ على الإمام أبي مسهر الغسانى [٩] ، فكانوا صلة بين الأول والأخير ، ومنهم أبو زرعة الدمشقى [١٠] ، ومحمد بن مسلم بن واره [١١] ، ويعقوب بن عبيد النهرتيرى [١٢] ، وإسماعيل بن عبد الله أبو بشر [١٣] ، ويزيد بن محمد عبد الصمد [١٤] ، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن جعفر الصاغانى [١٥] ، ويوسف بن سعيد بن مسلم [١٦] .

---

(١) تقدمت ترجمته ، انظر ص ٤٩ من هذا الكتاب .
(٢) انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٢٥١ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٤٤ .
(٣) تقدمت الإشارة إلى موضع ترجمة على بن حرب . انظر ص ٧٣ من هذه الرسالة .
(٤) تقدمت الإشارة إلى موضع ترجمة الحسن بن الصباح الزعفرانى . انظر ص ٧٣ من هذه الرسالة .
(٥) انظر ترجمته فى الجرح والتعدل جـ ٣ ق ٢ : ٣٠٥ ، وتذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥١٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٦٥ .
(٦) انظر ترجمته فى الجرح والتعديل جـ ٤ ق ٢ : ٢١٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٣٨ .
(٧) تقدمت الإشارة إلى موضع ترجمته فى ص ٧٣ من هذه الرسالة .
(٨) تقدمت الإشارة إلى موضع ترجمته فى ص ٧٣ من هذه الرسالة .
(٩) تقدمت ترجمته فى ص ٥٠ من هذه الرسالة .
(١٠) انظر ترجمته فى الجرح والتعديل جـ ٢ ق ٢ : ٢٦٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٣١١ .
(١١) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ٤ ق ١ : ٧٩ - ٨٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٨ ، وقد سبقت ترجمة له فى هذا الكتاب ص ٢٥ .
(١٢) انظر هامش ٦ .
(١٣) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ١٨٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ١٠ .
(١٤) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ٤ ق ٢ : ٢٨٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ١٥١ .
(١٥) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ١٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٩٢ .
(١٦) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ٤ ق ٢ : ٢٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٦٢٢ .

ومن شيوخ ابن أبي حاتم الذين هم تلامذة الإمام **يحيى بن سعيد القطان** (١) ، أحمد بن سنان (٢) ، ومحمد بن عبد الله بن المبارك (٣) ، وعبد الرحمن بن بشر النيسابورى (٤) ، وعمر بن شبة النميرى (٥) ، ويزيد بن سنان (٦) .

ومن تلامذة أبي الوليد الطيالسى (٧) الذين تتملذ عليهم ابن أبي حاتم ، فاستفاد علمه عن طريقهم حرب بن إسماعيل (٨) ، ويحيى بن أبي طالب (٩) .

واستفاد من علم على بن المدينى (١٠) بواسطة تلاميذه الذين منهم محمد بن عبد الوهاب أبو أحمد الفراء (١١) ، وإسماعيل القاضى (١٢) .

وكان على بن حرب (١٣) ، ومحمد بن عبد الله المخرمى (١٤) ، وأحمد بن الأزهر (١٥) ،

---

(١) يحيى بن سعيد القطان هو أبو سعيد التميمى مولاهم ، ولد سنة عشرين ومائة . قال أحمد : ما رأيت بعينى مثل يحيى القطان ، وقال ابن المدينى : ما رأيت أحدا أعلم بالرجال منه . وقال النّسائى : أمناء الله على حديث رسول الله ﷺ مالك وشعبة ويحيى القطان . وقال أحمد : إلى يحيى القطان المنتهى فى التثبت (تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٢٩٨ - ٣٠٠) تقدمة المعرفة ص ٢٣٢ - ٢٥٠ .

(٢) تقدمت الإشارة إلى موضع ترجمته انظر ص ٧٤ .

(٣) تقدمت الإشارة إلى موضع ترجمته ص ٧٤ .

(٤) تقدمت الإشارة إلى موضع ترجمته ص ٧٣ .

(٥) انظر ترجمته فى الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ١١٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٦٩ .

(٦) انظر ترجمته فى الجرح والتعديل جـ ـــ ق ٢ : ٢٦٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٥٤ .

(٧) تقدمت ترجمة أبي الوليد الطيالسى انظر ص ٥٠ من هذه الرسالة .

(٨) انظر ترجمة حرب فى سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٤ .

(٩) انظر ترجمته فى الجرح والتعديل جـ ٤ ق ٢ : ١٣٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٦١٩ .

(١٠) على بن المدينى هو حافظ العصر ، وقدوة أرباب هذا الشأن ، صاحب التصانيف ، ولد سنة إحدى وستين ومائة . قال أبو حاتم : كان ابن المدينى علما فى الناس فى معرفة الحديث والعلل ، وقال ابن مهدى : على بن المدينى أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ ، وخاصة بحديث سفيان بن عيينة ، ويقول الذهبى : مناقب هذا الإمام جمة . توفى فى ذى القعدة سنة أربع وثلاثين ومائتين . قال العلامة محيى الدين النووى : لابن المدينى نحو من مائتى مصنف (تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٢٩) .

(١١) انظر ترجمته فى الجرح والتعديل جـ ٤ ق ١ : ١٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٦٠٦ .

(١٢) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ١٥٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٣٣٩ ، وقد تقدمت ترجمته فى هذه الرسالة ص ٥٣ .

=

(١٣) سبقت الإشارة إلى موضع ترجمته فى ص ٧٣ من هذه الرسالة .

والحسن بن على بن عفان [١] تلامذة الإمام عبد الله بن نمير [٢] ، وشيوخ ابن أبى حاتم ، فاستفاد من علم ذلك الإمام ما عندهم .

وأخذ عن أحمد بن سلمة النيسابورى [٣] الذى تتلمذ على الإمام **إسحق بن راهويه** [٤] ، **ولاشك فى أنه نقل علمه فى مصنفاته .**

وكان من هؤلاء الشيوخ من تخصص فى فهم علم أحد أئمة هذا الشأن والإحاطة به ، حتى صار حجة فيه ، لطول الملازمة لذلك الإمام ، ويجدر بنا أن نبين — بوجه خاص — كيف انتهى إلى ابن أبى حاتم علم الأئمة الذين انتهت إليهم رئاسة علم الحديث والفقه ولم يدركهم ، وذلك لأنه استفاد منهم كثيرا ، ونقل علمهم فى مؤلفاته ، وأعنى بهؤلاء الأئمة أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، والشافعى ، ومالك [٥] ، وقد كان طريق ابن أبى حاتم إلى ذلك أولئك الشيوخ الذين أشرنا إلى أنهم وعوا علم إمام معين ونقلوه إلى الناس .

وجل علم الإمام أحمد بن حنبل أخذه عن ابنيه عبد الله وصالح ، وهما أهم من نقل علم أبيهما ، وقيد ما أفاد به من علم .

أما عبد الله فلم يكن فى الدنيا أحد أروى عن أبيه منه [٦] ، فقد سمع منه المسند ، ورواه عنه ، كما سمع منه التفسير ، والتاريخ ، والناسخ المنسوخ ، وحديث شعبة ، والمقدم والمؤخر من كتاب الله ، والقرآن ، والمناسك الكبير والصغير ، وحديث الشيوخ [٧] .

= (١٤) سبقت الإشارة إلى موضع ترجمته فى ص ٧٣ من هذه الرسالة .

(١٥) سبقت الإشارة إلى موضع ترجمته فى ص ٧٣ من هذه الرسالة .

(١) انظر ترجمة له فى الجرح والتعديل جـ ١ ق ٢ : ٢٢ . وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٤

(٢) عبد الله بن نمير هو الحافظ الإمام الحافظ الكبير محمد قال الذهبى : وثقة يحيى بن معين وغيره ، وكان من أصحاب كبار الحديث توفى سنة تسع وتسعين ومائة ، وله أربع وثمانون سنة .

(٣) أحمد بن سلمة النيسابورى . تقدمت ترجمته فى هذه الرسالة ص ٢٩ .

(٤) تقدمت ترجمته ص ٥٣ فى هذه الرسالة .

(٥) تقدمت الإشارة إلى مواضع ترجمته هؤلاء الأئمة فى هذه الرسالة أحمد ص ٥٧ ، وابن معين ص ٥٣ ، والشافعى ص ٥٧ ، ومالك ص ٥٨ .

(٦) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٦٦٥ .

(٧) المصدر السابق جـ ٢ ص ٦٦٥ ، وطبقات الحنابلة جـ ١ ص ١٣٨ .

سئل عبد الله . كم سمعت من أبيك ؟ فأجاب ، « مائة ألف ، وبضعة عشر ألفا [(١)] » وكثيرا ما يسمع المسألة من أبيه أكثر من مرة لكثرة ملازمته إياه ، يقول عبد الله : « كل شئ أقول : قال أبى قد سمعته منه مرتين أو ثلاثة وأقله مرة [(٢)] ، ويقول حرب بن إسماعيل الكرمانى ، وقع لعبد الله عن أبيه مسائل جياد كثيرة ، يغرب منها بأشياء كثيرة فى الأحكام . فأما العلل فقد جودها عنه ، وجاء عنه بما لم يجئ به غيره [(٣)] .

يعتبر عبد الله – إذن – المصدر الأول لعلم أبيه والأهم ، إذا علمنا أنه كان من الثقات الأثبات ، يقول الخطيب عنه : « كان ثقة ثبتا فهما » [(٤)] .

وأما صالح – أكبر أبناء الإمام – فقد أسهم أيضا فى تقييد علم أبيه ونقله ، وإن كان أقل من أخيه عبد الله . وقد اشتغل صالح قاضيا بأصبهان ، فعرفه الناس ، وأرسلوا إليه من خراسان ، ومن المواطن المختلفة – أن يسأل أباه فيما يعترضهم من المسائل العلمية والدينية التى تحتاج إلى فتوى أو توضيح [(٥)] . وكان صالح من الثقات كما يقول ابن أبى حاتم [(٦)] .

وقد التقى ابن أبى حاتم بعبد الله ، وسمع معه من بعض الشيوخ ، وكتب إليه عبد الله بمسائل أبيه وبعلل الحديث [(٧)] ، وقد أفاد من هذا ابن أبى حاتم ، ويتضح هذا جليا فى كتابه الجرح والتعديل ؛ فأغلب الرواة الذين ترجم لهم ، وكان للإمام أحمد آراء – سجل أغلبها عن طريق عبد الله ابن الإمام .

وعندما نشر « كتاب العلل ومعرفة الرجال » محققاً ، وهو كتاب ضم المسائل

---

(١) تذكرة الحفاظ جـ ٢ : ٦٦٥ ، ٦٦٦ .

(٢) المصدر السابق جـ ٢ ص ٦٦٦ .

(٣) طبقات الحنابلة جـ ١ ص ١٨٣ .
وانظر ترجمة لعبد الله ضافية فى سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥١٦ . وقد توفى سنة ٢٩٠ هـ .

(٤) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٦٦٥ .

(٥) طبقات الحنابلة جـ ١ ص ١٧٣ .

(٦) الجرح والتعديل جـ ٢ ق ١ : ٣٩٤ . وقد توفى صالح بأصبهان سنة ٢٦٦ ، وقيل سنة ٢٦٣ . انظر ترجمة له فى طبقات له فى طبقات الحنابلة جـ ١ ص ١٧٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٢٩ .

(٧) الجرح والتعديل جـ ٢ ق ٢ : ٣٢ .

التى سألها عبد الله أباه عن الرجال والأحاديث - اتضح من المقارنات العديدة التى قام بها المحققان ، وسجلاها فى مقدمة الجزء الأول من الكتاب - بين ما نقله ابن أبى حاتم مما كتب إليه عبد الله بن أحمد ، وما فى هذا الكتاب اتضح أن ابن أبى حاتم كانت عنده نسخة من هذا الكتاب ، لأن المطابقة بينهما تامة ، ويرجح أن هذه النسخة هى مما أشار ابن أبى حاتم كثيرا إلى أن عبد الله كتب إليه بها (١) .

ويقول ابن أبى حاتم : إنه كتب عن صالح بأصبهان (٢) ، كما أن الرواية عنه تفيد أنه سمع منه ما كتبه عنه (٣) ، وقد كتب - مما كتبه - على ما يرجح - تلك المسائل الكثيرة التى سمعها صالح من أبيه ، كما يقول الكرمانى (٤) .

وقد وصلتنا مخطوطة لصالح يؤرخ فيها لحياة والده ، وما تعرض له من الفتنة وموقفه منها ، ومن المخالفين له فى عصره ، فى المنهج أو المعتقد ، وعندما ترجم ابن أبى حاتم للإمام أحمد فى كتابه « تقدمة المعرفة للجرح والتعديل » كجهبذ من جهابذة نقد الحديث ، استفاد من هذه المخطوطة ، ويكاد يتطابق ما فيها مع ما أورده ابن أبى حاتم مما يؤكد لنا أنها كانت مما كتبه صالح إلى ابن أبى حاتم وأشار إليه الأخير (٥) .

وجدير بالذكر أن ابن أبى حاتم قد استفاد من صالح فى ناحية أخرى حيث نقل عنه علم **عبد الرحمن بن مهدى ، ويحيى بن سعيد القطان** .

وقد كان من شيوخ أبى محمد غير هذين من يعد من كبار تلاميذ الإمام أحمد كأبى زرعة وأبى حاتم (٦) ، وإبراهيم بن هانىء النيسابورى (٧) ، وحرب بن إسماعيل الكرمانى

---

(١) انظر : مقدمة كتاب العلل ومعرفة الرجال صفحات ك - كا - كب - مح - يط

(٢) الجرح والتعديل جـ ٢ ق ١ ، ٣٩٤ .

(٣) فهو مثلا يقول « ثنا صالح بن أحمد » . انظر تقدمة المعرفة ص ٣٠١ ، ٣٠٣ .

(٤) انظر : قول الكرمانى فى ص ١٧٣ من طبقات الحنابلة جـ ١ .

(٥) نشر هذه المخطوطة الأستاذ / أحمد عبد الجواد الدومى ضمن كتابه « أحمد بن حنبل » من ص ٢٦٥ - ٣٠٣ . قارن ما فيها بما نقله ابن أبى حاتم عن صالح فى تقدمة المعرفة مثل ص ٢٩٩ - ٣٠٠ وغيرها .

(٦) ذكر صاحب طبقات الحنابلة أن أبا زرعة وأبا حاتم كانا عالمين بأحمد بن حنبل يحفظان حديثه كله جـ ١ ص ٩٩ .

(٧) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ١٤٤ . وسير أعلام النبلاء ١٣ / ١٧

الذى له مسائل قال عنها الإمام الذهبى : من أنفس كتب الحنابلة [١] .

وعلم **يحيى بن معين** ، الذى قيل عنه : إنه قد انتهى إليه علم الأئمة فى الحديث جميعا قد نقله عنه تلميذه أبو الفضل عباس بن محمد بن حاتم الدورى ؛ فقد « لازم يحيى ابن معين ، وتخرج به ، وسأله عن الرجال ، ويقول الذهبى : « وكتابه فى الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ينبىء عن بصره بهذا الشأن [٢] » .

والدورى مع هذا من الثقات المتقنين ؛ قال عنه الإمام النسائى : ثقة ، وقال الأصم : لم أر فى مشايخى أحسن حديثا منه ، وعقب الذهبى على هذا بقوله : يحتمل أنه أراد بحسن الحديث الإتقان ، أو أنه يتبع المتون المليحة ، فيرويها ، أو أنه أراد علو الإسناد ، أن نظافة الإسناد ، وتركه رواية الشاذ والمنكر ، والمنسوخ ، ونحو ذلك ، فهذه أمور تقضى للمحدث إذا لازمها أن يقال : ما أحسن حديثه [٣] .

ونحن نرى أن جل آراء يحيى بن معين فى الرجال ، والتى نقلها ابن أبى حاتم فى كتبه ، وهى كثيرة ، جاءت إليه عن طريق ذلك الشيخ ، ويذكر أبو محمد فى كتاب الجرح والتعديل أنه سمع منه [٤] ، كما يذكر ما يدل على أن عنده كتابه فى الرجال [٥] وهو ما أشرنا إليه سابقا ، وأنه قرىء عليه وهو يسمع تلك القراءة [٦] .

أما طريقه إلى علم **الإمام الشافعى** رضى الله عنه ، فقد كان عن طريق تلامذته الكبار فى مصر ، إذ المعروف أن الإمام الشافعى انتقل إلى مصر ، فنحامنحى جديدا فى مذهبه [٧] ، وأصبح علمه هو ما يرويه تلاميذه الذين لازموه بمصر ، ونقلوه إلى الناس وأبرز هؤلاء التلاميذ تتلمذ عليهم ابن أبى حاتم .

---

(١) المصدر السابق ١٣ / ٢٤٤

(٢) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٧٩

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٢٣

(٤) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ٢١٦

(٥) المصدر السابق جـ ٢ ق ١ : ١٩١

(٦) كثيرا ما يقول أبو محمد فى كتبه هذه العبارة « قرىء على العباس بن محمد الدورى » .

(٧) الإمام الشافعى ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

فقد تتلمذ على الإمام يونس بن عبد الأعلى الذى كان من كبار تلاميذ الشافعى ، والذى قال عنه : « ما يدخل من هذا الباب أحد أعقل من يونس بن عبد الأعلى [١] » .

ولأهمية يونس بن عبد الأعلى ، وما عنده من العلم أقام عنده أبو محمد سبعة أشهر يكتب عنه ، ويسمع منه [٢] .

كما تتلمذ على الإمام أبى إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى [٣] . الذى يقول عنه الإمام الشافعى ، « المزنى ناصر مذهبى » ، ويقول الإمام الذهبى عنه : « به انتشر مذهب الإمام الشافعى فى الآفاق [٤] » .

وكان من شيوخ ابن أبى حاتم الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذى « كان عالم مصر فى عصره مع المزنى [٥] » والذى « صحب الشافعى وتفقه به [٦] » وانتهت إليه الرئاسة بمصر فى العلم . وربما استفاد ابن أبى حاتم من هذا الشيخ مذهبين ، مذهب الإمام الشافعى ، لأنه قد اتصل به فى أول حياته ، وألف على مذهبه « كتاب السنن » ومذهب الإمام مالك الذى تعلمه بعدما وقف على المذهب الشافعى ، وتعلم من صاحبه وتأثر به ، فقد روى عنه أنه قال « لولا الشافعى وأنه هو الذى علمنى القياس ما علمته ، وبه عرفته ، فرحمه الله ، فإنه كان صاحب سنة وأثر وفضل [٧] » .

وعلى كل حال فيبدو أنه قد ارتضى مذهب الإمام مالك دون غيره من المذاهب ، لأنه ألف كتابا فى الرد على الإمام الشافعى ، كما ألف كتابا فى الرد على فقهاء العراق وهم بالطبع أبو حنيفة وأصحابه [٨] . وقد أشار ابن أبى حاتم إلى أنه من أصحاب مالك ،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٥٠ وقد تقدمت ترجمة يونس بن عبد الأعلى فى ص ٥٤ من هذه الرسالة .
(٢) الجرح والتعديل جـ ٤ ق ٢ : ٢٤٣ .
(٣) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ٢٠٤ .
(٤) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٩٥ وفى هذا الموضع ترجمته .
(٥) المصدر السابق ١٢ / ٤٩٧ .
(٦) طبقات الفقهاء ص ٩٩ .
(٧) الإمام الشافعى ص ٢٥٦ .
(٨) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٠٠ .

ولم يشر إلى صلته بالشافعى قبلا [١] .

ومن تلاميذ الإمام الشافعى الذين أخذ أبو محمد عنهم العلم الربيع بن سليمان المرادى الذى صحب الإمام ونقل علمه ، وروى عنه أنه قال له : « لو أمكننى أن أطعمك العلم لأطعمتك وقال : الربيع راوية كتبى [٢] » .

وجدير بالذكر أن أشهر من روى عن الإمام الشافعى علمه قبل أن ينتقل إلى مصر شيخان هما الحسن بن محمد بن الصباح الزعفرانى الذى روى عن الإمام كتابه المبسوط ، وأبو ثور إبراهيم بن خالدين أبى اليمان [٣] . ولقد تتلمذ ابن أبى حاتم على هذين الإمامين ؛ تلمذة مباشرة على الأول ، إذ يقول : كتبتُ عنه مع أبى [٤] ، والثانى عن طريق أحد تلاميذه ، وهو محمد بن عمير الطبرى ؛ لأن أبا ثور توفى فى العام الذى ولد فيه ابن أبى حاتم ، أى سنة أربعين ومائتين ، يقول ابن أبى حاتم : « سمعت منه ، وكان يفتى برأى أبى ثور [٥] » .

وقد أخذ ابن أبى حاتم **علم مالك** عن رجال تخصصوا فيه ؛ منهم على بن الحسين ابن الجنيد الرازى الذى سبق أن ترجمنا له باعتباره علما من أعلام الرى فى عصر ابن أبى حاتم [٦] .

ومنهم إسماعيل بن إسحاق القاضى الذى قال عنه الخطيب : كان عَلَمَاً مُتْقِناً فقيها شرح المذهب ... وجمع حديث أيوب وحديث مالك ، ثم صنف الموطأ ، وألف كتابا فى الرد على محمد بن الحسن [٧] ... وتقدم حتى صار عَلَماً ، ونشر مذهب مالك بالعراق .

---

(١) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٨٩ .

(٣) الإمام الشافعى ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٤) الجرح والتعديل جـ ١ ق ٢ : ٣٦ .

(٥) المصدر السابق جـ ٤ ق ١ : ٤٠ ، وأبو ثور ق ١ : ٩٧ - ٩٨ .

(٦) انظر ترجمته ص ٢٦ من هذا الكتاب .

(٧) تقدمت ترجمة له انظر ص ٢٠ من هذا الكتاب .

الملاحظة الثالثة :

أنه إلى جانب أولئك الشيوخ الذين نقلوا إليه علم أئمة الحديث والفقه قبل عصره – كان له شيوخ برزوا فى عصره ، وكانوا من أعلامه البارزين فى علم الحديث ونقده ، والتصنيف فيهما .

ومن هؤلاء الشيوخ أبو حاتم وأبو زرعة وابن واره الرازيون ، الذين سبق أن عرفنا بهم ؛ الأولين باعتبارهما من أسرته ، والثالث باعتباره من الأعلام العلماء بالرى ، بلدة ابن أبى حاتم .

ومن هؤلاء الشيوخ : الإمام الحافظ الصادق محدث الشام – كما لقبه الذهبى – أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله الدمشقى الذى روى عن الأئمة : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وأبى بكر الحميدى ، وأبى مسهر الغسانى ، وغيرهم .

وجمع ، وصنف ، وذاكر الحفاظ ، وتميز ، وتقدم على أقرانه ، لمعرفته وعلو سنده ويقول الذهبى : « لأبى زرعة تاريخ مفيد فى مجلد ، ولمَّا قدم أهل الرى إلى دمشق أعجبهم علم أبى زرعة ، فكنوا صاحبهم الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بكنيته [١] » .

ومن هؤلاء الإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى [٢] ، الذى هو غنى عن التعريف بعدما صنف الجامع الصحيح ، فصار من أصح كتب السنة مع كتاب محمد ابن إسماعيل البخارى .

ومن هؤلاء أيضا محمد بن عوف الحمصى الذى قال فيه ابن معين ، وقد سئل عن حديث له : « هو أعرف بحديث أهل بلده » وقال فيه ابن عدى الذى اعتبره من نقاد الحديث : « هو عالم بحديث الشام صحيحها وضعيفها [٣] » وقال فيه الإمام أحمد : « ما كان بالشام منذ أربعين سنة مثل محمد بن عوف » ويعقب الذهبى على هذا بقوله :

---

(١) المصدر السابق ١٣ / ٣١٤ .

(٢) تقدمت إشارة إلى موضع ترجمته ص ٢٩ من هذه الرسالة .

(٣) الكامل لابن عدى ١ / ١٤٣ .

« وكذلك أثنى طائفة من الكبار على ابن عوف ، ووصفوه بالحفظ والعلم والتبحر [١] » .

ويطول بنا المقام لو استعرضنا بعض الشيوخ الذين هم من هذا القبيل ويكفينا هؤلاء كمثل عليهم .

الملاحظة الرابعة :

أن أبا محمد قد ظفر بعدد لا بأس به من الشيوخ الكبار ، الذين تقدمت بهم السن فحصلوا على الخبرة والتجربة ، واكتمل علمهم ، وأدرك بهم **الأسانيد العالية** .

وقد كان من فضيلة المحدث أن يروى عن الأكابر ؛ لأن عندهم من المميزات ما ليس عند غيرهم من المحدثين الشباب ، يروى الخطيب أن الإمام عبد الله بن مسلم ابن قتيبة قال – مبينا هذه الميزات ، وشارحا قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « لا يزال الناس بخير ما أخذو العلم عن أكابرهم » – يقول ابن قتيبة : « يريد لا يزال الناس بخير ما كان علماؤهم المشايخ ، ولم يكن علماؤهم الأحداث ؛ لأن الشيخ قد زالت عنه ميعة الشباب وحدته وعجلته وسفهه ، واستصحب التجربة والخبرة ، ولا يدخل فى علمه الشبهة ، ولا يغلب عليه الهوى ، ولا يميل به الطمع ، ولا يستزله الشيطان استزلال الحدث ، ومع السن الوقار والجلالة والهيبة [٢] » .

وفى شيوخ ابن أبى حاتم الكثيرون من هؤلاء ، كما هو واضح من الملحق الذى بآخر هذه الرسالة .

ويبدو أن أباه كان له الفضل فى ذلك ؛ إذا اصطحبه معه فى بدء حياته العلمية ، ودله على هؤلاء الشيوخ الكبار [٣] ، ومهد له الطريق ، فلم يعد بحاجة إلى أن يختبر علم الشيخ ، ويقضى الوقت فى ذلك ليرى هل هو جدير بالأخذ عنه أو لا ، فما دام الأب قد رضى السماع منه ، فهو من العدول بلا ريب ، ولا ندرى أهو الحرص من الأب أو الابن فى

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٦١٥ . وانظر ملحق الشيوخ .

(٢) مختصر نصيحة أهل الحديث للخطيب البغدادى ص ٣٠ .

(٣) يقول الذهبى « ورحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية » (تذكرة الحفاظ جـ ٣ : ٨٢٩) .

السماع معاً من شيوخ كثيرين يبلغ عددهم قرابة المائة والخمسين على ما ذكره فى الجرح والتعديل ، وكما هو واضح فى الملحق . وهذا العدد يقرب من نصف الشيوخ الذين أخذ عنهم أبو محمد ، وطبيعى أنه ما دام الأب والابن قد التقيا فى شيوخ فهو دليل على كبر هؤلاء الشيوخ ، وهو دليل أيضا على اجتهاد كبير من أبى محمد ؛ لأنه كتب وسمع عن هؤلاء الشيوخ جميعهم ، ولم تبلغ حياته العلمية إلا الثالثة والعشرين عاما ؛ لأنه بدأها فى عام ٢٥٤ ، وتوفى والده فى عام ٢٧٧ من الهجرة ، هذا إذا أخذنا فى اعتبارنا أن هذه الحياة العلمية قد امتدت كثيرا ، وتخطى امتدادها ، بلا شك ، القرن الثالث الهجرى بكثير ، إذ إن ابن أبى حاتم توفى فى عام ٣٢٧ .

الملاحظة الخامسة :

أننا لم نجد فى هؤلاء الشيوخ واحدا من أهل الرأى أصحاب أبى حنيفة ، ويبدو أن أبا محمد فى هذا قد تأثر بالصراع الذى كان دائرا بين أهل الحديث وهؤلاء ، والذى رأينا بعض مظاهره فى الرى ، وكان من فوارس حلبته أبو زرعة الرازى وأبوه أبو حاتم .

ويذكر الذهبى أن « بكار بن قتيبة » قاضى القضاة بمصر من شيوخ ابن أبى حاتم [١] وهذا الرجل حنفى المذهب ، وهذا يتعارض مع ما قلناه من أن أبا محمد لم يتلق عن شيوخ من أهل الرأى أصحاب أبى حنيفة .

ولكننا نشك فى أن يكون بكار بن قتيبة من شيوخ ابن أبى حاتم ؛ لأنه -- كما قلنا -- كان متأثرا بالخصومة التى دارت بين أهل الحديث وأهل الرأى ، ولهذا ترك أئمة من أهل الرأى فى عصره ، ولم يسمع منهم ، مثل سهل بن عمار النيسابورى شيخ أهل الرأى بخراسان [٢] ، وقاضى هراة ، كما ترك جماعة من أهل الرأى فى بلده فلم يسمع منهم ، ولم يكتب عنهم . وجدير بالذكر أننا لم نعثر على ترجمة لبكار بن قتيبة فى الجرح والتعديل ، وإن كان هذا ليس دليلا على عدم سماع ابن أبى حاتم من بكار ؛ فقد يكون بعض شيوخه

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٩٩ . وانظر ترجمة لبكار بن قتيبة فى رسالة « أبو جعفر الطحاوى » ص ٥٨ — ٦٢ .

(٢) المصدر السابق ١٣ / ٣٢ .

لم يذكرهم فى « الجرح والتعديل » .

وكما عزف عن أهل الرأى للخصومة الدائرة بينهم وبين أهل الحديث ، فإنه عزف عن قوم آخرين دخلوا فى خصومة أخرى من نوع آخر مع أهل الحديث ، وكانت هذه الخصومة بسبب الاختلاف فى تفسير بعض مسائل العقيدة مثل صفات الله عز وجل ، وما يستتبع ذلك من القول بخلق القرآن أو القول بأنه غير مخلوق . وسيتضح هذا عندما نتكلم عن عقيدة ابن أبى حاتم فى فصل تالٍ إن شاء الله تعالى .

الملاحظة السادسة :

كان من شيوخ أبى محمد من تضلع فى بعض علوم العربية إلى جانب روايته للحديث أو اهتمامه بالفقه ، ومن هؤلاء إسماعيل بن إسحاق بن حماد القاضى الذى جمع علمى القرآن والحديث « وآثار العلماء والفقه والكلام ، والمعرفة بعلم اللسان ، وكان من نظراء أبى العباس محمد بن يزيد المبرد فى علم « كتاب سيبويه » ، وكان المبرد يقول فيه : « لولا أنه مشتغل برياسة العلم والقضاء لذهب برياستنا فى علم النحو والأدب [١] » ومن هؤلاء الشيوخ أيضا محمد بن عبادة البخترى الذى قال عنه أبو حاتم : « كان صاحب أدب ونحو [٢] » ، ومنهم عمر بن شبة النميرى الذى قال عنه أبو محمد عبد الرحمن : « صاحب عربية وأدب [٣] » ومنهم محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر الأنبارى النحوى [٤] ، الذى كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظا له [٥] .

ولكننا لا ندرى هل كان يقتصر على ما عند هؤلاء من حديث أو فقه أو يسمع منهم مثل هذه العلوم ؛ ذلك لأنه كان عندما يذكر شيئا من علوم العربية لا يذكر الشيخ

---

(١) طبقات الفقهاء ص ١٦٤ – ١٦٥ . وقد تقدمت ترجمة له ص ٥٣ من هذه الرسالة .

(٢) الجرح والتعديل جـ ٤ ق ١ : ١٧ .

(٣) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ١١٦ .

(٤) آداب الشافعى ص ١٩٣ .

(٥) طبقات الحنابلة جـ ٢ ص ٦٩ .

أو المصدر الذى أخذ منه ذلك ، وإنما كان يكتفى بقوله : « قال أهل العربية [١] » كذا .

الملاحظة السابعة :

أن أبا محمد لم تكن له طريقة واحدة لتحمل العلم عن هؤلاء الشيوخ ، وإنما كان له طرائق متعددة .

وطرق التحمل فى كتب أصول الحديث [٢] ثمانية يجدر بنا أن نتعرف فى عجالة عليها حتى يتضح لنا ما سلكه أبو محمد منها :

١ – السماع من الشيخ :

وهى أن يسمع التلميذ المرويات التى يلقيها الشيخ من حافظته أو من كتابه ، ويبين التلميذ عند الأداء أنه سمع من الشيخ بقوله : « سمعت » ، و « سمعنا » ، و « حدثنى » ، و « حدثنا » ، و « أخبرنى » ، و « أخبرنا » ، و« أنبأنى وأنبأنا » ، « وقال لنا » ، « وذكر لنا » .

ويقول ابن الصلاح : « وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير [٣] » .

٢ – القراءة على الشيخ :

وهى أن يقرأ التلميذ أو غيره الأحاديث على الشيخ من كتاب أو من حفظه ، وقد يكون التلميذ حاضرا فى المجلس ويقرأ غيره ، ويبين التلميذ عند الأداء أنه تلقى بهذا الطريق بقوله : « قرأت على فلان وأنا أسمع » أو قرئ عليه ، أو قرئ عليه » ، أو « حدثنا قراءة عليه » ، أو « أخبرنا قراءة عليه » .

ويسمى هذا النوع « عرضا » واختلفوا فى أنها مثل السماع فى القوة أو فوقه ، أو دونه « فنقل عن أبى حنيفة ومالك وغيرهما ترجيحهما على السماع .

---

(١) سيتضح ذلك عند الكلام على علمه فى فصل آخر .

(٢) انظر التقييد والإيضاح ص ١٦٣ – ٢٠٢ – وتاريخ التراث ص ٢٣٠ والباعث الحثيث ص ١٠٩ – ١٣١ – والناقد الحديث ص ٨٠ – ٨٩ وغيرهما من كتب أصول الحديث .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٦ .

وفى نقل آخر من مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة أنهما سواء ، وهو مذهب علماء الحجاز والكوفة والبخارى [١] ، « ومذهب الجمهور ترجيح السماع على هذا الضرب [٢] .

٣ - الإجازة :

وهى أن يعطى الشيخ التلميذ إجازة بأن يروى حديثاً أو أكثر أو كتباً لا يسمى ما فيها تفصيلا ، ويعبر التلميذ عن ذلك عند الأداء بقوله : أخبرنى أو أجازنى أو حدثنى إجازة .

واختلفوا فى جواز الرواية بالإجازة ، فمنعها كثير من المحدثين ، والذى رجحه العلماء أنها جائزة [٣] .

٤ - المناولة :

وهى أن يعطى الشيخ تلميذه أصل كتابه أو الكتاب الذى يرويه ، أو يعطيه نسخة مقابلة منه ، ويقول له هذا كتابى أو هذه روايتى ، وقد أجزتك . وهذا النوع من المناولة هو المقرون بالإجازة ، وهو أعلى أنواع المناولة كما هو أعلى أنواع الإجازة ، وقد تسمى عَرْض المناولة ، كما تسمى القراءة على الشيخ عرض القراءة ، إذا كان الطالب يعرض على الشيخ الأصل أو النسخة المقابلة عليه ليناوله بدوره الشيخ .

والنوع الثانى غير المقرون بالإجازة ، إذا ناوله الكتاب ، ولم يذكر إذناً له بالرواية والصحيح منع الرواية بها [٤] .

واختلفوا أيضا فى الرواية بالمناولة ، فمنعها جمهور المحدثين ، ورأى الإمام البخارى صحتها . وقد نقل ابن الأثير فى جامع الأصول : أن بعض أصحاب الحديث جعلها أرفع من السماع ؛ لأن الثقة بكتاب الشيخ مع إذنه فوق الثقة بالسماع منه وأثبت .

---

(١) الناقد الحديث ص ٨٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٤ .

قال النووى : والصحيح أنها منحطة عن السماع والقراءة ، ويقول الراوى بطريق المناولة : ناولنى فلان [١] .

٥ - الكتابة أو المكاتبة :

وهى أن يعد الشيخ بنفسه نسخة من كتابه أو مروياته ، ويرسلها لتلميذ له ، أو يجعل تلميذاً آخر ينسخ نسخة منه ، وليس من الضرورى أن يقول الشيخ لتلميذه صراحة : لك أن تروى هذا ، ويبين التلميذ هذا النوع عند الأداء بقوله : « كتب إلى » و « حدثنى » أو « أخبرنى كتابة » . والصحيح جواز الرواية بالكتابة [٢] .

٦ - الإعلام :

وهو أن يبين الشيخ للطالب أن هذا الكتاب هو روايته عن فلان أو روى عنه من غير أن يأذن له فى روايته . وعند الأداء يقول التلميذ : « أعلمنى فلان قال » ...

واختلف فى جواز الرواية بالإعلام ، فذهب كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين إلى الجواز ، وقال آخرون بعدم الجواز [٣] .

٧ - الوصية :

وهى أن يوصى الشيخ عند موته أو سفره لشخص معين بكتاب أو كتب معينة كان قد رواها أو صنَّفها . ويقول الطالب عند الأداء : وصانى فلان أو أخبرنى وصية .

وقد أجازها بعض السلف [٤] .

٨ - الوجادة :

وهى استخدام أحد الكتب أو الأحاديث التى وجدها بخط راوٍ من الرواة غير معاصر له أو معاصر له . ويقول عند الأداء « وجدت بخط فلان قال » .. وفى مسند

---

(١) المصدر السابق ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٦ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٧ .

الإمام أحمد أحاديث كثيرة نقلها عنه ابنه عبد الله من هذا القبيل يقول فيها : « وجدت بخط أبى فى كتابه ، ثم يسوق الحديث » .

واختلف فى العمل بالوجادة ، فنقل عن جهمور المحدثين ، وفقهاء المالكية وغيرهم أنه لا يجوز .

وحكى عن الشافعى وطائفة من أصحابه جوازه [١] .

وإذا تأملنا أسانيد ابن أبى حاتم عن شيوخه وجدنا أنه تحمَّل عنهم ببعض هذه الطرق وهى :

١ — السماع : وغالبا ما كان يكتب عنهم أولا ، ثم يسمع منهم ما فى كتابه عنهم ، يدلنا على ذلك ما يقوله عند ترجمة فتح بن نصر الكنانى ؛ إذ قال : « كتبنا فوائده لأن نسمع منه ، فتكلموا فيه ، وضعفوه ، فلم نسمع منه [٢] » ففى هذا دلالة على أنه يكتب أولا ، ثم يسمع من الشيخ ما كتبه ، ويدل على ذلك أيضا أنه قال عن بعض الشيوخ : « كتبنا من حديثه لنسمع منه ، فلم يقض لنا السماع [٣] » .

وإذا كان أبو محمد ينص عند الكلام على بعض الشيوخ أنه كتب عنه ، ولا يبين أنه قد سمع منه ، فإننا من بعض أسانيده ندرك هذه الحقيقة ؛ وهى أنه سمع من كل الذين كتب عنهم ما لم يبين أنه لم يقض له السماع ، فمثلا يذكر أنه كتب عن عبد الله بن محمد ابن عمرو الغزى [٤] ، ولا يبين أنه سمع منه ، ولكننا نقرأ فى كتاب « آداب الشافعى » ومناقبه لأبى محمد فنجده يقول : « ثنا أبو العباس عبد الله بن محمد بن عمرو الغزى بغزة الشام » . وهذه العبارة تدل على السماع [٥] . ويقول عن محمد بن عوف الحمصى : « كتبت عنه [٦] » ثم نرى فى تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل

---

(١) المصدر السابق ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ٩١ .

(٣) المصدر السابق جـ ٣ ق ٢ : ٢٣٦ - ٢٣٧ وانظر جـ ٣ ق ٢ : ٨٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨ .

(٤) المصدر السابق جـ ٢ ق ٢ : ١٦٢ - ١٦٣ .

(٥) آداب الشافعى ص ٣٠٥ .

(٦) تقدمة المعرفة ص ٣٤٠ .

ما يدل على أنه سمع منه ، إذ يقول : « سمعت محمد بن عوف الحمصى يقول » ويقول عن محمد بن عمار بن الحارث : « كتبت عنه [١] » . ويذكر ابن كثير فى تفسيره ، نقلا عن تفسير ابن أبى حاتم : « وقال ابن أبى حاتم : حدثنا محمد بن عمار بن الحارث [٢] .

وقد يكتب أبو محمد عن الشيخ ساعة إملائه ، فيكون كتابة وسماعا فى وقت واحد ، يقول عن « يحيى بن محمد النيسابورى » : « أملى علينا من حفظه [٣] » .

وغالب الشيوخ قد سمع منهم أبو محمد ، وهذا يدلنا على أنه اختار فى تحمله عن الشيوخ أرفع وسيلة ، كما تبين من كلام ابن الصلاح السابق [٤] .

٢ - القراءة على الشيخ :

وهذا كثير فى التحمل عن شيخ مثل « العباس بن محمد الدورى » ، ويبدو أن أبا محمد قد سمع من هذا الشيخ بعض ما عنده ، وسمع بعضه الآخر قراءة عليه ، وهو يسمع ، ففى الجرح والتعديل عند ترجمة العباس هذا قال : « سمعت مع أبى » [٥] ، ولكن غالب سنده عن العباس ، وخاصة ما ينقل به آراء يحيى بن معين التى رواها عنه العباس - يقول فيه : « قرئ على العباس بن محمد الدورى » وهذا معناه أن أحد التلاميذ كان يقرأ على العباس كتابه ، وأبو محمد حاضر فى المجلس يسمع ما يقرأ .

٣ - الإجازة :

وهذا الطريق قليل أو نادر عند أبى محمد ، ولم أعثر - فيما بين أيدينا - على ما يدل على تحمل ابن أبى حاتم عن هذا الطريق وحده ، وإنما جاء عنده مختلطاً بطريق آخر - إن صح هذا التعبير ؛ ذلك أن الذهبى يذكر فى سير أعلام النبلاء عند ترجمة

---

(١) الجرح والتعديل جـ ٤ ق ١ : ٤٣ .
(٢) تفسير ابن كثير جـ ١ ص ١١٥ .
(٣) الجرح والتعديل جـ ٤ ق ٢ : ١٨٦ .
(٤) انظر ص ٨٦ من هذه الرسالة .
(٥) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ١١٦ .

أحمد بن سليمان الرهاوى أنه أجاز لعبد الرحمن بن أبى حاتم [١] . وفى الجرح والتعديل عند ترجمة أحمد بن سليمان قال أبو محمد : « أدركته ولم أكتب عنه ، وكتب إلى ببعض حديثه [٢] » وهذا يدلنا على أن أحمد بن سليمان كتب إلى ابن أبى حاتم وقرن هذه الكتابة بالإجازة فتحمُّل أبى محمد عن الرهاوى كان مكاتبة مع إجازة .

ولا يبعد أن يكون هناك غير أحمد بن سليمان قد سلك نفس الطريق ، ولكنا لم نضع أيدينا عليه ، لضياع كثير مما صنفه ابن أبى حاتم ، كما سنرى عند الكتابة عن آثاره .

٤ — المكاتبة :

لقد قام ابن أبى حاتم برحلات عدة ، والتقى بالعلماء الكثيرين فى البلدان المختلفة ، مما جعله مشهورا بينهم ، وربما كان لشهرة أبيه ، واصطحابه معه فى الرحلة بعض السبب فى ذلك ، هذا إلى جانب ما ازدان به أبو محمد من عبادة وتقوى وزهد تحبب إليه العلماء ، وينزلونه منزلة كريمة عندهم ، ويكون أهلاً لثقتهم ، وأهلاً لبذل ما عندهم من علم ؛ حتى ولو كان هذا عن طريق الكتابة إليه بما صنَّفوه ، أو ما رووه من علم إذا لم يتيسر لهم أن يلتقوا به ليحدثوه .

ولهذا نجد ابن أبى حاتم يشير إلى أن كثيرين من شيوخه قد كتبوا إليه بحديثهم أو فوائدهم أو ما عندهم من مؤلفات العلماء الآخرين التى يروونها ، يقول فى ترجمة سرى بن يحيى بن السرى التميمى : « لم يقض لنا السماع منه ، وكتب إلينا بشيء من حديثه [٣] » وفى ترجمة عبد الله بن أحمد بن حنبل » : لقيته ، وسمعت معه من إبراهيم بن مالك البزاز ، وكتب إلىَّ بمسائل أبيه ، وبعلل الحديث » [٤] ، ويقول فى ترجمة على بن عبد العزيز : « صاحب أبى عبيد القاسم بن سلّام ... كتب إلينا بكتب أبى عبيد » [٥] ، وممن كتبوا

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٧٥ .

(٢) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ٥٢ — ٥٣ .

(٣) الجرح والتعديل جـ ٢ ق ١ : ٢٨٥ .

(٤) المصدر السابق جـ ٢ ق ٢ : ٧ .

(٥) المصدر السابق جـ ٣ ق ١ : ١٩٦ .

إليه وإلى أبيه وأبى زرعة سعد بن مسعود المروزى ، يقول أبو محمد « كتب إلى أبى وأبى زرعة ، وإلىَّ ببعض حديثه [١] » .

وأغلب الظن أن هذه المكاتبة كانت مقرونة بالإجازة كما رأينا عند الكلام على أحمد بن سليمان الرهاوى .

والأمثلة على كل هذا كثيرة يمكن الوقوف عليها فى الملحق الذى بآخر هذا الكتاب .

٥ – الوجـادة :

وهذا قليل جدا عند ابن أبى حاتم ، وهذا مثل قوله فى « تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل » : « رأيت فى كتاب عبد الرحمن بن عمر الأصبهانى المعروف برسته من أصبهان إلى أبى زرعة بخطه » وساق ما فى الكتاب [٢] . وفى الجرح والتعديل عند ترجمة محمد بن مسلم المعروف بابن وارة يقول عبد الرحمن : « وجدت فى كتب أبى زرعة بخطه قد كتب عنه [٣] » .

ويغلب على الظن أنه من قبيل الوجادة قول أبى محمد : « ذكر عن فلان » ، أو ذكره فلان ، ولكنها ليست وجادة تامة – إن صح هذا التعبير ؛ إذ يبدو أن أبا محمد قد حصل على هذه الروايات بالسماع أو الإجازة ، ثم نسى من سمعها منه ، أو نسى أنه سمعها من شيخ وجد فى كتابه أنها منسوبة إليه ، ففى الحالة الأولى يقول : ذُكر بالبناء للمجهول ، ومنه قوله فى التفسير : « ذُكر عن محمد بن ربيعة عن سلمة بن سابور عن عطية عن ابن عباس [٤] » ، وفيما نقله ابن كثير عنه فى التفسير : « ذكر عن سلمة قال : قال محمد بن إسحاق [٥] ... » وفى الحالة الثانية يقول « ذكره فلان » ، وهذه الحالة لها أكثر من مثال فى الرواية عن أبيه ، إذ يقول فى بعضها « ذكره أبى عن فلان » .

---

(١) المصدر السابق جـ ٢ ق ١ : ٩٥ .

(٢) تقدمة المعرفة ص ٣٤١ .

(٣) الجرح والتعديل جـ ٤ جـ ١ : ٨٠ .

(٤) تفسير ابن أبى حاتم .

(٥) تفسير ابن كثير جـ ١ ص ٢٢٤ .

هذه هى طرق تحمل العلم عن الشيوخ التى سلكها ابن أبى حاتم ؛ وأكثرها الغالب هو « السماع » الذى هو أرفع أنواع التحمل ، وتليه « القراءة على الشيخ » وقد اختلف فيها : هل هى مثل السماع أو أقل منه أو فوقه ؟ [١] ، مما يدلنا على مقدار قيمتها الكبيرة عن العلماء .

أما الطرق الثلاث الأخرى ، التى هى أقل من الأولين عند الجمهور فهى قليلة نادرة عند ابن أبى حاتم كما رأينا .

ولم نعثر على ما يدل على تحمل ابن أبى حاتم عن الشيوخ بالطرق الثلاث الباقية : المناولة والإعلام والوصية . وهى إن وجدت فستكون قليلة جداً عنده ؛ لأن قيمتها الحقيقية إذا اقترنت بإجازة ، والإجازة قليلة عنده .

* * *

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٨ .



الفصل الثالث

عقيدته

* لماذا نتناول عقيدة أبى محمد ؟
* ابن أبى حاتم يقتفى أثر السابقين بما صح عنده من آثارهم فى العقيدة .
* عقيدة الإمام أحمد زعيم أهل الحديث الذى تبعه فيها غيره ، ومنهم ابن أبى حاتم .
* عقيدة أبى حاتم وأبى زرعة ، التى هى عقيدة ابن أبى حاتم ، لم تختلف عن عقيدة الإمام أحمد .
* اتهام ابن أبى حاتم بتهمة التشيع ، ومناقشة هذا الاتهام .
* لماذا اتهم ابن أبى حاتم بالتشيع ؟



١ – واجب علينا أن نقف وقفة عند عقيدة أبى محمد ؛ لأن العقيدة أساس مهم عند نقاد الحديث ، بحيث يرفضون رجلاً ، لأنه اعتقد اعتقادا خاصا ، ويضفون عليه قيمة كبيرة عندما يجدونه على عقيدة معينة ، هذا بالإضافة إلى أن العقيدة تملى على المحدِّث أن ينحو منحى خاصا فى اختياره الأحاديث واختياره الشيوخ الذين يتحمل عنهم العلم ، فمثلا « اختلفت رواية الحديث عند كل من الشيعة وأهل السنة ، فلكل طائفة رواتها ، وأسانيدها ، وتختلف الأسانيد اختلافا بينا [١] » .

٢ – وكان ابن أبى حاتم فى عقيدته مقتفيا أثر السابقين بما صح عنده من آثارهم ابتداء من المعلم الأول ، رسول الله ﷺ فالصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أئمة عصره : أبيه وأبى زرعة وغيرهما من شيوخه الذين اختارهم ، ورأى أنهم هم المقتفون أثر السلف الصالح رضوان الله عليهم . ولما كان يرى أن أباه وأبا زرعة قد اقتفيا كل آثار السابقين ، وسارا على دربهم ، فإنه جعلهما المثل الأعلى أمامه ، يؤمن بما يؤمنان ، ويدين بما يدينان ، ويسألهما دائماً ليتخذ مكانه من مكانهما ، وليسير على دربهما ، وينهج نهجهما ، ويبتعد عما ابتعدا عنه ، وأهم ما يريد أن يعرفه منهما قبل أن يعرف رأيهما هو اعتقاد العلماء فى جميع الأمصار ، وما هو « مذهب أهل السنة فى أصول الدين [٢] » .

وقد كان هذا المذهب قد تبلور فى عصر ابن أبى حاتم ، ووضحت أُسسه ومعالمه وتفاصيله عند أهل الحديث أصحاب الإمام أحمد بن حنبل .

وإذا كانت ظروف الصراع بين أهل الحديث وبين غيرهم من المذاهب العقائدية وأهل الرأى – قد بَوَّأت الإمام أحمد زعامة الطائفة الأولى بما دفعه من ضريبة فادحة ، وبما قام به من صمود أمام المخالفين ، فإن أهل الحديث قد أسلموا قيادهم له ، واعتقدوا ما اعتقد ، ونحوا مانحا فى مسائل العقيدة ، ولهذا وجدناهم يقولون ما يقول ، ويسلكون نفس المسلك والطريق .

---

(١) نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلامى جـ ٢ ص ٥٤٨ .

(٢) العلو للعلى الغفار للذهبى ص ١٣٧ .

٣ – وإذا تعرفنا على ما نُقِلَ عن الإمام أحمد فى العقيدة سهل علينا أن ندرك بوضوح ما يقوله وما يعتقده الآخرون من أهل الحديث من أمثال أبى حاتم وأبى زرعة وأدركنا أيضا عقيدة ابن أبى حاتم الذى اكتفى – طبقا لما أمامنا من نصوص – ببسط آراء هؤلاء وسؤال بعضهم ليتخذ من الإجابة عقيدته .

عقيدة الإمام أحمد :

ما عقيدة الإمام أحمد ؟ وما أُسسها ؟ وما المذاهب التى خالفها ؛ لأنها خالفت هذه العقيدة ؟

يبين الإمام أساس هذه العقيدة بقوله فيما يرويه عنه عبدوس بن مالك أبو محمد العطار [١] – أحد تلاميذه – :

« أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم ، وترك البِدَع ، وكل بدعة فهى ضلالة ، وترك الجدال والمراء والخصومات فى الدين .

« والسنة تفسر القرآن ، وهى دلائل القرآن ، وليس فى السنة قياس ولا تضرب لها الأمثال ، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء ، إنما هو الاتباع ، وترك الهوى ، ومن السنة اللازمة التى مَن ترك منها خصلة – لم يقبلها ويؤمن بها – لم يكن من أهلها : الإيمان بالقَدَر خيره وشره ، والتصديق بالأحاديث فيه ، والإيمان بها ، لا يقال : لم ؟ ولا كيف ؟ .. إنما هو التصديق والإيمان بها ، ومَن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفى ذلك .. ؟ فعليه بالإيمان به والتسليم له ، مثل حديث الصادق المصدوق وما كان مثله فى القَدَر ، ومثل أحاديث الرؤية كلها وإن نبت عن الأسماع واستوحش منها السمع ، فإنما عليه الإيمان بها ، وألاَّ يرد منها حرفاً واحدا .. والحديث عندنا على ظاهره ، كما جاء عن النبى ﷺ ، و الكلام فيه بدعة ، ولكن نؤمن به ، كما جاء على ظاهره ولا نناظر فيه أحدا » [٢] .

فأساس عقيدة الإمام أحمد ، كما نرى ، هو الأخذ بظاهر النصوص وعدم تأويلها ،

---

(١) قال أبو بكر الخلال : كانت له عند أبى عبد الله منزلة ... وله به أنس شديد ، وكان يقدمه وقد روى عن أبى عبد الله مسائل لم يروها غيره . (طبقات الحنابلة جـ ١ ص ٢٤١) .

(٢) طبقات الحنابلة جـ ١ ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

أو الجدال والمناظرة فيها ، ولو بدا فيها شيء من التناقض الذى يحتاج إلى تأويل أو إيضاح ، فيجب التسليم بها ولا يقال : لِمَ ؟ وكيف ؟

وأمامنا مثالان يوضحان لنا موقف الإمام أحمد عندما يتعرض لمثل هذه الأحاديث التى تحتاج إلى توضيح ، وإزالة ما قد يبدو فيها من تناقض ، ويوضحان لنا أيضا تطبيقه الأمين لما سبق له من قول :

أولهما : أن ابنه عبد الله سأله عن حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ : « إذا دخل رمضان فتحت أبواب الرحمة ، وسلسلت فيه الشياطين ، وغلقت أبواب جهنم...» يقول عبد الله : قلت لأبى قد نرى المجنون يصرع فى رمضان ؟ فقال : هكذا الحديث ، ولا تكلم فى هذا [١] » .

وثانيهما : ما يقوله عبد الله « سألت أبى عن قوم يقولون : لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت : فقال أبى : تكلم الله تبارك وتعالى بصوت . وهذه الأحاديث نرويها كما جاءت [٢] » .

أما معالم هذه العقيدة فقد رواها عنه كثير من تلاميذه ، وأصحابه ونحن نجتزىء ذلك من رواية أحمد بن جعفر بن يعقوب الإصطخرى عن الإمام [٣] ، وهو أحد تلاميذه الذين عاصروه .

يقول الإمام أحمد :

« فكان قولهم : إن الإيمان قول وعمل ، ونية وتمسك بالسنة ، والإيمان يزيد وينقص .

« والقَدَر خيره وشره ، وقليله وكثيره ، وظاهره وباطنه ، وحلوه ومره ، ومحبوبه ومكروهه ، وحسنه وسيئه ، وأوله وآخره من الله عز وجل .

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق والصفحة نفسها .

(٣) المصدر السابق طبقات الحنابلة جـ ١ ص ٢٤ - ٣٦ والنصوص الآتية فى عرض عقيدة الإمام أحمد من هذه الصفحات بتصرف .

« والخلافة فى قريش ما بقى فى الناس اثنان ، ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها ، ولا يخرج عليهم ...

« والجهاد ماض قائم مع الأئمة بروا أو فجروا لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل والجمعة والعيدان والحج مع السلاطين وإن لم يكونوا بررة عدولا أتقياء ، ودفع الصدقات والخراج والأعشار والفىء والغنائم إلى الأمراء عدلوا فيها أم جاروا ، والانقياد إلى من ولاّه الله أمركم ، لاتنزع يداً من طاعة .

« والكف عن أهل القبلة ، ولا تكفر أحدا منهم بذنب ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل ، إلا أن يكون فى ذلك حديث ، فيروى الحديث كما جاء ، وكما روى .

« وعذاب القبر حق ... وحوض محمد ﷺ حق تَرِدُه أمته ... والصراط حق ... والميزان حق .... والشفاعة يوم القيامة حق ...

« والقرآن كلام الله تكلم به ليس بمخلوق ، من زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمى كافر ، ومن زعم أن القرآن كلام الله ووقف ، ولم يقل : ليس بمخلوق فهو أخبث من قول الأول ، ومن زعم أن ألفاظنا به وتلاوتنا له مخلوقة ، والقرآن كلام الله فهو جهمى ، ومن لم يكفر هؤلاء القوم كلهم فهو منهم .

« والرؤية من الله عز وجل ، وهى حق .

« ومن الحجة الواضحة الثابتة البينة المعروفة : ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أجمعين ، والكف عن ذكر مساويهم والخلاف الذى شَجَرَ بينهم ، فمن سبَّ أصحاب رسول الله ﷺ أو أحدا منهم ، أو تنقصه وطعن عليهم ، أو عرض بعيبهم ، أو عاب أحدا منهم فهو مبتدع رافضى خبيث ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا ؛ بل حبهم سنة ، والدعاء لهم قربة .

« وخير الأمة بعد النبى ﷺ : أبو بكر ، وعمر بعد أبى بكر ، وعثمان بعد عمر ، وعلى بعد عثمان ...

« والله عز وجل عرش ، وللعرش حَمَلَة يحملونه ، والله عز وجل على عرشه ، ليس له حد ، والله أعلم بحده والله عز وجل سميع لا يشك ، بصير لا يرتاب ... » .

ثم يختم الإمام هذا الكلام بقوله :

« وهذه المذاهب والأقاويل التى وصفت مذاهب أهل السنة والجماعة والآثار ، وأصحاب الروايات ، وحملة العلم الذين أدركناهم ، وأخذنا عنهم الأحاديث ، وتعلمنا منهم السنن ، وكانوا أئمة معروفين ثقات أصحاب صدق يقتدى بهم ، ويؤخذ عنهم ، ولم يكونوا أصحاب بدعة ولا خلاف وتخليط ، وهو قول أئمتهم وعلمائهم الذين كانوا قبلهم » .

ثم تعرض لمن يخالفون هذه العقيدة فقال :

« ولأصحاب البدع ألقاب وأسماء لا تشبه أسماء الصالحين ولا العلماء من أمة محمد ﷺ : فمن أسمائهم :

المرجئة : وهم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل ، وأن الإيمان قول ، والأعمال شرائع .

والقَدَرية : وهم الذين يزعمون أن إليهم الاستطاعة والمشيئة والقدرة .

والمعتزلة : وهم يقولون بقول القدرية ، ويدينون بدينهم ، ويكذبون بعذاب القبر والشفاعة والحوض ولا يرون الصلاة خلف أحد من أهل القبلة .

والنصيرية : وهم قدرية .

والجهمية [١] : وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق ، وأن الله عز وجل لم يكلم موسى ، وأن الله ليس متكلماً ، ولا يتكلم ولا ينطق ، وهم كفار زنادقة .

والواقفة : وهم يزعمون أن القرآن كلام الله ، ولكن ألفاظنا بالقرآن وقراءتنا له مخلوقة ، وهم جهمية فساق .

والرافضة : وهم الذين يتبرءون من أصحاب محمد رسول الله ﷺ ويسبونهم وينقصونهم ، وليست الرافضة من الإسلام فى شئ .

والمنصورية : وهم رافضة أخبث من الروافض .

والسبئية : وهم رافضة .

والزيدية : وهم الذين يتبرءون من عثمان وطلحة والزبير وعائشة ، ويرون القتال مع كل من خرج من ولد عليٍّ بَرّاً كان أو فاجراً .

---

(١) سنتكلم عن الجهمية بشئ من التفصيل عند التعريف بكتاب الرد على الجهمية لابن أبى حاتم .

وأما الخوارج : فمرقوا من الدين ، وفارقوا الملة ، وشردوا عن الإسلام ، وشذوا عن الجماعة ، وهم قدرية ، جهمية ، مرجئة ، رافضة .

وأصحاب الرأى : وهم مبتدعة ضلال ، وأعداء للسنة والأثر يبطلون الحديث ، ويردون على الرسول عليه الصلاة والسلام ، ويتخذون أبا حنيفة ومن قال بقوله إماما ، ويدينون بدينهم .

ثم يختم الإمام هذا بقوله : « فمن قال بشئ من هذه الأقاويل أورآها أو صوبها أو رضيها ، فقد خالف السنة ، وخرج عن الجماعة ، وترك الأثر ، وقال بالخلاف ، ودخل البدعة ، وزال عن الطريق .

وقد رأيت لأهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السنة ، يريدون بذلك عيبهم ، والطعن عليهم ، والوقيعة فيهم ، والإزراء بهم عند السفهاء والجُهّال .

فأما المرجئة فإنهم يسمون أهل السنة شُكّاكا ... وأما القدرية فإنهم يسمون أهل السنة والإثبات مرجئة ... وأما الجهمية فإنهم يسمون أهل السنة المشبهة ... وأما الرافضة فإنهم يسمون أهل السنة الناصبة ... وأما الخوارج فإنهم يسمون أهل السنة والجماعة مرجئة .... ، وأما أصحاب الرأى فإنهم يسمون أصحاب السنة نابتة وحشوية [1] .

وينبغى أن نلاحظ هنا أمرين :

أولهما : شدة الخصومة بين أهل الحديث أصحاب أحمد ، وغيرهم فكلٌّ يرمى صاحبه بأنه منحرف انحرافا شديدا عن الدين . وهذا ما جعل الأولين يعزفون عزوفا تاما عن الآخرين فلا يتلقون عنهم العلم ، ولا يستفيدون من جهود بعضهم التى خدمت – بلا شك – مباحث العقيدة والتشريع .

---

(١) المقصود بالحشوية هم الذين أدخلوا كثيرا من الإسرائيليات والغرائب فى الحديث وحشوه بالموضوعات (المدرسة الفقهية ص ٩٥ عن نشأة الفكر الفلسفى جـ ١ ص ٦٠١ وما بعدها) . أما كلمة نابتة فربما كان معناها « مبتدعة » وربما كانت تحريفا لكلمة (ثابتية) أى يثبتون الصفات وغيرها لله تعالى . وقد نقلها كذلك ابن بدران عن الطبقات (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٣٤) .

ثانيهما : أن الإمام أحمد يعتبر أن الخلاف بين أهل الحديث وأهل الرأى أصحاب أبى حنيفة سببه اختلاف فى العقيدة . فأهل الرأى – فى رأيه – يرفضون حديث رسول الله ﷺ ويقدمون رأيهم عليه ، وفى هذا استهانة بالحديث الذى قامت عليه العقيدة بعد القرآن الكريم [١] . وهذا يفسر لنا : لماذا أخذ أبو محمد بن أبى حاتم عن قوم اختلفت آراؤهم فى التشريع مثل المالكية والشافعية ، ولم يأخذ عن أصحاب أبى حنيفة ؛ لأن الخلاف هنا ليس أساسه التشريع كما رأينا [٢] .

٤ – ونعود إلى عقيدة أبى حاتم وأبى زرعة التى هى عقيدة أبى محمد فنقول : إنها لا تختلف عن عقيدة أحمد – إمامهما – التى سبق أن وقفنا أمامها وقفة غير قصيرة ، فهما قد اقتفيا أثر أحمد حتى لتكاد بعض ألفاظ أبى حاتم تتطابق مع بعض ألفاظ الإمام أحمد .

سأل أبو محمد أباه وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة ، فأجابا : « أدركنا العلماء من جميع الأمصار ، فكان من مذاهبهم أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته .. والقدر خيره وشره من الله .. وأن الله تعالى على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه فى كتابه ، وعلى لسان رسوله بلا كيف ، أحاط بكل شئ علما ، ليس كمثله شئ ، وهو السميع البصير [٣] » .

وفى نص آخر يرويه أبو محمد فى رسالته « أصول السنة واعتقاد الدين » يضيف أبو حاتم إلى مقالته السابقة جزئيات أخرى مما يؤمن به ، فيقول : « ونؤمن بعذاب القبر وبالحوض والمساءلة فى القبر ... والشفاعة ، ونترحم على جميع الصحابة ولا نَسُبُّ أحداً منهم ، ولا نقاتل فى الفتنة ، ونسمع ونطيع لمن ولاَّه الله أمرنا .. ونرى الصلاة والحج والجهاد مع الأئمة ، ودفع صدقات المواشى إليهم ، ونؤمن بما صح بأن يخرج قوم من النار من الموحدين بالشفاعة [٤] » .

---

(١) طبقات الحنابلة جـ ١ ص ٣١ .

(٢) انظر الملاحظة الثانية والخامسة فى فصل رحلاته وشيوخه ص ٧٧ ، ٨٨ – ٨٩ من هذه الرسالة .

(٣) العلو للعلى الغفار ص ١٣٨ .

(٤) المصدر السابق ص ١٣٩ ، وقد أشار الأستاذ محمد ناصر الدين الألبانى إلى أن هذا النص موجود فى رسالة ابن أبى حاتم المحفوظة بدار الكتب الظاهرية .

ويختم أبو حاتم قوله ، بما ختم به الإمام أحمد قوله فيقول :

« وعلامة أهل البدع الوقيعة فى أهل الأثر ، وعلامة الجهمية أن يسموا أهل السنة مشبهة ، ونابتة ، وعلامة القدرية أن يسموا أهل السنة مجبرة ، وعلامة الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوية « يريدون إبطال الآثار [(١)] » .

ولسنا بحاجة هنا لأن نبين أنَّ أبا حاتم وأبا زرعة قد صاغا هذا المعتقد بطريقة خاصة تبين موقفهما من المخالفين ؛ لأنهما لم يختلفا فى الطريقة وتحديد المسائل عن الإمام أحمد الذى تعرَّفنا على عقيدته وتحديد الفرق التى خالفها .

وواضح أن أبا حاتم وأبا زرعة فى اعتقادهما كانا متمسكين بما ذهب إليه أهل الأثر ، وخالفا المرجئة ، والجهمية ، والخوارج ، والمعتزلة والشيعة ..

وتابعهما فى ذلك عبد الرحمن بدليل سؤاله لهما ، وتسجيل الجواب دون أن يعقب بما يبين أنه خالفهما أو خالف الإمام أحمد ومن تابعه ، وبدليل أنه لم يتخذ شيوخا من الذين خالفوا أو خالفهم الأئمة فى المعتقد . ودليل ثالث هو أنه ألف كتابا كبيرا فى الرد على الجهمية ، أورد فيه آراء بعض السلف فى كل مسائل العقيدة وأسسها وردهم على مخالفيهم [(٢)] .

اتهام ابن أبى حاتم بالتشيع :

٥ — ومع هذا الوضوح فى أن أبا حاتم يأخذ برأى أهل الحديث فى العقيدة ، ولم يشذ عنهم ؛ فإنه قد اتهم هو وابنه عبد الرحمن بأنهما من الشيعة ، ورجح الحافظ ابن حجر أن شيعية عبد الرحمن تلقفها من أبيه [(٣)] .

وأساس هذه التهمة أن مسلمة بن القاسم [(٤)] الأندلسى ذكر فى كتاب له يسمى « الصلة » أن أبا حاتم كان ثقة ، وكان شيعيا مفرطا [(٥)] .

---

(١) المصدر السابق ١٣٩ . والأحاديث الضعيفة ص ٣٣ مج ١ جـ ١ .

(٢) سنعرض موضوع هذا الكتاب عند الكلام على آثار ابن أبى حاتم إن شاء الله تعالى .

(٣) تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٣٣ — ٣٤ .

(٤) انظر ترجمة له فى لسان الميزان جـ ٦ ص ٣٥ — ٣٦ توفى سنة ٣٥٣ .

(٥) تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٣٣ ، ٣٤ .

كما ذكر أبو الفضل السليمانى [١] عبد الرحمن ضمن أسامى الشيعة من المحدثين الذين يقدمون عليا على عثمان كالأعمش وعبد الرزاق [٢] .

ولم نكن بحاجة إلى تفنيد هاتين الدعويين ، مع ما أوضحناه من عقيدة أبى حاتم وأبى زرعة وعبد الرحمن الذى تبعهما فى عقيدتهما ، خاصة وأن الذى قال بشيعية أبى حاتم من المتقدمين واحد فقط وهو مسلمة بن القاسم ، ويقول الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر ادعاء مسلمة هذا : « ولم أر من نسبه إلى التشيع غير هذا الرجل [٣] ، بالإضافة إلى أن هذا الرجل قال عنه الذهبى : « إنه ضعيف [٤] » ، وبعضهم اتهمه بالضعف فى عقله [٥] . هذا مع أنه غير معاصر لأبى حاتم ، وكذلك لم يذكر الذهبى وابن حجر أن أحدا قال بشيعية عبد الرحمن غير أبى الفضل السليمانى ، وقد استنكر الذهبى دعواه هذه بقوله : « وما ذكرته (أى ذكر ابن أبى حاتم فى الميزان الذى خصصه للضعفاء) لولا ذكر أبى الفضل السليمانى ، فبئس ماصنع [٦] » — لم نكن بحاجة إلى ذلك لولا أن تلقف تلكما الدعويين أحد الباحثين المحدَثين ، فجعل عبد الرحمن ، وأباه من الشيعة ، ونسب إلى أبى الفضل السليمانى وابن خزيمة مالم يقولاه [٧] ، كل ذلك ليجعل أبا حاتم وابنه مثل أبى حاتم أحمد بن حمدان الرازى الداعية الشيعى ، يقول هذا الباحث : « ونحن لا نرى أنه كان من المحال اتصال أبى حاتم أحمد بن حمدان « صاحب الزينة » ، بمواطنه الأكبر وسميه الأشهر أحد أئمة الحديث أبى حاتم محمد بن إدريس الحنظلى الرازى (توفى سنة ٢٧٥) [٨] ، وكان هذا الأخير مع رفعة شأنه ، وعِظَم قدره ، وسَعة حفظه « ثقة وشيعيا مفرطا » ، كما حكاه الحافظ ابن حجر العسقلانى فى تهذيب التهذيب ٩ / ٣١ — ٣٤

---

(١) انظر ترجمة له فى تذكرة الحفاظ جـ ٣ : ١٠٣٦ ، توفى سنة ٤٠٤ هـ .

(٢) ميزان الاعتدال جـ ٢ ص ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

(٣) تهذيب التهذيب جـ ٩ / ٣٤ .

(٤) ميزان الاعتدال جـ ٤ / ١١٢ .

(٥) لسان الميزان جـ ٦ ص ٣٥ .

(٦) ميزان الاعتدال جـ ٢ ص ٥٨٨ .

(٧) كتاب الزينة جـ ١ المقدمة ص ٢٩ ، وهى للمحقق .

(٨) يلاحظ أن هذا الباحث أخطأ فى تاريخ وفاة أبى حاتم إذ إنه توفى سنة ٢٧٧ هـ .

عن مسلمة . وكذلك عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس من الشيعة الذين كانوا يقدمون عليا على عثمان كالأعمش وعبد الرزاق ، ويرى السليمانى وابن خزيمة أن ابن أبى حاتم تلقف ذلك من أبيه (١) .

وقبل أن نفند دعوى شيعية أبى حاتم وابنه نؤكد أن أبا الفضل السليمانى لم يقل : إن أبا حاتم من الشيعة حتى يبنى على ذلك أن ابنه تلقف الشيعية منه ، كما يدل عليه كلام هذا الباحث ، وإنما قال فقط : إن عبد الرحمن من الشيعة ، وكذلك لم يقل ابن خزيمة : إن عبد الرحمن تلقف تلك النزعة أو العقيدة من أبيه ، وإنما القائل بذلك الحافظ ابن حجر ، وهذا نص كلامه : « نعم ذكر السليمانى ابنه عبد الرحمن من الشيعة الذين يقدمون عليا على عثمان كالأعمش وعبد الرزاق ، فلعله تلقف ذلك من أبيه ، وكان ابن خزيمة يرى ذلك أيضا مع جلالته » (٢) .

إن الذى يفهم من هذا الكلام أن عبارة : « فلعله تلقف ذلك من أبيه » أنَّها من كلام الإمام ابن حجر ، وكذلك العبارة التى بعدها ، والتى تفيد - بلا شك - أن ابن خزيمة كان يرى أيضا تفضيل علىّ على عثمان رضى الله عنهما . وهذا ما قال به غير واحد من الذين يعتد برأيهم غير الإمام ابن حجر مثل الحافظ ابن الصلاح ، والحافظ ابن كثير ، والحافظ النووى ، والحافظ السخاوى (٣) .

وإذا تجاوزنا هذا الانحراف بالنصوص ، وادعاء مالا تدل عليه لتخدم فكرة يريد الكاتب إثباتها - إذا تجاوزنا ذلك فإن أمامنا الأدلة الكثيرة على أن أبا حاتم وابنه عبد الرحمن لم يكونا من الشيعة الغلاة أو المعتدلين ، ومن هذه الأدلة :

١ - أننا لا نكاد نجد فى شيوخ ابن أبى حاتم ، ولا فى شيوخ أبيه واحداً من الشيعة فى عصرهم ، وقد كان من الأولى بهما أن يتخذا من هؤلاء شيوخا لهم بدلا من

---

(١) المصدر السابق ص ٢٩ من مقدمة المحقق .

(٢) تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٣٤ .

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح التى طبعت مع التقييد والإيضاح ص ٣٠٧ ، والباعث الحثيث ص ١٨٣ . والتقريب ص ٤٥ ، وفتح المغيث ص ١٨٣ .

شيوخ أهل السنة ، بل إننا نجد من شيوخهما من عنده انحراف عن عليٍّ كرم الله وجهه ، مثل الحافظ إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجانى الذى روى عنه أبو حاتم وأبو زرعة ، وكتب ببعض حديثه إلى أبى محمد من دمشق [١] ، وقد ذكر انحراف هذا الشيخ ابن عدى والدارقطنى على ما ذكره الحافظ الذهبى [٢] . ومن شيوخ ابن أبى حاتم أبو زرعة الدمشقى عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله الذى كان رفيق أبى حاتم وكتب عنه [٣] ، وهذا الرجل كان يعتز بأنه من أهل الشام ، أهل صِفِّين ، والذين حضر بعضهم الجَمَل [٤] .

ومن ناحية أخرى فإنه جرح بعض الشيوخ مما يظن أن تجريحه لهم كان بسبب أنهم من الشيعة ، يقول عن الفضل بن محمد بن المسيب النيسابورى : « تكلموا فيه » [٥] وبحثت عن السبب الذى من أجله أطلق ابن أبى حاتم هذه العبارة على هذا الرجل — وهى من عبارات التجريح عنده كما رأينا — فلم أجد سببًا غير ما ذكر عنه من كونه من غلاة الشيعة مع صدقه ، يقول أبو عبد الله بن الأخرم : « صدوق غالٍ فى التشيع » ولا عيب فيه من جهة الرواية والتحديث ؛ إذ يقول فيه الحاكم : « لم أر خلافا بين الأئمة الذين سمعوا منه فى ثقته وصدقه رضوان الله عليه ، وكان أديبا ، فقيها ، عالما ، عابدا ، كثير الرحلة فى طلب الحديث ، عارفا بالرجال » وقال عنه أيضا : « ثقة مأمون لم يطعن فيه بحجة [٦] » ، فالذى يغلب على الظن أن ابن أبى حاتم قال فيه عبارته هذه لما قيل فى تشيعه ، ولو كان من الشيعة ما قال مثل هذا فيه .

٢ — وماذا يقول أبو حاتم فى الشيعة ، هل يمدحهم ؛ لأنه منهم ، أو يشير إلى ما يدل على أنه شيعى مفرط فى شيعيته ؟.

الحق أن كلامه فيهم لا يدل أدنى دلالة على أنه منهم ، وهذا بعض قوله فى الشيعة

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ١٤٨ .

(٢) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٤٩ .

(٣) الجرح والتعديل جـ ٢ ق ٢ : ٢٦٧ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٣١٥ .

(٥) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ٦٩ .

(٦) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٣١٩ .

أو موقفه منهم وحكمه عليهم :

ا – يرى أبو حاتم أن عبد الرزاق الذى يفضل عليا على عثمان ، رضى الله عنهما غالٍ فى التشيع ؛ إذ يقول فى عبد الوهاب بن همام بن نافع اليمانى : « كان شيخا يغلو فى التشيع ، كان أغلى فى التشيع من عبد الرزاق [١] » .

ب – لا يعرف أبو حاتم بعض الشيعة ، إذ يسأله ابنه عن حال عبد الكريم بن يعفور أبى يعفور الجعفى بعد ما قال فيه : « هو من عُتَّقِي الشيعة » فيقول : « هو شيخ ليس بالمعروف [٢] » .

جـ – يدرك أبو حاتم رؤساء الشيعة فلا يكتب عنهم ؛ إذ يقول فى عبادة بن زياد الأسدى : « كوفى من رؤساء الشيعة ، أدركته ولم أكتب عنه [٣] » .

د – يفهم من كلام أبى حاتم أن الغلو فى التشيع سبب من أسباب الجرح والحكم على الراوى بأنه ضعيف ، إذ يقول عندما يسأله ابنه عبد الرحمن : « حكيم بن جبير أحب إليك أم ثوير ؟ » يقول : ما فيهما إلا ضعيف غال فى التشيع [٤] » .

٣ – هل من المعقول أن يكون هناك أدنى ميل من أبى حاتم أو ابنه إلى التشيع ، ثم لا يشاع ذلك عنهما ، وقد أشيع عن مثل عبد الرزاق ؟! إن التشيع كان يعتبر فى نظر كثيرين من أهل الحديث بدعة تحط من قيمة المحدث ، وتنزله إلى مرتبة التجريح ، إذا كان من الغلاة الداعين إلى مذهبهم . ولعل هذا هو الذى جعل الإمام البخارى يحتاط لنفسه أشد الحيطة ، فلا يخرج فى كتابه حديث آل البيت [٥] .

٤ – كذلك فإنه من غير المعقول أن يكون أبو حاتم من الشيعة المفرطين ، وأن ابنه كذلك ، ثم يرويان قول أعدائهم ، فقد روى أبو حاتم وابنه قول يزيد بن هارون :

---

(١) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ٧٠ – ٧١ . وقد تقدمت ترجمة عبد الرزاق انظر ص ٧٧ من هذه الرسالة .

(٢) المصدر السابق جـ ٣ ق ١ : ٦١ .

(٣) المصدر السابق جـ ٣ ق ١ : ٩٧ .

(٤) علل الحديث : حديث رقم ١٥٥٣ .

(٥) صراط الحق جـ ٢ ص ٢٥ .

« لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون [١] » .

٥ – وإذا كانت قضية الخلافة من المسائل الرئيسية التى يختلف فيها الشيعة عن غيرهم ، فإن رأى أبى حاتم وابنه يختلف عن رأى الشيعة فيها ، فقد آمن الأخيرون – غلاة ومعتدلين – بالمبدأ المشهور – « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » ، وهم يقصدون بذلك الإمام المعصوم من آل البيت الذى يكون قد اختفى تقية أو ينتظر ظهوره ليملأ الأرض عدلا ، كما يرى بعضهم [٢] .

أما أبو حاتم فيرى أن من تولى الخلافة فقد ولاه الله ، ويجب السمع والطاعة له ، دون أن يحدد انتماء هذا الخليفة ، ويجب أيضا على المسلمين أن يصلوا ويحجوا ويجاهدوا معه ، ويدفعوا إليه صدقات مواشيهم ، يقول أبو حاتم : « ونسمع ونطيع لمن ولاه الله أمرنا ، ونرى الصلاة والحج والجهاد مع الأئمة ، ودفع صدقات المواشى إليهم [٣] » . ويروى أبو حاتم وابنه قول الإمام الشافعى ، رضى الله عنه ، دون تعقيب : « كل ما غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة أو يجتمع الناس عليه فهو خليفة [٤] » .

٦ – أما نظرة أبى حاتم إلى الصحابة ، تلك النظرة التى هى مرتبطة بقضية الخلافة ، فإنها تختلف عن نظرة الشيعة ؛ إذ يحدد موقفه منهم فيقول : « ونترحم على جميع الصحابة ، ولا نسُبُّ أحداً منهم ، ولا نقاتل فى الفتنة [٥] » .

وينزلهم جميعا ابنه عبد الرحمن منزلتهم الكريمة ؛ إذ يقول عنهم « فكانوا عدول الأمة ، وأئمة الهدى ، وحجج الدين ، ونقلة السنة ... رضوان الله ومغفرته عليهم أجمعين [٦] » . كما أنه ينفى عنهم تهمة الكذب صراحة ، فيقول : « لما أخبر رسول الله ﷺ بكذابين يكونون فى آخر الزمان ، يكذبون عليه علم أن الأول وهم أصحابه خارجون من هذه

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ ص ٢٨ .
(٢) نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام جـ ٢ ص ٣٧٣ .
(٣) العلو للعلى الغفار ص ١٣٩ .
(٤) آداب الشافعى ص ٢٩١ .
(٥) العلو للعلى الغفار ص ١٣٩ .
(٦) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ ص ١٤ .

الجملة وزائل منهم التهمة (١) » ، أيعتقد كُلَّ هذا شيعيٌّ سواء أكان معتدلا أم مغاليا ؟ .

٧ – يخالف أبو حاتم الشيعة فى فكرة كلية تندرج تحتها جزئيات كثيرة ، فهم يقدمون فكرة التأويل ، أى يؤولون النصوص ، ولا يجرونها على ظاهرها (٢) ، ولكن أبا حاتم – كأهل الحديث – يجريها على ظاهرها بلا كيف . يسأله ابنه عبد الرحمن عن تفسير حديث من هذا القبيل ، فيبين له أن الأئمة الذين يعتد برأيهم يكرهون تفسير مثل هذا الحديث ، ويمرون الأحاديث التى فيها الصفة والرؤية كما جاءت بلا كيف ، يقول عبد الرحمن بن أبى حاتم « سألت أبى عن تفسير حديث النبى ﷺ : « الرحم شُجْنة من الرحمن ، وأنها آخذة بحَقْو الرحمن » فأجابه والده أبو حاتم : « قال الزهرى : على الرسول ﷺ البلاغ – ومنا التسليم ، قال : أَمِرُّوا حديث رسول الله ﷺ على ما جاء ، وحدثت عن معتمر بن سليمان عن أبيه أنه قال : كانوا يكرهون – تفسير حديث رسول الله ﷺ بآرائهم ، كما يكرهون تفسير القرآن برأيهم ، وقال الهيثم بن خارجة : سمعت الوليد بن مسلم يقول : سألت الأوزاعى ، وسفيان الثورى ، ومالك بن أنس ، والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التى فيها الصفة والرؤية ، فقال أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف (٣) . ويبين أبو حاتم هذه الفكرة عندما يقول عن الله عز وجل : « كما وصف نفسه فى كتابه وعلى لسان رسوله بلا كيف ، أحاط بكل شئ علما ، وهو السميع البصير (٤) » .

وبناءً على فكرة التأويل عِنْد الشيعة أولوا أحاديث الصفات ، وغيرها من أحاديث التشبيه ، ويقولون فى هذا الصَّدد كلاما يختلف تمام الاختلاف عن كلام أبى حاتم السابق ويتناقض معه ، يقول صاحب كتاب « صراط الحق » ، وهو كتاب مؤلّف فى اعتقاد الشيعة : « الظواهر النقلية كقوله تعالى : (الرحمنُ على العَرْشِ اسْتَوَى) (٥) ، وقوله : (وجاء ربك) (٦) ، ونحوهما ، وهو كثير فى القرآن ، أقول : قد عرفت فى أول الكتاب أن

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ق ١ ص ١٤ .

(٢) نشأة الفكر الفسلفى فى الإسلام جـ ٣ ص ٣٧٣ .

(٣) علل الحديث ص ٢٠٩ ، ٢١٠ رقم ٢١١٨ .

(٤) العلو للعلى الغفار ص ١٣٨ .

(٥) سورة طه آية ٥ .

(٦) سورة الفجر آية ٢٢ .

الظواهر الشرعية متى تصادمت مع الأحكام العقلية القطعية لابد من طرحها إن لم يثبت سندها ، وتأويلها إن صح سندها ؛ ولذا قد ذكر العلماء لكل من هذه الآيات تأويلا ، وفى المراجعة إلى أخبار وأئمة أهل البيت – سلام الله عليهم – غنى وكفاية [١] » .

وعلى هذا فالشيعة يقولون بغير ما يقوله أهل الحديث فى النصوص التى تتعلق بالصفات والرؤية ، فهم يرون مثلا أنَّ الرؤية مستحيلة [٢] ، ويرى أهل الحديث أنها ثابتة وواقعة بظاهر النصوص [٣] ، ويرون أن القرآن مخلوق ، ويرى أصحاب أحمد وأهل الحديث أنه غير مخلوق ، وغير ذلك فى كل نص يمكن تأويله ، يؤوله الشيعة ، ولا يؤوله أهل الحديث ، ومنهم أبو حاتم وابنه .

٨ – والاختلاف كبير بين نظرة الشيعة إلى الرواة ، ونظرة أبى حاتم وابنه ، فالإمامية من الشيعة لا يقبلون الحديث إلا من إمامى يروى عن أحد الأئمة الاثنى عشر [٤] ومن أسباب الجرح عندهم ما يعود إلى فساد العقيدة حين يكون الراوى غير إمامى ؛ لأن غير الإمامية مثل أهل السنة والفرق الأخرى فاسدو العقيدة فى رأيهم [٥] .

كما أنهم تفردوا ببعض ألفاظ فى المدح والقدح كقولهم « فلان عين » أو « فلان وجه » و « سليم الجهينة » أى سليم الأحاديث ، « وسليم الطريقة » ، و « فلان مضطلع بالأحاديث » أى من أهله ، ويقولون « فلان خاص » أى « من خواصهم » ، وهذه عبارة يقولونها مقابل قولهم « فلان عامى » أى « من أهل السنة [٦] » ويقولون فى ألفاظ التعديل « ألفاظ المدح والتوثيق » ، وفى ألفاظ الجرح « ألفاظ القدح والذم [٧] » .

أما أبو حاتم وابنه فيأخذان الحديث من غير الشيعة ، وجُلّ شيوخهما من غيرهم

---

(١) صراط الحق جـ ٢ ص ٢٩ ، ٣٠ .
(٢) المصدر السابق جـ ٢ ص ٧ .
(٣) انظر ص ١٠٠ من هذه الرسالة .
(٤) نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص ٤٧٤ .
(٥) المصدر السابق ص ٤٧٥ .
(٦) المصدر السابق ٤٧٧ .
(٧) المصدر السابق ص ٤٧٥ .

إن لم يكونوا كلهم ، وإذا كنا لا نجد مصنفا فى الحديث لأبى حاتم وابنه فإن التفسير – الذى وصلنا بعضه – يجمع آثار غير الشيعة [١] .

ولم يقولا إن أهل السنة فاسدو العقيدة مثل ما قال الإمامية ، وألفاظ الجرح والتعديل عندهما – وعند جمهور أهل الحديث – غير تلك الألفاظ التى عند الإمامية من الشيعة ولا يطلقان عليها ألفاظ المدح والتوثيق وألفاظ القدح والذم ، وإنما يقولان – كجمهور أهل الحديث أيضا – ألفاظ « الجرح والتعديل » وقد سمى ابن أبى حاتم كتابه كذلك .

ولم أجد بعد استقراء الألفاظ التى أطلقها أبو حاتم وابنه على الرواة ، لفظا واحدا من ألفاظ الإمامية السابقة التى تفردوا بها .

٩ – ونترك نقد أبى حاتم للرواة لنرى نقده للأحاديث ، فنجده يجيز أحاديث لا يمكن أن يجيزها شيعى ، مغالٍ أو معتدل ، من هذه الأحاديث ما ينص على أن أبا بكر أحب الناس إلى رسول الله ﷺ [٢] ، ومنها ما يروى عن ابن عمر رضى الله عنهما قوله « كنا نعد أو نقول ، ورسول الله ﷺ حى : « أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان [٣] » .

وإذا كان أبو حاتم من الشيعة الغلاة ، فلماذا يجيز ما يرويه حذيفة أن النبى ﷺ قال : « اقتدوا باللذيْن من بعدى « ويعقب عليه بقوله : « وهذا حديث فيه فضيلة للشيخين [٤] » .

وأخيرا فإنه من العجيب حقا أن يتهم ابن أبى حاتم بالتشيع ، وكتاباه « الرد على الجهمية » ، « وعقيدة أهل السنة » من المصادر الهامة فى بيان عقيدة أهل الحديث واعتمد على الأول منهما الإمام الذهبى والإمام ابن تيمية فى كتابه العلو للعلى الغفار ، والثانى فى رسائله الكبرى .

---

(١) سنعرض لهذا التفسير عند الكلام على آثاره إن شاء الله تعالى

(٢) علل الحديث ، حديث رقم ٢٦٦٦ .

(٣) المصدر السابق حديث رقم ٢٥٧٤ .

(٤) المصدر السابق حديث ٢٦٤٨ .

٦ – لماذا جاءت – إذن – تهمة التشيع إلى أبى حاتم وكذلك إلى ابنه مع هذا الوضوح وتلك الأدلة على كونهما من أهل الأثر أو من أهل الحديث ؟ ولماذا لم يتهم أبو زرعة بذلك مع أن الثلاثة من مشرب واحد ، وعلى وتيرة واحدة ؟ .

أما شيعية عبد الرحمن فأغلب الظن أنه رمى بها ، لأن أباه رمى بذلك مع اختلاف الراميين ؛ رمى أبا حاتم مسلمة بن القاسم ، ورمى عبد الرحمن أبو الفضل السليمانى .

وأغلب الظن كذلك أن تهمة التشيع أُلصقت بأبى حاتم للتشابه فى أكثر من جهة بينه وبين أحمد بن حمدان الداعية الشيعى [١] ، فهما من الرى ، وكلاهما ينتسب إليها ، وكلاهما يكنى أبا حاتم ، وهما متعاصران الأول توفى عام ٢٧٧ والثانى عام ٣٢٢ هـ .

وقد كان هذا التشابه سببا لنوع آخر من الخلط ، وهو نسبة مؤلفات أبى حاتم أحمد بن حمدان الرازى إلى أبى حاتم محمد بن إدريس والد عبد الرحمن ، فقد نسب صاحب كتاب « الأعلام » « كتاب الزينة » إلى الأخير ، مع أنه فى الحقيقة لأبى حاتم أحمد بن حمدان الرازى الداعى الشيعى ، كما نسب كتاب « أعلام النبوة » وهو للأخير إلى أبى حاتم محمد بن إدريس كذلك [٢] .

وربما كان هذا التشابه هو الذى جعل صاحب « نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام » يسمى أبا حاتم بن حمدان عبد الرحمن وهو اسم ابن أبى حاتم [٣] .

على أنه ليس من المستبعد أن يكون بعض الشيعة هم الذين نسبوا إلى أبى حاتم السنى هذه التهمة بطريق غير مباشر ؛ ذلك أن صاحب كتاب « مختصر التحفة الاثنا عشرية » يرى أن الشيعة « ينظرون فى أسماء الرجال المعتبرين عند أهل السنة فمن

---

(١) هو أحمد بن حمدان الورسامى الليثى أبو حاتم الرازى من زعماء الإسماعيلية وكتابهم ، وله تصانيف منها : الإصلاح ، وأعلام النبوة ، والزينة قال ابن حجر : ذكره ابن بابويه فى تاريخ الرى ، وقال : كان من أهل الفضل والأدب ، والمعرفة باللغة وسمع الحديث كثيرا وله تصانيف . ثم أظهر القول بالإلحاد ، وصار من دعاة الإسماعيلية وأضل جماعة من الأكابر توفى ٣٢٢ . (الأعلام والمصادر التى به).

(٢) رأيت ذلك فى فهرس من فهارس دار الكتب المصرية .

(٣) نشأة الفكر الفلسفى جـ ٢ ص ٥٣٤ .

وجدوه موافقا لأحد منهم فى الاسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعى إليه [١] »
وليس من المستبعد أن يكون هذا قد حدث بالنسبة لأبى حاتم الرازى صاحبنا ؛ نسبوا إليه حديث الشيعى أبى حاتم الرازى ، فقرأ مثل مسلمة بن القاسم هذا الحديث فظن أنه من الشيعة .

ولكن ألم يرد ذكر لأبى حاتم الرازى محمد بن إدريس فى كتب الشيعة ؟ .

لقد ذكر صاحب كتاب « أعيان الشيعة » أنه ذكر فى الفهرست – ويبدو أنه كتاب من كتبهم – محمد بن إدريس الحنظلى أبو حاتم بن حبان التميمى [٢] ، وهذا خلط آخر من نوع عجيب ، إذ أخذ اسما وركب عليه كنية لاسم آخر من المحدثين ، وهما يشتركان فى هذه الكنية ، وجاء هذا الخلط لأن ابن حبان له كتاب يسمى « وصف أهل البيت والآل عليهم السلام » كما ذكر كتاب « المعالم [٣] » .

ولكن صاحب أعيان الشيعة يتنبه إلى جانب من هذا الخلط ، إذ إنه يخالف صاحب الفهرست ، فيرى أن اسم ابن حبان هو محمد بن حبان بن أحمد ، ويخالفه فى كونه من الشيعة ، ويرى أنه من مشاهير علماء السنة ، و « أن تسننه أشهر من نار على علم » وينتقد بعض مؤلفى الشيعة الذين لم يشيروا إلى ذلك [٤] . ولكن الذى يلفت النظر حقا أن هذا المؤلف قد خلط أيضا فى هذا الموضوع .

وهو أنه وصف ابن حبان بصفات هى لأبى حاتم الرازى ، فيقول : « وهو الذى ينقل أقواله علماء أهل السنة فى الجرح والتعديل ، لا تكاد تخلو منها ترجمة » .

حقيقة إن ابن حبان تُنقل أقواله ، ولكن الذى لا تكاد تخلو منه ترجمة فى كتب الجرح والتعديل هو أبو حاتم الرازى لا ابن حبان . ومما يرجح أن هذا الوصف لأبى حاتم الرازى أن « ابن حبان » و « أبا حاتم الرازى » كنيتان لشخص واحد عنده ، فهو فى

---

(١) مختصر التحفة الاثنا عشرية ص ٣٢ .
(٢) أعيان الشيعة جـ ٦ ص ٣٧٣ .
(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .
(٤) المصدر السابق .

موضع آخر تال للكلام السابق عن ابن حبان عندما ذكر أبا حاتم الرازى اكتفى بقوله والظاهر اتحاده مع السابق أى مع ابن حبان ، ولم يذكر له ترجمة بناء على أنه تكلم عليه قبل ذلك [١] .

وأخيرا فقد يكون هناك سبب آخر غير تبعية عبد الرحمن لأبيه جعل مثل أبى الفضل السليمانى يذكره ضمن الشيعة ، وهو أن عبد الرحمن – كما سبق أن ذكرنا – ألف كتابا عن فضائل أهل البيت ، ليتقرب به إلى أحد الشيعة الذين تغلبوا على الرى ، وهو الحسن المردانى [٢] ، فظن السليمانى أو غيره أنه من الشيعة لتأليفه مثل هذا الكتاب .

وغير خافٍ أن هذا لا ينهض دليلا على شيعية عبد الرحمن أمام الأدلة السابقة وغيرها التى تبثت أنه من أهل السنة ، الذين يحبون أهل البيت ، ويعترفون بفضائلهم ولا ضير على عقيدتهم السنية إذا نوهوا بهذه الفضائل فى كتاب .

ولعلنا بعد كل ما سبق نؤمن بأن ابن أبى حاتم يأخذ برأى أهل السنة والجماعة فى العقيدة ، أو بعبارة أدق رأى بعض السلف الذين لا يؤولون النصوص ، وإنما يجرونها على ظاهرها ، وهو بهذا نأى عن مذاهب تخالف هذا المنهج مثل المعتزلة ، والخوارج ، والشيعة ، لأنها تحيد عن النصوص التى ورد بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وأثرت عن بعض الصحابه ، وتابعيهم ، ومن بعدهم إلى عصره .

وقد أثرت هذه العقيدة فى اختيار شيوخه كما رأينا ، وفى تكوينه العلمى وما أنتج من مصنفات كما سنرى .

* * *

(١) المصدر السابق جـ ٦ ص ٣٧٣ .

(٢) انظر ص ١٥ من هذه الرسالة .



الفصل الرابع

علـمـه

* رحلاته وتحمله عن الشيوخ أتاحا له حصيلة علمية وفيرة .
* سبيلنا إلى التعرف على علم أبي محمد .
* علمه بالحديث .
* علمه بالفقه .
* علمه بالتفسير .
* لم تقتصر ثقافة أبي محمد على هذه العلوم الثلاثة .
* علمه بالعربية .
* نأى أبو محمد بنفسه عن علم الكلام .



١ — كان من نتائج رحلات أبى محمد رحمة الله عليه ، وتحمله عن الشيوخ أن اجتمعت عنده حصيلة علمية وفيرة ، ظهر بعضها واضحا جليا ، فيما تركه لنا من تراث فى مؤلفاته ، ولم تظهر هذه الحصيلة العلمية كلها ؛ لأنه لم يصل إلينا إلا بعض من هذه المؤلفات ، وبعضها الآخر عدَت عليه يد الزمن ، فلا يُدْرى أين هو ؟ هذا بالإضافة إلى أن العالم قد لا يسجل كل ما أوتى من علم فى مؤلفاته ، ومثله فى ذلك مثل إنسان يودع مالاً فى خزانة ، ثم يخرج منها ما يحتاج إليه ، وربما يحتاج إلى كل ما فيها فيبقى بعض منه دون أن يظهر فى مؤلفات علمية . ولا شك فى أن ما أخذه منها فيه دلالة على نوع ما فى هذه الخزانة .

٢ — وسبيلنا — إذن — إلى التعرف على علم أبى محمد أن نتلمسه عن طريق التعرف على ما حصله من الشيوخ سماعا وكتابة ، وغير ذلك من وجوه التحمل وما ظهر فى مؤلفاته مما هو دليل على ما عنده من علم .

ولقد وُصِفَ أبو محمد — رحمة الله عليه — بالإحاطة الواسعة بالعلوم المختلفة التى كان من الممكن الحصول عليها فى عصره ، وخاصة فى علوم الحديث ، والفقه والتفسير ، يقول أبو يعلى الخليلى : « كان بحرا فى العلوم ومعرفة الرجال [١] » .

ويقول على بن أحمد الفرضى عنه : « ما رأيت أحدا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط [٢] » ويقول الذهبى : « كان بحراً لا تكدره الدلاء [٣] .

وإذا ذهبنا نتلمس دلائل هذا العلم فيما أمامنا من شواهد ، فإننا سنجد أن هذه الأوصاف غير مبالغ فيها ، ولا تكاد تبعد عن الحقيقة » .

٣ — فعلمه بالحديث علم وفير ، يكاد يلم بكل ما قدمه العلماء ، خدمة لهذا العلم رواية ودراية ، ابتداء من الصحابة رضوان الله عليهم إلى شيوخ عصره .

---

(١) تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٨٣٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٥ .

(٣) المصدر السابق ١٣ / ٢٦٤ .

وقد أسلفنا القول بأن هؤلاء الشيوخ قد وصلوه بأئمة النقد فى الحديث ؛ هؤلاء الذين لم يمكنه البعد الزمنى من اللقاء بهم ، وبهذه الوسيلة ألمَّ بعلمهم وثقافتهم فى علم الحديث (١) .

وعندما نتناول ما وصل إلينا من آثار فى هذا الشأن سيتضح لنا ما أفاده أبو محمد من الثروة التى قدمها علماء الحديث فى كل جيل إلى جيله .

ولكن الذى نود أن نذكره الآن هو أن كثيرا من هؤلاء الشيوخ قد صنفوا فى علم الحديث ، وأخذ ابن أبى حاتم عنهم هذه المصنفات ، وأصبحنا نجد عنده كتبا كثيرة يستفيد منها فى تكوين علمه وثقافته ، ومن أشهر شيوخه الذين صنفوا فى علم الحديث عبد الله بن أحمد بن حنبل ، ومسلم بن الحجاج ، وأحمد بن سلمة النيسابورى ، وأحمد بن سنان ، وأحمد بن مهدى ، وعمر بن شبة النميرى ، وأسد بن عاصم ، ويزيد بن سنان ، وأحمد بن سيار ، وابن أبى خيثمة ، وأحمد بن البرقى ، وابن أبى غَرَزَةَ ، وإسماعيل القاضى ، وأبو المُوَجِّه ، وعلى بن عبد العزيز .

فكل هؤلاء لهم المصنفات فى الحديث أو معرفة الصحابة وأنسابهم أو تاريخ الرواة (٢) .

وجدير بالذكر أنه لم تكن عنده مصنفات شيوخه فقط ، وإنما كانت عنده مصنفات أخرى لشيوخ لم يدركهم ، فقد كتب إليه شيخه على بن عبد العزيز بكتب أبى عبيد القاسم بن سلاّم (٣) ، كما كتب إليه شيخه موسى بن هارون الطوسى تفسير شيبان النحوى الذى رواه موسى عن حسين بن محمد المروزى ، كما كتب إليه بكتب

---

(١) انظر ص ٧١ - ٨٢ من هذه الرسالة .

(٢) ذكر الذهبى فى سير أعلام النبلاء لهؤلاء جميعا مؤلفات كثيرة . وقد سبقت الإشارة إلى مواضع ترجمة عبد الله بن أحمد ، ويزيد بن سنان ، وعمر بن شبة النميرى ، وإسماعيل القاضى ، وأحمد بن سنان . ومسلم بن الحجاج كما تقدمت ترجمة أحمد بن سلمة النيسابورى . وانظر ترجمة الباقين فى سير أعلام النبلاء : أحمد بن مهدى ١٢ / ٥٩٧ . أسيد بن عاصم ١٢ / ٣٧٨ . أحمد بن سيار ١٢ / ٦٠٩ . ابن أبى خيثمه : ١١ / ٤٩٢ . أحمد بن البرقى ١٣ / ٤٧ . ابن أبى غَرَزَةَ ١٣ / ٢٣٩ أبو المَوَجِّه ١٣ / ٣٤٧ . على بن عبد العزيز ١٣ / ٣٤٨ .

(٣) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ١٩٦ .

محمد بن الحسين البرجلانى [١] .

ومما يدل على أن أبا محمد يحاول أن تكون له معرفة كاملة ، وبصيرة فى علم الحديث أنه يبحث عن حل ما يعترضه من مشكلات فى الكتب المتخصصة فى ذلك إن كانت لمؤلفين لم يدركهم ، وهو قد حصل على هذه الكتب للرجوع إليها وقت حاجته حتى تكون معرفته كاملة ، فعندما عرض لترجمة على بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن على ابن أبى طالب – كرم الله وجهه – فى كتابه الجرح والتعديل وجد أن بعضهم لم يذكر لآبائه إلا اثنين يسميان حسنا ، ولكن عبد العزيز بن محمد الدراوردى روى عنه ، وقال عن على بن حسن بن حسن بن حسن بن على بن أبى طالب ، فنسبه إلى ثلاثة آباء يسمون حسنا ، فلجأ إلى كتاب « الأنساب » للزبير بن بكّار ، فوجد أن عبد العزيز بن محمد الدراوردى على حق ، وأن للحسن الثالث ابنا يسمى عليا [٢] . هذا ولم يسمع ابن أبى حاتم من الزبير ، وإن كان قد أدركه [٣] .

٤ – وفى التفسير كان له علم واسع مكّنه من عمل تفسير كامل للقرآن الكريم ، وهو تفسير قال فى مقدمته : إنه جمع فيه أصح الأخبار إسنادا عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضوان الله عليهم ، وعن التابعين . ومعنى هذا أنه كان عنده أكثر مما سجله فى تفسيره من روايات ، وأنه قام بعمل اختيار وفحص حتى يبعد الضعيف الذى يستعاض عنه بما هو أصح منه . وعندما نتكلم عن هذا التفسير سيتضح لنا مقدار قيمته ، ومدى دلالته على ثقافة أبى محمد وعلمه بالتفسير .

٥ – وفى الفقه أخذ علم الأئمة الكبار فى الفقه فى عصره وقبل عصره وخاصة علم الأئمة : الشافعى وأحمد ومالك .

وقد سبق أن ذكرنا أنه تتلمذ على شيوخ نقلوا إليه علم هؤلاء الأئمة ، ونضيف هنا أنه أحاط بعلم الشافعى كله ، ويشهد بذلك أنه عقد بابا فى كتابه « آداب الشافعى ومناقبه »

---

(١) المصدر السابق جـ ٤ ق ١ : ١٦٨ .

(٢) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ١٧٩ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣١٢ . وذكر ذلك ابن أبى حاتم فى الجرح (٢ / ١ / ٥٨٥) .

للمسائل الفقهية التي رويت عن الإمام ، ولم تذكر فى الكتب التى صنفها [١] ، ويؤكد أبو محمد بين حين وآخر بالنص فى أعقاب بعض هذه المسائل أنها لم تخرج فى كتب الإمام [٢] . وهذا بلا شك - لايتاح له إلا إذا كان قد قرأ كتب الإمام كلها ، ثم سمع وسجل روايات عنه ، وتَبَيَّنَ له أنها ليست فى كتبه ، فسجلها فى كتابه .

ولم يأخذ من أهل الرأى علمهم للخصومة التى كانت دائرة بينهم وبين أهل الحديث الذين انضوى ابن أبى حاتم تحت لوائهم ، وجدير بالذكر أنه كان من شيوخه من انبرى للرد عليهم مثل أبى زرعة وأبى حاتم الرازيين ، ومحمد بن عبد الله بن الحكم ، وإسماعيل القاضى الذى رد على أصحاب أبى حنيفة ومخالفيه من أصحاب الإمام الشافعى [٣] ، ومن خلال هذه الردود والمناقشات وقف أبو محمد على ما يقوله أصحاب الرأى ، وربما ردّ عليهم فى مؤلفاته الفقهية التى لم تصل إلينا ، كما رد على المخالفين فى العقيدة .

وإن وقوف ابن أبى حاتم على كل هذه الاتجاهات الفقهية ، وأخذه عن أصحابها ليدلنا على أنه لم يحصر نفسه فى دائرة فقهية معينة منها ، ولا نستبعد أن يكون قد ارتضى اتجاه أبيه فى الفقه ، كما ارتضى اتجاهه فى العقيدة ، وبيان علل الحديث ، ولكن هل كان لأبى حاتم اتجاه فقهى يتبعه ابنه فيه ؟ أو أنه كان غير فقيه ، وكان متبعا للفقهاء الذين عنوا باستنباط الأحكام الفقهية ؟ .

يرى أستاذنا الدكتور عبد المجيد محمود أن أبا حاتم كان من المحدِّثين غير الفقهاء الذين كانوا « مقلدين لمن يرتضونه من العلماء [٤] » ، وقد ذهب إلى هذا الرأى حين وجد نصا لأبى حاتم يبين فيه بعض العلماء الذين يؤخذ عنهم العلم بعد كتاب الله الكريم ، وسنة نبيه ﷺ ، وما أثر عن الصحابة والتابعين . فهذا النص - فى رأيه - يعتبر بيانا لمنهج المحدثين غير الفقهاء وهو منهم .

---

(١) آداب الشافعى ص ٢٨٠ - ٣٠٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٤ .

(٣) طبقات الفقهاء ص ١٦٥ .

(٤) المدرسة الفقهيه للمحدثين ص ١١٧ .

وكلام أبى حاتم يقول فيه : « العلم عندنا ما كان عن الله تعالى ، من كتاب ناطق ناسخ غير منسوخ ، وما صحت به الأخبار عن رسول الله ﷺ – مما لا معارض له ، وما جاء عن الألباء من الصحابة ما اتفقوا عليه ، فإذا اختلفوا لم يخرج من اختلافهم ، فإذا خفى ذلك ولم يفهم فعن التابعين ، فإذا لم يوجد عن التابعين فعن أئمة الهدى من أتباعهم مثل : أيوب السختيانى ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وسفيان ، ومالك والأوزاعى ، والحسن بن صالح ، ثم مالم يوجد عن أمثالهم فعن مثل عبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن إدريس ، ويحيى بن آدم ، وابن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، ومن بعدهم : محمد بن إدريس الشافعى ، ويزيد بن هارون ، والحميدى ، وأحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلى ، وأبى عبيد القاسم بن سلاّم [١] » .

وقد يكون أستاذنا الدكتور على حق فيما ارتآه ، وقد تكون وجهة نظر أخرى هى الحق وهى أن أبا حاتم كان له اتجاهه الفقهى الذى أسسه على ما صح عنده من الأحاديث ، ويكون به فى عداد المحدثين الفقهاء .

وهنا أكثر من مثال يوضح أنه كان يستنبط الأحكام الفقهية من الأحاديث ناسبا ذلك إليه ، غير مشير إلى أن هذا رأى إمام معين من الأئمة الذين ذكرهم فى كلامه ، ومن هذه الأمثلة :

١ – ما سبق أن ذكرناه فى أثناء ترجمته [٢] ، وهى المناقشة التى دارت بينه وبين أبى زرعة حول رفع اليدين فى الدعاء ، فأبو حاتم يرى عدم الرفع إلا فى دعاء الاستسقاء لما ثبت عنده من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ « كان لا يرفع يديه فى شئ من الدعاء إلا فى الاستسقاء » وقد رفض أن يأخذ بالأحاديث التى يستدل بها أبو زرعة على ما أخذ به من رفع اليدين فى القنوت ؛ لأن فى أحدها ليث بن أبى سليم الذى ضعفه بعض الأئمة [٣] ، وفى ثانيها ابن لَهِيعة ، وقد ضعف أيضا [٤] ، وثالثها رواه عوف ،

---

(١) المصدر السابق ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) انظر ص ٥٤ من هذه الرسالة .

(٣) ميزان الاعتدال جـ ٣ ص ٤٢٠ – ٤٢٣ .

(٤) المصدر السابق جـ ٢ ص ٤٧٥ – ٣٨٣ .

ويبدو أنه عوف الأعرابى ، وقد اتهم بأنه قدرى شيعى [١] .

ولا شك فى أن هذا الحكم الذى خالف فيه أبو حاتم أبا زرعة إنما هو حكم فقهى أخذ به وترك غيره ؛ لأنه صح فيه حديث ، ولم يصح فى خلافه ، ولم يقل : إن فلانا قال بهذا الحكم ، ولو كان غيره قال بذلك ، وهو تابع له ، لذكر أنه حكم فلان ؛ لأنه كمحدِّث ينسب كل رأى لصاحبه وإلا عُدَّ سارقا .

٢ – وقد ذكر الحاكم مثالا يتضح فيه أن أبا حاتم يغوص على معانى الحديث ، ويستنبط منه الأحكام الفقهية ، وقد ساقه الحاكم تصديقا لقول أحمد بن سلمة « ما رأيت أحداً بعد إسحاق ومحمد بن يحيى أحفظ للحديث ، ولا أعلم بمعانيه من أبى حاتم محمد بن إدريس » .

يقول الحاكم : « أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبى الوزير التاجر قال : ثنا أبو حاتم الرازى ، قال : ثنا : الأنصارى قال حدثنى حميد الطويل عن أنس قال : كان ابن لأم سليم يقال له أبو عمير ، وكان النبى ﷺ ربما يمازحه إذا دخل فدخل يوما فمازحه ، فوجده حزينا فقال : مالى أرى أبا عمير حزينا ؟ قال يا رسول الله : مات نَغْره الذى كان يلعب به ، فجعل يناديه يا أبا عمير ما فعل النُّغير ؟

قال أبو حاتم : فيه غير شئ من العلم ، فيه أن النبى ﷺ مازح صبيا ، وفيه أنه لم ينه عن لعب الصبى بالطير ، وفيه أنه كنى من لم يولد له ، وفيه أنه لم ينه عن صيد وحش المدينة ، وفيه أنه صغر الطير ، وهو خلق من خلق الله [٢] .

٣ – وفى كتاب « علل الحديث » مثالان ، فيهما استنباطان فقهيان ، ينسبهما أبو حاتم إلى نفسه ، ولا يعزوهما إلى إمام من الأئمة الذين ذكرهم فى كلامه السابق :

---

(١) المصدر السابق جـ ٣ ص ٣٠٥ .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧٦ ، ٧٧ . « أخرجه البخارى ومسلم والترمذى . قال الجوهرى : النغير تصغير نَغْر بوزن رَطُب . وهو طائر صغير كالعصفور ، وقيل : فراخ العصافير . قال عياض : والراجح أنه طائر أحمر المنقار . وأهل المدينة يسمونه البلبل (نظام الحكومة النبوية جـ ٢ ص ١٥) ..

أولهما : ما يقوله ابن أبى حاتم : « سمعت أبى ذكر حديث حماد ، عن عبيد الله ابن عمر ، عن نافع ، أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد أنْ مروا أهل المدينة أن يقدموا على نسائهم أو يطلقوهن ، فإن طلقوهن فليبعثوا إليهن بنفقه لما مضى » قال أبى : « نحن نأخذ بهذا فى نفقة ما مضى [١] » .

ثانيهما : قال أبو حاتم عقب الكلام عن علة حديث أبى سلمة عن جابر : إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة ، قال أبو حاتم : « وقد ثبت فى الجملة قضاء النبى ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم فى حديث ابن شهاب ، وعليه العمل عندنا [٢] » .

٤ — ومما يدل على أن أبا حاتم كان له اهتمام باستنباط الأحكام من الأحاديث قوله عقب حديث أم سلَمة أن النبى ﷺ لما خطبها قال لها : إن شئت سبَّعت لك ، وإن سبعت لك سبعت لنسائى ، وإن شئت زدت فى مهرك ، وزدت فى مهورهن — قوله عقب هذا الحديث « لو صح هذا الحديث كان الزيادة فى المهر جائزا [٣] » .

ومن واقع هذا الاتجاه الفقهى المبنى على ما صح عنده من الأحاديث والآثار رفض رأى بعض هؤلاء الذين ذكرهم فى النص السابق ، فقد سأله أحمد بن سلمة عن حديث فى أول كتاب « الجامع » لإسحاق بن راهويه فى الفقه ، وقد استدل به إسحاق على استحباب الجمع بين « سبحانك اللهم » وبين « وجهّت وجهى » ، فأجاب أبو حاتم بأن هذا الحديث باطل موضوع لا أصل له ، ثم بيّن سبب ذلك كناقد للحديث [٤] . ولا شك فى أن أبا حاتم لا يأخذ برأى إسحاق الذى بناه على حديث باطل موضوع لا أصل له .

وقيل لأبى حاتم : إن أبا عبيد يقول عن حديث فى القراءات : صحيح ، فقال أبو حاتم : « وأهاب هذا الحديث عن النبى ﷺ جداً [٥] » .

---

(١) علل الحديث جـ ١ ص ٤٠٦ حديث ١٢١٧ .

(٢) المصدر السابق جـ ١ ص ٤٧٨ حديث ١٤٣١ .

(٣) المصدر السابق جـ ١ ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ حديث ١٢١٣ والعبارة فى النص هكذا .

(٤) المصدر السابق جـ ١ ص ١٤٧ حديث ٤١٠ .

(٥) المصدر السابق جـ ٢ ص ٧٩ حديث ١٧٣٠ .

وإذا صحت هذه الوجهة من الرأى ، وصح أن أبا حاتم كان من المحدثين الفقهاء الذين كانت لهم اجتهاداتهم الفقهية ، فإن كلامه السابق يفهم على أنه كان يتبع هؤلاء فى المنهج ، فهؤلاء جميعا كان لهم منهج واحد فى رأيه مقابل لمنهج أصحاب الرأى ، أو يتبعهم فيما يقولون بشأن العقيدة ، وتفسير الآيات التى كان تفسيرها مثار خلاف بين أهل الحديث أصحاب أحمد بن حنبل ، وبين غيرهم من الفِرَق المتعددة ؛ مثل المعتزلة والشيعة وغيرهم ، ويؤكد هذا أنه – كما سبق أن ذكرنا – عندما سأله ابنه عن تفسير حديث : « الرحم شجنة من الرحمن .. » بيّن رأى الزهرى والأوزاعى ، وسفيان الثورى ، ومالك بن أنس ، والليث بن سعد ، ولم يقل رأيه بناء على أنه تابع لهم فيما يقولون [١] .

لنعد إلى الابن فنقول : إنه لا يستبعد أن يكون تابعا لأبيه فى فقهه ، كما كان تابعا له فى مجالات أخرى كالعقيدة ، هذا وإن كان لا يسير مع أبيه دائما ، وإنما فى بعض الأحيان له رأيه الذى يستقل به عن رأى أبيه ، أو يخالفه فيه ، كما سنرى له ذلك فى الجرح والتعديل والعلل إن شاء الله تعالى .

وفى الفقه نجد شيئا من هذا الاستقلال عندما يقول فى ترجمة الحارث بن كلدة : إن النبى ﷺ أمر سعد بن أبى وقاص أن يأتيه يستوصفه ، ولم يصح له إسلام [٢] وقد استنبط أبو محمد من هذا « أن الاستعانة بأهل الذمة فى الطب جائزة » فهذا المثال يدلنا على مَلَكة ابن أبى حاتم الفقهية القادرة على استنباط الحكم من الدليل ، وتظهر هذه الملكة أيضا فى شرحه لأقوال الإمام الشافعى فى كتابه « آداب الشافعى ومناقبه [٣] » .

هل اقتصر علم أبى محمد على هذه العلوم الثلاثة ، الحديث والتفسير والفقه ، أو اتسعت دائرة علمه ، فشملت علوما غير هذه ؟ .

الواقع أن دائرة علمه قد اتسعت وشملت أكثر من هذه العلوم ، ولكننا نلاحظ أن ما عنده من غيرها إنما هو خادم لها ، معين على فهمها ، ومن هنا لم نتعرف على علمه بغير هذه العلوم الثلاثة إلا فى ثنايا المؤلفات الأخرى ، ولم يصل إلينا أنه ألف فيها .

---

(١) انظر ص ١١٠ من هذه الرسالة .

(٢) الجرح والتعديل جـ ١ ق ٢ رقم ٤٠١ ص ٨٧ .

(٣) انظر آداب الشافعى ص ٢٩٢ مثلا .

٦ - ففى علوم العربية نجده عالما بالشعر بحيث يقدر على عزو أبيات إلى قائلها إذا لم يعزها المستشهد بها ، ففى « آداب الشافعى ومناقبه » روى الربيع بن سليمان أن الإمام الشافعى أنشد أبياتاً من الشعر من غير أن ينسب هذه الأبيات إلى قائلها ، فقال أبو محمد عقبها : « قال بعض أهل العربية : هذا الشعر لطفيل بن مالك الغنوى الجاهلى [(١)] » .

ويشرح بعض أبيات من الشعر استشهد بها الإمام الشافعى فى أثناء شرحه لحديث النبى ﷺ : « أقروا الطير على مَكِناتها » . قال الإمام الشافعى فى أثناء شرحه ذلك : قال الحطيئة يمدح أبا موسى الأشعرى :

لايزجر الطير سُنْحاً إن عرضن له ... ولا يُفِيض على قسم بأزلام

فشرح ذلك أبو محمد قائلا :

« قلت أنا : يعنى أنه سلك طريق الإسلام ، فى التوكل على الله عز وجل ، وترك زجر الطير » .

ثم يأتى ببيت آخر بمعنى البيت الذى استشهد به الإمام الشافعى فيقول : « وقال بعض شعراء العرب يمدح نفسه :

ولا أنا ممن يزجر الطير هَمُّه ... أصاح غراب البيَنْ أم تعرض ثعلب [(٢)] »

وقد وضح لنا أن أبا محمد يعتد بالشعر وجدواه حين ختم بعض تراجم أئمة نقد الحديث فى كتابه « تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل » ببيان ما قيل فيهم من الشعر ، فقد ذكر ما قيل من الشعر فى رثاء الأئمة : سفيان بن عيينة والثورى ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وأبى زرعة ، وأبى حاتم . وما قيل فى مدح الأخيرين [(٣)] .

وعند أبى محمد علم يمكنه من تفسير غريب الحديث ، وما يرد فى كلام بعض العلماء من ألفاظ تحتاج إلى تفسير ، فعند ما روى حديث أن بعض الصحابة قال : يا رسول الله ما يحل لنا من الميتة ؟ ... وقال : نغتبق ، ونصطبح قدحا بالليل وقدحا بالغداة وجد أبو محمد أن لفظتى « نغتبق » ، و « ونصطبح » تحتاجان إلى تفسير ، فقال :

---

(١) المصدر السابق ص ٢٧٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٥٠ - ١٥٢ .

(٣) انظر تقدمة المعرفة ص ٥٤ ، ١٢٢ - ١٢٤ و ٣١٣ و ٣٦٨ و٣٧٥ .

« قال أهل العربية : الصَّبوح شرب الغداة ، والغَبوق شرب العشى [١] » .

وفى حديث عن نقادة قال : قلت : يا رسول الله إنى رجل مُغْفِل [٢] ، فأين أسم ، ولم أرك تسم فى الوجه ، قال : فى موضع الجرير من السالفة . قال : فوسم نقادة هناك حلقة ... وجد أبو محمد أن فى هذا الحديث ألفاظا تحتاج إلى تفسير ، ففسرها ناسبا تفسيره إلى بعض أهل العربية ، قال : « قال بعض أهل العربية : الجرير من السالفة : الزمام ، والسالفة : صفحة العنق . والمُغْفل : رجل له إبل أَغْفَال ، وهى التى لا سمات عليها وواحدها غُفْل [٣] » .

ويفسر بعض الألفاظ التى تحتاج إلى تفسير فى كلام الإمام الشافعى رضى الله عنه ، فقد ورد لفظ « النخاع » فى كلامه عندما قال : « إذا جاوز الحديث الحرمين فقد ضعف نخاعه » قال أبو محمد مفسرا لفظ « النخاع » : قال بعض أهل المدينة : « النخاع : الخيط الذى فى الصلب ، بين الفقار ، أبيض شبه المخ [٤] » .

٧ – ولم يذكر أبو محمد أنه نأى بنفسه عن تعلم علم من العلوم إلا علم الكلام ، فقد ذكر أنه لم يتعلمه ، وذلك عندما علم أن أبا بكر بن خزيمة خاض فى علم الكلام ، فوافق على بعض المعتقدات التى تخالف ما يذهب إليه أهل الحديث ، ووقع فى التناقض بين ما يعتقد طبقا لما يرويه من النصوص ، وما وافق عليه بعد ما عرض على طريقة المتكلمين وتأويلاتهم ، قال أبو محمد عندما علم بذلك : « ما لأبى بكر والكلام ؟ إنما الأولى بنا وبه ألا نتكلم فيما لم نتعلمه [٥] .

وآثار أبى محمد العلمية هى الدليل على ما وصل إليه من علم وثقافة ، بما أودع فيها من جهود السابقين ، وما اكتسبه من تجاربه نتيجة معاناته لهذه الجهود ، ولهذا يجدر بنا أن نعرج على هذه المؤلفات ، فنعرف ببعضها استكمالا لملامح ثقافته تاركين التعريف ببعض منها ، وهو ماله آثار كبيرة فى علوم الحديث إلى القسم الثانى من هذه الرسالة الذى أُفرد لأثر أبى محمد فى علوم الحديث .

---

(١) علل الحديث جـ ٢ ، وحديث ١٥٣٢ ص ١٩٠ .

(٢) قال ابن الأثير فى النهاية : « أى صاحب إبل أَغْفَال لاسمات عليها » (النهاية جـ ٣ ص ٣٧٥) .

(٣) المصدر السابق جـ ١ ص ٤٧١ – ٤٧٢ حديث ١٤١٥ .

(٤) آداب الشافعى ص ٢٠٠ .

(٥) الأسماء والصفات ص ٢٦٩ .

الفصل الخامس

آثاره (*)

١ – التفسير .

٢ – آداب الشافعي ومناقبه .

٣ – الرد على الجهمية .

٤ – المسند .

٥ – زهد الثمانية من التابعين .

٦ – السنة .

٧ – أصل السنة واعتقاد الدين .

٨ – حديث .

٩ – فضائل الإمام أحمد .

١٠ – الكنى .

١١ – الفوائد الكبرى .

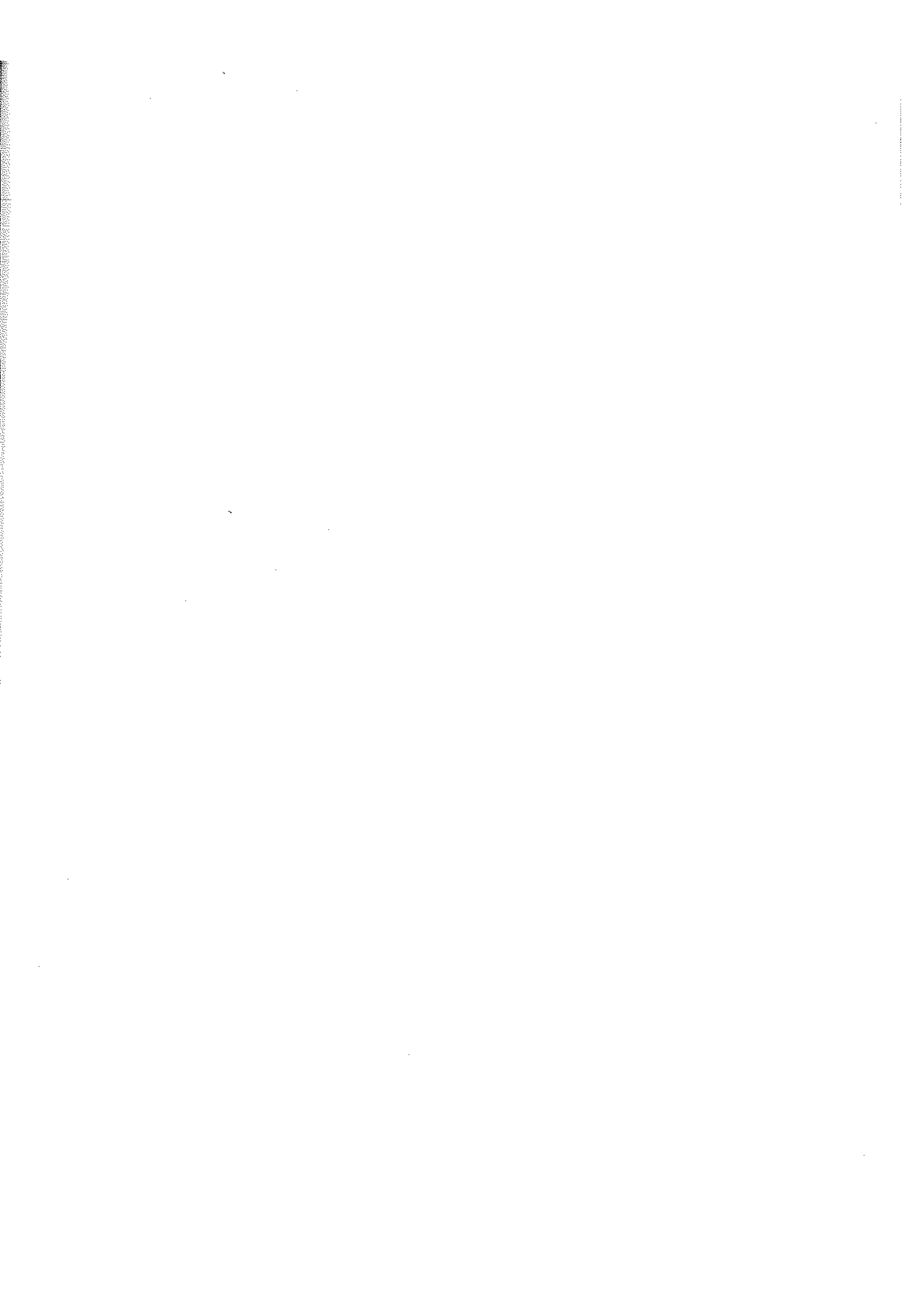
١٢ – فوائد الرازيين .

١٣ – فضائل أهل البيت .

١٤ – فضائل مكة .

١٥ – فضائل قزوين .

(*) كتبه التي لها آثار كبيرة في علم الحديث سنذكرها في القسم الثاني من هذه الرسالة .



ذكر المؤرخون لابن أبى حاتم مؤلفات عدة ، بعضها وصل إلينا ، وبعضها امتدت إليه رياح الزمن ، وبعضها لا ندرى ما إذا كان موجوداً أو لا ، وهى :

١ - **التفسير** : وصف الإمام ابن كثير هذا التفسير فقال : إنه « التفسير الحافل الذى اشتمل على النقل الكامل الذى يربو على تفسير ابن جرير وغيره من المفسرين إلى زماننا [١] » .

ولكن هذا التفسير لم يصل إلينا كاملا ؛ إذ الموجود منه بعض الأجزاء فى مكتبات مختلفة فيوجد فى دار الكتب المصرية الجزءان الأول والسابع ، ويبدأ الجزء الأول بالمقدمة التى وضعها أبو محمد للتفسير ، وتفسير سورتى الفاتحه والبقرة ، وبعض آيات من سورة آل عمران ، وهو فى ٢٤٧ ورقة . ويبدأ الجزء السابع بآيات أخرى من سورة المؤمنين إلى آيات فى آخر سورة العنكبوت ، وهو فى ٢٨٨ ورقة . وهذان الجزءان تحت رقم ١٥ تفسير بالدار .

ويوجد من هذا التفسير المجلد الأول بالمكتبة الظاهرية بدمشق فى ١٠١ ورقة ، ويوجد المجلد الثانى فى « أيا صوفيا ، وهو فى ٢٠٥ [٢] » .

وقد ذكر بروكلمان أن هناك نسخة من هذا التفسير بالمدينة [٣] ، ولم يذكر ذلك صاحب كتاب تاريخ التراث الذى اهتم بأن يذكر ما جاء فى بروكلمان فيبقيه على ما هو عليه أو ينبه على أنه وهم منه عندما يكون ما ذكره غير حقيقى .

وقد ذكر أبو محمد فى مقدمة هذا التفسير أن جماعة من إخوانه سألوه إخراج تفسير للقرآن مختصر بأصح الأسانيد ، وأن يحذف « الطرق ، والشواهد ، والحروف ، والقراءات وتنزيل السور » وأن يقصد إخراج التفسير مجردا دون غيره ، بحيث لا يترك حرفا من القرآن يوجد له تفسير إلا أخرج ذلك .

ويذكر أبو محمد : أنه أجابهم إلى هذا الملتمس ، وأنه قد تحرى إخراج تفسيره بأصح الأخبار إسنادا ، وأشبهها متنا ، فإذا وجد التفسير عن رسول الله ﷺ لم يذكر معه

---

(١) البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٩١ سنة ٣٢٧ هـ .

(٢) تاريخ التراث جـ ١ ص ٤٤٨ .

(٣) تاريخ الأدب العربى جـ ٣ ص ٢٢٣ .

أحدا من الصحابة ، وإذا وجده عن الصحابة ، فإن كانوا متفقين ذكر أعلاهم درجة بأصح الأسانيد ، وإن كانوا مختلفين ذكر اختلافهم ، وإذا لم يجد عن الصحابة ، ذكر ما قد يكون للتابعين وأتباعهم فيما هو بصدده من التفسير ، متبعا مع اتفاقهم أو اختلافهم ما اتبعه مع الصحابة [١] .

وعلى هذا فمنهج أبي محمد في هذا التفسير ينحصر في أمور :

أولها : إيراد ما أثر عن الرسول ﷺ وصحابته والتابعين وتابعيهم في تفسير القرآن الكريم .

ثانيها : أنه لا يجمع كل الروايات المأثورة ، وإنما يوازن بينها ، ويقدم في تفسيره أصحها .

ثالثها : أنه يقتصر في تفسيره على ما ورد من إيضاح معاني القرآن الكريم ، ولا يستطرد إلى موضوعات أخرى متعلقة بالتفسير مثل بيان تنزيل السور [٢] والقراءات .

رابعها : أن يفسر كل آية في القرآن الكريم ما دام عنده ما يفسرها من الروايات .

خامسها : أن يقتصر على الروايات المأثورة ، ولا مجال لرأيه في تفسيره .

ولكي يتضح أمامنا هذا المنهج ، والدوافع التي حدت بابن أبي حاتم إلى اختياره يجدر بنا أن نلقي نظرة سريعة على تراث التفسير الذي انتهى إلى ابن أبي حاتم ، وإلى الرجال الذين أسهموا فيه ، واعتمد على بعضهم أبو محمد في تنفيذ منهجه هذا .

كان أول مَن فسّر القرآن الكريم رسول الله ﷺ ، فقد سأله الصحابة رضوان الله عليهم عما خفي عليهم من كتاب ربهم ، وقد كان من الطبيعي أن يلجئوا إليه ﷺ ؛ لأنه أعلم الناس بكتاب الله عز وجل ؛ ولأنه الملاذ والملجأ للمؤمنين في كل ما يعترضهم من شئون دينهم ودنياهم ، والقرآن الكريم كتاب الدنيا والآخرة ، وهم في حاجة إلى تفسير ما يخفى عليهم فيه حتى يكون هاديا لهم في الدارين .

---

(١) انظر مقدمة هذا التفسير في الميكروفيلم الذي استخرجته من دار الكتب عن الأصل وهو برقم ٢٠٨٣ .

(٢) في الحقيقة لا أفهم ما الذي يقصده أبو محمد من قوله « تنزيل السور » لأنه اهتم بالروايات التي تبين سبب تنزيل الآيات .

وقد أورد السيوطى بعض ما روى عن الرسول الله ﷺ من التفسير ، ومنه ما أخرجه أحمد والترمذى وحسّنه ، وابن حبان فى صحيحه عن عدى بن حاتم قال : قال رسول الله ﷺ : إن المغضوب عليهم هم اليهود ، وأن الضالّين [١] النصارى . ومنه ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ قال : « يدعى نوح يوم القيامة » فيقال : هل بلغت ، فيقول : نعم ، فيدعى قومه فيقال لهم : هل بلغكم فيقولون : ما أتانا من أحد ، فيقال لنوح : مَن يشهد لك ؟ فيقول : محمد وأمته . قال : فذلك قوله تعالى : (وكذلك جعلناكم أمةً وسطا) قال : الوسط : العدل ، فتدعون فتشهدون له بالبلاغ ويشهد عليكم [٢] .

ويرى ابن تيمية وغيره أن النبى ﷺ فسر جميع القرآن الكريم أو غالبه ؛ لما روى أحمد وابن ماجه عن عمر أنه قال : من آخر ما نزل آية الربا ، وأن رسول الله ﷺ قُبض قبل أن يفسرها ، « فقد دل فحوى هذا الكلام على أنه ﷺ كان يفسر لهم كل ما نزل ، ولم يفسر هذه الآية ؛ لأنه ﷺ لحق بالرفيق الأعلى بعد نزولها [٣] » .

وأما ما أخرجه البزار عن عائشة قالت : « ما كان رسول الله ﷺ يفسر شيئا من القرآن ، إلا آيًا بعدد ، علمه إياهن جبريل ، فهو حديث منكر ، كما قاله ابن كثير ، وأوّله ابن جرير وغيره على أنها إشارات إلى آيات مشكلات أشكلن عليه ، فسأل الله علمهن ، فأنزله إليه على لسان جبريل [٤] » .

والحق أنه لم يؤثر عن النبى ﷺ تفسير جميع القرآن الكريم ؛ لأن ظروف نزول القرآن وملابساته كانت تعين كثيرا على تحديد المعنى الذى يراد من النص القرآنى ، ومع هذا كان هناك ما يدعو – ضرورة – إلى تفسير الرسول ﷺ لبعض الآيات ؛ من حيث بيان المجمل ، وتمييز الناسخ من المنسوخ [٥] ، وغير ذلك مما لا تفيد معه هذه الظروف

---

(١) الإتقان جـ ٢ ص ٣٢٥ .

(٢) المصدر السابق جـ ٢ ص ٣٢٦ والآية من سورة البقرة رقم ١٤٣ .

(٣) المصدر السابق جـ ٢ ص ٣٥١ .

(٤) المصدر السابق جـ ٢ ص ٣٥١ .

(٥) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٣ .

وتلك الملابسات ، كما لا تفيد معه معرفة الصحابة رضوان الله عليهم بالأساليب العربية التى نزل بها القرآن الكريم .

وفى عصر الصحابة رضوان الله عليهم اتسعت الفتوح ، ونشأ جيل التابعين مهتديا بهدى الصحابة رضوان الله عليهم ، الذين حملوا كتاب ربهم ، وسنة نبيهم ، بما فيها من تفسير للقرآن الكريم ، بأمانة وحماس لتبليغها إلى الأجيال التى لم تشهد الوحى ، ولم تحظَ بما حظوا به ، ولم تستفد بما استفادوا ، فهم قد شهدوا تواريخ النزول ، « وعلاقات تلك التواريخ بمواقف من حياة النبى ﷺ ، ومواقعها من نسبة بعضها لبعض بالتقدم والتأخر ، ومواقعها من تفاصيل الأحوال العامة والخاصة التى اتصلت بها [١] » .

كان جيل التابعين هذا فى حاجة إلى الكثير من تفسير كتاب الله ، فاتجهوا إلى الصحابة يكثرون من سؤالهم حول النص القرآنى الكريم ،فهذا مجاهد يقول : « عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات ، أقف عند كل آية منه ، وأسأله عنها فيما نزلت ، وكيف كانت [٢] » .

واشتهر من الصحابة من اهتم بتفسير كتاب الله الكريم كله . وقد ذكر السيوطى أن الذين شهروا بالتفسير الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأُبى بّن كعب ، وزَيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعرى ، وعبد الله بن الزبير [٣] .

وأكثر من روى عنه من الخلفاء الإمام على كرم الله وجهه ، فقد روى معمر عن وهب بن عبد الله عن أبى الطفيل قال : « شهدت عليا يخطب ، وهو يقول : ، سلونى ، فو الله لا تسألون عن شئ إلا أخبرتكم ، وسلونى عن كتاب الله ، فو الله ما من آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار ، أم فى سهل ، أم فى جبل [٤] » . أما الخلفاء الثلاثة الآخرون

---

(١) التفسير ورجاله ص ١٢ .

(٢) الإتقان جـ ٢ ٣٢٤ .

(٣) انظر ترجمة لهؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم فى أسد الغابة والطبقات الكبرى والإصابة وغيرها من الكتب التى اهتمت بذلك .

(٤) الإتقان جـ ٢ ص ٣١٩ .

رضوان الله عليهم فكان تقدم وفاتهم من أسباب قلة ما جاء عنهم من التفسير ، ولهذا كان أقدمهم وفاة ، وهو أبو بكر رضى الله عنه ، أقلهم رواية ، ويقول السيوطى - وهو واسع العلم والإحاطة فى هذا الشأن - : « لا أحفظ عن أبى بكر رضى الله عنه فى التفسير إلا آثارا قليلة جدا لا تكاد تجاوز العشرة [١] » .

وأما ابن مسعود رضى الله عنه فيقول السيوطى : إنه رُوى عنه أكثر مما رُوى عن على كرم الله وجهه ، فقد أخرج ابن جرير وغيره أنه قال : « والذى لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت ، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله منى تناله المطايا لأتيته [٢] » .

وقد روى عن ابن عباس أيضا الكثير من التفسير ، حتى سمى - لكثرة اعتنائه بهذا الأمر - « ترجمان القرآن » وقد استجيبت دعوة الرسول ﷺ له : « اللهم فقِّهه فى الدين ، وعلِّمه التأويل » .

ومما يجعلنا ندرك قيمة تفسير ابن عباس فى عصر الصحابة ما رواه الإمام البخارى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « كان عمر يدخلنى مع أشياخ بدر ، فكأن بعضهم وجد فى نفسه ، فقال : لم تدخل هذا معنا ، وإن لنا أبناء مثله ؟ فقال عمر : إنه ممن علمتم ، فدعاهم ذات يوم ، فأدخله معهم ، فما رؤيت أنه دعانى يومئذ إلا ليريهم ، قال : ما تقولون فى قول الله تعالى : (إذا جاء نصر الله والفتح) ، فقال بعضهم : أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا ، وفتح علينا ، وسكت بعضهم فلم يقل شيئا ، فقال لى : أكذاك تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا ، قال : فما تقول ؟ قلت : هو أَجَلُ رسول الله ﷺ ، أعلمه له ، قال : (إذا جاء نصر الله والفتح) ، وذلك علامة أجلك ، فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا . فقال عمر : ما أعلم منها إلا ما تقول [٣] .

وإذا كانت يد الفضل تذكر للتابعين لاستخراجهم علم الصحابة رضوان الله

---

(١) المصدر السابق جـ ٢ ص ٣١٨ .

(٢) المصدر السابق جـ ٢ ص ٣١٩ .

(٣) البخارى جـ ٦ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

عليهم فى التفسير عن طريق الأسئلة التى كانوا يوجهونها إليهم ، وحفظهم ما سمعوه لينقل ، بالرواية إلى الأجيال التالية – فإنهم قد أضافوا إلى هذا العلم ما استطاعوه بعد تعلمهم وخبرتهم وسؤال التلاميذ لهم من أتباع التابعين ، الذين ازدادت حاجتهم إلى التفسير ؛ لبعد العهد عن زمان التنزيل ، ولتطور المجتمع الإسلامى ، ولهذا نجد إلى جانب ما أثر عن الرسول ﷺ ، وعن الصحابة تفسيرا للتابعين إلى جانب روايتهم عن السابقين .

ومن أشهر التابعين الذين فسروا القرآن الكريم أصحاب ابن عباس : مجاهد بن جبر ، وسعيد بن جبير ، وعِكرمة مولى ابن عباس ، وعطاء بن أبى رباح ، وطاووس بن كيسان ، ومن أصحاب أُبى بن كعب رضى الله عنه أبو العالية : رفيع بن مهران الرياحى ومن أصحاب عبد الله بن مسعود رضى الله عنه علقمة بن قيس . ومنهم بالمدينة محمد بن كعب القرظى ، وزيد بن أسلم ، وبالعراق مسروق بن الأجدع ، والأسود بن يزيد النخعى ، والحسن البصرى ، وقتادة بن دعامة السدوسى ، وعطية العوفى ، وأبو مالك [١] .

ثم جاء بعد التابعين تابعوهم فألفوا فى التفسير مستفيدين من سابقيهم أو زائدين عليهم حتى عصر ابن أبى حاتم .

ثم جاءت بعد هذه الطبقة طبقة أخرى اشتهر منها الربيع بن أنس ، وعبد الرحمن ابن زيد بن أسلم .

وألف فى التفسير بعد ذلك قوم منهم سفيان بن عُيَينْة ، ووكيع بن الجراح ، وشعبة ابن الحجاج ، ويزيد بن هارون ، وعبد الرزاق ، وآدم بن أبى إياس ، وإسحاق بن راهويه وسعيد العوفى ، وآخرون ، وبعدهم ابن جرير الطبرى .

ويلى هذا الطبقة التى منها ابن أبى حاتم [٢] .

هؤلاء وغيرهم قد انتقلت آثارهم إلى ابن أبى حاتم ، فأخذ منها ، وكان يستقصى ما أثر من تفسير عن هؤلاء ، وخاصة الصحابة والتابعين ؛ ولأنها قد وصلت إليه عن

---

(١) انظر ترجمة لهؤلاء جميعا فى التفسير والمفسرون جـ ١ ص ١٠٢ – ١٢٧ ومصادره فى هذه الترجمات .

(٢) الإتقان للسيوطى جـ ٢ ص ٣٢٣ – ٣٢٤ .

طريق الرواية فقد اعترتها من الآفات ما يعترى الرواية من ضعف بعض الرواة وانحطاط بعضهم إلى درجة الكذب أحيانا . ولهذا كان على ابن أبى حاتم ، وهو المحدث الناقد ، أن يبتعد عن روايات الكذب ، ويتجنب الروايات الضعيفة ما أمكنه ، وأن يأتى بأصح الأسانيد فى تفسيره .

وإذا أخذنا تفسير ابن عباس الذى استفاد منه ابن أبى حاتم استفادة كبرى وجدنا أن بعض الطرق التى انتقل بها صحيح ، وبعضها ضعيف ، وبعضها انحط إلى أدنى درجات السقم ، فأطلق عليه النقاد سلسلة أو طريق الكذب .

١ — يقول السيوطى : « وقد ورد عن ابن عباس فى التفسير ما لا يحصى كثرة ، وفيه روايات وطرق مختلفة ، فمن جيدها طريق على بن أبى طلحة الهاشمى عنه ، قال أحمد ابن حنبل : بمصر صحيفة فى تفسير رواها على بن أبى طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصدا ما كان كثيرا [١] » .

وقال قوم : لم يسمع ابن أبى طلحة من ابن عباس التفسير ، يريدون بذلك توهين هذه الطريق ، لكنه وإن كان كذلك فقد سمعه من ثقة وهو مجاهد أو سعيد بن جبير ، يقول الحافظ ابن حجر : « بعد أن عرفت الواسطة ، وهو ثقة فلا ضير فى ذلك [٢] » . قال الحافظ ابن حجر أيضا : وهذه النسخة كانت عند أبى صالح كاتب الليث رواها عن معاوية بن صالح عن على بن أبى طلحة [٣] .

ويذكر السيوطى أن ابن أبى حاتم ممن يروون عن هذه الطريق كثيرا تفسير ابن عباس بوسائط بينهم وبين أبى صالح . ووساطة ابن أبى حاتم إلى أبى صالح أبوه أبو حاتم ، وهى وساطة قوية متينة أمينة بلا شك [٤] .

٢ — ومن جيد الطرق عن ابن عباس طريق قيس عن عطاء بن السائب عن

---

(١) المصدر السابق جـ ٢ ص ٣٢١ .

(٢) الإتقان جـ ٢ ص ٣٢١ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة والجزء .

(٤) انظر تفسير قوله تعالى (فمن اضطر غير باغ ولا عاد ..) الآية سورة البقرة ١٧٣ .

سعيد بن جبير عنه ، ويقول السيوطى : « وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين [١] .

وقد أخذ ابن أبى حاتم من هذه الطريق ، يقول فى تفسير قوله تعالى (إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطّعت بهم الأسباب) : حدثنا يعقوب بن عبيد النهرتيرى ببغداد ، ثنا أبو عاصم ، ثنا عيسى – يعنى ابن ميمون ، ثنا قيس – يعنى ابن سعيد ، ثنا عطاء عن ابن عباس [٢] .

٣ – ومن جيد الطرق أيضا عن ابن عباس طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبى محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير عنه . يقول السيوطى : « وهى طريق جيدة ، وإسنادها حسن ، وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبى حاتم كثيرا [٣] » .

يقول ابن أبى حاتم فى قوله تعالى (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى [٤]) حدثنا محمد بن يحيى أنا أبو غسان ، نا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق قال : حدثنى محمد بن أبى محمد عن عكرمة أو سعيد بن جبير عن ابن عباس قال .... »

٤ – ويقول السيوطى : « وطريق العوفى عن ابن عباس أخرج منها ابن جرير وابن أبى حاتم كثيرا ، والعوفى ضعيف ليس بواهٍ ، وربما حسن له الترمذى [٥] .

يقول ابن أبى حاتم : « حدثنا محمد بن سعيد العوفى فيما كتب إلىَّ نا أبى ناعمى الحسين بن الحسن عن أبيه عن جده عطية بن سعيد العوفى عن ابن عباس [٦] » .

---

(١) الإتقان جـ ٢ ص ٣٣٢ .
(٢) انظر ص ١٠٦ من المخطوطة ، والآية من سورة البقرة : ١٦٦ .
(٣) الإتقان جـ ٢ ص ٣٣٢ .
(٤) البقرة : ١٥٩ .
(٥) الإتقان جـ ٢ ص ٣٢٢ .
(٦) انظر تفسير قوله تعالى (إذ تبرأ الذين اتُّبِعُوا من الذين اتَّبعُوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب) « البقرة آية ١٦٦ » فى المخطوط .

٥ – وهناك طرق ابتعد عنها ابن أبى حاتم ؛ لأنه – كما قال فى المقدمة – التزم أن يخرج أصح الأسانيد ، ومن هذه الطرق تفسير السّدى ، عن أبى مالك ، عن أبى صالح ، عن ابن عباس ، وعن مرة ، عن ابن مسعود وناس من الصحابة . يقول السيوطى : « ولم يورد منه ابن أبى حاتم شيئا لأنه التزم أن يخرج أصح ما ورد » . وجدير بالذكر أن هذه الطريق يورد ابن جرير منها كثيرا ، كما يقول السيوطى وربما كان هذا من دوافع ابن أبى حاتم إلى أن يقتصر فى تفسيره على أصح الأسانيد كرد فعل لما قام به غيره من عدم الالتفات إلى مثل هذه الروايات ، وإبعادها عن التفسير ، هذا وإن كان ابن أبى حاتم أيضا لم يسر إلى آخر الشوط كما سنرى بعد قليل .

٦ – وأوهى طرق تفسير ابن عباس طريق الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس ، فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدى الصغير فهى سلسلة الكذب [(١)] .

ولم يذكر السيوطى ما إذا كان ابن أبى حاتم قد أخذ من هذه الطرق أم لا ، وأغلب الظن أنه لم يأخذ منها ؛ لأنه إذا كان قد ابتعد عَمّا هو أقل منها فى الضعف ، فمن باب أولى يبتعد عن هذه الطرق التى وسمت بالكذب .

وأغلب الظن أيضا أن ابن أبى حاتم لم يأخذ تفسير ابن عباس عن طريق مقاتل بن سليمان لما فى تفسيره من « المذاهب الردية » كما يقول السيوطى [(٢)] .

وابتعد أيضا عن طريق جويبر ، عن الضحاك ، عن ابن عباس : لأنها رواية شديدة الضعف ؛ فالضحاك لم يلق ابن عباس ، فهى منقطعة ؛ ولأن جويبراً شديد الضعف متروك [(٣)] .

وإذا كان ابن أبى حاتم قد أخذ بطرق صحيحة إلى ابن عباس ، وابتعد عن طرق كاذبة وموضوعة فليس معنى ذلك أن تفسيره قد خلا من طرق ضعيفة إلى ابن عباس ، فإننا نجد عنده هذه الطريق : « حدثنا أبو زرعة ، حدثنا منجاب بن الحارث ، انا بشر بن عمارة ، عن أبى روق ، عن الضحاك ، عن ابن عباس [(٤)] » . وهذه الطريق قال عنها السيوطى

---

(١) الإتقان جـ ٢ ص ٣٢١ – ٣٢٢ .

(٢) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٣) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٤) انظر تفسير قوله تعالى : (خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون ..) [سورة البقرة ١٦٢] .

إنها ضعيفة لضعف بشر [١] . ونجد عنده طرقا ضعيفة أيضا عن بعض الصحابة غير ابن عباس . يقول السيوطى : « وأخرج ابن أبى حاتم وغيره **بسند ضعيف** عن أبى سعيد الخدرى عن رسول الله ﷺ فى قوله تعالى : (لا تدركه الأبصار) قال : لو أن الجن والإنس والشياطين والملائكة منذ خلقوا إلى أن فنوا صفوا صفا واحدا ما أحاطوا بالله أبدا [٢]) .

ويقول أيضا : « أخرج ابن أبى حاتم **بسند ضعيف** عن أبى أُمامة قال : قال رسول الله ﷺ (ألهاكم التكاثر [٣]) عن الطاعة (حتى زُرتم المقابر [٤]) حتى يأتيكم الموت [٥] » .

وهنا ملاحظة هامة يجدر بنا أن نتأملها ، وهى أنه إذا كان ابن أبى حاتم قد ابتعد عن طريق السدى إلى ابن عباس - كما سبق أن ذكرنا - فإنه قد أخذ من السدى عن طريق أسباط الذى لم يتفقوا عليه [٦] ، كما أخذ تفسير أبى مالك عن طريق أسباط عن السدى عن أبى مالك [٧] ، وأخذ عن أصحاب السدى عن طريق أسباط بن نصر عن السدى عن أصحابه [٨] .

وإذا كان طريق هؤلاء عن ابن عباس ضعيفة فتفسيرهم أيضا - على الأرجح - يكون ضعيفا .

ولم يكن السيوطى أول من نبه إلى الأسانيد الضعيفة التى يوردها ابن أبى حاتم فى

---

(١) الإتقان جـ ٢ ص ٣٢٢ .

(٢) الأنعام ١٠٣ .

(٣) الإتقان جـ ٢ ص ٣٣٠ .

(٤) التكاثر ١ ، ٢ .

(٥) الإتقان جـ ٢ ص ٣٥٠ .

(٦) الإتقان جـ ٢ ص ٣٢١ . انظر تفسير قوله (إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم) البقرة ١٦٠ .

(٧) انظر تفسير قوله تعالى (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب) البقرة ١٥٩ .

(٨) انظر تفسير الآية الكريمة السابقة نفسها .

تفسيره ، بل نبه على ذلك الحافظ ابن كثير أيضا فقال : « وروى ابن أبى حاتم أحاديث غريبة فى ذلك لا تصح أسانيدها [١] » .

ولم يسلم تفسير ابن أبى حاتم – كما لم يسلم تفسير كثيرين غيره – من الإسرائيليات التى أُدخلت إلى التفسير الكثير من الغرائب والعجائب ، وهذا مثال من الأمثلة التى جاءت فى تفسيره ، ففى تفسير قوله تعالى (وألقينا على كرسيه جسدا ثم أناب) نقل ابن كثير عنه قوله : « حدثنا على بن الحسين ، قال : حدثنا محمد بن العلاء وعثمان بن أبى شيبة ، وعلى بن محمد قالوا : حدثنا أبو معاوية ، أخبرنا الأعمش ، عن المنهال بن عمرو ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، رضى الله عنهما . (وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب) قال : أراد سليمان أن يدخل الخلاء ، فأعطى الجرادة خاتمه – وكانت الجرادة امرأته ، وكانت أحب نسائه إليه – فجاء الشيطان فى صورة سليمان فقال لها : هاتى خاتمى ، فأعطته إياه ، فلما لبسه دانت له الإنس والجن والشياطين . فلما خرج سليمان من الخلاء ، قال لها : هاتى خاتمى . قالت : قد أعطيته سليمان . قال : أنا سليمان . قالت : كذبت ، لست سليمان : فجعل لا يأتى أحدا فيقول له : « أنا سليمان » ، إلا كذَّبه ، حتى جعل الصبيان يرجمونه بالحجارة . فلما رأى ذلك عرف أنه من أمر الله عز وجل . قال : وقام الشيطان يحكم بين الناس ، فلما أراد الله أن يردَّ على سليمان سلطانه ، ألقى فى قلوب الناس إنكار ذلك الشيطان . قال : فأرسلوا إلى نساء سليمان فقالوا لهن : أتنكرن من سليمان شيئا ؟ قلن : نعم ، إنه يأتينا ونحن حيض ، وما كان يأتينا قبل ذلك . فلما رأى الشيطان أن قد فطن له ، ظن أن أمره قد انقطع ، فكتبوا [٢] كتبا فيها سحر وكفر ، فدفنوها تحت كرسى سليمان ، ثم أثاروها وقرءوها على الناس . وقالوا : بهذا كان يظهر سليمان على الناس ، فأكفر الناس سليمان – عليه السلام – فلم يزالوا يكفرونه ، وبعث ذلك الشيطان بالخاتم فطرحه فى البحر ، فتلقته سمكة فأخذته ، وكان سليمان يحمل على شط البحر بالأجر ، فجاء رجل فاشترى سمكاً فيه تلك السمكة التى فى بطنها الخاتم ، فدعا سليمان فقال : تحمل لى هذا السمك ؟

---

(١) انظر تفسير ابن كثير جـ ٥ ص ١٩٢ . وقوله « فى ذلك » يشير إلى سيرة ذى القرنين وقصة بناء السد

(٢) كذا بالنص .

فقال : نعم : قال : بكم ؟ قال : بسمكة من هذا السمك . قال : فحمل سليمان – عليه السلام – السمك ، ثم انطلق به إلى منزله ، فلما انتهى الرجل إلى بابه أعطاه تلك السمكة التى فى بطنها الخاتم ، فأخذها سليمان فشق بطنها ، فإذا الخاتم فى جوفها ، فأخذه فلبسه . قال : فلما لبسه دانت له الجن والإنس والشياطين ، وعاد إلى حاله ، وهرب الشيطان حتى دخل جزيرة من جزائر البحر ، فأرسل سليمان فى طلبه ، وكان شيطانا مريدا ، فجعلوا يطلبونه ولا يقدرون عليه ، حتى وجدوه يوما نائما ، فجاءوا فبنوا عليه بنياناً من رصاص ، فاستيقظ فوثب فجعل لا يثب فى مكان من البيت إلا انماط [١] معه الرصاص ، قال : فأخذوه فأوثقوه ، وجاءوا به إلى سليمان ،فأمر به فنقرله تخت من رخام ، ثم أدخل فى جوفه ، ثم سد بالنحاس ، ثم أمر به فطرح فى البحر ، فذلك قوله : (ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسدا ثم أناب) ، قال : يعنى الشيطان الذى كان سلط عليه .

قال ابن كثير :

« إسناده إلى ابن عباس قوى ، ولكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس – إن صح عنه – من أهل الكتاب ، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه السلام فالظاهر أنهم يكذبون عليه ، ولهذا كان فى السياق منكرات من أشدها ذكر النساء » [٢] .

لماذا يورد ابن أبى حاتم مثل هذه الروايات الضعيفة والإسرائيليات فى تفسيره وهو المحدث الناقد ؟ .

أما بالنسبة للروايات الضعيفة فيبدو أن أبا محمد لم يجد غيرها فيما هو بصدده من التفسير فأدخلها فى تفسيره ، مطمئنا إلى أنه قد بيّن أحوال الرواة فى هذه الطرق فى كتابه الجرح والتعديل ، وفى كتاب المراسيل ، « وعلى مَن ينظر فى السند أن ينقده ليتعرف درجة المروى ، وقديما قال علماء الحديث : » مَن أسند لك فقد حمَّلك [٣] .

---

(١) أى تنحى وبعد وفى الدر المنثور ٥ / ٣١٠ : « إلا أن دار معه الرصاص » .

(٢) تفسير ابن كثير جـ ٧ ص ٥٩ ، ٦٠ وانظر أيضا الجزء الأول من هذا التفسير ص ١٠٢ ففيه مثالان عقب عليهما ابن كثير بأنهما غريبان منكران .

(٣) الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ٣٨ .

هذا ولم يخْلُ تفسير أبى محمد من أن يظهر فيه نقد للرواية ، وإن كانت قليلة ومن ذلك قوله فى تفسير قوله تعالى : (فمن خاف من مُوصٍ جنفا) : حدثنا العباس بن الوليد ابن مزيد (البيروتى) قراءة ، أخبرنى أبى ، عن الأوزاعى ، قال الزهرى : حدثنى عروة عن عائشة عن النبى ﷺ أنه قال : « يرد من صدقة الجانف فى حياته ما يرد من وصية المجنف عند موته » .

قال أبو محمد بعد هذه الرواية : « وقد أخطأ فيه الوليد بن مزيد ، وهذا الكلام إنما هو عن عروة فقط . وقد رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعى ، فلم يجاوز به عروة [١] » .

ومن ذلك أيضا ما يذكره السيوطى : « أخرج ابن أبى حاتم وابن حبان فى صحيحه عن عائشة عن النبى ﷺ فى قوله تعالى (ذلك أدنى ألاّ تعولوا) قال ألا تجوروا » قال ابن أبى حاتم : قال أبى : هذا حديث خطأ ، والصحيح عن عائشة موقوف [٢] .

وأما وجود الإسرائيليات فى تفسير ابن أبى حاتم ، فالواقع أنه مما يشين تفسيره وتفسير غيره أيضا ، وأغلبها كان مصدره بعض الصحابة ، والتابعين من علماء بنى إسرائيل فيما يتعلق بالقصص القرآنى وما يتعلق بأحوال الأمم السابقة .

وكان هؤلاء الصحابة والتابعون ينظرون إلى أن هذه الإسرائيليات لن يكون فيها ما يضر ، ما دامت لا تمس العقيدة أو التشريع فى القرآن ، وكأنها مثل الأحاديث الضعيفة التى يستفاد بها فى فضائل الأعمال ، وفى غير الحلال والحرام [٣] .

وتناقلها الثقات بعد ذلك ما دامت صادرة عن الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين ، ولذلك لا نستغرب أن يكون المثال الذى قدمناه للإسرائيليات فى تفسير ابن أبى حاتم قوى السند كما يقول ابن كثير ، فتلقاها ابن أبى حاتم وغيره فى تفاسيرهم غير باحثين عما إذا كانت هذه الروايات تتوافق مع روح النص القرآنى أولا تتوافق معه .

---

(١) تفسير ابن كثير جـ ١ ص ٣٠٥ . والآية من سورة البقرة : ١٨٢ .

(٢) الإتقان ص ٣٢٩ والآية من سورة النساء : ٣ .

(٣) انظر تفسير ابن كثير جـ ١ ص ١٤ . وابن خلدون فى المقدمة ص ٤٠٤ والإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ٣٩ - ٤٠ .

ونحن لا ندافع عن الرجل ، وإنما نتلمس بواعث عمله هذا وأسبابه ، وقد كنا نتمنى لو أن ابن أبى حاتم أخرج لنا تفسيرا مجردا من الروايات الضعيفة والإسرائيليات ، على غرار ما صنع البخارى ومسلم فى الأحاديث ؛ لأن هذه الروايات الضعيفة وتلك الإسرائيليات قد أثقلت كاهل التفاسير ، وصرفت الناس عن معانٍ فى كتاب الله عز وجل جديرة بالبحث والاهتمام – صرفتهم إلى ما هو تافه يسئ إلى القرآن ، ويفتح ثغرة لأعداء الإسلام ينفذون منها للنيل منه ومن دستوره السماوى . وعلى كل حال فهو قد بدأ الطريق فى ذلك حين ترك بعض الطرق ؛ لأن غيرها أصح منها .

– وفيما يتعلق بنقاط المنهج الأخرى التى رسمها أبو محمد فى مقدمة تفسيره فإنه قد نفذها بأمانة وصدق ؛ فهو قد فسر القرآن كله جملة جملة ، ولانُغالى إذا قلنا لفظة لفظة [١] ، وهو يورد الاختلافات التى وردت عن السلف فى المعنى المراد من النصوص القرآنية ، وهو يقتصر على ما ورد من إيضاح معانى القرآن بما جاء عن السلف ، ولا يستطرد إلى موضوعات أخرى متعلقة بالتفسير ، مثل الإعراب والقراءات [٢] ، وربط الآيات بعضها ببعض وغير ذلك .

وهو يقتصر على هذه الروايات المأثورة ، فلا يترك مجالا لرأيه أن يتدخل بترجيح بعض الروايات على بعض ، أو يدلى برأيه بتفسير من عنده .

والحق أنه فى هذه النقطة الأخيرة كان يقوى اتجاه التفسير على **طريقة المحدثين** ، من الاقتصار على الروايات المأثورة عن السلف ، وذلك فى مقابل الاتجاه الذى اتجهه الطبرى فى التفسير ؛ من حيث إنه غلَّب جانب النظر على جانب الآثار ، وحوّل منهج التفسير إلى وجهة جديدة قطعت تبعيته لعلم الحديث ، حين كان يقتصر على الروايات التى تفسر المبهمات ، وتعنى بمعرفة أسباب النزول [٣] .

---

(١) قال الأخ الصديق إسماعيل سالم فى رسالته الماجستير « ابن كثير » : إن تفسير ابن أبى حاتم ليس تفسيرا كاملا للقرآن ، وإنما هو تفسير لبعض الآيات ، وقد أطلعت الصديق على الحقيقة حين أريته نسخة مصورة من دار الكتب فى مكتبتى ، وقد وعدنى مشكورا بالرجوع إلى هذه الحقيقة العلمية ، وتغيير ذلك فى رسالته ، وفقنا الله جميعا إلى الحق .

(٢) اللهم إلا قليلا ، انظر تفسير ابن كثير جـ ٥ ص ١٨٩ .

(٣) التفسير ورجاله ص ٣٦ .

كان ابن أبى حاتم من المحدثين معاصرى الطبرى ، الذين لم يهزهم عنف اتجاهه ، وفصله التفسير عن منهج المحدثين ، « فتمسك أولئك المحدثون بطريقتهم النقلية البحتة ، وازورُّوا ازوراراً تاما عن طريقة البحث والتأويل [١] » وقدموا من آثار السابقين ما يوضح المراد من العبارات والألفاظ القرآنية .

ويجدر بنا أن نقدم نصا من تفسير ابن أبى حاتم ، ليعطى صورة عن منهج هذا التفسير وطريقة ابن أبى حاتم فى عرض الروايات .

قوله تعالى : (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيَّنَّاه للناس فى الكتاب [٢]) .

اختلف فى تفسيره على أوجه :

فأحد ذلك : حدثنا محمد بن يحيى ، أنا أبو غسان ، نا محمد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق قال : حدثنى محمد بن أبى محمد عن عكرمة أو سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « سأل معاذ بن جبل ، أخو بنى سلمة ، وسعد بن معاذ ، أخو بنى الأشهل ، وخارجة بن زيد أخو بنى الحارث بن خزرج – نفرا من أحبار يهود عن بعض ما فى التوراة ، فكتموهم إياه ، وأبوا أن يخبروهم ، فأنزل الله فيهم : (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البنيات والهدى من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب ...) .

والوجه الثانى : حدثنا محمد بن عزيز الأيلى ، حدثنى سلامة عن عقيل قال : قال ابن شهاب : قال ابن المسيب : قال أبو هريرة : « لولا آيتان أنزلهما الله فى كتابه ما حدثت بشئ أبدا » : (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى ... إلى آخر الآية) .

والوجه الثالث : حدثنا عصام بن رواد ، ثنا آدم ثنا أبو جعفر ، عن الربيع ، عن أبى العالية ، قوله : (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى) قال : هم أهل

---

(١) المصدر السابق ص ٣٨ .

(٢) سورة البقرة آية ١٥٩ .

الكتاب ، كتموا محمدا ﷺ ، ونعته ، وهم يجدونه مكتوبا عندهم ، فكتموه حسدا وبَغيا ، وكتموا ما أنزل الله عليهم من أمره وصفته .

وروى عن قتادة ، والسدى ، والربيع بن أنس نحو ذلك .

قوله : (الكتاب) :

حدثنا الحسن بن محمد الصباح ، نا أسباط بن محمد عن الهذلى – يعنى أبا بكر – عن الحسن فى قول الله عز وجل : (الكتاب) : قال : الكتاب : القرآن .

وروى عن ابن عباس مثل ذلك .

قوله : (البينات) :

حدثنا سهل بن بحر العسكرى ، ثنا حسين بن الأسود ، ثنا عمرو بن محمد ، ثنا أسباط ابن نصر ، عن السدى ، عن أصحابه فى قول الله عز وجل : (البينات) قال : الحلال والحرام .

فواضح من هذا النص التطبيق الأمين للمنهج الذى رسمه أبوه محمد فى أول التفسير .

وننتقل إلى التعريف بكتاب آخر من كتب ابن أبى حاتم .

٢ – **كتاب آداب الشافعى ومناقبه** : عرف ابن أبى حاتم الإمام الشافعى عن قرب حيث رحل إلى مصر ليستمع إلى أهم تلاميذ ذلك الإمام الذين لازموه وحملوا فقهه ، وشهدوا بعضا من سيرة حياته (١) .

وقد كان أهل الحديث يفخرون بالإمام الشافعى ؛ لأنه الفقيه الذى تمسك بالسنة ، ورد على أهل الرأى (٢) ، وأعلن أن الحديث الصحيح مقدَّم على كل رأى ، وفوض إلى أهل الحديث الرأى فى الحكم على الحديث الذى يبنى عليه حكمه الفقهى ، وقال لهم : « أنتم أعلم بالحديث والرجال منى ، فإذا كان الحديث صحيحا فأعلمونى به ، كوفيا كان أو بصريا أو شاميًّا حتى أذهب إليه إن كان صحيحا (٣) » ويقول أيضا : « كل حديث عن النبى ﷺ فهو قولى ، وإن لم تسمعوه منى (٤) » .

---

(١) انظر ص ٨١ من هذه الرسالة .

(٢) آداب الشافعى ص ٣٩ – ٤٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٩٥ .

كما أن الإمام الشافعى – رضى الله عنه – من الفقهاء الذين كانت لهم مواقف هى نفس المواقف التى وقفها أصحاب الحديث دفاعا عن السنة ، وخلافا لكل من يحيد عنها ، وانبرى للرد على أهل الرأى [١] وكره الاشتغال بالكلام [٢] ورد على مخالفى أصحاب الحديث فى المعتقد مثل المرجئة ، وذهب فى القرآن وفى الإيمان ما ذهب إليه أهل الحديث [٣] وإلى جانب كل ذلك فقد كان خبيرا فى نقد الحديث ، بصيرا بصحيحه وسقيمه ، وله آراء صائبة فى الرواة ، ومعرفة واسعة بفقه الحديث [٤] .

ويبدو أنه من أجل هذا كله ألف ابن أبى حاتم كتابه « آداب الشافعى ومناقبه » ؛ لأن فيه كل هذه المعانى ؛ فقد ذكر فيه موقف الإمام الشافعى من السنة ، وأن أصول العلم عنده الكتاب ، والسنة ، ثم القياس ، ومواقفه مع الإمام محمد بن الحسن الشيبانى تلميذ أبى حنيفة ، ومناقشاته الكثيرة له ، وذكر فيه رأيه فى أبى حنيفة وفقه أهل العراق كما ذكر دفاعه عن مذهب أهل المدينة ، وأن مذهب المتقدمين منهم هو المذهب الحق [٥] .

وذكر فى هذا الكتاب موقف الإمام من علم الكلام وأهله ، وموقفه من سائر أهل الأهواء ، ومذهبه فى الإيمان ، ورده على أهل الإرجاء ، ومناقشته لبعضهم فى ماهية الإيمان ، وذكر مذهب الإمام فى القرآن ، ومناظرته لحفص الفرد فى قِدَم القرآن وتكفيره إياه ، كما ذكر قول الشافعى فى أهل مكة وابن عيينة عالمها .

وتعرض ابن أبى حاتم لأقوال الشافعى فى علل الحديث ، وفى التعديل والتجريح ، ثم رأيه فى أقوال الصحابة ، واختلاف عمر وعلى ، ورأيه قياس مطلق الكتاب على ما نص فيه على أنه مقيد [٦] .

---

(١) انظر المصدر السابق ص ١١١ - ١١٣ ، ١٧١ – ١٧٢ .

(٢) المصدر السابق ص ١٨٢ – ١٨٩ .

(٣) المصدر السابق ص ١٩١ – ١٩٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٢٩ – ٢٣١ ، ٣٠٥ .

(٥) المصدر السابق ص ١٩٥ – ١٩٦ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٣٧ .

ومن أجل أن يستكمل الصورة للقارئ عن شخصية الإمام الشافعي وعلمه ذكر موضوعات أخرى غير ما تقدم ، فصدّر الكتاب بباب بيّن فيه ولادة الشافعي ، وبدء أخذه العلم ، وقدومه على مالك ، وإعجاب مالك بقراءته فى الموطأ .. وأسف الشافعي على موت الليث وابن أبى ذئب ، ومقابلته محمد بن الحسن ، وحمله العلم عنه ، ثم خروجه إلى اليمن ، وذكر أبوابا عن ورع الشافعي ، وعبادته وسخائه وحُسن خلقه وفراسته وفطنته ، ومعرفته اللغات ، وتفسير غريب الحديث والكلام ، وشهادة الأئمة بفصاحته وعربية لسانه ، وكون كلامه حجة فى اللغة .

وأخيرا فقد ذكر فى هذا الكتاب مسائل هامة من فقهه ، وخاصة تلك المسائل التى لم تحتوِ عليها كتب الشافعي المدونة التى تلقاها ابن أبى حاتم عن تلاميذ الشافعي وكتبها عنهم (١) .

وقد أشار فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الغنى عبد الخالق – محقق هذا الكتاب – أن هناك من يزعم أن هذا الكتاب قطعة من كتاب « الجرح والتعديل (٢) » .

وهذا ليس صحيحا ، ولكنه قريب من الصحيح ، ذلك لأن ابن أبى حاتم قد أخذ على عاتقه أن يعرف تعريفا مفصلا بجهابذة نقد الحديث ، وأهل الجرح والتعديل ، ابتداء من الطبقة الأولى منهم كمالك وسفيان بن عيينة ، إلى أهل الطبقة الرابعة كأبى زرعة وأبى حاتم . جاعلا ذلك مقدمة لكتابه الجرح والتعديل .

ولا يبعد أن يكون أبو محمد قد عَدّ الإمام الشافعي واحدا من هؤلاء الجهابذة الذين ينبغى التعريف بهم كمقدمة للجرح والتعديل ؛ وذلك لأن الصفات التى أراد أن يبينها فى « تقدمة الجرح والتعديل » هى التى اهتم أن يبينها للإمام الشافعي فى كتاب « آداب الشافعي » ... ، ولكن لأن شخصية ثرية كشخصية الإمام الشافعي لا تكفى لها ورقات قليلة العدد فى كتاب التقدمة ، آثر أن يكتب عنها كتابا مستقلا ، وعلى هذا يمكن أن نعتبر الكتاب الذى معنا الآن جزءا كبيرا مكملا لكتاب « تقدمة الجرح

---

(١) انظر الفهرست المفصل للموضوعات الذى وضعه فضيلة الأستاذ المحقق ص ٣٣٨ – ٣٥٠ .
(٢) المصدر السابق هامش ص ٣٢٣ .

والتعديل » ، ولهذا لم يذكر الإمام الشافعى فى هذا الكتاب ، وإن كان ليس أقل شأنا من بعض ما فيه ، وبالتالى يعتبر هو والتقدمة مقدمة لكتاب « الجرح والتعديل » ، وهذا لا يتنافى مع ذكر ترجمة للإمام الشافعى فى الجرح والتعديل ، لأنه ترجم فيه لكل من ذكرهم فى التقدمة .

ولم يكن ابن أبى حاتم وحده فى ميدان التأليف فى مناقب الإمام الشافعى ، فقد سلك هذا الطريق غيره من شيوخه وغيرهم ، ومن هؤلاء أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجى المالكى [١] وهو من شيوخ أبى محمد الذين كتبوا إليه ، ومنهم داود بن على الأصفهانى إمام أهل الظاهر ، الذى قامت بينه وبين أهل الحديث خصومة كما أشار إلى ذلك ابن أبى حاتم [٢] ،ويبدو أن الأخير قد تركه من أجل ذلك فلم يرو عنه . لكن الاعتماد الكبير كان على أولئك الشيوخ الذى تتلمذوا على الإمام وسمعوا منه ولازموه ، مثل الربيع بن سليمان المرادى ، وإسماعيل بن يحيى المزنى ، وبحر بن نصر الخولانى ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، أو شيوخ سمعوا أصحاب الشافعى من الأئمة مثل : إسحاق ابن راهويه ، وأحمد بن حنبل . ومن القليل ، بل من النادر ، أن يكون بين الإمام وبين أبى محمد أكثر من اثنين فى سلسلة الرواية ، وعلى كل حال فكل الرواة فى الوسط من الثقات العدول ، وهذا يجعلنا نطمئن إلى صحة ما يذكره ابن أبى حاتم فى كتابه هذا ، ونقول مثل ما يقول فضيلة الأستاذ عبد الغنى عبد الخالق عن هذا الكتاب : إنه « من أقدم المراجع ، وأوثق المصادر التى تناولت جليل حياته (الإمام الشافعى) ونافع آثاره ، وبينت عظيم فضائله ، وكريم أخلاقه ، وقدمت الكثير الطيب من رائع آدابه ، ونادر أحكامه [٣] » .

وهذا يجعل للكتاب ميزة هامة على الكتب التى ألفت فى مناقب الإمام الشافعى مثل كتاب محمد بن الحسن الآبرى ، وكتاب أبى نعيم الأصبهانى ، وكتاب أبى بكر البيهقى ، تلك الكتب التى لم يراع مؤلفوها أن ينفوا عن أسانيدهم الكذبة المعروفين [٤] .

---

(١) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ١٨٧ .

(٢) الجرح والتعديل جـ ١ ق ٢ : ٤١١ وله ترجمة أيضا فى سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٨١ .

(٣) آداب الشافعى : مقدمة المحقق ص ١٠ ، ١١ .

(٤) المصدر السابق : مقدمة الأستاذ الكوثرى ص ٥ .

وسواء أكان ذلك منهم « من باب المحافظة على كل ما وصل إلى أيديهم ونقلوه عن غيرهم » : صحيحا كان أم ضعيفا ، أم مكذوبا ؛ لأنهم يجوزون أنهم يكونون مخطئين فى ظنهم وغير موفقين فى حكمهم – سواء أكان ذلك أم كان الغرض من إخراجهم إياها – على فرض أنهم متيقنون كذبها أو بطلانها – إيقاف الغير على كل ما قيل فيمن اهتموا به وترجموا له « سواء أكان هذا أم ذاك ، فمما لا شك فيه أنه عمل مستجاد [١] ، لجهل أغلب الناس بأحوال الرجال ، فيأخذون الباطل وكأنه حق ، والكذب وكأنه صدق .

بالإضافة إلى ذلك فابن أبى حاتم يمتاز فى كتابه هذا – كما فى كتبه الأخرى – بالتركيز الذى لا يخل بالموضوع ، والذى يوصل إلى الهدف ، وهذا ما يفسر لنا وجود بعض الروايات التى رواها عن الإمام الشافعى ، واقتبسها بعض مؤلفى المناقب الآخرين ، ولا توجد فى كتاب « آداب الشافعى » ، فالحافظ البيهقى [٢] روى فى كتابه مناقب الشافعى الرواية الآتية :

أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمى قال : أخبرنى أبو الحسن على ابن محمد بن عمر الفقيه بالرى قال : حدثنا عبد الرحمن بن أبى حاتم قال : حدثنا على بن الحسن ، قال : سمعت أخى أو غيره يحكى عن الشافعى قال :

كنت مع محمد بن الحسن بالرقة ، فمرضت مرضة ، فعادنى العواد ، فلما نقهت من مرضى مددتُ يدى إلى كتب عند رأسى ، فوقع فى يدى « كتاب الصلاة » لمالك ، فنظرت فى باب الكسوف ، ثم خرجت إلى المسجد ، فإذا محمد بن الحسن جالس ، فقلت له : قد جئت أناظرك فى الكسوف فقال : قد عرفت قولنا فيه ، فقلت : جئت أناظرك على النظر والخبر ، فقال : هات . قلت : أشترط ألا تحتد علىّ ولا تفلق – وكان محمد رجلا فلقا جديدا – فقال : أما ألا أحتد ، فلا أشترط ذلك ، ولكن لا يضرك ذاك عندى ، فناظرته فلما ضاغته فكأنه وجد من ذلك . فقلت هذا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة . وزيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس .

---

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) هو أبو بكر أحمد بن الحسين (٣٨٤ – ٤٥٨ هـ) انظر ترجمة له فى تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ١١٣٢ – ١١٣٥ .

واجتمع علىَّ وعليه الناس ، فقال : وهل زدتنى على أن جئتنى بصبى وامرأة ؟ فقلت : لو غيرى جالسك » وقمت عنه بالغضب ، فرفع الخبر إلى هارون الرشيد أمير المؤمنين ، فقال : قد علمت أن الله عز وجل ، لايدع هذه الأمة حتى يبعث عليهم قرشيا فلقا يرد عليهم ما هم فيه من الضلالة . ثم رجعت إلى بيتى ، فقلت لغلامى : اشدد على رواحلك ، واجعل الليل جملا . قال : فقدمت مصر [(١)] » .

فهذه الرواية عن علاقة الشافعى بمحمد بن الحسن . وابن أبى حاتم قد صور هذه العلاقة فى كتابه ، وأورد مناقشات عدة بينهما [(٢)] ، فالرواية هذه لا تضيف جديدا إلى طبيعة العلاقة بين الشافعى وأصحاب الرأى ، وخاصة الإمام محمد بن الحسن الشيبانى ، فاكتفى ابن أبى حاتم بما أورده عن مثل هذه الرواية .

على أن وجود مثل هذه الرواية عند مؤلفين رووها عن طريق ابن أبى حاتم ، ولا توجد فى كتابه قد يكون له تفسير آخر ، وهو أن النسخة المطبوعة حققت على أصل واحد [(٣)] ، وقد توجد هذه الرواية فى أصول أخرى قرأها البيهقى ، ونقل عنها ، ويؤيد هذا أن راوى هذه الحكاية عن ابن أبى حاتم هو أبو الحسن على بن محمد بن عمر الفقيه ، وأما أصل النسخة المطبوعة فبرواية ثلاثة آخرين ، وهم أبو الحسن على بن عبد العزير بن مردك ، عن أبى محمد الحسن بن على بن محمد الجوهرى ، عن أبى محمد سعيد بن أحمد ابن محمد الشيرازى [(٤)] .

بقى أن نذكر أن هذا الكتاب طبع بالقاهرة عام ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م ، وقدّم له وحقّق أصله وعلّق عليه صاحب الفضيلة الشيخ عبد الغنى عبد الخالق ، وهذا التحقيق ينبىء عن جهد كبير ، ودقة تامة ، وإحاطة واسعة بكل المراجع التى لها اتصال بنص الكتاب وبأعلامه ، فكان رائعاً ، ومثلاً أعلى فى التحقيق العلمى ؛ جزاه الله على عمله هذا خير الجزاء .

---

(١) مناقب الشافعى جـ ١ ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٢) انظر فى آداب الشافعى مثلا ص ١٥٩ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٧ .

(٣) انظر مقدمة المحقق فى كتاب آداب الشافعى ص ١٢ - ١٣ .

(٤) انظر المصدر السابق ص ١٩ ، ١٢١ ، ١٨٣ ، ٢٥١ .

٣ - كتاب الرد على الجهمية :

هذا الكتاب من كتب ابن أبى حاتم التى فقدت ، مع أنه كان موجودا عند علماء القرن الثامن مثل ابن تيمية والذهبى ، اللذين اقتبسا من رواياته وخاصة الذهبى فقد أكثر من ذلك فى كتابه « العلو للعلى الغفار » ، ووصفه بأنه « مصنَّف كبير » « يدل على إمامته [١] » .

وإذا كان من غير الممكن أن نعرف تعريفا كاملا بهذا الكتاب ، فإن ما أورده الإمام الذهبى فى الكتاب الذى أشرنا إليه - يتيح لنا معرفة بعض ما عالجه ابن أبى حاتم فى هذا الكتاب .

والجهمية هى الفرقة التى انتسبت إلى الجهم بن صفوان ، الذى نادى بآراء خالف فيها ظواهر بعض الآيات والأحاديث التى تعالج موضوع العقيدة . ولما كان أهل الحديث أصحاب الإمام أحمد يأخذون بظاهر هذه الآيات ولا يؤولونها ، كما فعل جهم وأصحابه ، فقد انبرى للرد عليهم الكثيرون من أصحاب الإمام أحمد معتقدين أن آراء جهم وأصحابه قد أوردتهم موارد الكفر ، ممن رد عليهم ابن أبى حاتم فى كتابه هذا .

وقد ذكر أبو الحسين الملطى فى كتابه « التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع » ما يقول به الجهمية ، وأنهم ثمانى فرق :

الفرقة الأولى : وهى من المعطّلة :

قالت : « إن الله لا شئ ، وما من شئ ، ولا فى شئ ، ولا يقع عليه صفة شئ ولا معرفة شئ ، ولا توهم شئ ، ولا يعرفون الله فيما زعموا إلا بالتخمين ، فوقعوا عليه اسم الألوهية ، ولا يصفونه بصفة يقع عليه الألوهية [٢] » (كذا) .

وفرقة ثانية : زعمت « أن الله شئ ، وليس كالأشياء ، لا يقع عليه صفة ، ولا معرفة ولا توهم ، ولا نور ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا كلام ، ولا تكلم ، وأن القرآن مخلوق ،

---

(١) تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٨٣٠ .

(٢) التنبيه والرد ص ٩٦ .

وأنه لم يكلم موسى ، ولا يكلم قط ، وأن الله خلق قولا وكلاما فوقع ذلك القول والكلام فى مسامع مَن شاء الله من خلقه ، فبلغه السامع من الله ، بعد ما سمعه ، فسمى ذلك قولا وكلاماً ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا [١] .

وفرقة ثالثة : زعمت أنه « ليس بين الله وخلقه حجاب ولا خلل ، وأنه لا يتخلص من خلقه ، ولا يتخلص الخلق منه إلى أن يفنيهم أجمع ، فلا يبقى من خلقه شئ ، وهو مع الآخر فى آخر خلقه ممتزج به ، فإذا أمات خلقه تخلص منهم ، وتخلصوا منه ، وأنه لا يخلو منه شئ من خلقه ، ولا يخلو هو منهم [٢] » .

وفرقة رابعة : « أنكرت أن يكون الله ، سبحانه ، فى السماء ، وأنكروا الكرسى ، وأنكروا العرش أن يكون الله فوقه ، وفوق السموات من قبل هذا ، وقالوا : إن الله فى كل مكان [٢] » .

وفرقة خامسة : قالت : « لا نقول : إن الله بائن من الخلق ، ولا غير بائن ، ولا فوقهم ولا تحتهم ، ولا بين أيمانهم ولا عن شمائلهم ، ولا هو أعظم من بعوض ، ولا قراد ولا أصغر منها .... ، ولا نقول : إن الله قوى ، ولا شديد ، ولا حى ، ولا ميت ، ولا يغضب ، ولا يرضى ولا يسخط ، ولا يحب ، ولا يعجب ، ولا يرحم ، ولا يفرح ، ولا يسمع ، ولا يبصر ، ولا يقبض ، ولا يبسط ، ولا يضع ، ولا يرفع [٣] » .

وفرقة سادسة : قالت : « إن العباد لا يرون الله ، ولا ينظرون إليه فى الجنة ... وأنه لا حجاب لله ، وأن عيسى عليه السلام كَفَرَ حين قال : (تعلمُ ما فى نفسى ، ولا أعلم ما فى نفسك إنك أنت علّام الغيوب) لأنهم زعموا أنه حين زعم أن لله نفسا فقد كفَر [٤] » .

وفرقه سابعة : قالت : « إن الجنة والنار لم يخلقهما الله بعد ، وأنهما تفنيان بعد خلقهما » ورأوا أن أهل الجنة سيخرجون من الجنة ، وأن أهل النار سيخرجون من النار [٤] » .

---

(١) المصدر السابق ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٩٨ .

وفرقة ثامنة : « أنكرت أن يكون لله ميزان يزن فيه الخلق أعمالهم ، وأنكروا الصراط ، وأنكروا الكرام الكاتبين ، وأنكروا الشفاعة ، وأنكروا عذاب القبر ، ومنكرا ونكيرا . وزعموا أن الروح تموت كما يموت البدن ، وأنكروا الإسراء ، وأنكروا الرؤيا ، وأنكروا أن يكون مَلَكُ الموت يقبض الأرواح [(١)] » .

هذا جماع كلام الجهمية – كما يقول أبو الحسين الملطى – فهل وقف ابن أبى حاتم على كل أقوالهم هذه فرد عليها ؟ ، أو رَدّ على بعضها فقط ؟ .

ربما وقف عليها ، وردها بما ثبت عنده من أقوال السلف ، والذى وصلنا عن طريق الذهبى وقليل عن غيره ، من الروايات فى هذا الكتاب يدل على أنه يُعنى بإيراد أقوال العلماء التى ترد على الجهمية ، وتنكر أقوالها ، وتثبت ما يخالفها .

نقل الذهبى من كتاب الرد على الجهمية أن ابن أبى حاتم روى بعض أقوال العلماء فيما يقوله الجهمية ، وهدفها من هذه الأقوال ، وإنكارهم إياها وحكمهم عليها .

فقد روى قول أبى نعيم البلخى أنه كان لجهم – زعيم الجهمية – صاحب انشق عليه ، فقال : إن جهما قال عندما قرأ الآية الكريمة : (الرحمنُ على العرش استوى) قال : « لو وجدت السبيل إلى أن أحكها من المصحف لفعلت » ، وأنه نسب إلى الرسول ﷺ بعض آيات من القرآن الكريم ، وأنه رفع المصحف بيده ورجليه عندما كان يقرأ سورة القصص ، وقال مستخفا : « أى شئ هذا [(٢)] » .

كما يروى أن جَهْماً وصف الله عز وجل فقال : « هو هذا الهواء ، مع كل شئ ، وفى كل شئ ، ولا يخلو منه شئ [(٣)] .

وروى ابن أبى حاتم عن حرب بن إسماعيل الكرمانى – فيما كتب إليه – أن الجهمية يزعمون أن القرآن مخلوق ، وأن الله لم يكلم موسى ، ولا يرى فى الآخرة ، ولا يعرف لله مكان ، وليس على عرش ولا كرسى [(٤)] .

---

(١) المصدر السابق ص ٩٨ ، ٩٩ .
(٢) العلو للعلى الغفار ص ١١٤ .
(٣) المصدر السابق ص ١١٥ .
(٤) المصدر السابق ص ١٤٣ .

ويسجل ابن أبى حاتم ما يؤرخ لبدء الكلام فى القرآن حين يروى عن هارون بن موسى الفروى قوله : « ما سمعت الكلام فى القرآن إلا سنة تسع ومائتين [١] . حيث جاء نفر إلى عبد الملك بن الماجشون وكلموه فأنكر ذلك عليهم ، فكان فى بعض ما كلمهم به أن قال : (قل هو الله أحد) أهذا مخلوق ؟ ثم قال : لو أخذت بِشْراً المريسى لضربت عنقه .

كما يروى ابن أبى حاتم أن امرأة جهم أنكرت أن يكون الله على عرشه ، وقالت عقب سماعها من يقول : « الله على عرشه » قالت منكرة : « محدود على محدود [٢] » .

أما هدف الجهمية فكما يروى عن حماد بن زيد قوله : « إنما يدورون على أن يقولوا ليس فى السماء إله [٣] » . ومثله قول عبد الرحمن بن مهدى - كما يروى ابن أبى حاتم : « قال أصحاب جهم ، يريدون أن يقولوا : « ليس فى السماء شئ ، وأن الله ليس على العرش [٤] » ومثله روى جرير بن عبد الحميد الرازى [٥] » ، وعن إسماعيل بن إبراهيم أنه قال : « آخر كلام الجهمية أنه ليس فى السماء إله [٦] » .

فمن هذا ندرك أن الجهمية فى روايات ابن أبى حاتم تقول بعدة أمور :

١ - إنكار أن يكون الله على العرش ، أو الكرسى ، أو فى السماء ، وأنه تعالى كالهواء : مع كل شئ ، وفى كل شئ ، ولا يعرف له تعالى مكان ، وليس محدودا .

٢ - القرآن مخلوق ؛ لأنهم لا يثبتون لله صفة الكلام ، وعلى هذا فالله عز وجل ، لم يكلم موسى عليه السلام .

٣ - أن الله تعالى لا يُرى فى الآخرة .

٤ - أنهم يستهينون بالقرآن ، وينسبون بعض آياته إلى الرسول ﷺ .

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٤ .

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى جـ ١ ص ٤٣٩ .

(٣) العلو للعلى الغفار ص ١٠٦ .

(٤) مجموعة الرسائل الكبرى جـ ١ ص ٤٣٨ .

(٥) العلو للعلى الغفار ص ١١٠ .

(٦) المصدر السابق ص ١٢٩ .

وهذا هو أهم ما نسبه أبو الحسين الملطى إليهم من آراء ؛ إنكار الجهة لله تعالى ونفى الصفات ، وما يترتب على ذلك من كون القرآن عندهم مخلوقا ، وأنه تعالى لا يرى .

ولما كانت المعتزلة يشتركون مع الجهمية فى شئ من هذا ؛ حيث إنهم ينفون الصفات ، والرؤية (١) ، ويقولون بخلق القرآن ، فقد سماهم بعض علماء أهل السنة جهمية ، وأورد ابن أبى حاتم بعضا من آرائهم فى كتابه ، فروى عن أحمد بن سنان الواسطى أن ابن أبى دؤاد المعتزلى ، وزير المأمون قال : « ثلاثة من الأنبياء مشبهة : عيسى ابن مريم عليه السلام حيث قال : (تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك) ، وموسى عليه السلام حيث قال : (رب أرنى أنظر إليك) ، ومحمد عليه السلام حيث قال : (إنكم ترون ربكم (٢)) .

وكان رد ابن أبى حاتم على الجهمية هو رواية آراء السلف فيهم ، وإنكارهم لأقوالهم ، وحكمهم عليهم بالكفر والزندقة ؛ فقد روى أن خالداً القسرى قتل الجعد بن درهم — أول من أتى بخلق القرآن (٣) — من أجل آرائه (٤) ، وأن جرير بن عبد الحميد الرازى حكم على كلامهم بأنه سم (٥) ، وأن الحارث بن عمير قال : « من زعم أن القرآن محدث فقد كفر ، ومن زعم أنه ليس من علم الله فهو زنديق ، ووافقه الفضيل بن عياض على ذلك (٦) » وممن حكَم بكُفر الجهمية أيضا ، ورواه ابن أبى حاتم ، أبو حنيفة وأبو يوسف (٧) وأبو جعفر بن نفيل (٨) ، وأبو ثور إبراهيم بن خالد ، وقد روى ابن أبى حاتم أيضا أن ابن أبى ليلى استتاب أول من قال بخلق القرآن ، كما استتاب النصارى (٩) ،

---

(١) انظر مقدمة التنبيه والرد للأستاذ زاهد الكوثرى ص « ص » .

(٢) العلو للعلى الغفار ١٢٠ .

(٣) الأسماء والصفات ص ٤٢٨ .

(٤) العلو للعلى الغفار ص ١٠٠ .

(٥) المصدر السابق ص ١١٠ .

(٦) المصدر السابق ص ١١١ .

(٧) المصدر السابق ص ١١١ .

(٨) المصدر السابق ص ١١٢ .

(٩) المصدر السابق ص ١٣٣ .

وأن سعيد بن عامر الضبعى قال : هم شر قولا من اليهود والنصارى [١] .

وفى أثناء الرد على الجهمية يثبت ابن أبى حاتم آراء أهل السنة مما هو مخالف لآراء الجهمية ، ومن وافقهم على آرائهم .

فيروى أن سفيان بن عيينة قال عن القرآن : « كلام الله ، منه خرج وإليه يعود [٢] » وأن سعيد بن عامر الضبعى قال : « اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله عز وجل على العرش [٣] ، ويوافق سعيد بن عامر أبو معاذ خالد بن سليمان الذى يقول « الله جل جلاله على العرش ، كما وصف نفسه [٤] » . ويروى أن الشافعى يقول : إن اسم الله غير مخلوق ، فمن حلف به فعليه الكفّارة ، بخلاف ما إذا حلف بالكعبة أو الصفا والمروة ؛ لأنها مخلوقة [٥] .

ويروى قول إسحاق بن إبراهيم عندما امتحن فى القرآن : « أدركت شُعبة وحماد بن سلمة وأصحاب الحسن يقولون : « القرآن كلام الله ليس مخلوقا [٦] » وقول أحمد بن حنبل : « القرآن كلام الله غير مخلوق [٧] » .

ويحاول ابن أبى حاتم أن يزيل التناقض بين ظواهر بعض الآيات وما يذهب إليه أهل الحديث مما يخالف الجهمية ؛ لأن هذا يثير اعتراض خصومهم عليهم ، فمثلا ظاهر قوله تعالى : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) هو أن القرآن محدث ومخلوق ، وهذا يؤيد ما يقول به الجهمية والمعتزلة ، ويتناقض مع ما يذهب إليه أهل الحديث من القول بأن القرآن غير مخلوق ، هذا مع أنهم يقولون بأنهم يلتزمون بظواهر النصوص ، ولا يخالفونها .

---

(١) المصدر السابق ص ١٣٤ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٧ .

(٣) المصدر السابق ص ١١٧ .

(٤) المصدر السابق ص ١١٥ .

(٥) المصدر السابق ص ١١٧ .

(٦) المصدر السابق ص ١١٥ .

(٧) المصدر السابق ص ١٢١ .

يحاول ابن أبى حاتم أن يزيل مثل هذا التناقض . فيروى عن هشام بن عبيد الله أنه قال : « القرآن كلام الله غير مخلوق » فاعترض عليه رجل ، وقال له : أليس الله تعالى يقول (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) ؟ فبين له هشام أن القرآن « محدث إلينا ، وليس عند الله بمحدث [١] » .

وقد أطلت فى عرض موضوع هذا الكتاب ، وبيان منهج وطريقة معالجة هذا الموضوع ؛ وذلك حتى تتضح لنا حقيقة هامة ؛ وهى أن ابن أبى حاتم وإن كان قد تناول مسائل العقيدة مما هو خاص بموضوع علم الكلام فإنه لم يتناولها على طريقة « المتكلمين الذين يعنون بالأدلة العقلية والرد على الخصوم بهذه الأدلة [٢] » ، وإنما كان يعتمد — كما قدمنا — على الرواية عن السلف فى عرض أفكار الجهمية والرد عليها ، وبيان مذهب أهل السنة ، ومن هنا اختلفت كتابته عن كتابة معاصر [٣] له وهو أبو الحسن الأشعرى مع أن الاثنين على مذهب أهل السنة [٤] .

وكان ابن أبى حاتم فى هذا مثل جيله كله وما قبل جيله من أهل الحديث « يروون الحديث ولا يقولون كيف ، وإذا سئلوا أجابوا بالأثر [٥] » . ويبين الإمام البخارى منهج أهل الحديث فى بيان عقيدة السلف فيقول : « بل المعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله غير مخلوق ، وما سواه مخلوق ، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة وتجنبوا أهل الكلام والخوض والتنازع إلا فيما جاء فيه العلم ، وبينه رسول الله ﷺ [٦] » .

وواضح أن ابن أبى حاتم لم يشذ عن هذا المنهج فى كتابه الرد على الجهمية على ضوء ما وصل إلينا من نصوص ، وفى حدود ما اشتهر عنه ، ولو كان قد خرج عن هذه

---

(١) طبقات الحنابلة جـ ١ ص ١١٩ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٢٣ .

(٣) توفى ابن أبى حاتم سنة ٣٢٧ وتوفى أبو الحسن سنة ٣٢٤ .

(٤) العلو للعلى الغفار ص ٦٣ (انظر كتاب اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع ، لأبى الحسن الأشعرى تجد الفرق كبيرا بين المنهجين ، ويتبين صدق ما نقول) .

(٥) الأسماء والصفات ص ٢٢٦ ، وهذا النص لأبى داود السجستانى .

(٦) نقل هذا النص الأستاذ زاهد الكوثرى فى هامش ص ٢٦٦ من كتاب الأسماء والصفات ، ونسبه إلى الإمام البخارى ، وقال : إنه ذكره فى خلق أفعال العباد .

الطريقة لزلَّت قدمه إلى ما يخالف فيه عامة علماء عصره من أهل الحديث ، كما زلَّت قدم أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة عندما سار على طريق المتكلمين ، « وتكلم بما يوهم القول بحدوث الكلام مع اعتقاده قدمه [(١)] » . وقد أنكر ذلك من ابن خزيمة ابن أبى حاتم وأبو العباس القلانسى ، وكثير من فقهاء بغداد ، ومتكلميهم [(٢)] .

ومع وضوح هذا فقد قسا على أبى محمد الأستاذُ محمد زاهد الكوثرى فقال عن كتاب الرد على الجهمية : « وفيه آراء ساقطة لجهله بالكلام [(٣)] » ، وسوَّى بينه وبين ابن خزيمة فقال : إنه « خاض أيضا فيما خاض فى مثله ابن خزيمة ، فزلت قدمه [(٤)] » .

وطبيعى أن الأستاذ الكوثرى لايستطيع أن يذكر كيف زلت قدم ابن أبى حاتم فى كتابه « الرد على الجهمية » ، وما الذى زلت فيه قدمه ، فلجأ إلى عبارة فى كتاب « الجرح والتعديل » رأى أنه بسببها عدا عدواناً فاحشا ، وغلا غلوًا عظيما ، وقسا على اللفظية قسوة تسقطه دونهم [(٥)] » .

وإذا بحثنا عن هذه العبارة وجدناها عند ترجمة ابن أبى حاتم للإمام البخارى ونصها « سمع منه أبى وأبو زرعة ، ثم تركا حديثه عند ما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابورى أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق [(٦)] » .

هل فى هذه العبارة قسوة ، و « عدوان فاحش وغلو عظيم » ؟ !! إن ابن أبى حاتم يخبر أن أباه وأبا زرعة قد تركا البخارى عندما علما أنه يقول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق ؛ وذلك لأن هذا يخالف ما يعتقدان أنه الحق ، وكان من الواجب على ابن أبى حاتم أن يذكر هذا بعد أن ذكر أنهما سمعا من البخارى ، حتى لا يتوهم متوهم أنهما ما داما قد سمعا منه فقد رويا عنه .

---

(١) الأسماء والصفات ص ٢٦٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٦٩ .
(٣) آداب الشافعى مقدمة الأستاذ الكوثرى ص ٨ .
(٤) الأسماء والصفات هامش ص ٢٦٩ .
(٥) المصدر السابق هامش ص ٢٦٩ .
(٦) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ٢ : ١٩١ .

وقد يكون من حق الأستاذ الكوثرى أن يتهم أبا حاتم وأبا زرعة بما اتهم به ابن أبى حاتم ؛ لاتخاذهما هذا الموقف من الإمام البخارى ، ولكن ليس من حقه أن يتهم رجلاً لا ذنب له إلا أنه يصور موقفاً ، ويخبر عن شئ من الواجب عليه أن يخبر عنه .

وقد يتبادر إلى الظن أن ما لم يصلنا من كتاب ابن أبى حاتم قد يصدق ما يقوله الأستاذ الكوثرى ، ولكن هذا غير صحيح لأمر واضح ، وهو أن أحداً من العلماء لم يذكر لابن أبى حاتم زَلَّة مثل التى ذكروها لابن خزيمة ، كما أنه لا يجوز لنا ولا للكوثرى أن نحكم على شئ لم نعرفه ؛ لأننا عندئذ نقول بالظن ، وإن الظن لا يغنى عن الحق شيئا .

لماذا إذن - يحكم الكوثرى على ابن أبى حاتم بذلك ، ويرميه بما هو برئ منه ؟ لا ندرى ، ولا نريد أن نتهم الرجل بشئ ، ولكننا نذكر ما قاله فيه أحد علماء عصرنا المحدثين : « ومن عجيب أمر هذا الرجل أنه ، مع سعة علمه ، يغلب عليه الهوى والتعصب للمذهب ضد أنصار السنة وأتباع الحديث الذين يرميهم ظلما بالحشوية [1] » .

غفر الله لنا جميعا ، ووقانا زلة الرأى ، ووفقنا إلى طريق السداد والصواب .

٤ - **المسند** : قال الإمام ابن مندة : صنّف ابن أبى حاتم المسند فى ألف جزء [2] . ولم نعثر على هذا المسند ، وقد ذكره صاحب فوات الوفيات .

٥ - **زهد الثمانية من التابعين** : وهم عامر بن عبد الله ، وأويس القرنى ، والربيع ابن خُثيم ، وهرم بن حيان ، وأبو مسلم الخولانى ، والأسود بن يزيد ، ومسروق بن الأجدع ، والحسن البصرى .

وقد ذكر هذا الكتاب صاحب كتاب فوات الوفيات والسيوطى [3] باسم (الزهد) ، ولا ندرى هل موضوعهما واحد أو هما كتابان مختلفان ؟ .

---

(١) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة جـ ١ ص ٣٣ .

(٢) فوات الوفيات جـ ١ ص ٥٤٤ رقم الترجمة ٢١٥ ، وابن مندة هو يحيى بن عبد الوهاب ولد سنة ٤٣٤ وتوفى سنة ٥١١ انظر ترجمة له فى تذكرة الحفاظ جـ ٤ ص ٢٥٠ - ١٢٥٢ .

(٣) فوات الوفيات جـ ١ ٥٤٢ وطبقات المفسرين ص ١٧ .

ويوجد جزء من كتاب « زهد الثمانية » فى المكتبة الظاهرية بدمشق مكون من ست ورقات تقريبا [١] . وقد طبع هذا الكتاب أخيراً .

٦ - **السنة** : ذكره صاحب طبقات الحنابلة [٢] .

٧ - **أصل السنة واعتقاد الدين** : وهو يتضمن أسئلة وجهها إلى والده وإلى أبى زرعة مع اجاباتها .

وربما كان هذا الكتاب هو نفس الكتاب السابق ، ويوجد من هذا الكتاب جزء فى المكتبة الظاهرية بدمشق ، وهو مكون من أربع ورقات تقريبا [٣] .

٨ - **حديث** : ومنه جزء فى المكتبة الظاهرية ، مكون من سبع ورقات تقريبا [٤] ، وربما كان جزءا من كتاب السنة ، إذا كان الأخير كتاب أحاديث . وربما كان من كتاب المسند .

٩ - **فضائل الإمام أحمد** : ذكره صاحب طبقات الحنابلة [٥] كما ذكره الذهبى وقال عنه : « كتاب مناقب الإمام أحمد » ونقل منه فى كتابه « العلو للعلى الغفار [٦] » .

١٠ - **كتاب الكنى** : ذكره صاحب فوات الوفيات [٧] ، والذهبى [٨] ، والسيوطى [٩] . وليس هذا الكتاب بين أيدينا .

١١ - **الفوائد الكبير** : ذكره الذهبى بهذا الاسم [١٠] ، كما ذكره صاحب

---

(١) تاريخ التراث العربى جـ ١ ص ٤٤٩ . وانظر ترجمة لأويس القرنى فى ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٢٧٨ والربيع بن خثيم فى تذكرة الحفاظ جـ ١ ص ٥٧ وأبو مسلم الخولانى فى ص ٤٩ منه ، والأسود بن يزيد فى ص ٥٠ منه ومسروق بن الأجدع فى ص ٤٩ منه والحسن البصرى فى ص ٧١ منه .

(٢) طبقات الحنابلة جـ ٢ ص ٥٥ .

(٣) تاريخ التراث جـ ١ ص ٤٤٩ .

(٤) المصدر السابق جـ ١ ص ٤٤٩ .

(٥) طبقات الحنابلة جـ ٢ ص ٥٥ .

(٦) العلو للعلى الغفار ص ١٣٠ .

(٧) فوات الوفيات جـ ١ ص ٥٤٢ .

(٨) سير أعلام النبلاء جـ ١٣ / ٢٦٥ .

(٩) طبقات المفسرين ص ١٧ .

(١٠) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٥ .

فوات الوفيات [١] ولم نعثر عليه .

١٢ — فوائد الرازيين : ذكرهِ صاحب فوات الوفيات [٢] ولا ندرى هل هو الكتاب السابق أو لا ، ولا ندرى أيضا هل هو الكتاب الذى ذكره الذهبى باسم (فوائد أهل الرى [٣]) أولا ؟ وليس هذا الكتاب موجودا الآن على ما نعلم .

١٣ — فضائل أهل البيت : تقدم أن ذكرنا أن ابن أبى حاتم ألف هذا الكتاب للحسن المردانى الشيعى [٤] ، وليس موجودا الآن على ما نعلم .

١٤ — فضائل مكــة : ذكره السخاوى فى الإعلان بالتوبيخ .

وليس بين أيدينا الآن [٥] .

١٥ — فضائل قزويـن : ذكره السيوطى فى الجامع الصغير بعد ما أورد حديثا منه [٦] .

وكما قلنا فى آخر الفصل السابق فإننا سنرجئ التعريف بآثار أخرى لابن أبى حاتم وهى ما كان لها الأثر الكبير فى علوم الحديث إلى القسم الثانى من هذه الرسالة ، وهو ما سننتقل إليه فيما يلى من صفحات ، ونكتفى هنا بذكرها ، وهى :

١ — الجرح والتعديل .
٢ — تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل .
٣ — بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه .
٤ — المراسيـل .
٥ — علل الحديث .

---

(١) فوات الوفيات جـ ١ ص ٥٤٢ .
(٢) المصدر السابق جـ ١ ص ٥٤٢ .
(٣) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٥ .
(٤) انظر ص ١٥ من هذه الرسالة .
(٥) الإعلان بالتوبيخ ص ١٣٢ .
(٦) الفتح الكبير جـ ٢ ص ١٣١ .

القسم الثانى

أثر ابن أبى حاتم فى علوم الحديث

ترك ابن أبى حاتم آثارا كثيرة فى علوم الحديث ، لكن بعض هذه الآثار لم يصل إلينا ، ولم يكن له أثر واضح فى آثار الدارسين بعد ابن أبى حاتم . أما الآثار التى بقيت مع الزمن يستنير بضوئها العلماء والدارسون منذ وفاة ابن أبى حاتم إلى يومنا هذا فهى ما نعنى به فى هذا القسم ، وهى « الجرح والتعديل » ، و« تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل » ، و« بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه » ، و« المراسيل » ، و« علل الحديث » .

وهذه الآثار تخدم ثلاثة علوم من علوم الحديث :

١ – **علم الجرح والتعديل** : ويفيد فى هذا العلم « كتاب الجرح والتعديل » و « تقدمته » .

٢ – **علم تاريخ الرواة** : ويفيد فيه كتاب « الجرح والتعديل » وكتاب « بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه » و « والمراسيل » .

٣ – **علم علل الحديث** : ويفيد فيه كتاب « علل الحديث » .

ولما كان العلمان الأولان يتصلان بموضوع واحد وهو الرواة آثرنا أن ندرس الآثار فيهما معا فى باب واحد .

ثم نعقد بابا آخر لعلل الحديث فنعرف بكتاب علل الحديث ، وأنواع العلل فيه ، وبعض القواعد التى يتبعها النقاد لاكتشاف العلة الخفية فى الحديث [١] .

---

(١) فى أصل الرسالة مهدنا لهذا القسم بعجالة عن العناية بالسنة قبل ابن أبى حاتم ولكننا حذفناها هنا لاشتمال كتاب « المدخل إلى توثيق السنة » عليها وقد طبع هذا الكتاب ونشر بمكتبة الخانجى .



الباب الأول

في الرواية ونقد الرواة

أسهم ابن أبي حاتم في علم الرجال بأهم وأول كتاب من نوعه – على ما نعلم – وهو كتاب « الجرح والتعديل » ، وكتاب آخر يعتبر مقدمة للكتاب الأول ، وهو كتاب « تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل » .

وستطول وقفتنا عند هذين الكتابين ، وخاصة الكتاب الأول مبينين منهجه فيه ، وأصالته ، ومشروعية الرواية وبعض أصول علمي الرواية والجرح والتعديل التي أثارها في هذا الكتاب وفي تقدمته ؛ لأنه بهذا يعتبر من أهم وأبرز الذين ألّفوا في أصول الجرح والتعديل وله أولية في بعضها . ثم نعرج على التعريف بكتابين آخرين لابن أبي حاتم في الرجال وهما :

١ – المراسيل .
٢ – بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه .



الفصل الأول

كتاب الجرح والتعديل وتقدمته

* تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ، وصفات الجهابذة .
* كتاب الجرح والتعديل .
* منهجه فيه .
* النسخة التى بين أيدينا .



١ - كتاب تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل

ألف أبو محمد هذا الكتاب مقدمة لكتاب « الجرح والتعديل » .

وقد كان يهدف بتأليفه هذا الكتاب إلى شرح بعض أوصاف أئمة الجرح والتعديل الذين يعتمد عليهم فى بيان أحوال الرواة [١] ؛ فقد أبرز من خلال صفحاته أهم ما يمتازون به الأمر الذى أهلهم للحكم على الرواة وعلى الأحاديث ، بما يبين صحيحها من زائفها - حكما يجعل غيرهم يطمئن إليه ، ويأخذ قولهم مأخذ القبول والرضا ، ونلمس هذه الصفات فى الكتاب من الروايات التى أوردها ابن أبى حاتم فى تراجم هؤلاء الأئمة .

صفات أئمة الجرح والتعديل :

وهذه الصفات هى :

١ - أول ما يتحلون به أو جلهم أنهم من **العلماء الفقهاء فى السنن والآثار** ، وقد روى عن كل واحد منهم ما يثبت له هذه الصفة ، ويطول بنا المقام لو استعرضنا هذه الروايات ، ولكننا نذكر الأبواب التى عقدها ابن أبى حاتم لذلك فى كتاب « تقدمة المعرفة » وصفحاتها ليرجع إليها من شاء : باب ما ذكر من علم مالك بن أنس وفقهه « ص ١١ » - باب ما ذكر من علم الأوزاعى وفقهه « ص ١٨٤ » - باب ما ذكر من علم وكيع بن الجراح وفقهه « ص ٢١٩ » - باب ما ذكر من علم عبد الرحمن بن مهدى وفقهه « ص ٢٥٠ » - باب ما ذكر من علم عبد الله بن المبارك وفقهه « ص ٢٦٢ » - باب ما ذكر من علم أبى إسحاق الفزارى « ص ٢٨١ » - باب ما ذكر من علم أبى مسهر الغسانى « ص ٢٨٦ » - باب ما ذكر من علم أحمد بن حنبل وفقهه « ص ٢٩٢ » - باب ما ذكر من علم على بن المدينى « ص ٣١٩ » - باب ما ذكر من علم محمد بن عبد الله بن نمير « ص ٣٢٠ » - باب ما ذكر من علم أبى زرعة وفقهه « ص ٣٢٨ » - باب ما ذكر من علم أبى حاتم وفقهه « ص ٣٥٥ » .

---

(١) نص ابن أبى حاتم على أنه شرط فى كتابه أن يشرح بعض أوصاف هؤلاء الأئمة (تقدمة المعرفة ص ٢١٩) .

٢ – ثانى ما يتحلى به الأئمة نقاد الحديث وجهابذته أنهم **حافظون للحديث صحيحو الأخذ له ، متثبتون فيه ومجودون له ، يعرفون صحيحه من معله** .

وقد عقد ابن أبى حاتم أبوابا تبين هذه الصفة عند هؤلاء الأئمة ، فذكر بابا عن صحة حديث مالك وعلمه بالآثار (ص ١٣) – وذكر لابن عيينة ما يثبت حفظه وإتقانه وجودة أخذه للحديث (ص ٣٥ – ٥٤) وللثورى حفظه وإتقانه وجودة أخذه للحديث وكثرة حديثه (ص ٦٨ – ١١٥) ، وكذلك لجميع الأئمة الذين ذكرهم فى كتابه [1] .

٣ – ثالث ما يتحلى به هؤلاء الأئمة **معرفتهم الواسعة برواة الآثار معرفة تمكنهم من الحكم عليهم ، ومعرفة العدول منهم والمجرحين** .

وقد ذكر ابن أبى حاتم لهؤلاء الأئمة ماهم من معرفة فى هذا المجال [2] .

٤ – رابع ما يتصف به ناقدو الحديث وجهابذته أنهم محل ثقة **وإجلال عند العلماء ، ويرغب الناس فى الأخذ عنهم والاستفادة منهم** . وفى كتاب « تقدمة المعرفة » ما يبين أن الأئمة جميعا كانوا موضع إجلال وتوقير عند العلماء ، وعند نُظَرائهم وعند الناس حتى اعترفوا بإمامتهم وفضلهم [3] .

٥ – خامس ما يتحلى به الإمام الجهبذ **أن يكون فيه صلاح وورع وتقوى وتواضع وزهد . وطهارة خلق وسخاء نفس** .

وقد تجلى هذا فى جميع الأئمة الذين ذكرهم ابن أبى حاتم بما رواه من أخبار عن

---

(١) انظر تقدمة المعرفة ص ١٢٩ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ٢٠٤ ، ٢٢١ ، ٢٣٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٧ .

(٢) المصدر السابق ص ١٩ ، ٣٥ ، ٦٩ ، ١٣٢ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ٢٠٤ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٦٩ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٥٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٦ ، ٣٠ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ٢٠٢ ، ٢٥٦ ، ٢٧٦ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٣٤ .

زهدهم وتقواهم . واحتسابهم العمل الجليل الذى يقومون به عند الله ، وإعراضهم عن الدنيا [١] .

٦ – ومما يجب أن يتحلى به ناقد الحديث أن يكون مثل الأئمة الذين ذكرهم ابن أبى حاتم فى كتابه ، **يجهر بالحق ولا يخاف فى الله لومة لائم** ، حتى عند السلطان ، أو عند المنحرفين عن الدين من ذوى البدع ، فقد أرانا ابن أبى حاتم أمثلة من ذلك فى مواضع متعددة ، وذكر أن بعض هؤلاء الأئمة نصح السلطان ، وكتب إليه فى صلاح أمر المسلمين ، وجهر أمامه بالحق ، وبعضهم تصدى لمن يعرضون عن السنة ، ويقولون برأيهم مما هو مخالف عندهم لما صح عن رسول الله ﷺ [٢] .

٧ – أن يكون الإمام الجهبذ **صاحب عقل سديد ، ومنطق حسن وبراعة فهم وفراسة** ، كما ذكر ابن أبى حاتم عن الإمام مالك وابن عيينة ، والثورى ، وحماد بن زيد والأوزاعى ، وأحمد بن حنبل [٣] .

وهناك صفات أخرى ذكرها ابن أبى حاتم لبعض أئمة نقد الحديث ، وهى صفات تزيدنا إقتناعاً بأن هؤلاء الأئمة أهل للحكم على الرواة والأحاديث ، وذلك مثل **توقى بعضهم من الفتوى** إلا فيما يحسنه ويعلمه ، كالإمام مالك [٤] ، **وتخوف بعضهم على نفسه من العلم ألا يسلم منه** كالإمام الثورى [٥] . « **ونزع بعضهم من القرآن** » ، **واتباعه لآثار** رسول الله ﷺ ، كالإمام مالك [٦] ، **وقرن بعضهم بين تلاوة القرآن وحفظ**

---

(١) المصدر السابق ص ٢٥ ، ٥١ ، ٨٥ ، ١١٧ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٥٠ ، ٢٦٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٣٤ ، ٣٤٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨ ، ٥٣ ، ١٠٥ ، ١١٤ ، ١٧٨ ، ٢٠٠ ، ٢١١ ، ٣٤٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٧ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ١٨٢ ، ٢٠٢ ، ٢٩٦ .

(٤) المصدر السابق ص ١٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٦١ .

(٦) المصدر السابق ص ١٨ .

حديث رسول الله ﷺ ، كالإمام الثورى [١] ، **وأمر بعضهم بالمعروف ونهيه عن المنكر ، ونصحه للإسلام وأهله ، وتبجيله للعلم وأهله** مثل الأئمة : الثورى ، والأوزاعى ، وعبد الرحمن بن مهدى وأبى إسحاق الفزارى [٢] .

وقد ذكر ابن أبى حاتم أن هؤلاء الأئمة على طبقات :

فمن الطبقة الأولى : مالك بن أنس بالمدينة ، وسفيان بن عيينة بمكة ، وسفيان ابن سعيد الثورى بالكوفة ، وشعبة بن الحجاج ، وحماد بن زيد بالبصرة ، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى بالشام .

ومن الطبقة الثانية : وكيع بن الجراح بالكوفة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدى بالبصرة ، وعبد الله بن المبارك بخراسان ، وأبو إسحاق الفزارى ، وأبو مسهر الدمشقى بالشام .

ومن الطبقة الثالثة : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ببغداد ، وعلى بن المدينى بالبصرة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير بالكوفة .

وآخر هؤلاء النقاد من **الطبقة الرابعة** ومنهم : أبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان .

وصنيع ابن أبى حاتم هذا لا يتعارض مع ما ذكره الحاكم مثلا حين رتب **نقاد الرجال** فجعلهم عشر طبقات ، وجعل أولى هذه الطبقات : أربعاً فى عصر الصحابة [٣] ؛ لأن ابن أبى حاتم لا ينظر إلى الذين تكلموا فى الرجال مطلقا كالحاكم ، وإنما ينظر إلى أولئك الذين غلبت عليهم هذه الصنعة وأكثروا من ممارستها ، وجمعوا خبرة من سبقهم ، وأضافوا إليها خبرتهم بالرجال ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحاكم يتكلم عن النقاد فى العصور المختلفة ، أما ابن أبى حاتم فقد اقتصر على تابعى التابعين . فأساس التقسيم عند كل واحد منهما مختلف .

وقد قدم أبو محمد للكتاب بمقدمة ذكر فيها مرتبة النبى ﷺ وموقفه من كتاب الله — عز وجل .

---

(١) المصدر السابق ص ١١٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٩ ، ٢٠٧ ، ٢٥٧ ، ٢٨٣ .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٢ .

ثم أشار إلى مدى الحاجة إلى التمييز بين الرواة ناقلى الأحاديث وبيان طبقاتهم ، وفى آخر هذه المقدمة بين أن للرواة مراتب ، وليسوا كلهم فى مرتبة واحدة .

وسنتناول هذا فى فصل مستقل إن شاء الله تعالى .

وقد طبع هذا الكتاب فى حيدر أباد الدكن بالهندسنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م . مع كتاب الجرح والتعديل وقد اعتمد فى تحقيقه على :

١ - نسخة محفوظة فى مكتبة مراد ملا باستانبول تحت رقم (١٤٢٧) وهى شاملة للتقدمة والكتاب ، ولكن المحقق اكتفى بالاستفادة من التقدمة فقط .

٢ - نسخة محفوظة فى دار الكتب المصرية تحت رقم (٨٩٢) وهى ناقصة .

٣ - نسخة محفوظة فى مكتبة كوبريلى باستانبول تحت رقم (٢٧٨) وهى نسخة كاملة للتقدمة والكتاب [١] .

ولا زالت للتقدمة نسخ أخرى مخطوطة [٢] ، ومن المفيد الرجوع إليها ومقابلتها بالنسخة المطبوعة عند إعادة طبع الكتاب .

هذا وقد طبع أخيراً طبعة مُحَقَّقَة .

٢ - كتاب الجرح والتعديل

علم الجرح والتعديل هو العلم الذى يبحث فى أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أَوْ ردِّها [٣] .

---

(١) انظر مقدمة الأستاذ المحقق فى هذا الكتاب ص « يز » - « يح » - « يط » .

(٢) تاريخ التراث العربى جـ ١ ص ٤٤٧ .

(٣) نشأة علوم الحديث ص ١٢٩ .

الجرح لغة من جرحه يجرحه إذا أحدث فى بدنه جرحا يسمح بسيلان الدم منه ، وجرّحه أكثر من ذلك ، ويقال جرَّح الحاكم وغيره الشاهدَ إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره ، وقد قيل : جرح الرجل غض شهادته ، وقد يطلق على السب أو الشتم ونحوهما .

والجرح اصطلاحا ظهور وصف فى الراوى يثلم عدالته أو يخل بحفظه وضبطه ، الأمر الذى يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها وردها ، والتجريح وصف الراوى بصفاتٍ تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها .

والعدل لغة ما قام فى النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور ، والعدل من الناس المرضى قوله وحكمه .. =

وقد سمى ابن أبى حاتم كتابه باسم « الجرح والتعديل » ؛ لأنه يبحث أساسا فى هذا العلم ، فهو يبين أقوال أئمة الجرح والتعديل فى الرواة ، من حيث بيان أنهم عدول أو مجرحون .

وقد بيّن ابن أبى حاتم منهجه فى هذا الكتاب بقوله : « وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل فى كتابنا هذا إلى العارفين به ، العالمين له متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبى وأبى زرعة رحمهما الله . ولم نحكِ عن قوم قد تكلموا فى ذلك لقلة معرفتهم به ، ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها ، والجواب إلى صاحبه ، ونظرنا فى اختلاف أقوال الأئمة فى المسئولين عنهم ، فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم ، وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم .

« على أنا ذكرنا أسامى كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم ، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى .

« وخرّجنا الأسامى كلها على حروف المعجم ، وتأليفها ، وخرّجنا ما كثر منها فى الحرف الواحد على المعجم أيضا فى أسماء آبائهم ؛ ليسهل على الطالب إصابة ما يريد منها ، ويتجه لموضع الحاجة إليها إن شاء الله تعالى [١] » .

وعلى هذا فمنهج أبى محمد ينحصر فى هذه النقاط :

١ – نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فى الرواة .

٢ – الاقتصار على أقوال الأئمة الراسخين فى هذا العلم ، غير ملتفت إلى أقوال غيرهم ممن ليسوا بأئمة فيه .

٣ – أن يحكى أقوال هؤلاء الأئمة ناسبا كل قول إلى صاحبه .

= وتعديل الرجل تزكيته .

والعدل اصطلاحاً هو من لم يظهر فى أمر دينه **ومروءته** ما يخل بهما فيقبل لذلك خبره وشهادته .

والتعديل وصف الراوى بصفات تزكيه فتظهر عدالته ويقبل خبره (نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص ١٢٩ ، ١٣٠ ومصادره) .

(١) الجرح والتعديل ١ / ١ / ٣٨ .

٤ — أنه ينظر إلى أقوال بعض الأئمة التى تتناقض فى الراوى الواحد ، فيختار منها ما يشبه أن يكون وصفا حقيقيا لذلك الراوى ، ويهمل ما عداه .

٥ — ذكر كل الرواة تقريبا ، ما حكم عليه بجرح أو تعديل ، وما لم يحكم عليه ، رجاء أن يصل إليه أو إلى من بعده من المؤلفين حكم من أحد الأئمة على من ليس عنده حكم عليه فيلحق به .

٦ — ترتيب أسامى الرواة على حروف المعجم ، وكذلك ترتيب آباء الاسم الواحد .

وقد كانت معرفة ابن أبى حاتم الواسعة بالرواة عونًا له على تنفيذ هذا المنهج فقد جمع فى كتابه أقوال جُل أئمة الجرح والتعديل فى الرواة : ابن عباس ، وسفيان بن عيينة وسفيان الثورى ، والأعمش ، والشعبى ، ومالك بن أنس ، ويحيى بن سعيد القطّان ، وشُعبة ابن الحجّاج ، والأوزاعى ، والشافعى ، وأبى مسهر الغسانى ، وعبد الله بن المبارك ، وعلى بن المدينى ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وأبى حاتم ، وأبى زرعة .

كما نقل قليلا عن بعض النقاد الذين لم يعتمد عليهم كثيرا ، فجاءت أحكامهم قليلة فى « الجرح والتعديل » ، وهؤلاء مثل إبراهيم بن موسى ، وأحمد بن سنان ، وأحمدبن صالح ، وبقية بن الوليد ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وخالد بن الحارث ، وأبو داود الطيالسى ، ودحيم ، وسعيد بن عبد العزيز ، وأبى سعيد الأشج ، والفضل بن شاذان ، وهشيم ، وأبى نعيم ، ويونس بن حبيب ، ويزيد بن هارون ، وغيرهم .

وإذا كان بعض هؤلاء من غير المشهورين فى هذا الفن ، ونقل ابن أبى حاتم أقوالهم فى بعض الرواة فلأهميتهم ؛ من حيث إنهم قد يكونون معاصرين لمن يحكمون عليهم ، وهذه المعاصرة قد تتيح تجربة شخصية تلقى ضوءاً هاماً على الراوى من حيث معرفة حاله ، وهل هو من العدول أو المجرحين .

وهذا يتكافأ مع حكم إمام مشهور فى هذا الفن . كما أن ابن أبى حاتم ربما لا يجد حكماً على الراوى من الأئمة المشهورين فلا يحجم عن أخذ أحكام غيرهم فى الرواة فهى أولى من عدم تدوين الحكم عليه .

ومع كثرة الأئمة الذين نقل أقوالهم فى الرواة ، فإنه اعتمد اعتماداً كبيراً على أربعة منهم ؛ يكاد يستقصى أقوالهم فى الرواة ، كما أن الغالبية العظمى من الرواة الذين ترجم لهم فى الكتاب مقرونة بأحكام عليهم ؛ وهم يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم .

ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى عوامل دفعت ابن أبى حاتم إلى ذلك : منها أن هؤلاء الأئمة قد تأخر زمنهم ، فتكلموا فى أكبر قدرٍ من رواة الآثار . فقد وعوا خبرة مَن سبقهم من الأئمة ، واستفادوا منهم استفادة كبيرة ، فأضافوا إلى خبرتهم خبرة هؤلاء ، وامتزجت الخبرتان لتصقلا ملَكتهم ، وتنير بصيرتهم فى الحكم على الرواة .

ومنها أن هؤلاء الأئمة الأربعة قد عنوا عناية كبيرة بهذا الشأن ، وبحثوا عن أحوال الرواة ابتداء من التابعين ومن بعدهم إلى الرواة الذين عاصروهم ، وقد أغنت أحكامهم عن أحكام السابقين عليهم ما داموا قد ساروا على نهجهم واستعملوا مقاييسهم .

وقد التزم ابن أبى حاتم جانب الحيدة بالنسبة لآراء هؤلاء الأئمة ، فلم يوازن بينها ، ولم يرجح رأى أحدهم على الآخر ، ولم يعلق على رأى واحد منهم بما يثبت انحيازه غالباً .

وعلى هذا فمن الغلو أن نقول – كما رأى بعض الباحثين – إن كتاب « الجرح والتعديل » لا يخلو من غلو [١] ، أو إن ابن أبى حاتم قد قسا أو غلا فى كتابه حين حكى أقوال بعض الأئمة فى بعض الرواة . وقد سبق أن رددنا على ذلك ، ولا داعى للرد هنا ثانية [٢] .

وقد رتب أقوال هؤلاء الأئمة تبعاً لتقدمهم الزمنى ، فيذكر أولا رأى بعض الأئمة الذين سبقوا هؤلاء الأربعة ثم يذكر رأى يحيى بن معين ، فأحمد بن حنبل ، فأبى زرعة ، فأبى حاتم .

وإذا كانت الأقوال عن هؤلاء الأئمة تختلف فى الراوى الواحد نظراً لأن بعضهم لم يؤلف كتابا فى الجرح والتعديل ، فيكون هذا الكتاب عمدة فى أقوال ذلك الإمام

---

(١) آداب الشافعى ص ٥٨ .

(٢) انظر ص ١٥٩ – ١٦٠ من هذه الرسالة .

وإنما قيد أقوالهم تلاميذهم الذين كانوا يسألونهم فى أوقات متباعدة ، وقد يغير أحدهم حكمه على الراوى عندما يستبين له ما يدعو إلى تغيير رأيه فى الراوى - إذا كان الأمر كذلك فقد تخير ابن أبى حاتم ما يرى أنه ملائم للحكم على الراوى ، ويترك ما عداه .

ولم يقتصر ابن أبى حاتم على آراء أئمة الجرح والتعديل ، وإنما ذكر رأيه فى بعض الرواة الذين عاصرهم ، سواء أخذ عنهم العلم أم لم يأخذ عنهم . ومع هذا فقد ترك الحكم على بعض من عاصرهم ، وربما كان ذلك لعدم استبانة أمرهم له قبل أو عند تأليفه الكتاب .

وجدير بالذكر أنه - مع تدوين آراء الكثيرين من الأئمة فى الرواة - ترك آراء بعض الأئمة الكبار فى هذا الشأن ، مثل آراء فقهاء العراق فى الرواة ، فلا شك أن لهم آراء فى الرواة جعلتهم يأخذون بحديث بعضهم ، ويتركون حديث بعضهم الآخر ، ومثل آراء الإمام البخارى ، فقد كانت له أحكام كثيرة على الرواة .

وقد ترك ابن أبى حاتم الأولين للخصومة التى كانت بين أهل الحديث وفقهاء العراق الذين يسمون بأهل الرأى ، وترك البخارى لأنه خالف أهل الحديث أصحاب الإمام أحمد حين قال « إن لفظى بالقرآن مخلوق » .

ولا شك أنه بهذا أهمل جانبا لو اهتم به لأصبح كتابه كاملا فى الجرح والتعديل ، ومما يخفف من هذا النقص أنه ذكر ما يخالف فيه أبو حاتم البخاريَّ فى بعض الرواة من حيث عدهم من الضعفاء أو عدم ذلك ، ومن حيث الاختلاف فى أسماء بعضهم (١) وهذا يدلنا على أن باقى الرواة الذين لم يذكر ابن أبى حاتم خلافا عليهم بين أبيه والبخارى - قد اتفق الاثنان عليهم .

وقد سبق أن ذكرنا - عند الكلام على شيوخ ابن أبى حاتم - أن طريقه إلى الأئمة الذين لم يسمع منهم كان طريقا صحيحا بالسند المتصل ، وأن الرواة الذين نقلوا إليه علم هؤلاء الأئمة ثقات عدول . وهذا يجعلنا نطمئن إلى ما فى كتاب « الجرح والتعديل » من أحكام ، بعد اتباع ابن أبى حاتم فيه هذا المنهج العلمى الرائع للمحدثين بما فيه من التوثيق

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ٣٤٥ - جـ ١ ق ٢ : ٥٢٤ - جـ ٣ ق ٢ : ١٥٨ ، ٢٥٦ .

العلمى الذى تعدى دائرة رواية الحديث إلى غير ذلك من العلوم مثل علم الجرح والتعديل وغيره .

وقد حاول ابن أبى حاتم أن يستقصى فى ذكر الرواة الذين رووا الآثار ، فترجم لما يزيد عن الثمانية عشر ألفا ابتداء من الصحابة رضوان الله عليهم إلى بعض مَن عاصرهم .

وقد ذكر بعض أسماء هؤلاء الرواة دون أن يذكر لهم حكما بجرح أو تعديل ، تنفيذا لما وعد فى أول كتابه ، ومن هؤلاء إبراهيم بن طريف الشامى [١] وإبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن [٢] ومثل هذا كثير فى الكتاب [٣] .

ويشير الأستاذ محمد ناصر الدين الألبانى إلى أن بعض المحدثين قد خَفِيَت عليه هذه الحقيقة فرأى أن سكوت ابن أبى حاتم عن الراوى معناه أن هذا الراوى ثقة ، يقول فى كتابه « الأحاديث الضعيفة » : وقد أورده (عبيدة بن عبد الرحمن أبو عمرو البجلى) ابن أبى حاتم فيمن اسمه عبيدة (٩٢/١/٣) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وفى هذا تنبيه على أنه لا ينبغى أن يحمل سكوت ابن أبى حاتم عن الرجل على أنه ثقة كما جرى عليه بعض المحدثين المعاصرين ، فإنك ترى هذا الرجل قد سكت عنه ، ويبعد جداً أن يكون عنده ثقة مع قول ابن حبان فيه [٤] .

وقد رتب ابن أبى حاتم أسماء الرواة على حروف المعجم ، كما ذكر ، فبدأ بحرف الألف ثم الباء ثم التاء إلى آخر الحروف ، ولكن ذلك كان بالنظر إلى الحرف الأول فقط ، ومن هنا ابتدأ بأحمد ثم ثنى بإبراهيم ، وثلّث بإسماعيل ، وبعده ذكر إسحق وهكذا وكان الترتيب يقتضى أن يكون إسحق قبل اسماعيل ، وإبراهيم قبل أحمد لو أنه نظر إلى ما بعد الحرف الأول فى الترتيب .

وفعل مثل ذلك فى اسم الأب ، فلم يلتفت إلا إلى الحرف الأول فقط ، فجمع كل مَن يشتركون فى الحرف الأول من اسم أبيهم فى مكان واحد ، وربما توسع فى الترتيب كما فعل فيمن اسمه محمد ، واسم أبيه عبد الله فقد رتبهم على أبواب باعتبار اسم الجد ، فيقول

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ : ١٠٨ .

(٢) المصدر السابق جـ ١ ق١ : ١٠٩ .

(٣) المصدر السابق جـ ١ ق ١ أرقام ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٤) الأحاديث الضعيفة مج ١ جـ ١ ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

مثلا باب من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله ، وأول اسم جده ألف ، ثم يقول : من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله ، وأول اسم جده باء . وهكذا .

ويختم كل اسم من الأسماء التى تكثر التراجم فيها بباب لمن يسمى بذلك الاسم ولم ينسب ، ويختم كل حرف بباب للأفراد ، وهم الذين لا يوجد فى الرواة مَن يسمى ذلك الاسم إلا واحد .

ثم ختم الكتاب بستة أبواب : الأول للذين لم يعرفوا إلا بابن فلان ، ورتَّبهم على أبواب باعتبار أسماء الآباء . الباب الثانى مَن يقال له : أخو فلان وفيه ترجمة واحدة . والباب الثالث للمبهمات وفيه ترجمتان فقط . والباب الرابع لمن عرف ابنه ولم يعرف هو ، وفيه ترجمة واحدة . والباب الخامس لمن لم يعرف إلا بكنيته ، ورتَّب الأسماء هنا على حسب الحروف . والباب السادس لمن تعرف بكنيتها من النساء ، ورتبهن على الحروف أيضا (١) .

وهذا الترتيب – وإن كان يبدو أنه على غير أساس حين يقدم بعض الأسماء على بعض مهملا الحرف الثانى من اسم الراوى أو اسم أبيه – له أساس نفسى دينى عند ابن أبى حاتم ، وبدافع من هذا الأساس سار على ترتيبه الذى بيناه ، ففى نفس ابن أبى حاتم أن الأسماء لها منزلة تابعة لمنزلة من يتسمى بها فمثلا اسم أحمد أرفع منزلة من غيره من الأسماء التى تبتدىء بحرف الألف ؛ لأنه اسم رسول الله ﷺ سيد الخلق ، ولهذا قدَّم اسم أحمد على جميع الأسماء التى تبتدىء بهذا الحرف ، ثم ثنى باسم إبراهيم ، لأنه اسم أبى الأنبياء ، وبعده إسماعيل ، لأنه جد العرب سيدنا إسماعيل عليه السلام .. وفى حرف العين مثلا قدَّم عبد الله لما فيه من لفظ الجلالة ، ولما فيه من الاعتراف بالعبودية لله .. وإذا كان الخلفاء الأربعة رضى الله عنهم يشتركون فى حرف العين ، فإنه قدّم ذكر من اسمه عبد الله وهو اسم أبى بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علىّ تبعاً لأفضلية بعضهم على بعض .

وفى الكتاب كله يبتدىء فى كل باب بالصحابة ، ثم يثنى بغيرهم ؛ لأن الصحابة مقدمون فى المنزلة على غيرهم . وهذا الأساس واضح فى كتاب الجرح والتعديل .

وليس كتاب « الجرح والتعديل » خاصا بالجرح والتعديل ، وإنما يضم إلى ذلك

---

(١) انظر الجرح والتعديل ، وتقدمة المعرفة : مقدمة المحقق ص يد ، يه .

بيانات هامة عن تاريخ الرواة ، فيذكر اسم الراوى كاملا ، ونسبته ، وموطنه ، وشيوخه الذين روى عنهم ، وتلاميذه الذين رووا عنه ، ومما هو قليل جداً أن يذكر وفاته [١] وبعض الأحاديث التى رواها مبينا علتها [٢] .

وقد اعتمد فى بيان ذلك اعتماداً كبيراً على أبيه وعلى أبى زرعة ، وإن كانت له بعض الإضافات مما سنذكره إن شاء الله تعالى .

وقدّم أبو محمد للكتاب بمقدمة هامة ردَّ فيها على قومٍ من أهل الزيغ والبدع ، زعموا أن الأخبار لا تصح بنقل الرواة لها ، كما تحتوى المقدمة أيضا على عدة أبواب تناول فيها بعض أصول علمىْ الرواية والجرح والتعديل ، وسنعرض هذه الأصول إن شاء الله فى فصل قادم .

وقد طبع فى حيدر آباد الدكن بالهند ، فى ثمانية مجلدات ، وكل مجلدين منها يكونان جزءا ، فيكون أربعة أجزاء ، وقد ابتدىء بطبع المجلد الثالث منه عام ١٣٦١ هـ لتيسر نسختين مخطوطتين منه ، ثم طبع بقية الكتاب فى الأعوام من ١٣٧١ - ١٣٧٣ هـ .

وقد اعتمد النشر فى المجلد الثالث على نسختين :

١ - النسخة السعيدية ، وهى نسخة محفوظة بمكتبة المفتى محمد سعيد المدارسى رحمة الله عليه بحيدر آباد ، وليست هذه النسخة كاملة .

٢ - النسخة الإسلامبولية ، وهى نسخة كاملة ، وهى موجودة فى مكتبة « كوبريلى » بتركيا .

أما بقية مجلدات الكتاب ، والتى طبعت بعد هذا المجلد ، فقد اعتمد فى نشرها على نسختين أيضا .

---

(١) الجرح والتعديل جـ ٤ ق١ رقمها ١٥٤١ - ١٥٤٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

(٢) الجرح والتعديل جـ ٤ ق١ رقم ١٦٣١ ص ٣٥٥ ، ورقم ٢٠٩٤ ص ٤٥٧ . فقد ذكر فى هذين الموضعين حديثين وبيّن ما فيهما .

وهذا يعتبر من **علم تاريخ الرواة** الذى يعرف برواة الحديث من الناحية التى تتناول روايتهم للحديث ، فهو يتناول بالبيان أحوال الرواة بذكر تاريخ ولادة الراوى ووفاته وشيوخه وتاريخ سماعه منهم ، ومن روى عنه وبلادهم ومواطنهم ورحلات الراوى وتاريخ قدومه إلى البلدان المختلفة وسماعه من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أو بعده (نشأة علوم الحديث ص ١٢٠) .

١ – النسخة الإسلامبولية السابقة .
٢ – النسخة المصرية المحفوظة فى دار الكتب المصرية .

والكتاب حقّق تحقيقاً جيداً ، حقق بعضه الأستاذ الكبير عبد الرحمن بن يحيى المعلمى الذى انفرد بتحقيق المجلد الأول والثانى والقسم الأول من المجلد الرابع [١] ، كما اشترك مع آخرين فى تحقيق المجلد الثالث [٢] .

وقد اعتمد فى التحقيق على بعض الكتب الخاصة بهذا الشأن يعرض ما فيه على ما فى هذه الكتب [٣] وعلى الرغم من هذا التحقيق الجيد فإن الكتاب لازال فى حاجة إلى مزيد من التحقيق ؛ لأن هناك نسخاً أخرى للكتاب مخطوطة غير النسخ السابقة [٤] ، تبتغى المقابلة بينها وبين النسخة المطبوعة ، لعلَّ هذه المقابلة ، تحل بعض المشكلات التى تركت بدون حل فى النسخة المطبوعة ، وذلك مثل بعض النصوص التى نسبها بعض المؤلفين المتأخرين إلى ابن أبى حاتم وليست موجودة فى النسختين اللتين اعتمد عليهما عند النشر ، ففى ترجمة داود بن خلف الأصبهانى أشار الأستاذ المحقق إلى أن الحافظ ابن حجر نسب إلى ابن أبى حاتم فى كتابه لسان الميزان قولاً عن هذا الرجل فقال : « وقد ذكره ابن أبى حاتم فأجاد فى ترجمته فإنه قال : روى عن إسحق الحنظلى ، وجماعة من المحدثين ، وتفقه للشافعى رحمه الله تعالى ، ثم ترك ذلك ونفى القياس ، وألف فى الفقه على ذلك كتباً شذ فيها عن السلف ، وابتدع طريقة هجره أكثر أهل العلم عليه ، وهو مع ذلك ، صَدوق فى روايته ونقله واعتقاده ، إلا أن رأيه أضعف الآراء ، وأبعدها عن طريق الفقه ، وأكثرها شذوذاً » ، قال الأستاذ المحقق بعد هذا : « وليست هذه العبارة فى هذه الترجمة ، ولا فى غيرها من هذا الباب فى الأصلين اللذين عندنا ، فالله أعلم » [٥] .

كما أن بعض الكتب التى اعتمد عليها أبو محمد فى نقل أقوال الأئمة قد نُشرت أخيراً والمقابلة بينها وبين ما فى أيدينا من مخطوطات قد يفيد إفادة كبيرة فى إعادة تحقيق

---

(١) انظر تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص كج من مقدمة المحقق .
(٢) انظر الجرح والتعديل جـ ٣ ق٢ ص ٣٢٩ .
(٣) انظر تقدمة المعرفة ص كج من مقدمة المحقق .
(٤) انظر تاريخ التراث جـ ١ ص ٤٤٧ ، ٤٤٨ .
(٥) الجرح والتعديل جـ ١ ق٢ : رقم ١٨٨٠ ص ٤١٠ – ٤١١ .

هذا الكتاب ؛ ذلك أننى لاحظت أن هناك بعض الاختلاف بين النسختين اللتين اعتمد عليهما فى النشر فى بعض أقوال الإمام أحمد بن حنبل التى نقلها ابن أبى حاتم عن طريق ابنه عبد الله فيما كتب إليه به [١] . وقد نشر كتاب « العلل ومعرفة الرجال » للإمام أحمد من رواية ابنه عبد الله ، وقد سبق أن ذكرنا أن هناك تطابقاً بين ما نقله ابن أبى حاتم ، وما هو موجود فى هذا الكتاب مما يدلنا على أن – ما كتبه عبد الله بن أحمد إلى ابن أبى حاتم إنما هو نسخة من هذا الكتاب الذى رواه عن أبيه والذى هو بين أيدينا اليوم [٢] . فإذا وجدنا نسخة من النسختين اللتين حقق الكتاب على أساسٍ منهما توافق ما فى « كتاب العلل » تأكدنا أن هذا هو الصواب ، وأن النسخة الأخرى حصل فيها تحريف أو سقط ، فمثلا فى ترجمة « سلم بن أبى الذيال » فى الجرح والتعديل روى ابن أبى حاتم أن الإمام أحمد قال « ثقـة » ، ونبه الأستاذ المحقق أن هذا ما فى النسخة المصرية ، أما نسخة كوبريلى ففيها « ثقـة ثقـة » ، وكذا نقل صاحب تهذيب التهذيب [٣] . وما فى كتاب « العلل » يوافق النسخة المصرية [٤] . وهذا يؤكد أن الإمام أحمد قال عن هذا الراوى : « ثقـة » ولم يكرر ، ولا شك أن هناك فرقاً بين « ثقـة » و « ثقـة ثقـة » بالتكرير .

كما أن هناك عبارات غير واضحة وغير كاملة فى الجرح والتعديل ، نجدها واضحة فى كتاب العلل [٥] .

والكتاب يحتاج إلى فهارس ترتب فيها الأسماء ترتيبا دقيقا على حروف المعجم ؛ لأننا عرفنا أن الكتاب غير مرتب الأسماء هذا الترتيب الدقيق ، وفى حاجة أيضا إلى فهارس الكنى ؛ لأن الراوى كثيراً ما يذكر فى كتب السنة بكنية ، فتكون هناك صعوبة كبيرة فى العثور على ذلك الراوى إلا إذا كان معروف الاسم .

---

(١) انظر ص ٧٧ – ٧٨ من هذه الرسالة .

(٢) الجرح والتعديل جـ ٢ ق ١ : رقم ١١٤٥ ص ٢٦٥ .

(٣) تهذيب التهذيب ٤ / ١٢٩ .

(٤) العلل ومعرفة الرجال جـ ١ ص ٣٤١ . وقارن أيضا بين الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : ٢١٢ وبين ما فى العلل جـ ١ ص٣٥٣ .

(٥) قارن بين الجرح والتعديل جـ ٢ ق٢ رقم ١٧٦٧ ص ٣٧٧ والعلل جـ ١ ص ٣٨٣ - والجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ : رقم ٤٠٠ ص ٧٨ والعلل جـ ١ ص ٢٢٤ .

الفصل الثاني

أصالة ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل

* قضية إغارة ابن أبي حاتم على كتاب التاريخ الكبير للبخاري ومناقشتها .
* جهد ابن أبي حاتم في هذا الكتاب .



أرى من الواجب علينا ، ونحن ندرس كتاب « الجرح والتعديل » ، أن نناقش قضية هامة أثارها بعض الباحثين قديماً وحديثاً وهى أن كتاب الجرح والتعديل مأخوذ من كتاب « التاريخ الكبير » للإمام محمد بن إسماعيل البخارى . ويصور هذه القضية تلك الرواية التى نقلها غير واحد من المؤرخين ، وهى تقول بأن أبا أحمد الحاكم [١] قال : « كنت بالرى فرأيتهم يوماً يقرءون على أبى محمد بن أبى حاتم كتاب « الجرح والتعديل » ، فلما فرغوا قلت لابن عبدويه الوراق : ما هذه الضحكة أراكم تقرءون كتاب « التاريخ » لمحمد بن إسماعيل البخارى عن شيخكم على هذا الوجه ، وقد نسبتموه إلى أبى زرعة وأبى حاتم [٢] » . وللخطيب البغدادى عبارة توافق فى معناها رأى أبى أحمد الحاكم ، وإن كانت أقسى منها لهجة ؛ إذ نسب إلى ابن أبى حاتم الإغارة على كتاب البخارى ، يقول فى كتابه « موضع أوهام الجمع والتفريق » : « ومن العجيب أن ابن أبى حاتم أغار على كتاب البخارى ، ونقله إلى كتابه الجرح والتعديل ، وعمد إلى ما تضمنه من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة ، ودون عنهما الجواب [٣] » .

وسار فى هذا المضمار بعض الباحثين ، واعتبر بعضهم أن قيمة كتاب « الجرح والتعديل » تزداد بها « النظرة التقديرية إلى أصله كتاب التاريخ الكبير للبخارى [٤] » .

والواقع أن أبا أحمد الحاكم الذى أطلق هذه الدعوى ، وتبعه من جاء بعده — غير محق فى دعواه هذه ، ويبدو أنه — كما يقول الأستاذ المعلمى — « سمعهم يقرءون بعض التراجم القصيرة التى لم يتفق لابن أبى حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ، ولازيادة مهمة على ما فى التاريخ ، فاكتفى بتلك النظرة السطحية ، ولو تصفح الكتاب ما قال ماقال [٥] » .

والموازنة بين الكتابين تفيدنا فى الوقوف على حقيقة هذه القضية ، كما تفيدنا من

---

(١) انظر ترجمة له فى تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٩٧٦ - ٩٧٩ وقد توفى سنة ٣٧٨ (القرن الرابع) ، وهو من تلاميذ ابن أبى حاتم (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٨٢٩) .

(٢) المصدر السابق جـ ٣ ٩٧٨ .

(٣) موضع أوهام الجمع والتفريق جـ ١ ص ٨

(٤) الإمام البخارى محدثا وفقيها ص ٢٧٢

(٥) تقدمة المعرفة ، مقدمة المحقق ص « ى » .

ناحية أخرى فى زيادة التعرف على الكتابين الفذين فى علم الرجال ، وخاصة كتاب الجرح والتعديل موضوع دراستنا .

والواقع أن هذه الموازنة تظهر لنا فروقاً من نواحٍ عدة :

أولا — إذا نظرنا إلى الترتيب الذى سار عليه البخارى فى كتابه وجدناه يختلف عن الترتيب الذى سار عليه ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » ، فالبخارى ابتدأ كتابه بالمحمدين ليبتدىء برسول الله ﷺ ، فذكر اسمه ﷺ ونسبه ، وبعض أحاديثه ، وشيئا عن تاريخ الدعوة الإسلامية ، ثم استطرد بعد ذلك فى ذكر المحمدين كلهم .

وبعد ذكر المحمدين رتَّب أسماء الرواة فى الكتاب كله على حروف المعجم ا ب ت ث الخ ، كما نص على ذلك فى مقدمة الكتاب . وفى كل حرف يرتب الأسماء ترتيبا معجمياً باعتبار أسماء الآباء ، ويخرج عن هذا الترتيب بالنسبة للصحابة رضوان الله عليهم ، إذ يذكرهم جميعهم فى أول الحرف ، مراعاة لمنزلتهم وشرفهم .

أما ابن أبى حاتم فإنه — وإن كان قد اتبع الترتيب المعجمى مثل البخارى — قد التزم بهذا الترتيب من أول الكتاب فابتدأ بحرف الألف ، ولم يبتدىء بالمحمدين ، لأنها تبدأ بحرف الميم ، ولذلك أخّرها إلى حرف الميم ، ولم يذكر رسول الله ﷺ فى حرف الألف ، ولا فى حرف الميم باعتبار أن اسمه أحمد أو محمد ؛ لأنه كتب عنه ﷺ فى المقدمة التى قدم بها للكتاب واستغرقت كتاباً كاملا أسماه « تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل » .

ولم يذكر أسماء الصحابة الذين يشتركون فى الحرف الأول فى أول هذا الحرف كما فعل البخارى — وإنما فرّقهم على الأبواب فجعل كل مَن يشتركون فى الاسم الواحد وفى اسم الأب فى مكان واحد — كما سبق أن ذكرنا .

ونجد الاختلاف أيضا فى ترتيب الرواة المسمين باسم واحد ويتشابهون فى اسم الأب .

وقد قدم ابن أبى حاتم لكتابه بمقدمة أخرى ذكر فيها أبوابا عن قوانين الرواية وبعض أصول علم الجرح والتعديل ، وقد خلا كتاب البخارى من كل ذلك .

وهكذا يطالعنا الاختلاف بين الكتابين منذ الصفحات الأولى منهما .

ثانيا – يحتوى كتاب « التاريخ الكبير » على اثنى عشر ألفا وخمس عشرة ترجمة [١] . أما كتاب الجرح والتعديل فيزيد على ذلك كثيراً ؛ إذ يحتوى على ثمانية عشر ألفا وأربعين ترجمة ؛ فهو يزيد عن تراجم البخارى بمقدار خمسة آلاف وسبعمائة وخمس وعشرين ترجمة ، وهى زيادة ليست بالقليلة ؛ لأنها تقرب من نصف ما فى البخارى من تراجم . وإذا استطردنا فى التفصيلات فإننا نجد أن عددَ مَن ترجم لهم البخارى ممن يسمون محمداً ثمانمائة وواحدة وسبعون ترجمة (٨٧١ ترجمة) مع أن عدد مَن يسمى بهذا الاسم فى « الجرح والتعديل » ألف وثلاثمائة وتسعة وعشرون (١٣٢٩ ترجمة) بزيادة قدرها أربعمائة وثمان وخمسون ترجمة (٤٥٨ ترجمة) .

كما ذكر البخارى مثلا اسما واحداً يسمى أحمد بن أحمد [٢] ، ولكن ابن أبى حاتم ذكر خمسة رواة يسمون بهذا الاسم .

وهذا يدلنا على أن ابن أبى حاتم رأى أن البخارى لم يستوعب فى كتابه كل أسماء الرواة ، فأحس بالحاجة إلى مؤلَّف يضم ما أهمله البخارى ؛ ومن اشتهر بالرواية بعد البخارى ممن أدركهم ابن أبى حاتم ، ولم يدركهم الأول ، فأبو محمد عاش بعد البخارى أكثر من سبعين عاما .

ثالثا – **وليس الاختلاف فى الكم فقط بل فى الموضوع أيضا** ؛ لأن البخارى فى كتابه يهتم بنواح لا يهتم بها ابن أبى حاتم ، كما أن الأخير يهتم بما لا يهتم به البخارى ، يذكر البخارى فى « التاريخ الكبير » اسم الراوى وشيوخه وتلاميذه ، وفى خلال ذلك يذكر بعض الآثار التى رواها ذلك الراوى ، أو التى رويت عنه ، ولا يذكر البخارى غالبا حكما على ذلك الراوى ، ولا أقوال الأئمة فى تعديله أو تجريحه .

أما ابن أبى حاتم فهو مثل البخارى فى ذكر تلاميذ الراوى وشيوخه ، ولكنه يختلف عن البخارى فى كونه لا يذكر غالبا شيئا عن الآثار التى يرويها ، ويهتم بناحية هامة ربما كانت الهدف الرئيس من تأليف كتابه ، وهى ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فى الراوى ،

---

(١) ذكر بعض الباحثين أن التاريخ الكبير يحتوى على أربعين ألف ترجمة ، وهذا خطأ فاحش (انظر السنة قبل التدوين ص ٢٦٥ ومرجعها) .

(٢) التاريخ الكبير جـ ١ قسم ١ رقم الترجمة ٧٦ .

وحكمهم عليه ، ولا شك فى أن كتاب الجرح والتعديل يؤدى وظيفتين هامتين ، هما تاريخ الرواة ، والحكم عليهم ، بينما اقتصر البخارى على الوظيفة الأولى ، وإن كانت أكمل عنده منها عند ابن أبى حاتم .

نضيف إلى ذلك أن كتاب ابن أبى حاتم فيه نقد ليس بالقليل لكتاب البخارى [١] وقد رأى ابن أبى حاتم أن أباه ، وأبا زرعة رأيا بعض الأوهام فى التاريخ الكبير ، ودوَّنا رأيهما فيها ، فرأى ابن أبى حاتم أن يسجل بعضها فى الجرح والتعديل ، وإن كان قد روى كتابا كاملا عن هذه الأخطاء عن أبى زرعة وأبيه [٢] ، كما أن فى كتاب الجرح والتعديل نقداً لكتاب آخر من كتب البخارى ، وهو **كتاب الضعفاء** [٣] ، فقد دوَّن لأبيه آراء يخالف فيها البخارى ، حيث جعل الأخير بعض الرواة ضعفاء ، ورآهم أبو حاتم عدولا .

ولا نريد أن ننفى وجود أى تأثير لكتاب البخارى على ابن أبى حاتم ، بل هناك بعض التأثير ؛ لأن الأخير ابتدأ عمله ، وأمامه عمل منظم على نحو فريد ، ربما لم يسبق إليه ، حتى إن بعض مشايخ البخارى سماه سحرا حين دخل به على الأمير عبد الله بن طاهر ، فاستفاد ابن أبى حاتم من هذا النظام فى صورته العامة ؛ لأنه مما لا شك فيه أنه قرأه كما قرأه أبو زرعه وأبوه . فالتأثير واقع من هذه الناحية الشكلية وبعض المنهج فقط ، أما من ناحية المادة ، فقد كان ما عند ابن أبى حاتم – مما حصله من شيوخه – ما يكفيه الإغارة على كتاب التاريخ الكبير ، وأخذ نصوصه .

وإذا كان هناك تشابه فى الأسماء أو فى بعض ما يتعلق بالرواة ، وتاريخهم ، فهذا أمر يمكن أن يحدث ، حتى ولو لم يطلع ابن أبى حاتم على كتاب البخارى ؛ لأن الاثنين يستقيان من مصادر واحدة ، سواء من ناحية الكتب أو الشيوخ .

وقد كانت سرقة الكتب أى أخذ ما فيها دون سماع ، ودون نسبة ما أخذ إلى

---

(١) استخرجت ذلك ، وجمعته فى جزء عندى ، ولم أذكره هنا خوف الإطالة .

(٢) كتاب بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى الذى سبق أن عرفنا به .

(٣) جمعته فى جزء أيضا . ومن أمثلة هذا : الجرح والتعديل جـ ٢ ق١ : رقم ٢٠ ص ٧ وجـ ٢ ق٢ : ١٠٣٠ ص ٢١٩ وجـ ٣ ق١ : رقم ٨٦٨ ص ١٥٧ .

صاحبه من الأعمال التى تنزل بمرتكبها إلى أدنى مراتب التجريح [١] ، فكيف يفعل رجل حافظ مثل ابن أبى حاتم الذى ينسب كل عمل إلى صاحبه ، ولا يبيح لنفسه أخف درجات التدليس ، فلا ينسب لنفسه سؤالا للشيخ سأله به غيره وهو حاضر فى المجلس [٢] ، ولم يعرف عنه قط نقيصة من نقائص بعض الرواة ؟ !

أضف إلى ذلك أن أبا حاتم وأبا زرعة ، وتبعهما عبد الرحمن فى ذلك قد تركا حديث البخارى ؛ لأنه قال « باللفظ فى القرآن [٣] » ، فكيف يترك ابن أبى حاتم حديثه ، ثم يأخذ منه تاريخ الرواة ؟ !

الذى يتصوره العقل أن أبا حاتم وأبا زرعة قد سمعا بكتاب البخارى ، وسمعا ما يثار حوله من نقد ، وما يقال فيه من نقص [٤] ، فقرآ هذا الكتاب ورأيا أنهما لو سجلا ما عندهما من معرفة عن الرواة ، ونبها على أخطائه لأنتجا عملا فيه خدمة كبيرة للعلم ، فقاما بهذا العمل ، وأضافا الكثير من الرواة . وجاء ابن أبى حاتم فاستفاد من عمل أبيه وأبى زرعة كما استفاد من عمل غيرهما من العلماء ، فجاء عمله على هذه الصورة التى تبدو أصالته فيها واضحة .

ويخيل إلينا أن ما أجاب به ابن عبدويه على ما قاله أبو أحمد الحاكم فيه مجانبة للواقع والصواب ، يقول ابن عبدويه للحاكم : « يا أبا أحمد إن أبا زرعة ، وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخارى قالا : هذا علم لا يستغنى عنه ، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا ، فأقعدا عبد الرحمن ، يسألهما عن رجل بعد رجل ، وزادا فيه ونقصا [٥] » .

إن ما جاء عن أبى زرعة وأبى حاتم من أحكام وإفادات ليس كله على صورة

---

(١) يقول السخاوى فى فتح المغيث (جـ ١ ص ٣٤٤) مبينا مراتب التجريح : « المرتبة الثالثة ... فلان يسرق الحديث ... وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة .

(٢) الجرح والتعديل جـ ٢ ق ١ : رقم ٢٢٠٣ ص ٥٠١ .

(٣) انظر ص ١٥٩ من هذه الرسالة .

(٤) سنذكر ما قاله بعض العلماء فى التاريخ الكبير بعد أن أخرجه البخارى للناس ، انظر ص ٢٥٥ - ٢٥٦ من هذه الرسالة .

(٥) تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٩٧٨ .

سؤال عبد الرحمن وجوابهما ، ولو كان الأمر كما قال ابن عبدويه لجاء الكتاب على صورة كتاب « علل الحديث » لابن أبى حاتم ، أى على هيئة سؤال وجواب ، ولكن ابن أبى حاتم يقول فى أغلب كتاب الجرح والتعديل : « سمعتُ أبى يقول ذلك » دون أن يقدم لإفادة أبيه بسؤال منه ، ومما يدل على أن الأمر ليس كما يصور ابن عبدويه أن السؤال عن حال بعض الرواة للإمامين كان من غير ابن أبى حاتم ، فالأخير مثلا يقول فى موضع من هذا الكتاب : « سُئل أبو زرعة » فقيل له : هذا الذى تقول سئل أبو زرعة ، سأله غيرك ، وأنت تسمعه أو سأله وأنت لا تسمع ؟ فقال : كلما أقول : سئل أبو زرعة فإنى قد سمعته منه ، إلا أنه سأله غيرى بحضرتى ، فلذلك لا أقول : سألته ، وأنا فلا أدلس بوجه ولا سبب [١] .

بالإضافة إلى هذا فلقد كان فى إجابة ابن عبدويه بعض الاتهام للإمامين الجليلين : أبى زرعة وأبى حاتم ، عندما ذكر أنهما أخذا عمل البخارى فزادا فيه ونقصا ، ثم ينسبان هذا العمل إليهما ، ولا يذكران أنه عن صاحبه الحقيقى وهو البخارى .

من أجل هذا يبدو أن ما قاله الأستاذ المعلمى – تعليقا على هذا الجواب – حق ، قال : « وأما جواب ابن عبدويه الوراق ، فعلى قدر نفسه ، لا على قدر ذينك الإمامين : أبى حاتم ، وأبى زرعة [٢] » .

ولا نذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى حين رجح أن موقف بعض المحدثين من البخارى لقوله باللفظ فى القرآن هو الذى جعل ابن أبى حاتم لا ينسب أحكاماً للبخارى أخذها فى كتاب الجرح والتعديل ، وأن أبا حاتم « يقف على ما حكم به البخارى فيراه صوابا فى الغالب فيوافقه عليه [٣] » . لا نذهب إلى ذلك ؛ لأن هذا يتناقض مع موقف لأبى حاتم وابنه ، وهو أن ابن أبى حاتم حينما أخذ انتقاد أبى زرعة لما فى « التاريخ الكبير » ، وعرضه على أبيه أبى حاتم كان يوافق فى بعض الرواة ويخالف أبا زرعة ، وقد نص على ذلك ابن أبى حاتم ، فذكر موافقة أبيه البخارى ، ولم يجد أى مانع من ذكر ذلك وروايته ، وجدير بالذكر أن الأستاذ المعلمى يعلم هذا الموقف

---

(١) الجرح والتعديل جـ ٢ ق١ رقم ٢٢٠٣ ص ٥٠١ .

(٢) تقدمه المعرفة مقدمه المحقق ص : يا .

(٣) المصدر السابق ، والصفحة نفسها .

جيداً ؛ لأنه هو الذى حقق كتاب « بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه » .

كما لا نرى ما يراه الأستاذ من أن تأثر ابن أبى حاتم بالبخارى يتعدى الترتيب وسياق كثير من التراجم إلى غير ذلك ؛ لأن التأثر لا يتعدى مطلقاً التأثير الشكلى الذى قلناه ، والذى عبر عنه الأستاذ المعلمى بـ « الترتيب وسياق كثير من التراجم » ، وأما عبارة « غير ذلك » ، فنرى أنه لا داعى لها ؛ لأنها لا تمثل حقيقة أو وجهاً حقيقيا من وجوه التأثير .

وإذا رجعنا إلى جواب ابن عبدويه مرة أخرى ، وجدنا أننا فى حاجة إلى مناقشة ما يوحيه ذلك الجواب ، فكلامه يوحى بأن كتاب الجرح والتعديل - وإن كان غير كتاب التاريخ - إنما هو لأبى حاتم وأبى زرعة ، وليس لابن أبى حاتم فيه شئ فهل هذا صحيح ؟ وهل كل ما فى الجرح والتعديل لهذين الإمامين ؟ كما يوحى كلام ابن عبدويه .

لقد ذكرنا فيما سبق ما يجيب على هذا السؤال ، ولكننا هنا نريد أن نزيد هذا الأمر إيضاحاً ، فنبين ما قدمه ابن أبى حاتم من جهد مستقل فى هذا الكتاب عن الرواة ، وخاصة ذلك الجهد الذى قدمه نتيجة لخبرته .

ونبادر فنقول : إن جهد أبى زرعة وأبى حاتم لا يتعدى ثلث الكتاب ، والباقى إنما هو جهد لابن أبى حاتم ، ويتجلى هذا الجهد فى عدة أمور :

أولها :أنه استقل ببعض التراجم ، فلم يكن فيها شئ لأبى زرعة وأبى حاتم ، كما لم ينسب شيئا من هذه التراجم إلى أحد من الأئمة الآخرين ، ومن هذه التراجم ترجمة « إبراهيم بن هانئ النيسابورى أبو إسحق نزيل بغداد » قال فيها : « روى عن المقرئ ، ومحمد بن كثير المصيصى ، وأبى غسان ، وعبيد الله بن موسى ، وأبى عاصم النبيل ، وأبى نعيم ، وعفان ، وسعيد بن عفير ، وحجاج بن نصر . سمعت منه ببغداد فى الرحلة الثانية ، وهو ثقة صدوق (١) .

ثانيها : أنه كثيراً ما يشترك مع أبيه فى تقديم المادة عن المترجم عنه ، فمثلا فى ترجمة حوشب بن سيف أبى روح السكسكى المعافرى يقول : « شامى روى عن فضالة ابن عبيد ، ومعاوية ، وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، وعن رجل من السكاسك عن

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ : رقم ٤٧٢ ص ١٤٤ ومثلها كثير فى الكتاب .

معاذ بن جبل ، وعن شدّاد بن أفلح المقرئ . روى عن صفوان بن عمرو سمعت أبى يقول بعض ذلك ، وبعضه من قبلى [١] . ويتكرر ذلك فى الكتاب .

وإذا كنا لا نقدر أن نفرق فى هذه الترجمة ، بين ما لأبى حاتم وما لابنه ، فإننا نضع أيدينا على ذلك فى بعض التراجم ، حيث يورد ما قاله أبوه فى الترجمة ، ثم يعقب على ذلك بما عنده ، ويتجلى ذلك فى مثل هذه الترجمة : « إبراهيم بن المختار الرازى من أهل الخوار ، روى عن شعبة ، والثورى ، وابن جريج ، وابن إسحق ، وعنبسة بن الأزهر ، روى عنه فروة بن المغراء ، ومحمد بن سعيد الأصبهانى ، سمعت أبى يقول ذلك . **قال أبو محمد** : روى عنه هشام بن عبيد الله الرازى ، وسعيد بن محمد الجرمى ، ومحمد بن عبد الله بن أبى جعفر الرازى ، وعمرو بن رافع [٢] .

ثالثها : كما أن له أيضا بالإضافة إلى ذكر شيوخ بعض الرواة وتلاميذهم بعض الأحكام عليهم معدلاً أو مجرحاً لهم ، وهذا – غالبا – خاص بالرواة الذين عاصرهم ، وقد كانت له أحكام على ما يزيد على الأربعمائة راوٍ [٣] .

رابعها : وتتجلى أصالة ابن أبى حاتم هنا حين نراه يخالف أباه فى بعض الأحكام التى يصدرها على الرواة ، فيضعهم فى منزلة غير المنزلة التى وضعهم فيها أبوه ، فمثلا قال ابن أبى حاتم فى عباد بن الوليد بن خالد : « صَدوق » ، وقال عنه أبو حاتم « شيخ » . وهذه فى منزلة ، وتلك فى منزلة ، كما سنعرف عند ما نذكر مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبى حاتم . وقال ابن أبى حاتم فى على بن الحسين بن الحر بن أشكاب (صَدوق ثقة) وقال عليه أبو حاتم : (صَدوق) فابن أبى حاتم وضعه فى مرتبه أعلى من المرتبة التى وضعه فيها أبوه .

خامسها :وتتجلى أصالته أيضا حين يرجح بعض أقوال الأئمة على قول أبيه ،

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ق ٢ رقم : ١٢٥٢ ص ٢٨٠ وانظر أيضا فى هذا الجزء وذلك القسم ١٣٣٧ ، ١٣٤٣ .

(٢) المصدر السابق جـ ١ ق١ رقم : ٤٤٣ ص ١٣٨ وانظر رقما ٤٤٧ ، ٥٤٧ وجـ ٢ ق٢ : رقم ١٧٣٦ ص ٣٧١ .

(٣) انظر بعض هذه الأحكام بالملحق الخاص بشيوخ ابن أبى حاتم بآخر هذه الرسالة .

ويتضح ذلك فى ترجمة « حُرَيْث بن مالك المازنى » ، يقول أبو حاتم فيه : « حريث بن مالك المازنى ، أبو هنيدة ، وقيل : البراء بن نوفل ... قال أبو محمد : والصحيح أن أبا هنيدة اسمه البراء بن نوفل فيما حدثنا على بن الحسن عن أحمد بن حنبل أنه قاله [١]» .

فقد رجح قول الإمام أحمد على قول أبيه .

وأحيانا كان ينبه على خطأ وقع فيه أبوه ، مما يدل على أنه لا يأخذ قوله قضية مسلَّمة ، فقد قال أبوه فى ترجمة عبد الله بن شريح : « ثم أجمعوا على نسبه فقالوا : إنه قيس ابن زائدة الأصم » .

ويعقب أبو محمد على هذا القول بقوله :

« وكيف أجمعوا ، وقد حكينا عن ثلاثة نَفَرٍ خلاف ذلك ، محمد بن إسحق ، وعلى بن المدينى ، والحسن بن واقد [٢] »

سادسها : الكثير الغالب من أحكام أئمة الجرح والتعديل ــ غير أبى حاتم وأبى زرعة ، وهو يستغرق نصف الكتاب تقريبا يرجع الجهد فى جمعه وتصنيفه لابن أبى حاتم ، فقد اتصل بالتلاميذ الذين رووا علم هؤلاء الأئمة ــ كما ذكرنا من قبل ــ ونقل هذه الأحكام مسندة إليهم بسند خالٍ من أبيه وأبى زرعة غالبا . ولنأخذ مثالا لذلك يرينا كيف تعددت المصادر التى استخدمها ابن أبى حاتم فى تأليف كتابه ، وهذا المثال هو ترجمة الإمام أحمد بن حنبل ، وقد اخترنا هذه الترجمة ؛ لأن معرفة أبى زرعة وأبى حاتم بعلم ذلك الإمام معرفة واسعة ، يقول أبو بكر الخلاّل معبرا عن هذا : « وكانا عالمين بأحمد بن حنبل يحفظان حديثه كله [٣] » فلو كان ــ ابن أبى حاتم يعتمد عليهما اعتماداً كليًّا فى كتابه لأخذ معرفتهما عن الإمام ، واكتفى بما يقولان عنه .

ولقد استغرقت هذه الترجمة فى الكتاب صفحتين تقريبا ، وهى من التراجم الكبيرة فى الكتاب .. ماذا لأبى حاتم ولأبى زرعة ؟ وماذا لغيرهما مما جمعه ابن أبى حاتم وصنفه ؟

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ق٢ رقم : ١١٧٥ ص ٢٦٣ .

(٢) المصدر السابق جـ ٢ ق٢ رقم : ٣٧٢ ص ٧٩ .

(٣) طبقات الحنابلة جـ ١ ص ١٩٩ .

ابتدأ ابن أبى حاتم هذه الترجمة ببيان من روى عنهم الإمام أحمد وبيان موطنه ، ثم قال : سمعت أبى وأبا زرعة يقولان ذلك ، ويقولان : كتبنا عنه . ثم يذكر هو أنهما رويا عنه ، واستغرق كل هذا ثلاثة أسطر تقريبا .

ثم انتقل أبو محمد بعد ذلك إلى شيوخه الآخرين ينقل عنهم ما رووه عن شيخهم الإمام أحمد أو عن شيوخهم عنه ، فذكر فى ذلك ست روايات تبين قيمة علم الإمام ومنزلته بين علماء عصره .

ثم يروى عن أبيه أنه سئل عن أحمد بن حنبل فقال : هو إمام ، وهو حجة . فالسؤال ليس منه ، وإنما من غيره وهو يسمع . ولا يروى فى خلال ذلك إلا قولين له سمعهما منه فى الإمام أحمد [١] .

سابعها : ولم تكن أقوال الأئمة ينقلها ابن أبى حاتم فقط ، وإنما كان يرجح بعض أقوالهم على بعض ، أو كان يفسرها ويبين ما بُنيت عليه من أساس .

فقد روى والده أن مصعب بن سعيد الحرانى قال : قال لى عبيد الله بن عمرو قال سفيان : عبد الكريم عن زياد بن أبى مريم : « فى الندم توبة » قلت له : إنما هو ابن الجراح قال عبيد الله : وقد رأيت أنا زياد بن الجراح . ووهم ابن عيينة ، فروى عن عبد الكريم الجزرى فقال : عن زياد بن أبى مريم .

فعقب ابن أبى حاتم على هذا القول بما يدل على أن ابن عيينة لم يَهِم فقال : « قد روى هذا الحديث سفيان الثورى عن عبد الكريم الجزرى فقال عن زياد بن أبى مريم كما رواه ابن عيينة ، فدل على أن عبد الكريم قال مرة : زياد بن الجراح ، ومرة قال : زياد بن أبى مريم » ، ثم أردف بما يدل على الصحيح من ذلك فقال : « والصحيح زياد بن الجراح [٢] » .

ومن أمثلة ذلك أيضا أن أبا حاتم حكم على ربيع بن حبيب أبى سلمة بأنه ليس بقوى ، وأحاديثه عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن على عن النبى ﷺ مناكير ، ونوفل مجهول ، وقال عنه يحيى بن سعيد القطان قريبا من هذا القول : « تعرف وتنكر » .

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ : رقم ١٢٦ ص ٦٨ .

(٢) المصدر السابق جـ ١ ق٢ رقم : ٢٣٨٣ ص ٥٢٨ .

وقال الإمام أحمد عن هذا الراوى : « ما أرى به بأسا » وقال يحيى بن معين عنه « ثقة » وقال على بن المدينى « ثقة » .

وعقب أبو محمد بما يبين الأساس الذى بنى عليه حكم الإمامين الأولين فقال : « اتفاق أحمد ويحيى على توثيقه يدل على أن إنكار حديثه عن نوفل ليس منه ، وأنه من نوفل بن عبد الملك [١] . فمن هذا نفهم أن أبا حاتم ويحيى بن سعيد نظرا إلى أنه يروى أحاديث منكرة ، فحكما عليه بهذا الحكم . وأن الباقين نظروا إلى أن ما يرويه من أحاديث منكرة ، ليس له ذنب فى روايتها ، وإنما الذنب على الراوى الذى قبله أو بعبارة أخرى فوقه ، وهو نوفل بن عبد الملك ، فالإنكار جاء منه .

كل هذا يقنعنا بأن ابن أبى حاتم لم يعتمد على أبيه وأبى زرعة فقط فى عمل كتابه ، وأن الأمر لم يكن كما قال ابن عبدويه « أقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل ، وزادا فيه ونقصا » .

بقى أن نلقى نظرة على **نقد ابن أبى حاتم** فى « الجرح والتعديل » ؛ لأنه — وإن كان قليلا — مظهر من مظاهر أصالة الرجل فى كتابه .

وقبل أن نبين تعديله للرواة وجرحه لهم نذكر ما قاله أبو محمد فى منهج نقد الحديث ؛ لأنه الأساس فى نقده للرواة ؛ يقول : « تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره ، فإن تخلف عنه فى الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش ، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره ، فإن خالفه فى الماء والصلابة علم أنه زجاج ، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة ، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم [٢] »

بعد هذا نقول إن حكمه على الرجال كان قليلا ، ومقتصرا — فى الغالب — على الرواة الذين عاصرهم . ويستحسن أن نذكر ألفاظه التى أطلقها عليهم حتى تتبين ملامح اتجاهه فى نقد الرواة :

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ق٢ رقم : ٢٠٦٣ ص ٤٥٧ .

(٢) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص ٣٥١ .

أولا :فى التعديل :

ثبت صدوق من الحفاظ – ثقة كان من الحفاظ ممن يحسن الحديث ويحفظه – كان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث ، صدوق ثقة من الحفاظ .

ثقة مرضى – ثقة رضا – ثقة يحتج بحديثه – صدوق ثقة – ما رأيت منه إلا خيرا .

صدوق – محله الصدق – صدوق لا بأس به – كان رجلا صالحا صدوقا فى الحديث – كان صدوقا من العباد .

كانت من الصالحات قولها .

ثانيا : فى الجرح :

محله الصدق كانت فيه غفلة – ضعيف الحديث .

صاحب رأى – تكلموا فيه – سيىء الحفظ .

حديثه باطل – له حديث ليس له أصل – دل حديثه على أن الرجل ليس بصدوق – لم أجد حديثه حديث أهل الصدق – لم يكن عندى بصدوق . قال لى بعض أهل ... ليس بصدوق .

ونلاحظ أن ألفاظ الجرح أقل بكثير من ألفاظ التعديل ، وربما كان ورع الرجل هو الذى يجعله يتحرج فى تسجيل كثير من هذه الألفاظ ، ويؤيد هذا أنه كان لا يطلق على الراوى ما يجرحه مباشرة ، وإنما ينسب إلى غيره أنه هو الذى جرحه : « تكلموا فيه » أو ينسب هذا الجرح إلى الحديث الذى رواه ، ليفهم أنه ما دام يروى أحاديث هكذا فإنه غير عدل ، ومعظم هذه الألفاظ من هذا النوع : « حديثه باطل » « له حديث ليس له أصل » ... الخ .

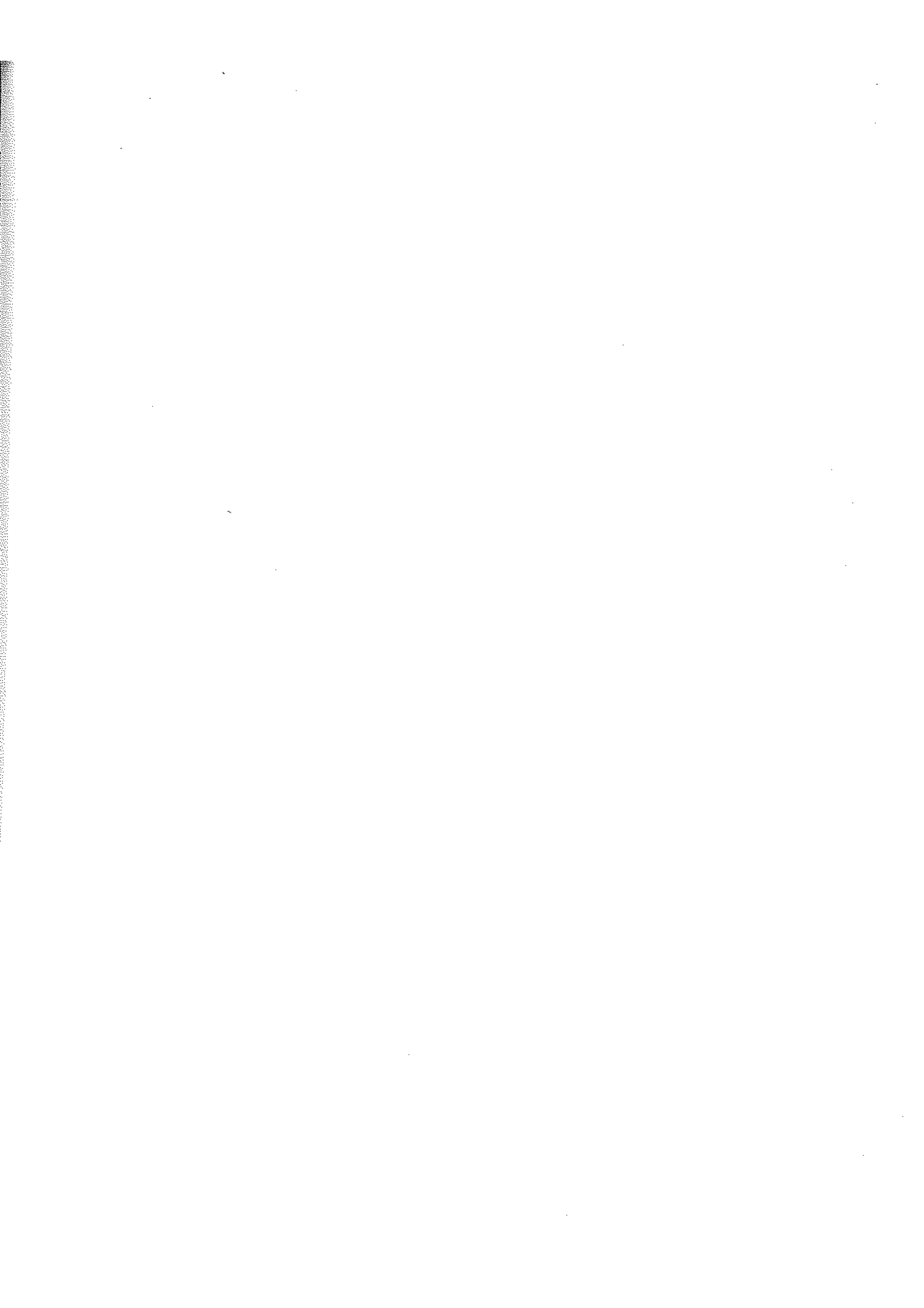
والحق أننى لم أجده فى الكتاب كله يخرج عن هذين النوعين من الألفاظ اللهم إلا فى قوله : « صاحب رأى » ، وهو يكتفى بهذه العبارة ، ولا يزيد عليها ، لتدل على أنه متهم بشىء ، ولكن يظهر هنا تحرجه أيضا ؛ لأنه لا يطلق عليه من العبارات القاسية التى يطلقها النقاد على أهل الرأى .

وقوله : « سيىء الحفظ » ، وهى وإن كانت جرحا مباشرا ، فإنها ليست عنيفة فى هذا الباب ؛ لأنها تحتمل أن يكون الرجل صالحا وصدوقا ، وأن سوء الحفظ هذا ليس ناشئا عن خلق ذميم فيه .

ولم أجد ابن أبى حاتم يعنف فى جرحه إلا فى موضع واحد من الجرح والتعديل وذلك عند حكمه على داود الأصبهانى ، فقد قال فيه : كان ضالًّا مبتدعا مموها ممخرقاً ويبدو أنه عنف على هذا الرجل ؛ لأنه « قصد أهل الحديث ، وذمهم وعابهم بكثرة طلبهم للحديث ورحلتهم فى ذلك [1] » .

* * *

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق٢ رقم : ١٨٨٠ ص ٤١٠ .



الفصل الثالث

مشروعيه الرواية وأصول الجرح والتعديل

* ابن أبى حاتم من أبرز الذين ألفوا فى علم الجرح والتعديل .

* مناقشة ابن أبى حاتم لمن يزعم أن الآثار لا تثبت بالرواية .

* رأينا فى رده على هؤلاء القوم ، ومدى إفادة ذلك الرد فى تأصيل الرواية وبيان مشروعيتها .

* منهج ابن أبى حاتم فى عرض أصول الجرح والتعديل .

* عرض لهذه الأصول .



يمكن أن نعتبر عبد الرحمن بن أبى حاتم من أبرز المؤلفين فى علوم الحديث ، وفى عرضنا للأبواب التى صدر بها كتابه « الجرح والتعديل » ما يبين أنه من أهم الذين ألفوا فى أصول الرواية ، وبعض قواعد الجرح والتعديل .

١ – مشروعية الرواية :

وقد بدأ هذه الأبواب ببيان مشروعية الرواية ، وأن السنن تثبت بها .

فقد رأى أن هناك قوماً وصفهم بأنهم « من أهل الزيغ والبدع » رأوا أن كل ما يرويه الرواة من الأخبار والأحاديث عن رسول الله ﷺ لا يصح ؛ لأن الطريق الوحيد لصحة هذه الأخبار إنما هو إجماع الأمة عليها لا نقل الرواة لها ، فإذا نقل الخبر راوٍ أو اثنان أو ثلاثة فإن هذا النقل لا يصح ولا يثبت به شئ .

يقول ابن أبى حاتم : « بدأنا فى ذكر ثبوت السنن بنقل الرواة لها بما حضرنا من الدلائل الواضحة من كتاب الله عز ذكره ، وأخبار رسول الله ﷺ ؛ إذ كان قوم من أهل الزيغ زعموا أن الأخبار لا تصح بنقل الرواة لها ، وأن طريق صحتها إجماع العامة عليها [١] » .

وإذا كان ابن أبى حاتم لم يفصل القول فى هذه الجماعة بما يبين حجتهم فقد فصل ذلك الإمام الشافعى فى كتاب « الأم » وحكى دعوى هؤلاء القوم وحجتهم . قال فى كتاب « جماع العلم » من كتاب « الأم » فى باب « حكاية قول الطائفة التى ردت الأخبار كلها » : قال لى قائل ينسب إلى العلم بمذهب أصحابه : أنت عربى ، والقرآن نزل بلسان من أنت منهم ، وأنت أدرى بحفظه ، وفيه لله فرائض أنزلها ، لو شك فيها شاك قد تلبس عليه القرآن بحرف منها استتبته فإن تاب وإلا قتلته ، وقد قال الله عز وجل فى القرآن (تِبياناً لكل شئ) [٢] فكيف جاز عند نفسك أو لأحد فى شئ فرضه الله أن يقول مرة : الفرض فيه عام ، ومرة الفرض فيه خاص ، ومرة الأمر فيه فرض ، ومرة الأمر فيه دلالة ، وإن شاء ذو إباحة ، وكثر ما فرقت بينه من هذا عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر أو حديثان أو ثلاثة حتى تبلغ (به) رسول الله ﷺ وقد وجدتك ومن ذهب

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ : ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) سورة النحل آية : ٨٩ .

مذهبك لا تبرئون أحدا لقيتموه وقدمتموه فى الصدق والحفظ ولا أحدا (لقيت) ممن لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطىء فى حديثه : بل وجدتكم تقولون لغير واحد منهم أخطأ فلان فى حديث كذا وفلان فى حديث كذا ... أفيجوز أن يفرق بين شئ من أحكام القرآن ، وظاهره واحد عند من سمعه بخبر من هو كما وصفتم ، وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتمنعون بها ؟ [١] .

وقد رد ابن أبى حاتم على هؤلاء بطريقته ، التى لا تختلف دائما ، وهى رواية الآثار التى تدل على خلاف ما يقولون ، وتثبت أن الآثار تثبت بنقل الرواة العدول لها :

وقد ابتدأ ذلك ببيان أن القرآن الكريم فيه من الآيات ما يدل على تثبيت السنن بنقل الرواة لها ؛ ففى قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمةً وسَطاً لتكونوا شُهداءَ على الناس) [٢] دليل على ذلك ؛ لأن معنى « الوسط » فى الآية العدل ، وروى بإسناده ، عن أبى سعيد ، عن النبى ﷺ أنه قال : « يدعى نوح عليه السلام يوم القيامة فيقال له هل بلغت ؟ فيقول : نعم ، فيدعى قومه فيقال لهم : هل بلغكم ؟ ، فيقولون : ما أتانا من نذير ، وما أتانا من أحد ، فيقال لنوح عليه السلام : من يشهد لك ؟ فيقول : محمد رسول الله ﷺ وأمته ، فذلك قوله عز وجل (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) قال : الوسط العدل . فتدعون فتشهدون له بالبلاغ ثم يشهد عليكم بعد [٣] » .

وبعد أن يورد ابن أبى حاتم روايتين عن الحسن وأبى العالية تدلان على هذا المعنى يعقب بقوله : « لما أخبر الله عز وجل أنه جعل هذه الأمة عدلا فى شهادتهم بتبليغ رسلهم رسالات ربهم بان أن السنن تصح بالأخبار المروية ؛ إذ كانت هذه الأمة إنما علمت تبليغ الأنبياء رسالات ربهم بإخبار نبيهم ﷺ [٤] .

ثم ذكر آية أخرى من كتاب الله عز وجل ، وهى (فلولا نفر من كل فرقة منهم

---

(١) الأم جـ ٧ ص ٢٥٠ .

(٢) سورة البقرة آية ١٤٣ .

(٣) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ ص ٢ ، ٣ والحديث فى صحيح البخارى جـ ٤ ص ١٦٣ .

(٤) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ٣ .

طائفة ليتفقهوا فى الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون [(١)]) . ويروى بسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال فى تفسيرها : « لتنفر طائفة ولتمكث طائفة مع رسول الله ﷺ ، فالماكثون مع رسول الله ﷺ هم الذين يتفقهون فى الدين ، وينذرون قومهم إذا رجعوا إليهم من الغزو ، لعلهم يحذرون ما أنزل من بعدهم من قضاء الله عز وجل وكتابه وحدوده [(٢)] » .

ثم يعقب على ذلك بقوله : « قد أمر الله عز وجل المتخلفين مع نبيه ﷺ عمن خرج غازيا أن يخبروا إخوانهم الغازين إذا رجعوا إليهم بما سمعوا من رسول لله ﷺ من سنته ، فدل ذلك على أن السنن تصح بالإخبار [(٣)] .

وآية ثالثة وهى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا [(٤)]) ويروى بسنده أن الإمام ابن عباس بين سبب نزولها بقوله : « كان رسول الله ﷺ بعث الوليد بن عقبة بن أبى معيط إلى بنى المصطلق ، ليأخذ منهم الصدقات ، وأنه لما أتاهم الخبر فرحوا ، وخرجوا ليتلقوا رسولَ رسولِ الله ﷺ ، وأنه لما حُدِّث الوليد أنهم خرجوا يتلقونه رجع إلى رسول الله ﷺ ، فقال يا رسول الله ، إن بنى المصطلق قد منعوا الصدقة ، فغضب رسول الله ، ﷺ ، غضبا شديدا فبينما هو يحدث نفسه أن يغزوهم إذ أتاه رجل فقال له يا رسول الله : إنا حدثنا أن رسولك رجع من نصف الطريق ، وإنا خشينا أن

---

(١) سورة التوبة آية ١٢٢ .

(٢) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ ص ٣ ، ٤ .

(٣) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ٣ . وإذا كان ابن أبى حاتم قد اختار هذا الوجه فى تفسير الآية من قول ابن عباس فإنه قد ورد عن ابن عباس تفسير آخر للآية وهو :

« وقال العوفى عن ابن عباس فى هذه الآية : كان ينطلق من كل حى من العرب عصابة فيأتون النبى ﷺ ، فيسألونه عما يريدونه من أمر دينهم ، ويتفقهون فى دينهم ، ويقولون لنبى الله : ما تأمرنا أن نفعله ؟ وأخبرنا ما نقول لعشائرنا إذا انطلقنا إليهم . قال : فيأمرهم (نبى) الله بطاعة الله وطاعة رسوله ، ويبعثهم إلى قومهم بالصلاة والزكاة ، وكانوا إذا أتوا قومهم نادوا : إن من أسلم فهو منا ، وينذرونهم حتى إن الرجل ليفارق أباه وأمه ، وكان رسول الله ﷺ يخبرهم وينذرهم قومهم ، فإذا رجعوا إليهم يدعونهم إلى الإسلام وينذرونهم النار ، ويبشرونهم بالجنة » (تفسير الطبرى جـ ١٤ ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ تفسير ابن كثير جـ ٤ ص ١٧٣) .

(٤) الحجرات ٦ .

يكون رده كتاب « جاءه منك بغضب غضبته علينا ، وإنا نعوذ بالله من غضبه وغضب رسوله [١] » .

وروى ابن أبى حاتم أيضا عن مجاهد وقتادة والضّحّاك ما هو قريب من هذه الرواية . ثم قال مبينا موطن استشهاده بالآية الكريمة : « لما أخبرالوليد بن عقبة بن أبى معيط النبى ﷺ بامتناع من بعث إليهم مصدقا ، فقبل خبره لصدق الوليد وستره عنده ، وتغيظ عليهم بذلك ، وهَمَّ بغزوهم حتى نزل عليه القرآن : (إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) فكف عند ذلك عنهم — دل على أن السنن تصح عن رسول الله ﷺ بنقل الرواة الصادقين لها [٢] » .

وبعد هذا عقد بابا آخر [٣] بين فيه أن أقوال الرسول ، ﷺ ، قد وردت بأن السنن تثبت بنقل الرواة لها ، فروى بسنده أن رسول الله ﷺ أمر بنقل الأخبار عنه حين قال : « بَلِّغوا عنى ولو آية ، وحدِّثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » . كما أورد بسنده عن عبد الله بن عمرو أنه قال : « خرج إلينا رسول الله ﷺ ونحن سكوت لا نتحدث فقال : ما يمنعكم من الحديث ؟ قلنا : سمعناك تقول : « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » ، فخشينا أن نزيد أو ننقص ، فقال : « حدثوا عنى ولا حرج » .

وروى عن الحارث بن عمرو السهمى أنه قال : « أتيتُ رسول الله ﷺ بمنى أو بعرفات ثم قال : أيها الناس ، أى يوم ذا ؟ وأى شهر هذا ؟ .. قال فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحُرمة يومكم وشهركم وبلدكم ، اللهم هل بلغت ؟ فليبلغ الشاهد الغائب » .

وبعد رواية أحاديث أخرى عن النبى ﷺ فى وصف سنته بأنها ستنقل وتقبل ، وفى حضِّه على نقلها ، وترغيبه ﷺ فى طلبها ، ووصيته بالمرتحلين فيها [٤] — يقول :

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ ص ٤ ، ٥ .

(٢) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ ص ٦ .

(٣) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ٧ ، ٨ .

(٤) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ٨ ١٣

« ولما أوصى النبى ﷺ بطالبى الآثار والمرتحلين فيها ونبه فيها عن فضيلتهم . علم أن فى ذلك ثبوت الآثار بنقل الطالبين الناقلين لها . ولو لم تثبت الأخبار بنقل الرواة لها لما كان فى ترغيب النبى ﷺ فيها معنى [١] » .

ويرى ابن أبى حاتم أنه قد أتى فى ذلك بما يراه كافيا لدحض حجة هؤلاء وإبطال دعواهم [٢] ، ولكنى لا أظنه يقنع هؤلاء القوم بطريقته ؛ لأنه يستشهد بما يرفضونه أساسا وهو الآثار ، وحتى تلك الآيات التى ساقها ؛ لأنه يبين مواطن الاستشهاد فيها اعتمادا على ما ساقه من آثار وردت فى تفسيرها ، وهو كمحدِّث أُشربت نفسه حب الحديث لا يريد أن يخرج عن دائرة التحديث حتى فى المواطن التى ينبغى فيها الخروج عنها ليكون عمله مجديا ، ويؤدى الغاية المرجوة منه .

ومهما يكن من شئ فقد أفاد عمله هذا من ناحية أخرى من حيث بيان مشروعية الرواية وأهميتها فى نقل السنن . وفى ذلك تأصيل لها ، وبيان لقيمتها .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن بعض مسائل الجرح والتعديل وأحوال الرواة وجعل عنوانها « جماع أبواب الجرح والتعديل ، وشرح أحوال الرواة ومذاهبهم الدالة عليها » . وأدرج تحت هذا العنوان أبوابا عدة . وابن أبى حاتم يجعل رأيه هو عنوان الباب ثم يسوق من الروايات والآثار ما يؤيد هذا العنوان . أو بتعبير آخر ما يؤيد هذا الرأى ، وسنعرض هذه الأبواب أولا ليتبين لنا كيف عالج ما تصدى له من موضوعات فى أصول علمَى الرواية ، والجرح والتعديل ، ثم نجمل آراءه فى النهاية :

أولها : باب نفى تهمة الكذب عن الصحابة فى الرواية عن رسول الله ﷺ ، وقد روى بسنده فى هذا الباب أن رسول الله ﷺ قال : « سيكون فى آخر الزمان ناس من أمتى يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم [٣] » .

ويرى أبو محمد أن هذا الحديث فيه دليل على نفى تهمة الكذب عن صحابة

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ١٣ .

(٢) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ١٤ .

(٣) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ١٤ .

رسول الله ﷺ ؛ لأنه لما أخبر ﷺ بكذابين يكونون فى آخر الزمان يكذبون عليه . علم أن الأول ، وهم أصحابه خارجون عن هذه الجملة وزائل عنهم التهمة [١] .

ثانيها : باب فى الأخبار أنها من الدين ، والتحرز والتوقى فيها [٢]

روى بسنده فى هذا الباب . عن ابن سيرين قوله « كان يقال : إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها » .

وروى مثل هذا عن الضّحّاك بن مزاحم وأَنس بن سيرين .

وروى عن إبراهيم النخعى أنه قال : « كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرجل نظروا إلى صلاته وإلى هيئته وإلى سَمْته » . وعن عبد الرحمن بن مهدى أنه قال : « لا يكون إماماً أبدا رجل يحدِّث عن كل أحد » ، وغير ذلك من الآثار التى تبين قيمة الإسناد ، ووجوب التحرز والتوقى فى أخذ الأخبار وسماعها .

ثالثها : باب فى عدول حاملى العلم :

وقد روى فى هذا الباب حديثا واحدا بإسنادين وهو قوله ﷺ : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين [٣] » .

رابعها : باب فى الأخبار أن لها جهابذة ونقادا [٤]

وفى هذا الباب بين ابن أبى حاتم بالروايات المختلفة أن هناك صيارفة للحديث يعرفون صحيحه من سقيمه .

وقد كان هذا هو الموضوع الأساس فى كتابه « تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل » إلا أنه يشير هنا ، إلى بعض جهود أئمة آخرين غير الذين ذكرهم فى هذا الكتاب .

---

(١) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٢) المصدر السابق جـ ١ ق١ : ص ١٥ ، ١٦ .

(٣) انظر طرق هذا الحديث وتخريجه فى مناقب الشافعى جـ ١ ص ٦ ، ٧ .

(٤) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ : ص ١٧ - ٢٣ .

ذكر قول الأعمش : « كان إبراهيم النخعي صيرفيا فى الحديث ، وكنت أسمع من الرجال فأجعل طريقى عليه فأعرض عليه ما سمعت » . وقول عمرو بن دينار فى الزهرى : إنه ما رأى أبصر بالحديث منه ، وقول عمر بن عبد العزيز : « عليكم بابن شهاب هذا فانكم لا تلقون أحدا أعلم بالسنة منه » . وغير ذلك من الروايات .

وهذا يثير فى الذهن سؤالا هو : لماذا لم يترجم لمثل هؤلاء فى تقدمة المعرفة كما ترجم لغيرهم ؟

قد يكون الجواب عن هذا أن غير الذين ذكرهم ليسوا فى درجتهم من حيث كثرة الجهد فى هذا الميدان ، أو أنه كان يذكر من اتضحت فيهم صفات أئمة نقد الحديث حتى يقاس غيرهم عليهم .

والواقع أنه لم يذكر أساسا لاختيار من ذكرهم فى تقدمة المعرفة ، حتى نتأكد من سبب أخذه لأناس ، وتركه آخرين .

وفى هذا الباب يشير إلى أن بعض الأئمة كانوا يحثون على نقد الحديث قبل أخذه ، ليترك حديث الكذابين وأهل الأهواء والبدع :

فقد روى عن عمرو بن قيس قوله : « ينبغى لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفى الذى ينتقد الدراهم ؛ فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج ، وكذلك الحديث ، وقول يزيد بن حبيب : « إذا سمعت الحديث فانشده ، كما تنشد الضالة ، فإن عرف فخذه وإلا فدعه » . وقول الأوزاعى : « كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة ، فما عرفوا أخذنا وما تركوا تركنا » .

كما أشار فى هذا الباب إلى فضل أئمة نقد الحديث ، فروى عن إسحاق بن موسى الأنصارى قوله : « ما مكن لأحد من هذه الأمة مامكن لأصحاب الحديث ؛ يعنى لأئمة أهل الحديث العالمين النقاد لآثار رسول الله ﷺ ؛ لأن الله عز وجل قال فى كتابه : (وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم) فالذى ارتضاه الله عز وجل قد مكن لأهله فيه فيقبل منهم – يعنى قولهم فى رواة حديث رسول الله ﷺ ، وحديث أصحابه ، ثم إن كان منهم رجل أحدث بدعة سقط حديثه وإن كان أصدق الناس ، ولم يكن لأصحاب

الأهواء أن يقبل – يعنى قولهم فى روايتهم حديثا واحدا عن رسول الله ﷺ ؛ لأن أصحاب الأهواء ليسوا هم على الدين الذى ارتضاه الله عز وجل » .

وفى الباب غير ما ذكرناه كثير وقد أطال فيه أكثر من غيره ؛ لأنه أساس الجرح والتعديل فبغير نقاد الأحاديث ، والاعتراف بفضلهم ، والالتجاء إليهم لا يتمكن للكثيرين معرفة الأحاديث الصحيحة والزائفة فيروج الضعيف والموضوع ، ويأخذه الناس مقياساً لدينهم ، ومصدرا فى معرفة الحلال والحرام ، والطامة فى هذا وخيمة العقبى والمصير .

خامسها : باب فى أن وصف الرواة بالضعف ليس بغيبه (١)

روى فى هذا الباب قول عفان : « كنت عند إسماعيل بن علية ، فحدث رجل عن رجل بحديث ، فقلت : لا تحدث عن هذا ؛ فإنه ليس بثبت ، فقال : اغتبته ، فقال إسماعيل : ما اغتابه ، ولكنه حكم عليه أنه ليس بثبت » .

سادسها : باب فى الواهى الحديث أن الواجب على المسئول تبيين أمره (٢)

وقد روى فى هذا الباب قول يحيى القطان : « سألت سفيان وشعبة ومالك بن أنس عن الرجل الكذاب يبين لى أمره . قالوا : لا يسعك إلا أن تبين للناس أمره » . وفى رواية : « عن الرجل لا يكون ثبتا فى الحديث فيأتينى الرجل فيسألنى عنه – قالوا : أخبر عنه ، وبين أمره » .

سابعها : باب فى اختيار الأسانيد (٣)

وقد روى فى هذا الباب روايات تفيد أن الواجب على المحدث ألا يلتفت إلى قرب الإسناد أو بعده ، فرب حديث بعيد الإسناد صحيح خير من حديث قريب الإسناد سقيم ، وإنما يتخير الأسانيد التى فيها رواة ثقات فقهاء بالحديث ، صدوقون فى رواياتهم .

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ق١ : ص ٢٣ .

(٢) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ٢٤ – ٢٧ .

كما روى موقفين لأئمة الحديث فى الذى لم يرزق من الحفظ والمعرفة بالحديث ما رزق غيره إذا اقتصر على ما فى كتابه ، ولم يقبل التلقين : هل يقبل حديثه أولا ؟

يرى الحميدى أن من اقتصر على ما فى كتابه ، فحدث به ولم يزد فيه ولم ينقص منه ما يغير معناه ، ورجع عما يخالف فيه بوقوف منه عن ذلك الحديث — لا يطرح حديثه .

ويرى الإمام مالك رأيا غير هذا ، فقد سئل : أيؤخذ ممن لا يحفظ ، ويأتى بكتب فيقول قد سمعتها وهو ثقة ؟ . فقال : لا يؤخذ عنه ، أخاف أن يزاد فى كتبه بالليل .

وفى رأينا أنه كان من الأولى أن يذكر هذين الرأيين فى الباب التالى ؛ لأنه موضعهما كما سنرى .

ثامنها : باب بيان صفة من يحتمل عنه الرواية فى الأحكام والسنن [١]

روى فى هذا الباب ما يبين أن كبار المحدثين لا يحتملون الرواية فى الأحكام والسنن إلا عن الثقات الذين شهد لهم بالطلب وليسوا من أهل البدع . كما روى قول إبراهيم النخعى السابق « كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرجل نظروا إلى صلاته ، وإلى هيئته ، وإلى سمته » ، كما روى ما قاله الإمام الشافعى فى الذى تقوم بخبره الحجة . فقد ذكر له صفات فى « كتاب الرسالة » وهى :

١ — أن يكون ثقة فى دينه

٢ — أن يكون معروفا بالصدق فى حديثه

٣ — أن يكون عاقلا لما يحدث به

٤ — أن يكون عالما بما يحيل معانى الحديث من اللفظ ، أو أن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه لا يحدث به على المعنى ؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، فإذا أداه بحروفه لم يخف عليه من ذلك .

٥ — أن يكون بريئاً من التدليس ، فلا يحدث عمن لقى ما لم يسمع منه

٦ — أن يكون سنده موصولا ، وأن يكون كل راوٍ فى هذا السند فوقه فيه هذه الصفات .

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ٢٧ — ٣٠

تاسعها : باب فى الآداب والمواعظ أنها تحتمل الرواية عن الضعاف

ولم يرو فى هذا الباب إلا أثرا واحدا عن ابن المبارك ؛ إذ قيل له ، وروى عن رجل حديثا : هذا رجل ضعيف ، فقال : يحتمل أن يروى عنه هذا القدر ، أو مثل هذه الأشياء . وقد سأل أبو حاتم عبدة بن سليمان الذى روى عن ابن المبارك هذا الأثر : مثل أى شئ كان ؟ قال : « فى أدب .. فى موعظة .. فى زهد .. أو نحو هذا » .

وإذا كان هذا هو رأى ابن أبى حاتم فإن المذاهب فى الأخذ بالحديث الضعيف ، أو عدم الأخذ به ثلاثة .

أولاها : لا يعمل به مطلقا لا فى الأحكام ولا فى الفضائل ، وقد حكى ذلك ابن السيد عن يحيى بن معين . ويقول الأستاذ « محمد جمال الدين القاسمى » : إن « الظاهر أن مذهب البخارى ومسلم ذلك أيضا ، يدل عليه شرط البخارى فى صحيحه ، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف ... وعدم إخراجهما فى صحيحهما شيئا منه . وهذا مذهب ابن حزم رحمه الله أيضا حيث قال فى « الملل والنحل » : ما نقله أهل المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ إلى النبى ﷺ ، إلا أن فى الطريق رجلا مجروحا بكذب أو غفلة ، أو مجهول الحال ، فهذا يقول به بعض المسلمين ، ولا يحل القول عندنا به ولا تصديقه ، ولا الأخذ بشئ منه [١] .

ثانيهما : أنه يعمل به مطلقا ، قال السيوطى : « وعزى ذلك إلى أبى داود وأحمد لأنهما يريان ذلك أقوى من رأى الرجال » .

ثالثها : يعمل به فى الفضائل . وهذا رأى ابن أبى حاتم كما رأينا . ويقول القاسمى : « إن هذا هو المعتمد عند الأئمة » وممن يرى هذا ابن مهدى [٢] .

ويرى الدكتور صبحى الصالح أن مراد الأئمة : أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدى وعبد الله بن المبارك من قولهم : « إذا روينا فى الحلال والحرام شدّدنا ، وإذا روينا فى الفضائل ونحوها تساهلنا » . هو الأخذ بالحديث الحسن فى غير الحلال والحرام .

---

(١) قواعد التحديث ص ١١٣ .

(٢) المصدر السابق ص ١١٣ ، ١١٤ .

فالمراد بالضعيف – هنا – الذى يتساهلون فيه هو الحسن . والذى كان – كما يقول الدكتور الصالح – « يعتبر قسما من الضعيف فى اصطلاح المتقدمين » ، وهو يرفض أن يكون مرادهم الحديث الضعيف الذى هو فى مقابل الصحيح والحسن وأن الناس يخطئون فى فهم هذا [١] .

وإذا نظرنا إلى تعريف الدكتور الصالح للحديث الحسن رأينا أنه لا يمكن أن يكون مراد الأئمة من الحديث الضعيف هو الحديث الحسن ، وأنه هو الذى يخطىء – ومعذرة فى هذا – لا الناس هم الذين يخطئون ، فهو يعرفه بأنه « هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط وسَلِمَ من الشذوذ والعلة » [٢] . وهو يقول : إن الحسن يحتج به مثل الحديث الصحيح ، وقال فى الحديث الضعيف : إنه « ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ، ولا صفات الحسن [٣] » ، ولم يشر عند الكلام على الحديث الضعيف بأن هناك خلافا بين المتقدمين والمتأخرين فى ماهيته ولم يقل بأن المتقدمين يصطلحون على أن الحسن قسم من أقسام الضعيف .

فهل كان يطلق أئمة الجرح والتعديل على الراوى بأنه ضعيف الحديث ويحتجون بحديثه ؟ لأنه يروى الأحاديث الحسان ؟ لقد قسم ابن أبى حاتم الرواة إلى أهل التزكية . ثم الصدوقين الذين يَهِمون أحيانا ، وهم من عبر عنهم الدكتور الصالح بأنهم عدول خفيفو الضبط ، الذين يروون الأحاديث التى نعتبرها حسانا . وأهل هاتين المرتبتين يحتج بحديثهما ، ثم الصدوقين الغالب عليهم الوهم والخطأ ، والسهو والغلط ، وهؤلاء يكتب من حديثهم الترغيب ، والترهيب ، والزهد ، والآداب ، ولا يحتج بحديثهم فى الحلال والحرام [٤] .

وهكذا نص على أن الأئمة يحتملون رواية الذين يغلب عليهم الوهم والخطأ والسهو والغلط فى فضائل الأعمال ، لا الذين يروون الأحاديث الحسان لأنهم خفيفو الضبط .

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢١٠ ، ٢١٢ .
(٢) المصدر السابق ص ١٥٦ .
(٣) المصدر السابق ص ١٦٥ .
(٤) سنعرض لهذا التقسيم قريبا إن شاء الله تعالى .

وفى استشهاد ابن أبى حاتم فى هذا الباب بقول ابن المبارك السابق ما يبين أنه فهم قول ابن المبارك على هذا النحو .

ولا أظن أن أحدا من الأئمة يخالف ابن أبى حاتم فى هذا . وأن هذا هو مراد ابن عيينة حين يقول فى بقية بن الوليد مثلا : « لا تسمعوا من بقية ما كان فى سنة ، واسمعوا منه ما كان فى ثواب وغيره » [(١)] .

فهل بقية مثلا من خفيفى الضبط الذين يروون الأحاديث الحسان حتى يقول ابن عيينة فيه هذا القول ؟

إن أحكام الأئمة عليه تدل على أنه كان من الرواة المدلسين الذين يروون أحاديث ليست حسانا وربما وصلت إلى درجة قريبة من الوضع .

يقول فيه يحيى بن معين : « فأما إذا حدث عن أولئك المجهولين ، فلا ، وإذا كنى ولم يسم اسم الرجل فليس يساوى شيئا » .

ويقول فيه أبو مسهر : « بقية أحاديثه ليست نقية فكن منها على تقية ، ويرى أبو حاتم أن حديثه لا يحتج به وأنه قد روى ثلاثة أحاديث موضوعة لا أصل لها » [(٢)] .

وعلى هذا فتفسير الدكتور الصالح خاص به وليس هو مراد أئمة علم الحديث الذين ذكرهم والذين لم يذكرهم ، وله أن يرى ما يشاء دون أن يلوى عبارات الأئمة ليجعلها تسير فى غير ما أرادوه لها ، أى تسير حيث أراد هو وارتأى ما رأى .

عاشرها : باب بيان صفة من لا يحتمل الرواية عنه فى الأحكام والسنن [(٣)]

إذا كان ابن أبى حاتم قد بين صفة من تحتمل الرواية عنه فى الأحكام والسنن ومتى تحتمل رواية الضعاف – فإنه فى هذا الباب يبين ، بما يسوقه من روايات ، صفة من لا تحتمل الرواية عنه فى الأحكام والسنن .

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ رقم ١٧٢٨ ص ٤٣٤ وأقوال الأئمة الآتية فى بقية فى هذا الموضوع من الجرح والتعديل .

(٢) علل الحديث : حديث رقم ٢٣٩٤ .

(٣) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ ص : ٣١ : ٣٤ .

وقد أورد روايات يتبين منها أن الذين لا تقبل روايتهم فى ذلك هم :

١ – **الصحفى** [١] : وقد روى فى هذا قول سعيد بن عبد العزيز لا تأخذوا عن الصحفيين ، ولا تقرءوا القرآن على المصحفيين .

٢ – **غير الثقة** : يعنى الذى لا يحتج بحديثه سواء أكان عدلا غير ضابط . أم مجرحا . ويروى ما يدل على هذا ، وهو قول سعد بن إبراهيم : « ليس يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات .

٣ – **من لا تقبل شهادته** ؛ لرواية الحسن عن النبى ﷺ أنه قال : « لا تحدثوا عمن لا تقبلوا [٢] شهادته ، وقول يزيد بن هرون : « لا يجوز حديث الرجل حتى تجوز شهادته .

٤ – **الذى يكثر الغلط**

٥ – الذى يتهم بالكذب فى حديث رسول الله ﷺ . أو فى حديث الناس .

٦ – الذى يروى **حديثا غلطا** مجتمعا عليه فلم **يتهم نفسه** فيتركه .

٧ – **الذى يروى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون** .

وقد نص على ترك رواية هؤلاء الأربعة الأخيرين شعبة بن الحجاج حين سئل : متى يترك حديث الرجل ؟ فقال : « إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون ، وإذا أكثر الغلط ، وإذا اتهم بالكذب ، وإذا روى حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه » .

٨ – **الرجل المعلن بالسّفه** .

٩ – **صاحب الهوى الذى يدعو الناس إلى هواه** .

١٠ – **الذى لا يعرف ما يحدث به**

وهؤلاء الثلاثة الأخيرون نص عليهم الإمام مالك حين قال : « لا يؤخذ العلم من أربعة : رجل معلن بالسفه ، وإن كان أروى الناس ، ورجل يكذب فى أحاديث الناس ،

---

(١) الصحفى : هو الذى يروى الأحاديث من الكتب ، دون أن يسمعها من الشيخ ، والمصحفى هو الذى يقرأ القرآن الكريم من المصحف ولا يسمعه من قارئ للقرآن أو يقرأه عليه .

(٢) كذا فى النص .

إذا حدث بذلك ، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ ، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، وشيخ له فضل وعبادة ، إذا كان لا يعرف ما يحدث به » .

وقد روى ابن أبى حاتم بسنده عن منذر بن جهم الأسلمى ما يبين السرَّ فى عدم الكتابة عن صاحب الهوى ، قال منذر : « كان رجل منا فى الأهواء زمانا ، ثم صار بعد إلى أمر الجماعة فقال لنا : أنشدكم الله ألا تسعموا [1] من أصحاب الأهواء ، فإنا والله كنا نروى لكم الباطل ونحتسب الخير فى ضلالتكم » .

كما روى عن آخر كان يرى رأى القدر ، وتاب منه : « لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئا فو الله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس فى القدر نحتسب بها . ولقد أدخلت فى القدر أربعة آلاف من الناس » .

١١ – الذى يُلَقَّن فيتلقن من غير أن يعرف فرق ما فى كتابه مما لقن .

وفى هذا روى ابن أبى حاتم بسنده ، أن عبد الله بن الزبير الحميدى قال : « فإن قال (قائل) : فما الغفلة التى ترد بها حديث الرجل الرضا الذى لا يعرف بكذب ؟ قلت : هو أن يكون فى كتابه غلط فيقال له فى ذلك ، فيترك ما فى كتابه ويحدث بما قالوا ، أو يغيره فى كتابه بقولهم ، لا يعقل فرق ما بين ذلك ... وكذلك من لقن فتلقن التلقين يرد حديثه الذى لقن فيه .. فأما من عرف به قديما فى جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن » .

حادى عشر : باب التيقظ فى أخذ العلم والتثبت فيه [2]

وفى هذا الباب روى ابن أبى حاتم ما يدل على أن طالب الحديث يجب أن يكون متيقظا وأن يتبع بعض القواعد التى تعصمه من أن ينزلق أو تزل قدمه ، فيجب عليه :

١ – **ألا يعتنى إلا بحديث الراوى الذى سمع ذلك الحديث** ، بحيث إذا قال عبارة لا تفيد السماع لا يعتنى به ، وفى هذا يقول شعبة : « كنت أنظر إلى فم قتادة فإذا قال للشئ : « حدثنا » عنيت به فوقفته عليه ، وإذا لم يقل « حدثنا » لم أعن به .

---

(١) فى الكتاب أن تسمعوا وهو خطأ ظاهر فى المعنى . (المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ٣٢) .

(٢) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ٣٤ – ٣٦ .

٢ – **إذا حدثه راو بحديث أن يسأله عمن روى هذا الحديث** ؛ لأن الرجل قد يحدث عمن هو دونه ، يقول هشام بن عروة : « إذا حدثك رجل بحديث فقل : عمن هذا ؟ أو ممن سمعته ؟ ، فإن الرجل يحدث عن آخر دونه – يعنى دونه فى الإتقان والصدق » .

٣ – ألا يحدث عن رجل تدفع إليه رقاع يقرؤها لا يحفظها ، قال عبد الله بن المدينى : قلت ليحيى – يعنى ابن سعيد : « أخبِرْنى أبا سعيد عن رجل ليس بحافظ لكتبه تدفع إليه رقاع ، يقرؤها لا يحفظها ؟ قال : ما يعجبنى هذا السماع » .

٤ – **ألاّ يستعمل حُسن الظن فى قبول الرواية عمن ليس بمرضى** يقول عبد الرحمن بن مهدى : « خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن ، الحكم والحديث » .

٥ – **ألاّ يسمع من كل أحد ، ولا يروى بكل ما سمع** ، ولا يتبع شواذ الحديث ، قال عبد الرحمن بن مهدى : « لا يكون الرجل إماماً من يسمع من كل أحد ، ولا يكون إماما فى الحديث من يتبع شواذ الحديث ، والحفظ هو الاتقان » .

ثانى عشر : باب فى رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه . وعن المطعون عليه أنها لا تقويه (١) .

وقد روى فى هذا الباب جوابين لأبيه وأبى زرعة بعد سؤالهما ، وهما يفيدان معنى واحدا هو : أن رواية الثقة عمن هو معروف بأنه غير ثقة ، وتكلم فيه العلماء لا تقويه ، وإذا كان مجهولا فإن رواية الثقة عنه تقويه .

« يقول عبد الرحمن : سألت أبى عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه به ؟ قال : « إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه ، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه » . ويقول : سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه قال : إى لعمرى ! . قلت : الكلبى روى عنه الثورى ، قال : إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء ، وكان الكلبى يتكلم فيه .

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ق ١ ص ٣٦ .

ثم يأتى باب آخر يبين فيه ابن أبى حاتم أن **رواة الآثار على درجات** ، فمنهم : من يحتج بحديثه ، ومنهم من يكتب حديثه اعتبارا ، ومنهم من يترك حديثه وسنتناول هذا الباب فى فصل آخر ؛ لأن ابن أبى حاتم كان له أثر كبير فيمن جاء بعده مما سيجعلنا نبين موقفهم من عمله . وهذا يستحق شيئا من التفصيل .

وبعد ؛ فمن الممكن بعد عرض هذه الأبواب أن نجمل **أصول الرواية وقواعد الجرح والتعديل** عند ابن أبى حاتم وهى :

١ – الصحابة لا يكذبون فى روايتهم عن رسول الله ﷺ .

٢ – الأخبار من الدين ويجب التحرز والتوقى فى روايتها .

٣ – أنبأ رسول الله ﷺ بأن حَمَلَة العلم عدول ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

٤ – هناك صيارفة للحديث يميزون صحيحه من سقيمه ، وطيِّبه الذى قاله رسول الله ﷺ من خبيثه الذى وضع على رسول الله ﷺ .

٥ – وصف الرواة بالضعف ليس بغيبة ؛ وإنما هو مِنْ باب النصيحة فى الدين .

٦ – يجب تبيين الواهى من الحديث أو الرواة .

٧ – يجب أن يتخير المحدث أسانيده ، ولا يضره إن كانت نازلة ما دامت صحيحة .

٨ – هناك صفات فى الرواة تجب مراعاتها إذا أردنا أخذ حديثهم فى باب الأحكام والسنن .

٩ – الأحاديث الضعيفة يعمل بها فى فضائل الأعمال ، وفى غير الحلال والحرام .

١٠ – هناك صفات إذا وجدت إحداها فى الراوى لا يؤخذ حديثه فى باب الأحكام والسنن .

١١ – يجب أن يكون طالب العلم متيقظا ومتثبتا فى أخذه .

١٢ – رواية الثقة عن غير المطعون فيه تقويه ، وروايته عن المطعون فيه لا تقويه .

١٣ – للرواة درجات ، فليسوا على درجة واحدة .

* * *

الفصل الرابع

مراتب رواة الآثار

* **تناول ابن أبى حاتم هذا الموضوع فى كتابيه الجرح والتعديل وتقدمة المعرفة .**

١ – الصحابة فى المرتبة الأولى .

٢ – التابعون فى المرتبة الثانية .

* **هناك قوم من التابعين ليسوا فى مثل حال أكثر التابعين .**

* **أتباع التابعين ومراتبهم :**

المرتبة الأولى : أهل التزكية والتعديل والجرح .

المرتبة الثانية : أهل العدالة .

المرتبة الثالثة : الصدوقون فى الرواية ، الورعون فى الدين ، وفيهم ثبات إلا أنهم يهمون أحيانا .

المرتبة الرابعة : مثل أهل المرتبة الثالثة فى الصدق والورع ، إلا أنهم يغلب عليهم الوهم والخطأ والسهو والغلط .

* **هناك قوم ليسوا من أتباع التابعين ، ولكنهم دلسوا أنفسهم بينهم .**

* **مقارنة بين مراتب ابن أبى حاتم هذه ومراتب شيخه مسلم بن الحجاج .**

* **تقسيم آخر لبعض العلماء أوضح مما قدمه ابن أبى حاتم .**

* **مراتب الرواة عند ابن أبى حاتم باعتبار الألفاظ التى تطلق عليهم .**

* **ملاحظات على هذه المراتب ، ومقارنتها بمراتب بعض العلماء الذين أتوا بعد ابن أبى حاتم .**



رتّب ابن أبى حاتم رواة الآثار على درجات ، وقد تناول هذا فى كتابيه « الجرح والتعديل » ، و« تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل » .

ويرى ابن أبى حاتم أن بيان هذا الترتيب من الواجب عليه ؛ لأن السبيل إلى معرفة شئ من كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ هو النقل والرواية ، والرواة ليسوا بمتساوين فى درجة التحمل والأداء بحيث نأخذ ديننا من كل واحد منهم دون تمييز بينهم ومعرفة درجاتهم ، وبهذا البيان نعرف « من كان فى منزلة الانتقاد والجهابذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم » ، و « من كان عدلا فى نفسه من أهل التثبت فى الحديث والحفظ له والإتقان فيه ... » إلى آخر درجات الرواة [١] .

وقد وضع ابن أبى حاتم فى **المرتبة الأولى الصحابة** ، رضوان الله عليهم ؛ لأنهم قد « شهدوا الوحى والتنزيل ، وعرفوا التفسير والتأويل ، وهم الذين اختارهم الله عز وجل لصُحبة نبيه ﷺ ، ونُصرته ، وإقامة دينه ، وإظهار حقه ، فرضيهم له صحابة ، وجعلهم لنا أعلاما وقدوة [٢] .

ويذكر ابن أبى حاتم أنهم « قاموا بما أراده الله من نصرة الدين ، وإظهار حقه ، حيث حفظوا عنه ﷺ وأتقنوا ما بلغهم من الله عز وجل ، وماسن وشرع ، وحكم ، وقضى ، وندب ، وأمر ، ونهى ، وحظرَ ، وأدب ؛ وعوا ذلك كله ، ففقهوا فى الدين ، وعلموا أمر الله ونهيه ، ومراده بما بينه رسول الله ﷺ ، ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله واستنباطهم عنه [٣] » .

والصحابة قد تفرقوا فى الأمصار والثغور ؛ « فبث كل واحد منهم فى ناحيته وبالبلد الذى هو به ما وعاه ، وحفظه عن رسول الله ﷺ ، وحكموا بحكم الله عز وجل ، وأمضوا الأمور على ماسن رسول الله ﷺ ، وأفتوا فيما سئلوا عنه مما حضرهم من جواب رسول الله ﷺ عن نظائرها من المسائل ، وجردوا أنفسهم مع تقدمة حسن النية ،

---

(١) تقدمة المعرفة ص ٥ ، ٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٧ ، ٨ .

والقربة إلى الله – تقدس اسمه – وتعليم الناس الفرائض والأحكام ، والسنن ، والحلال والحرام ، حتى قبضهم الله ، عز وجل ، رضوان الله ومغفرته ، ورحمته عليهم أجمعين [١] »

وهم بهذا موضع القدوة ، « وأئمة الهدى ، وحجج الدين ، ونقلة الكتاب والسنة » ولقد نفى الله عنهم الشك ، والكذب ، والغلط ، والريبة ، والغمز ، وسماهم عدول الأمة حين قال فى محكم كتابه (وكذلك جعلناكم أمةً وسطا لتكونوا شُهداءَ على الناس) [٢] ، وقد فسر النبى ﷺ « وسطا » فى الآية الكريمة بـ « عدلا » وعلى هذا فهم عدول الأمة .

ويرى ابن أبى حاتم أن فى قول الله عز وجل : (ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونُصْلِهِ جهنم وساءت مصيرا) [٣] – ندبا منه تعالى « إلى التمسك بهديهم والجرى على منهاجهم ، والسلوك لسبيلهم ، والاقتداء بهم [٤] » ، كما يروى أدلة من السنة على عدالتهم [٥] .

وما قاله ابن أبى حاتم فى عدالة الصحابة هو مذهب الجمهور من الأمة ، ولم يلتفت إلى قول من قال غير ذلك مما يخدش عدالة الصحابة ، أو عدالة بعضهم [٦] .

وفى المرتبة الثانية التابعون ، لأن الله عز وجل اختارهم « لإقامة دينه وخصهم بحفظ فرائضه وحدوده ، وأمره ونهيه ، وأحكامه ، وسنن رسول الله ﷺ وآثاره ؛ وذلك بحفظهم عن صحابة رسول الله ﷺ ما نشروه وبثوه من الأحكام والسنن والآثار ، وسائر ما قام الصحابة به من جهد فى نشر دين الله عز وجل ، أتقنوا ذلك كله وعلموه » وفقهوا فيه ، فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله عز وجل ونهيه بحيث وضعهم الله عز وجل ونصبهم له ، إذ يقول : (والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه) [٧] .

---

(١) المصدر السابق ص ٨ .

(٢) البقرة : ١٤٣ .

(٣) النساء : ١٦٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٧ .

(٥) سبق أن ذكرنا بعض أدلته على عدالة الصحابة انظر ص ٢٠٥ – ٢٠٦ من هذه الرسالة .

(٦) السنة قبل التدوين ص ٣٩٤ – ١٩٦ .

(٧) تقدمة المعرفة ص ٨ ، ٩ والآية من سورة التوبه : ١٠٠ .

وقد ساق ابن أبى حاتم بسنده عن قتادة أن المراد بقوله تعالى : (والذين اتبعوهم بإحسان) التابعون [١] .

وقد صاروا برضوان الله عز وجل لهم ، وجميل ما أثنى عليهم بالمنزلة التى نزههم الله بها عن أن يلحقهم مغمز أو تدركهم وصمة ، لتيقظهم وتحرزهم وتثبتهم ؛ ولأنهم البررة الأتقياء الذين ندبهم الله عز وجل لإثبات دينه ، وإقامة سننه وسبله [٢] .

ولهذا يرى ابن أبى حاتم أنه لا معنى للاشتغال بالتمييز بينهم مع هذه المنزلة ، فلا تجد « بينهم إلا إماما مبرزا مقدما فى الفضل والعلم ، ووعى السنن وإثباتها ، ولزوم الطريقة واحتبائها ، رحمة الله ومغفرته عليهم أجمعين [٣] » .

ولكن قوما عاشوا فى عصر التابعين ليسوا من هذه المنزلة ؛ لأنهم فى غير حال أكثر التابعين من الفقه والعلم والحفظ والإتقان والتثبت ، وهؤلاء ألحقوا أنفسهم بالتابعين ودلسوها بينهم ، ولكنهم بعيدون كل البعد عنهم .

ويقول ابن أبى حاتم إنه قد ذكر « حالهم وأوصافهم ومعانيهم فى مواضع مختلفة من كتاب الجرح والتعديل ، واكتفى بذلك فلم يذكر أوصافهم وهو يبين مراتب رواة الآثار [٤] » .

ثم خلف التابعين أتباعهم [٥] وهم على مراتب أربع :

المرتبة الأولى : وفيها الحفاظ الورعون المتقنون الجهابذة الناقدون للحديث ، وسمى ابن أبى حاتم أهل هذه المرتبة بأهل التزكية والتعديل والجرح ، وكل واحد من هؤلاء يحتج بحديثه ، ويعتمد على جرحه وتعديله ، وكلامه فى الرجال ، وقد خص هؤلاء الرجال بهذه الفضيلة ورزقهم المعرفة فى كل دهر وزمان .

---

(١) المصدر السابق ص ٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٩ .

(٥) يبدو أن ابن أبى حاتم يرى أن أتباع التابعين هم كل من أتوا بعد التابعين .

وهؤلاء قد اتفق أهل العلم على الشهادة لهم بهذه الفضيلة ، وذلك على الرغم مما كان بين علماء أهل الكوفة وأهل الحجاز من الاختلاف فى المذهب ، فقد اتفقوا جميعا على توثيقهم وتزكيتهم ، والاعتراف بأنهم أهل لنقد الحديث والإمامة فى هذا المجال .

وساق ابن أبى حاتم الدليل على ذلك ببيان علاقة أهل الكوفة أو أهل الرأى ببعض هؤلاء الجهابذة مما يؤكد أنهم اعترفوا لهم بفنهم وأنزلوهم منزلتهم ، فسفيان الثورى يقول : « ما سألت أبا حنيفة عن شئ ، ولقد كان يلقانى ويسألنى عن أشياء » .

ويعقب ابن أبى حاتم على ذلك بقوله : « فهذا بيّن واضح ، إذ كان صورة الثورى عنده هذه الصورة أن يفزع إليه فى السؤال عما يشكل عليه أنه قد رضيه لنفسه إماماً له ولغيره » [١] .

ويروى أيضا بسنده عن إبراهيم بن طهمان أنه أتى المدينة فكتب بها ، ثم أتى الكوفة وذهب إلى أبى حنيفة فسلَّم عليه ، فسأله أبو حنيفة : عمن كتب فى المدينة ؟ وعما إذا كان قد كتب عن الإمام مالك بن أنس ؟ فقال له إبراهيم : نعم ، فقال له أبو حنيفة . جئنى بما كتبتَ عنه ، فأتاه به ، فدعا بقرطاس ودواة ، وجعل يكتب وإبراهيم يملى عليه . ويقول ابن أبى حاتم : « ما كتب أبو حنيفة عن إبراهيم بن طهمان عن مالك بن أنس ، ومالك بن أنس حى إلا وقد رضيه ووثقه ، ولا سيما إذ قصد من بين جميع من كتب عنه بالمدينة – مالك بن أنس – ، وسأله أن يملى عليه حديثه ، فقد جعله إماما لنفسه ولغيره » [٢] .

ويترك ابن أبى حاتم أبا حنيفة وموافقته على إمامة بعض هؤلاء الجهابذة – يتركه إلى تلميذ له ، وهو محمد بن الحسن الشيبانى ، إذ هو أيضا قد أقر بإمامة واحد من هؤلاء الجهابذة النقاد ، ويسوق دليلا على ذلك محاورة جرت بين محمد بن الحسن والشافعى ، يقول الأخير : « قال لى محمد بن الحسن : أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم ؟ يعنى أبا حنيفة ومالك بن أنس . قلت : على الإنصاف ؟ قال : نعم . قلت : فأنشدك الله من أعلم

---

(١) تقدمة المعرفة ص ٣ .

(٢) تقدمة المعرفة ص ٣ ، ٤ .

بالقرآن ؟ صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال : صاحبكم – يعنى مالكاً . قلت فمن أعلم بالسنة ؟ صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال : صاحبكم . قلت : فأنشدك الله من أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ ؛ صاحبنا أو صاحبك ؟ قال : الشافعى ، فقلت : لم يبقَ إلا القياس ، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء ، فمن لم يعرف الأصول فعلى أى شئ يقيس » ؟ (١)

ويعقب ابن أبى حاتم على هذه المحاورة بقوله : « فقد قدم محمد بن الحسن مالك ابن أنس على أبى حنيفة ، وأقر له بفضل العلم والكتاب والسنة والآثار ، وقد شاهدهما وروى عنهما (٢) » كما يروى ابن أبى حاتم قول الشافعى : « كان محمد بن الحسن يقول : سمعتُ من مالك سبعمائة حديث ونيفا إلى الثمانمائة – لفظا – وكان أقام عنده ثلاث سنين . أو قريبا من ذلك ، وكان إذا وعد الناس أن يحدثهم عن مالك امتلأ الموضع الذى هو فيه ، وكثر الناس عليه ، وإذا حدث عن غير مالك لم يأته إلا النفير ، فقال لهم : لو أراد أحد أن يعيبكم بأكثر مما تفعلون ما قدر عليه ، إذا حدثتكم عن أصحابكم فإنما يأتينى النفير أعرف فيكم الكراهة ، وإذا حدثتكم عن مالك امتلأ على الموضع ؟! (٣) »

ويقول ابن أبى حاتم : « فقد بان بلزوم محمد بن الحسن مالكا لحمل العلم عنه ، وبثه فى الناس رضا منه ، وموافقة لمن جعله إماماً ومختاراً (٤) » .

وقد سبق أن ذكرنا صفات هؤلاء الجهابذة وطبقاتهم (٥) .

وبعد مرتبة الجهابذة **تأتى مرتبة تليها** وهى : مرتبة **أهل العدالة** . وأهل هذه المرتبة لهم صفات معينة ، وهى : أن يكونوا عدولا فى أنفسهم ، متثبتين فى روايتهم ، صدوقين فى نقلهم ، ورعين فى دينهم ، حافظين لحديثهم ، متقنين فى هذا الحفظ .

---

(١) المصدر السابق ص ٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٤ ، ٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٥ .

(٥) انظر ص ١٦٩ – ١٧٢ من هذه الرسالة .

وأهل هذه المرتبة يحتج بحديثهم ، ومحل الثقة فى أنفسهم (١) .

« ثم تأتى **مرتبة أخرى** تلى المرتبة السابقة ، وقد وصف الراوى فيها بأن يكون **صدوقا فى روايته ، ورعا فى دينه ، ثبتا ، إلا أنه يَهِمُ أحيانا** (٢) » .

وهذا الوهم فى بعض الأحيان هو الذى أخرهم عن المرتبة السابقة إلا أنهم مثلها من حيث الاحتجاج بحديثهم ؛ إذ الوهم القليل هنا لا يضر (٣) .

أما إذا غلب الوهم والخطأ ، والسهو والغلط ، مع وجود الصدق والورع فى الراوى فإنه يتأخر إلى مرتبة أدنى مما سبق ، وهى **المرتبة الرابعة** .

وأهل هذه المرتبة لا يحتج بحديثهم فى الحلال والحرام ، لوجود الغفلة فيهم ، ولكن يكتب حديثهم فى الترغيب ، والترهيب ، والزهد ، والآداب (٤) .

ويتضح لنا أن ابن أبى حاتم فى المراتب الثلاث الأخيرة متأثر بعبد الرحمن بن مهدى الذى قال : « أحفظ عن الرجل الحافظ المتقن ، فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يَهِمْ والغالب على حديثه الصحة ، فهذا لا يترك حديثه ؛ لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس ، وآخر يَهِم والغالب على حديثه الوهم . فهذا يترك حديثه – يعنى لا يحتج بحديثه (٥) » .

أما أهل **المرتبة الخامسة** : فهم الذين ليسوا من أهل الصدق والأمانة ، ومن قد ظهر للنقاد – العلماء بالرجال أولى المعرفة – منهم الكذب .

وليس هؤلاء من تابعى التابعين فى رأى ابن أبى حاتم ، لما فيهم من هذه الصفات المذمومة التى لا يليق بمتصفها أن ينال هذا الشرف ، وإنما هم قد ألصقوا أنفسهم بهم ،

---

(١) تقدمة المعرفة ص ١٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٦ ، ١٠ .

(٣) المصدر السابق والصفحتين نفسيهما .

(٤) المصدر السابق ص ٦ – ٧ ، ١٠ .

(٥) الجرح والتعديل جـ ١ ق ١ ص ٣٦ .

ودلسوها بينهم ، ومن أجل هذا يُترك حديثهم ، وتُطرح روايتهم ، وتسقط ، ولا يشتغل بهم [(١)] .

وصنيع ابن أبى حاتم هذا ؛ من تقسيم رواة الحديث بعد التابعين أوضح من تقسيم شيخه الإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى ، الذى قسم الأخبار عن رسول الله ﷺ فى أول « صحيحه » ثلاثة أقسام :

١ - **القسم الأول** : أخبار ينقلها أهل استقامة فى الحديث ، وإتقان لما نقلوا ، ولم يوجد فى روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط ، كما قد عثر فى رواية كثير من المحدثين وبان ذلك فى حديثهم .

وفى هذا القسم ذكر مسلم بعض التابعين مثل : إسماعيل بن أبى خالد الذى رأى وسمع من كثير من الصحابة : كأنس بن مالك ، وسلَمة بن الأكوع ، وعبد الله بن أبى أوفى وعمرو بن حريث ، وقيس بن عائذ ، وأبى جحيفة [(٢)] .

٢ - **القسم الثانى** : أخبار يقع فى أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم ، إلا أن اسم الستر والصدق وتعاطى العلم يشملهم كعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبى زياد ، وليث بن أبى سليم وأضرابهم من حمال الآثار ، ونقال الأخبار .

يقول الإمام مسلم مقارنا بين هذا القسم وما قبله : « فهم - يعنى رواة هذا القسم - وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين ، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم من ذكرنا من الإتقان والاستقامة فى الرواية يفضلونهم فى الحال والمرتبة ؛ لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سنية » [(٣)] .

٣ - **القسم الثالث** : أخبار رويت عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون .

---

(١) تقدمة المعرفة ص ٦ ، ١٠ .

(٢) شرح صحيح مسلم جـ ١ ص ٤٢ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ ص ٤١ ، ٤٢ .

أو عند الأكثر منهم كأبى جعفر المدائنى ، وعمرو بن خالد ، وعبد القدوس الشامى وأشباههم ممن اتهم بتوليد الأخبار [١] .

ويقول الإمام النووى عن أهل هذا القسم : « هؤلاء الجماعة المذكورون كلهم متهمون متروكون لا يتشاغل بأحد منهم لشدة ضعفهم ، وشهرتهم بوضع الأحاديث » [٢] .

ويلحق مسلم بهذا الضرب أحاديث من يغلب على حديثهم المنكر أو الغلط [٣] فالإمام مسلم هنا لم يفرق بين التابعين وتابعيهم ، ولم يفرق أيضا بين مرتبة الأئمة النقاد ، وأهل العدالة ، وأهل الصدق والورع المتثبتين الذين يَهِمُونَ أحيانا ، فهؤلاء جميعا جعلهم فى مرتبة واحدة ، ويبدو أن أساسه فى هذا التقسيم كان هو الاحتجاج بحديثهم أولا ، وهؤلاء جميعا – عند مسلم ، وعند ابن أبى حاتم – ممن يحتج بحديثهم .

أما الأساس الذى وضعه ابن أبى حاتم فهو ؛ درجة الحفظ والإتقان والصدق والورع ، فترتفع المرتبة لتوفر ذلك ، وتنزل بمقدار عدم وجود هذا .

ولا شك أن لكل من الإمامين منطقه المقبول والمعقول ؛ ذلك أن مسلماً قدم بذلك لكتابه الصحيح الذى يجمع فيه الأحاديث الصحيحة ، وهو يبين أى نوع من الأخبار يقبله لأنه صحيح ، وأيها يرفضه لأنه غير صحيح .

أما ابن أبى حاتم فهو يقدم لكتابه « الجرح والتعديل » الذى يبين حال جلّ الرواة ، وهذا يقتضى منه التفصيل والتوضيح حتى يكون عمله هذا أساسا لعمله فى الكتاب كله . وعلى أية حال فالنتيجة عند الإمامين واحدة ، وهى الإتفاق على من يحتج بحديثه ومن لا يحتج بحديثه .

ومع هذا التوضيح والتفصيل عند ابن أبى حاتم فإنه قد أغفل قوما يحار المرء فى وضعهم فى مرتبة من مراتبه ، مثل أهل البِدَع والأهواء الذين ليسوا بغلاة ولا دعاة إلى

---

(٤) المصدر السابق ص ٤٥ .

(٢) المصدر السابق الصفحة نفسها .

(٣) المصدر السابق والصفحة نفسها .

بدعتهم ، ولهذا فإن بعض العلماء ممن أتوا بعده كانوا أكثر توضيحا منه ، فأبو على الغسانى [١] قسّم رواة الحديث إلى سبع طبقات وجعل ثلاثاً منها مقبولة ، وثلاثاً متروكة ، وسابقة ذكر أنه مختلف فيها ، وذلك على النحو التالى :

١ – **الأولى** : أئمة الحديث وحفاظه ، وهم الحجة على مَن خالفهم ويقبل انفرادهم .

٢ – **الثانية** : دونهم فى الحفظ والضبط ، ولكن لحقهم فى بعض روايتهم وَهْمٌ وغلط ، والغالب على حديثهم الصحة ، وهم لاحقون بأهل المرتبة الأولى ، ويصحح ما وهموا فيه بعرضه على رواية أهل الأولى .

٣ – **الثالثة** : جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ، ولا داعية ، وصح حديثها وثبت صدقها وقَلَّ وهمها .

فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم ، وعليها يدور نقل الحديث . وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة .

الأولى : من وسم بالكذب ووضع الحديث .

الثانية : من غلب عليه الغلط والوهم .

الثالثة : طائفة غلَت فى البدعة ودعت إليها ، وحرفّت الروايات ، وزادت فيها ليحتجوا بها .

والسابعة : قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها فقبلهم قوم ، وتركهم آخرون [٢] .

ويلاحظ أن أبا على مع زيادته وإيضاحه يخالف ابن أبى حاتم فى تقسيمه هذا ؛

---

(١) هو الحسين بن محمد بن أحمد الجيانى الحافظ الإمام الثبت محدث الأندلس ، وكان من جهابذة الحفاظ وكان بصيرا باللغة العربية والشعر والأنساب ، صنف فى ذلك كله ، ورحل الناس إليه ، وعولوا فى النقل عليه ، توفى سنة ٤٩٨ هـ . (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ١٢٣٣ – ١٢٣٥) .

(٢) شرح النووى على صحيح مسلم جـ ١ ص ٢١ .

لأنه جعل مرتبتين عند ابن أبى حاتم مرتبة واحدة ، فالأولى عنده من الذين احتمل أهل الحديث الرواية عنهم هى اثنتان عند ابن أبى حاتم ؛ مرتبة الجهابذة ، ومرتبة أهل العدالة .

كما رأى أبو على أن الذين غلب عليهم الوهم والغلط أسقطهم أهل المعرفة . أما ابن أبى حاتم فقد رأى أن هؤلاء تحتمل روايتهم فى أحاديث الترغيب والترهيب ، والزهد والآداب .

* * *

وقد تناول ابن أبى حاتم درجات أو مراتب رواة الآثار على وجه آخر وهو ما تدل عليه الألفاظ التى يطلقها الأئمة النقاد عليهم لبيان حالتهم من حيث الجرح والتعديل .

فقد لاحظ ابن أبى حاتم أن بعض الأئمة اختاروا ألفاظاً للحكم على راو ويرفضون أن تطلق على آخر ؛ لأنه أعلى أو أدنى منه منزلة ؛ فقد سأل رجل عبد الرحمن بن مهدى عن راو يكنى أبا خلدة – سأله هل كان ثقة ؟ فقال له ابن مهدى : « كان صدوقا وكان مأمونا ؛ الثقة سفيان وشعبة »

ويعقب ابن أبى حاتم على هذه الرواية مستنبطا منهج النقاد فى ذلك : « فقد أخبر أن الناقلة للآثار والمقبولين على منازل ، وأن أهل المنزلة الأعلى (كذا) الثقات ، وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة [1] »

لاحظ ابن أبى حاتم ذلك ، فتتبع الألفاظ التى يطلقها النقاد على الرواة ودلالاتها فتبين له أنها ليست على درجة واحدة ، وإنما هى على درجات شتى ، وذكر منها ما توصل إليه من تتبعه وملاحظته .

ذكر للعدول أربع مراتب ومثلها للمجرحين ، فمراتب العدول هى :

المرتبة الأولى : من يقال له « ثقة » أو « متقن ثبت » .

ومن يوصف بهذا الوصف يحتج بحديثه .

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق١ ص ٣٧ .

المرتبة الثانية : إذا قيل للراوى : إنه « صدوق » أو « محله الصدق » ، أو « لا بأس به » .

ومن يقال فيه هذا يكتب ما يرويه من الحديث وينظر فيه ، ومعنى هذا أنه إذا كان غير مخالف لحديث أهل المرتبة الأولى يقبل ، وإلا فهو غير مقبول على سبيل الاحتجاج .

المرتبة الثالثة : إذا قيل للراوى « شيخ » .

ومن يقال فيه هذا يكون حديثه مثل حديث أهل المرتبة الثانية ، يكتب حديثه وينظر فيه .

المرتبة الرابعة : إذا قيل للراوى « صالح الحديث » .

وأهل هذه المرتبة يكتب حديثهم للاعتبار ، أى ينظر هل روى حديث ذلك الراوى ثقة أو لا ، فإن وجد علم أن لذلك الحديث أصلا يرجع إليه .

هذه هى مراتب العدول ، وهى كما نلاحظ لا يوجد من بينها من يحتج بحديثه إلا مرتبة واحدة وهى المرتبة الأولى فقط ، أما بقية المراتب فيؤخذ حديثها للاعتبار .

ومراتب المجرحين هى :

المرتبة الأولى : وهى تقترب من المرتبة الأخيرة من مراتب العدول ، إذا أطلق على الراوى وصف (لين الحديث) وهذا ممن يكتب حديثه ، وينظر فيه اعتبارا .

المرتبة الثانية : إذا قيل للراوى (ليس بقوى) وهذا مثل مَنْ قبله يكتب حديثه اعتبارا .

المرتبة الثالثة : إذا قيل عن الراوى « ضعيف الحديث » وهذا أيضا لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

المرتبة الرابعة : إذا قيل عن الراوى إنه « متروك الحديث » أو « ذاهب الحديث » . أو « كذاب » وأهل هذه المرتبة ساقطو الحديث ، لا يكتب حديثهم [١] .

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ق١ ص ٣٧ .

وينبغى أن نلاحظ على هذه المراتب عدة ملاحظات .

الملاحظة الأولى : أنه فى كل مرتبة يعطى نماذج فقط من أقوال الأئمة فى الرواة وإلا فإن ابن أبى حاتم على علم بألفاظ الجرح والتعديل الكثيرة التى أطلقها الجهابذة على الرواة . وكأنه كان يدرك أن من السهل على العارفين بهذا العلم أن يحددوا موقع كل لفظة بالقياس إلى ما ذكره من ألفاظ .

الملاحظة الثانية : أنه من ناحية الاحتجاج بالحديث أو عدم الاحتجاج به مع قبوله فى غير الحلال والحرام ، أو رفضه عنده ثلاث مراتب :

١ – **مرتبة الاحتجاج** : وهم أهل المرتبة الأولى من مراتب العدول عند أهل المرتبة الأولى ، وقد حصر الأئمة الاحتجاج فى هذه المرتبة لماله من خطر ؛ إذ الحديث الذى يحتج به يحل الناس به الحلال ، ويحرمون به الحرام ، ولهذا قال أبو حاتم ، « من ألف شيخ لا يحتج بواحد » [(١)] .

٢ – **مرتبة كتابة الحديث للاعتبار** : وهم أهل المرتبة الثانية والثالثة والرابعة من مراتب العدول وأهل المراتب الثلاث الأولى من مراتب المجرحين .

٣ – **مرتبة رفض الحديث وعدم قبوله وعدم كتابته** : وهم أهل المرتبة الرابعة والأخيرة من المجرحين .

الملاحظة الثالثة : أننا يجب ألا ننظر إلى هذا التقسيم بمعزل عن التقسيم السابق لابن أبى حاتم ؛ لأنه – فيما يبدو – لم يذكر مراتب هنا اكتفاء بما ذكره هناك ، فلم يذكر هنا مرتبة الجهابذة ؛ لأن أهل هذه المرتبة هم الذين يحددون مراتب الرواة عن طريق الألفاظ التى يطلقونها عليهم ، والتى اتخذها ابن أبى حاتم هنا أساسا لتقسيمه هذا ، على أن ربط التقسيمين يفيد من ناحية أخرى ، وهى توضيح كل منهما للآخر ، فالذى جعل الأئمة يطلقون ألفاظاً معينة على راوٍ إنما هو باعتبار ما يتوفر فيه من الصفات التى ذكرها ابن أبى حاتم فى التقسيم الأول والتى تبين درجة الإتقان والعدالة أو عدمها ، ولم يذكرها فى

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ ق ٢ : ٥٧٠ .

هذا التقسيم ، كما أننا بالتقسيم الثانى نفهم مراتب التقسيم الأول لابن أبى حاتم من حيث إنه ينبغى أن تطلق لكل مرتبة ألفاظ معينة .

ونقول : إنه ينبغى ملاحظة هذا حتى لا نتهم ابن أبى حاتم ، كما اتهمه من أتوا بعده [١] ، بأنه أهمل مراتب ولم يذكرها ، فالحقيقة أنه ذكرها من خلال تقسيميه هذين .

الملاحظة الرابعة : أن ابن أبى حاتم بعمله هذا كان رائدا ، وكان أول من حاول وضع هذه المراتب ، وكل من أتوا بعده كان لهم دور التوضيح والإضافة على عمله ، مع اعترافهم بريادته وسبقه وبراعته فى هذا العمل .

والواقع أن ابن أبى حاتم لم ينشئ هذا التقسيم من فراغ ، وإنما عمله بعد تأمل دقيق فى أقوال أئمة الجرح والتعديل وما يطلقونه من ألفاظ على الرواة ، وقد سبق أن قلنا إنه لاحظ مثل قول عبد الرحمن بن مهدى الذى استنبط منه أن الناقلة للآثار والمقبولين على منازل [٢] ، ولكننا نلمس التأثير الكبير لأبى حاتم على ابنه هنا ؛ إذ إن الأخير كان يضع فى اعتباره أن يستخلص من أبيه ما يوضح عنده ما يحتج به من أهل هذه المراتب ، وما لا يحتج به ولكن يكتب حديثه ، وما هو متروك ، وها هى بعض أمثلة توضح ذلك :

أ – فى التعديل :

١ – قال أبو حاتم عن عبد الحميد بن بهرام الفزارى « ٤٢ق ١ جـ٣ » هو فى شهر بن حوشب مثل الليث بن سعد فى سعيد المقبرى ، فقال له ابنه ما تقول فيه ؟ قال : ليس به بأس . فقال عبد الرحمن يحتج به ؟ قال : لا .

٢ – قال أبو حاتم فى أبى جعفر البزاز البغدادى « ٥٦٩ ق ٢ جـ ٣ » ثقة ممن يحتج بحديثه .

٣ – قال أبو حاتم فى بعض الرواة : « ثقة » فسأله ابنه : « لا بأس به » ؟ فأجاب

---

(١) سيتضح هذا قريبا إن شاء الله .

(٢) انظر ص ٢٢٨ من هذه الرسالة .

عن السؤال بما يبين أن « ثقة » عنده مرتبة غير مرتبة لا بأس به حيث أجاب بقوله : « ثقة » مرة ثانية [١] .

٤ – قال أبو حاتم وأبو زرعة فى بعض الرواة : « شيخ » فسألهما عبد الرحمن : يحتج بحديثه ؟ قالا : لا [٢] .

٥ – وقالا فى بعض الرواة : « محله الصدق » عندنا فسألهما عبد الرحمن : يحتج بحديثه ؟ فقالا : يحتج بحديث ابن أبى عروبة ، والدستوائى [٣] .

٦ – قال أبو حاتم فى بعض الرواة : « صالح الحديث صدوق » ، قيل له : ثقة ؟ قال « صالح الحديث » [٤] .

ب – فى الجرح :

٧ – قال أبو حاتم فى بعض الرواة : « ليس هو بقوى فى الحديث » فسأله عبد الرحمن : هو « متروك الحديث » ؟ قال : لا يبلغ به الترك . وقال فى بعضهم : « ليس بقوى يكتب حديثه ولا يحتج به » [٥] .

٨ – قال فى بعض الرواة : « لين ؛ يكتب حديثه على الاعتبار » [٦] .

٩ – وقال فى بعضهم : « ضعيف الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به » [٧] ، وقال فى بعضهم : « ضعيف الحديث منكر الحديث جداً وليس محله الكذب » [٨] .

---

(١) الجرح والتعديل جـ ٣ ق١ : رقم ١٦٢ ص ٣١ .
(٢) المصدر السابق جـ ٤ ق١ : ٩٩٨ ص ٢٢٢ .
(٣) المصدر السابق جـ ٢ ق١ : ٢٠ ص ٧ .
(٤) المصدر السابق جـ ٣ ق٢ : ١٤٦٨ ص ٢٦٨ .
(٥) المصدر السابق جـ ٢ ق١ : ٧٩٩ ص ١٨٥ .
(٦) المصدر السابق جـ ٢ ق٢ رقم ٦٥٣ ص ١٥٠ .
(٧) المصدر السابق جـ ١ ق٢ : ٢٥٨ ص ٥٧ .
(٨) المصدر السابق جـ ٣ ق١ : ١٦٣ ص ٣١ .

ومن المفيد أن نتناول **ترتيب الألفاظ عند بعض الأئمة الذين ألفوا فى أصول علم الحديث** ؛ لأنهم نقدوا ترتيب ابن أبى حاتم ، وعدلوا فيه . فكانت المراتب عندهم أكثر عددا من مراتبه وهذا جعلهم يضعون مراتب ابن أبى حاتم فى غير ترتيب بها ، فجعلوا المرتبة الأولى عنده ثانية أو ثالثة وهكذا .

وقبل أن نذكر الأئمة الذين أضافوا إلى مراتب ابن أبى حاتم ، أو نقدوها نشير إلى أنه ربما كان الخطيب البغدادى أول من تكلم فى مراتب الرواة تبعا لما يطلق عليهم من ألفاظ ، ولكنه اكتفى ببيان أرفع المراتب وأدناها قال : فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال : « حجة » ، أو « ثقة » ، وأدونها أن يقال : « كذّاب » أو « ساقط » [(١)] .

ثم ساق من أقوال الأئمة ما يبين أنهم يقصدون وضع الرواة على درجات وليسوا بمتساوين فى المنزلة عندهم [(٢)] ، كما أورد رواية لابن معين تبين أن « لا بأس » عنده يعنى بها أن الراوى « ثقة » . « وضعيف يعنى بها أن الراوى ساقط الحديث » [(٣)] .

وإذا كان هذا يخالف ما ذكره ابن أبى حاتم فى مراتبه فإن ابن الصلاح ذكر أنه ليس هناك تعارض فى الحقيقة ؛ لأن هذا الاصطلاح خاص بابن معين ، ولذلك نسبه إلى نفسه خاصة ، أما عمل ابن أبى حاتم ؛ فهو مستخلص من مقاصد جمهور أئمة الجرح والتعديل فى إطلاقهم هذه الألفاظ [(٤)] .

كما أورد الخطيب رواية أخرى توضح أن أبا الحسن الدارقطنى قد فسر لفظ (لين) الذى مثل به ابن أبى حاتم لأولى مراتب التجريح – فسره بأن الراوى الذى يطلق عليه ذلك « لا يكون ساقطا متروك الحديث ولكن مجروحا بشئ لا يسقطه عن العدالة [(٥)] »

---

(١) الكفاية ص ٢٢ .
(٢) المصدر السابق والصفحة نفسها .
(٣) المصدر السابق والصفحة نفسها .
(٤) مقدمة ابن الصلاح المطبوعة مع التقييد والإيضاح ص ١٥٩ .
(٥) الكفاية ص ٢٣ .

وبعد هذا روى بسنده ما ذكره ابن أبى حاتم فى مراتب الجرح والتعديل دون أن يعلق عليها بشىء [١] .

وكان « أبو عمرو بن الصلاح » أول من أشاد بتقسيم ابن أبى حاتم وبإجادته فيه فقال فى مقدمته عن الألفاظ المستعملة فى الجرح واالتعديل : « وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى فى كتابه الجرح والتعديل فأجاد وأحسن » [٢] .

وذكر أنه يوافق ابن أبى حاتم على ترتيبه ، وإن كانت له إضافات فى الألفاظ ؛ قال ابن الصلاح : « ونحن نرتبها كذلك ، ونورد ما ذكره ونضيف إليه ما بلغنا فى ذلك عن غيره إن شاء الله [٣] » .

وبعد هذا ذكر ما قاله ابن أبى حاتم فى المرتبة الأولى من ألفاظ التعديل ، ثم عقب على هذه المرتبة بزيادة أربعة ألفاظ على ما ذكره ابن أبى حاتم وهى : « ثبت » و « حجة » و « حافظ » و « ضابط » .

ويذكر الحافظ العراقى بأنه قد اعتُرِض على ابن الصلاح بأن لفظة « ثبت » لم يضفها إلى ابن أبى حاتم ؛ لأن الأخير ذكرها حين قال فى ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل : « متقن ثبت [٤] » ويدفع الحافظ العراقى هذا الاعتراض بأن هذا اللفظ ليس فى بعض النسخ الصحيحة من كتاب الجرح والتعديل ، ومنها النسخة التى نقل منها ابن الصلاح [٥] .

والحق أن هذا صحيح ؛ لأن الخطيب البغدادى حينما روى قول ابن أبى حاتم فى مراتب الجرح والتعديل لم يذكر هذا اللفظ فى المرتبة الأولى عنده [٦] .

---

(١) المصدر السابق والصفحة نفسها .

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد ص ١٥٧ .

(٣) المصدر السابق ص ١٥٧ .

(٤) انظر ص ٢٢٨ من هذه الرسالة .

(٥) التقييد والإيضاح ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٦) الكفاية ص ٢٣ .

وقد دفع الإمام السخاوى هذا الاعتراض بوجه آخر ، فبيّن أن ابن حاتم أردف لفظة « ثبت » للفظة « متقن » دون حرف عطف ، وهذا بخلاف صنيعه فى الألفاظ الأخرى مما يشعر بأنه فعل ذلك ليبين أن العدالة متوفرة عند الراوى الذى يطلق عليه « متقن ثبت » ؛ لأن الراوى قد يكون متقنا لكنه غير عدل . فلفظة « ثبت » هنا تفيد العدالة . فاللفظتان معا تفيدان مصطلحاً واحدا .

أما ابن الصلاح فقد ذكرها مستقلة لتدل على المرتبة ، بذاتها وليست مقيدة لعموم لفظ « متقن [١] » .

ثم ذكر ابن الصلاح المرتبة الثانية عند ابن أبى حاتم ولم يزد عليها ألفاظاً ، ولكنه شرح قول ابن أبى حاتم : « فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه » فقال : « هذا كما قال ؛ لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط ، فينظر فى حديثه ويختبر » .

وقد عرفنا ابن الصلاح طريقة اختبار ضبط الراوى هذه فقال : « بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ، ولو من حيث المعنى لرواياتهم ، أو موافقة لها فى الأغلب ، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ، ولم يحتج بحديثه [٢] » .

وبعد النظر إذا تبين لنا أن ضبط الراوى غير كامل واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره ، أولا ؛ فإن كان له أصل أخذنا بذلك الحديث متابعة أو شاهداً [٣] .

وذكر ابن الصلاح المرتبة الثالثة ولم يعقب عليها .

وذكر المرتبة الرابعة وعقب عليها بما يشرح عبارة « صالح الحديث » فروى عن أحمد بن سنان قوله : « كان عبد الرحمن بن مهدى ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف ، وهو رجل صدوق ، فيقول : رجل صالح الحديث [٤] » .

---

(١) فتح المغيث ص ٣٣٧ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص : ١٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٤) المصدر السابق ص ١٥٩ .

ثم ذكر ابن الصلاح مراتب الجرح ، ولم يزد على ابن أبى حاتم شيئا .

وقد ذكر شرح الدارقطنى لقولهم « لين » ، وقد سبق أن ذكرنا ذلك عندما بينا ما قاله الخطيب فى مراتب الجرح والتعديل [١] ، كما أنه ذكر أيضا قول أحمد بن صالح : إنه لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه ، وقولهم : « فلان ضعيف » لا يعنى ترك حديثه [٢] .

وبعد ذلك أورد ابن الصلاح ألفاظاً استعملها أئمة الجرح والتعديل لم يذكرها ابن أبى حاتم ، ولكنه لم يحدد مرتبة كل لفظ ، وهذه الألفاظ هى : « فلان قد روى عنه الناس » ، فلان « وسط » ، فلان « مقارب الحديث » ، فلان « مضطرب الحديث » فلان « لا يحتج به » ، فلان « مجهول » ، فلان « لا شئ » .. فلان « ليس بذاك » ، وربما قيل « ليس بذاك القوى » .. فلان « فيه أوفى حديثه ضعف » ، فلان « ما أعلم به بأسا [٣] » .

ويبدو أنه اعتمد على أن العارفين بهذا الفن قادرون على إلحاق كل لفظة بمرتبة من المراتب التى ذكرها موافقا ابن أبى حاتم فى عمله ، ولهذا قال عقب ذكرها : « وما من لفظة منها ومن أشباهها إلا ولها نظير شرحناه ، أو أصل أصّلناه ننبه إن شاء الله به عليها [٤] » .

وقد بيّن الحافظ العراقى مراتب هذه الألفاظ فى كتابه التقييد والإيضاح [٥] .

ولم يكتفِ الحافظ العراقى بهذا بل رأى أن ابن الصلاح قد أهمل من ألفاظ التوثيق والجرح أكثر مما زاده على ابن أبى حاتم ، ورأى أن يضيف إليها ما يحضره من الألفاظ حتى تعرف وتضبط كما يقول .

ويمكن الرجوع إلى هذه الزيادة فى تقييده على مقدمة ابن الصلاح [٦] غير أننا نريد أن نقول : إنه لم يكتف بزيادة بعض الألفاظ فى المراتب ؛ ولكنه أضاف مرتبة خامسة

---

(١) انظر ص ٢٣٣ - ٢٣٤ من هذه الرسالة .
(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد ص ١٦٠ .
(٣) المصدر السابق ص ١٦٠ ، ١٦١ .
(٤) المصدر السابق ص ١٦١ .
(٥) التقييد والإيضاح ص ١٦١ .
(٦) المصدر السابق ص ١٦٢ - ١٦٣ .

إلى مراتب الجرح الأربع عند ابن أبى حاتم . وفى هذه المرتبة الخامسة عنده ذكر أنه يندرج تحتها من الألفاظ « فلان وضّاع » .. « فلان دجّال » [١] .

وعلى الرغم من زيادته بعض الألفاظ على ابن أبى حاتم وابن الصلاح فإنه أشار – كما أشار ابن أبى حاتم من قبل – إلى أن هناك ألفاظا أخرى يستدل بما ذكره عليها . وسنعود إلى الحافظ العراقى مرة ثانية لنلقى مزيدا من الضوء على موقفه من ترتيب ابن أبى حاتم وإنما ذكرنا له هنا ما قيَّده على مقدمة ابن الصلاح .

ولنذهب إلى **الحافظ الذهبى** « فإن له زيادات على هذه المراتب عدلت من مراتب ابن أبى حاتم . وقد ذكر هذه المراتب فى مقدمة كتابه « ميزان الاعتدال » ؛ يقول الذهبى » :

١ – « فأعلى العبارات فى الرواة المقبولين » « ثبت حجة » .. « وثبت حافظ » ، « وثقة متقن » « وثقة ثقة » أو « ثقة ثم ثقة » .

٢ – ثم « ثقة صدوق » « ولا بأس به » « وليس به بأس » .

٣ – ثم « محله الصدق » و « جيد الحديث » « وصالح الحديث » « وشيخ وسط » « وشيخ حسن الحديث » « وصدوق إن شاء الله » « وصويلح » ونحو ذلك [٢] .

هذا هو ترتيب عبارات التعديل عند الذهبى ، وواضح أنه لم ينص على المراتب وإنما فَصَل بين كل مرتبة وأخرى بحرف العطف « ثم » الذى يفيد الترتيب والتراخى كما هو معروف عند النحاة .

وإذا صرفنا النظر عما زاده على ابن أبى حاتم وابن الصلاح من عبارات فإننا نلاحظ أمرين هامين :

أولهما – أن الذهبى أخَّر عبارة جعلها ابن أبى حاتم فى **المرتبة الثانية** وجعلها هو فى **المرتبة الثالثة** وهذه العبارة هى « محله الصدق » .

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٣ .

(٢) ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٤ .

ثانيهما – جعل ابن أبى حاتم مراتب التعديل أربعا – كما سبق أن عرفنا وجعلها الذهبى ثلاثاً حيث أدمج الثالثة والرابعة عند ابن أبى حاتم فجعلهما فى المرتبة الثالثة .

ومراتب **عبارات الجرح** عند الذهبى خمس بينها بقوله :

١ – وأدنى عبارات الجرح « دجّال .. كذّاب » .. أو « وضّاع يضع الحديث » .

٢ – ثم « متهم بالكذب » ، « ومتفق على تركه » .

٣ – ثم « متروك ليس بثقة » ، و « سكتوا عنه » ، و « ذاهب الحديث » ، وفيه نظر » ، و« هالك ساقط » .

٤ – ثم « واهٍ بِمَرَّة » ، و « ليس بشئ » ، « ضعيف جدا » ، « وضعفوه » ، و « وضعيف واهٍ ومنكر الحديث » ونحو ذلك .

٥ – ثم « يضعف » ، « وفيه ضعف » ، « وقد ضعف » ، « وليس بالقوى » ، وليس بالحجة » ، « وليس بذاك » ، « ويعرف وينكر » ، « فيه مقال » .. « تكلم فيه » « لين » .. « سيئ الحفظ » ، « لا يحتج به » .. « اختلف فيه » .. « صدوق لكنه مبتدع » ونحو ذلك من العبارات التى تدل على اطراح الراوى بالأصالة ، أو على ضعفه ، أو على التوقف فيه ، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه [١] .

وبمقارنة ترتيب الذهبى بترتيب ابن أبى حاتم يتضح لنا :

١ – أن ابن أبى حاتم جعل المراتب أربعاً وجعلها الذهبى خمساً .

٢ – هناك عبارات ليست فى مرتبة واحدة عند ابن أبى حاتم مثل « لين » و « وليس بالقوى » ، فالأولى من أول مراتب الجرح عنده وأخفها ، والثانية عنده من المرتبة الثانية ، ولكنهما عند الذهبى من المرتبة الخامسة ، وهى أخف المراتب عنده وتوازى المرتبة الأولى عند ابن أبى حاتم .

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ٤ . وواضح هنا أن الذهبى جعل مراتب الجرح خمسا ، ولكن السخاوى قال : (وأما الذهبى فالمراتب عنده ست .. (فتح المغيث جـ ١ ص ٣٤٧ ، ٣٤٨) ولا ندرى هل الحافظ السخاوى قد نقل ذلك عن الذهبى من نسخة أخرى من ميزان الاعتدال غير التى طبعت وبأيدينا الآن أو من مصدر آخر للذهبى ؟) .

ونلاحظ أن الذهبى قد عقّب **على الكلام على مراتب الجرح** بعبارة غير مفهومة وهى : « ونحو ذلك من العبارات التى تدل على ... جواز أن يحتج به مع لين ما فيه » ، هل معنى هذه العبارة أن من مراتب الجرح من يحتج بحديثه مع ما فيه من لين ؟ هذا مع ملاحظة أن ابن أبى حاتم وابن الصلاح قد نصا على أن من يحتج بهم هم أهل مرتبة واحدة من مراتب العدول وبقية المراتب لا يحتج بحديثها وإنما يكتب حديثها للنظر فيه والاعتبار [١] .

وإذا عدنا إلى **الحافظ العراقى** الذى جاء بعد الذهبى نجد أن عنده ، ترتيبا يختلف عن ترتيب ابن أبى حاتم والذهبى ، وهذا هو الترتيب عنده :

١ – **المرتبة العليا من ألفاظ التعديل** ، ولم يذكرها ابن أبى حاتم ولا ابن الصلاح فيما زاده عليه ، وهى التى يكرر فيها لفظ التوثيق المذكور فى المرتبة الأولى عندهما إما مع تباين اللفظين كقولهم « ثبت حجة » أو « ثبت حافظ » أو « ثقة ثبت » أو « ثقة متقن » أو نحو ذلك .

وإما مع إعادة **اللفظ نفسه** كقولهم « ثقة ثقة » ونحوها .

٢ – المرتبة الثانية – وهى التى جعلها ابن أبى حاتم ، وتبعه ابن الصلاح – المرتبة الأولى وقد زاد الحافظ العراقى بعض الألفاظ عليهما .

٣ – المرتبة الثالثة : وقد جعلها مثل مرتبة ابن أبى حاتم الثانية غير أنه أخّر عبارة « محله الصدق » ورأى أنها من مرتبة تالية كما فعل الذهبى .

٤ – **المرتبة الرابعة** وفيها بقية ألفاظ التعديل [٢] .

ويلاحظ على هذا التقسيم أنه :

١ – فيه إدماج الحافظ العراقى للمرتبتين الأخيرتين عند ابن أبى حاتم وجعلهما واحدة وهى الرابعة .

٢ – زاد الحافظ العراقى مرتبة أعلى على مراتب ابن أبى حاتم .

---

(١) انظر ص ٢٢٩ – ٢٣٤ من هذه الرسالة .

(٢) نشأة علوم الحديث ص ١٨٨ عن فتح المغيث العراقى جـ ٢ ص ٤٢ .

وقد سبق أن ذكرنا ما زاده الحافظ العراقى فى مراتب الجرح ، غير أننا نلاحظ هنا :

١ — أن الحافظ العراقى يرى أن ما جعله ابن أبى حاتم فى مرتبة واحدة من مراتب الجرح ليس كذلك ؛ فعبارة « كذاب » أسوأ من « ذاهب الحديث » « ومتروك الحديث » ، وقد جعل ابن أبى حاتم هذه جميعها فى مرتبة واحدة ، وجعلها العراقى فى مرتبتين ، « كذاب » فى أول المراتب وهى أشدها ، « وذاهب الحديث » . « ومتروك الحديث » فى المرتبة الثانية .

٢ — وعلى النقيض من ذلك جعل الحافظ العراقى عبارتى « لين » و « ليس بالقوى » فى مرتبة واحدة وهى أخف مراتب الجرح عنده ، مخالفاً بذلك ابن أبى حاتم الذى جعل العبارة الأولى فى المرتبة الأولى والثانية فى الثانية . وقد تبع الحافظ العراقى فى ذلك الحافظ الذهبى .

وجاء **الحافظ ابن حجر** ، وكان له ترتيب أدق من ترتيب الذهبى فى ميزان الاعتدال ويبدو أن لابن أبى حاتم بعض التأثير على ابن حجر فى هذا الترتيب ، وإن كانت لابن حجر أصالة واضحة :

رتب ابن حجر رواة الآثار على **اثنتى عشرة مرتبة** :

المرتبة الأولى : مرتبة الصحابة وذلك لشرفهم .

المرتبة الثانية : من أكد مدحه إما بأفعل « كأوثق الناس » ، أو بتكرير الصفة لفظاً ، « كثقة ثقة » ، أو معنى « كثقة حافظ » .

المرتبة الثالثة : من أفرد بصفة « كثقة » ، أو « متقن » ، أو « ثبت » ، أو « عدل » .

المرتبة الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلا ، وإليه الإشارة « بصدوق » ، أو « لا بأس به » ، أو « ليس به بأس » .

المرتبة الخامسة : من قصر عن درجة الرابعة قليلا ، وإليه الإشارة « بصدوق سيىء الحفظ » أو « صدوق يهم » ، أو « له أوهام » ، أو « يخطىء » أو « تغير بأَخِرة » ، ويلتحق بذلك من رمِىَ بنوع من البدعة كالتشيع والقدر ، والنصب ، والإرجاء ، والتجهم مع بيان الداعية من غيره .

المرتبة السادسة : من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ « مقبول حيث يتابع » ، وإلا « فليِّن الحديث » .

المرتبة السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ « مستور » أو « مجهول الحال » .

المرتبة الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ، ووجد فيه إطلاق الضعف ولم يفسر ، وإليه الإشارة بلفظ « ضعيف » .

المرتبة التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ « مجهول » .

المرتبة العاشرة : من لم يوثق ألبتة وضعف مع ذلك بقادح ، وإليه الإشارة « بمتروك » ، أو « متروك الحديث » ، أو « واهى الحديث » ، أو « ساقط » .

المرتبة الحادية عشرة : من اتهم بالكذب .

المرتبة الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب والوضع [١] .

وواضح من تقسيم ابن حجر :

١ — أنه ابتدأ بمرتبة لم يذكرها ابن أبى حاتم فى ترتيبه الثانى ، ولم يذكرها أيضا كل من ابن الصلاح ، والحافظ العراق وهى مرتبة الصحابة .

والواقع أن لابن أبى حاتم مندوحة فى عدم ذكرها لأمرين :

أولهما : أنه صرح فى مقدمة كتاب « الجرح والتعديل » أنهم عدول بتعديل الله لهم ، وعلى ذلك فليسوا محل بحث عند علماء الجرح والتعديل ليطلقوا عليهم شيئا من ألفاظهم .

ثانيهما : أنه يرتب الرواة من خلال ترتيب الألفاظ التى أطلقت عليهم ، ولم يرتب الرواة عامة كما فعل فى الترتيب الأول ، وغير خافٍ أن العلماء لم يطلقوا عليهم شيئا من الألفاظ ، وكل ما يقولونه عند الصحابى هو بيان أنه من الصحابة حتى يفهم أنه فوق التعديل والجرح .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٤ — ٦ .

٢ – أنه حاول فى بعض المراتب أن يبين الأساس الذى من أجله يطلق على الراوى اللفظ وهذا – وإن كان خطوة جديدة – فإنه لا ينطبق على أقوال كل الأئمة ، فكثير ممن حكم عليهم أبو حاتم الرازى أنهم مجهولون روى عنهم أكثر من واحد [(١)] .

وجاء بعد ابن حجر تلميذه **الحافظ السخاوى** فاستفاد منه كما استفاد من غيره ، فجاء عمله خطوة لا بأس بها من أجل استكمال ما بدأه ابن أبى حاتم .

ويهمنا هنا أن ندون ملاحظاتنا على تقسيمه تاركين هذا التقسيم ليرجع إليه من شاء [(٢)] .

الملاحظة الأولى : أنه زاد فى مراتب الجرح مرتبة سادسة : وهى أسوؤها عنده وهى الوصف بما دل على المبالغة فيه ، وأصرح ذلك : التعبير بأفعل كأكذب الناس ، وكذا قوله : « إليه المنتهى فى الوضع » ، وهو « ركن الكذب » ونحو ذلك ، أما زيادته سوى ذلك على ابن أبى حاتم فقد سبقه فيها الذهبى . والعراقى . وشيخه ابن حجر .

الملاحظة الثانية : أنه اجتهد بقدر الإمكان فى أن يستقصى ما قاله الأئمة من ألفاظ فى الرواة معدلين لهم أو مجرحين ، وقد كان يضع فى ذهنه أن شيخه ابن حجر كان يريد تتبع ما قاله الأئمة ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً [(٣)] ، وإذا كان شيخه لم يتيسر له ذلك – فإن السخاوى سار فى ذلك خطوة لا بأس بها ، وها نحن أولاء نجده يستقصى ألفاظا كثيرة لم يستقصها من قبله ، ويشرح وبذلك قدم لنا تعريفات لبعض المصطلحات التى أطلقها علماء الجرح والتعديل ، وكان هذا فى كتابه « فتح المغيث [(٤)] » .

* * *

---

(١) الرفع والتكميل ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) فتح المغيث جـ ١ ص ٣٣٥ – ٣٤٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٣٦ .

(٤) انظر الصفحات السابقة من جـ ١ .

وإذا كان هؤلاء الأئمة قد اختلفوا بعض الإختلاف مع ابن أبى حاتم من حيث العدد فى الترتيب ، أو وضع ألفاظ فى غير مواضعها عنده ، فإننا نلاحظ أمراً هاما وهو الاتفاق على من يحتج به ، ومن يكتب حديثه اعتبارا ، ومن يطرح حديثه ، فعندهم جميعا مستويات ثلاثة :

١ - **مستوى من يحتج بحديثهم** : وهم أهل المرتبة الأولى عند ابن أبى حاتم ، وأهل هذه المرتبة عند غيره ، وما فوقها من المراتب مما أضافه هؤلاء الأئمة .

٢ - **مستوى من يرد حديثهم** ولا يكتب : وهم أهل المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند ابن أبى حاتم ، وهى أسوأ المراتب عنده ، وأهل هذه المرتبة وما نزل عنها من المراتب عند غيره مما زادوه عليه .

٣ - **مستوى من يكتب حديثهم اعتبارا** أو ينظر فيه ، وهم ما بين هاتين المرتبتين عند ابن أبى حاتم وبين ما يوازيهما عند غيره .

والسؤال الآن لماذا يختلف هؤلاء الأئمة هذا الاختلاف فى عدد المراتب ؟ الواقع أن أئمة الجرح والتعديل قد أطلقوا كثيرا من الألفاظ فى هذا المجال ولم يضعوا غالبا أمام كل لفظة ما يبين الأساس الذى جعلهم يطلقونها على الراوى ، إذ إنهم لو فعلوا ذلك لسهلت مهمة إلحاق ألفاظهم فى مراتب لا يختلف عليها ؛ ولهذا جاء الاختلاف بين هؤلاء الأئمة وإن لم يكن كبيرا كما تبين لنا .

والحق أن موضوع ترتيب ألفاظ الجرح والتعديل يحتاج إلى كثير من البحث والتقصى والتطواف فى كل كتب الجرح والتعديل ، حتى يمكن أن تعرف مذاهبهم وأسسهم فى إطلاق الألفاظ على الرواة ؛ لأنه يبدو أن كل إمام له منهجه الخاص فى ذلك .

ويبدو أن ابن أبى حاتم كان يدرك ذلك ، ومن هنا وضع نماذج فقط ، ولم يحاول أن يستكثر من المراتب والألفاظ على الرغم من أن كتابه حافل بها ؛ لأن هذا محيط لا ساحل له ، فقد أتى الحافظ ابن حجر بعده بمئات السنين ، وحاول فلم يتيسر له ذلك [١] ، على الرغم من أنه ازداد خبرة بما قدمه العلماء الذين أتوا بعد ابن أبى حاتم .

---

(١) فتح المغيث للسخاوى جـ ١ ص ٣٣٦ .

وإذا ربطنا بين ترتيب الألفاظ عند ابن أبى حاتم فى كتاب « الجرح والتعديل » وترتيب الرواة فى تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل استطعنا أن ندرك لماذا أهمل ابن أبى حاتم بعض المراتب التى استدركها عليه من أتوا بعده ؛ إذ يبدو أن ابن أبى حاتم ، وكان قد فرغ من بيان شرف الصحابة والتابعين وأئمة نقد الحديث وعرف بهم وبصفاتهم – رأى أنه لا داعى للنص عليهم مرة ثانية عندما أراد بيان مراتب الجرح والتعديل عن طريق ترتيب الألفاظ التى تطلق عليهم ؛ خاصة أن هذه الألفاظ يطلقها الأئمة الذين هم من أهل المرتبة العليا التى نص عليها غيره ، فواضح أنهم ما داموا أهلاً للحكم على غيرهم ، فهم أعلى منهم ، ولو لم يبين ذلك .

وأما زيادة مراتب أدنى من المرتبة الأخيرة عنده فى مراتب الجرح ، والتفرقة بين ألفاظ جمعها فيها ؛ لأنها ليست متساوية أو متداخلة كما عبّر بعض الباحثين [١] ، فغير مفيد فائدة كبيرة ؛ لأن الذين زادوا على هذه المراتب اتفقوا على أن هذه المراتب الزائدة تلحق بأخرى المراتب عند ابن أبى حاتم من حيث طرح حديث الرواة الذين أطلق عليهم ألفاظ تندرج تحتها ، فالألفاظ التى ذكرها ابن أبى حاتم فى المرتبة الأخيرة متساوية من حيث رفض حديث من تطلق عليهم من الرواة . وليس هذا خاصًّا بابن أبى حاتم وإنما عند الجميع .

* * *

---

(١) نشأة علوم الحديث ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

الفصل الخامس

كتاب المراسيل

* اختلاف العلماء فى معنى المرسل ، والمعنى الذى سار عليه ابن أبى حاتم فى كتابه .

* منهج ابن أبى حاتم فى هذا الكتاب .

* اختلاف آراء العلماء فى الاحتجاج بالمراسيل ، وما رجحه ابن أبى حاتم منها .

* النسخة التى بين أيدينا من هذا الكتاب .



للمرسل معنيان عند العلماء :

أحدهما : ما ذكره الإمام ابن حجر بقوله : « ما سمعه التابعى – صغيرا كان أو كبيرا – من غير النبى ﷺ ، ورفعه إلى النبى ﷺ فحذف من آخر السند من بعد التابعى [١] » .

وهذا هو المعنى المشهور عند أئمة المحدثين ، ووافقهم جماعة من الفقهاء والأصوليين [٢] .

وثانيهما : ما سقط راوٍ أو أكثر من سنده ، سواء أكان ذلك فى أوله فى أم آخره أو بينهما . وبحيث يدخل فى هذا المعنى المنقطع والمعضل والمعلق ، قال الخطيب : « لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذى ليس بمدلس هو رواية الراوى عمن لم يعاصره كالتابعين عن النبى ﷺ وابن جريج عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، ومالك عن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق أو عمن عاصره ولم يلقه كالثورى وشعبة عن الزهرى ، وكذا فيمن لقى من أضاف إليه وسمع منه إلا أنه لم يسمع منه ذلك الحديث [٣] » .

---

(١) شرح نخبه الفكر ص ١٧ .

(٢) فتح المغيث للسخاوى جـ ١ ص ١٢٩ .

(٣) المصدر السابق ص ١٣٠ .

حاول صلاح الدين خليل العلائى الشافعى فى كتابه « جامع التحصيل فى أحكام المراسيل » أن يربط بين معنى المرسل فى اللغة ومعناه فى الاصطلاح الذى ذكرناه فقال : « أما المرسل فأصله من قولهم أرسلت كذا إذا أطلقته ولم تمنعه ، كما فى قوله تعالى (ألم ترأنا أرسلنا الشياطين على الكافرين) ، فكأن المرسل أطلق الإسناد ، ولم يقيده براوٍ معروف . وقد أشار الإمام المازرى إلى هذا ، ويحتمل أن يكون من قولهم جاء القوم أرسالا أى قطعا متفرقين . قال ابن سيده : الرَسَل بفتح الراء والسين القطيع من كل شئ ، والجمع أرسال . وجاءوا رسلة رسلة أى جماعة جماعة . قلت : ومنه الحديث : « أن الناس دخلوا على النبى ﷺ بعد موته فصلوا عليه أرسالا أى فرقا متقطعة ، يتبع بعضهم بعضا » فكأنه تصور من هذا اللفظ الاقتطاع فقيل للحديث الذى قطع إسناده ، وبقى غير متصل مرسل أى كل طائفة منهم لم تلق الآخرين ولا لحقتها ، ويحتمل أن يكون أصله من الاسترسال ، وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدثه ، فكأن المرسل للحديث اطمأن إلى من أرسل عنه ووثق به لمن يوصله إليه . وهذا هو اللائق بقول المحتج بالمرسل كما سيأتى فى أدلتهم إن شاء الله تعالى ، لكن يرد عليه أن خلقا من الرواة أرسلوا الحديث مع عدم =

ويقول ابن الصلاح : « إن هذا المعنى هو المعروف فى الفقه وأصوله ، وممن ذهب إلى ذلك من أئمة المحدثين أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان والبخارى وأبو داود ، والترمذى [١] » .

وقد سار ابن أبى حاتم فى كتابه هذا على المعنى الثانى ، فقد جمع فيه أسماء الرواة الذين رووا عن شيوخ لم يلتقوا بهم ، أو التقوا بهم ولكنهم لم يسمعوا منهم ، فبينهم وبين شيوخهم انقطاع فى السند .

وقد يستطرد ابن أبى حاتم فيبين – بعد أن يذكر مراسيل الراوى – ما صح سماع ذلك الراوى ممن فوقه ، وذلك حتى تستكمل الصورة عن ذلك الراوى ، ويتضح أمامنا من سمع منهم ، ومن لم يسمع منهم ؛ ففى ترجمة الحسن البصري ، بعد أن ذكر من روى عنهم الحسن مرسلا من الصحابة رضوان الله عليهم عقد بابا خاصا لما ثبت للحسن سماعه من أصحاب النبى ﷺ [٢] .

وقدّم ابن أبى حاتم لهذا الكتاب بمقدمة [٣] بين فيها ما ذكره بعض الأئمة من أن الأحاديث المرسلة لا تقوم بها الحجة ، فذكر قول أحمد بن سنان أن يحيى بن سعيد القطان كان لا يرى إرسال الزهرى وقتادة شيئا ، ويقول هو بمنزلة الريح .. وقول الإمام الشافعى : « الأصل قرآن أو سنة ، فإن لم يكن فقياس عليهما ، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ ، وصح الإسناد منه فهو سنة ، وليس المنقطع بشىء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب » .

وعقب أبو محمد ببيان أن الإمام الشافعى يقصد الاعتبار بمرسل سعيد بن المسيب ، لا أن له قيمة من حيث إنه مرسل .

= الثقة براويه الذى أرسلوا عنه . ويجوز أيضا أن يكون المرسل من قولهم ناقة مرسال ، أى سريعة السير قال كعب بن زهير :

أمست سعاد بأرض لا يبلغها إلا العتاق النجيبات المراسيل

فكأن المرسل للحديث أسرع فيه عجلا فحذف بعض إسناده والكل محتمل (جامع التحصيل ص ١٤ ، ١٥) .

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ١٣١ . وانظر علل الحديث : حديث . ١٢٥ حيث هذا المعنى فى كلام أبى حاتم .

(٢) كتاب المراسيل ص ٢٦ – ٣٥ .

(٣) المقدمة ص ١١ – ١٣ .

وختم هذه المقدمة برأى أبى زرعة وأبيه فى المراسيل ، فقال : « سمعت أبى وأبا زرعة يقولان : « لا يحتج بالمراسيل ، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة » .

ويؤكد ابن الصلاح ، ما أشار ابن أبى حاتم إليه فى مقدمة هذا الكتاب ، وهو أن المرسل لا تقوم به الحجة – فيذكر أن المذهب الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر ، وقد تداولوه فى تصانيفهم هو أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر ... ولهذا احتج الشافعى رضى الله عنه بمرسلات سعيد بن المسيب فإنها وجدت مسانيد من وجوه آخر ، ولا يختص ذلك عنده بإرسال ابن المسيب » [(١)] .

وقد خالف ابن أبى حاتم وغيره بعضُ العلماء مثل الإمام مالك والإمام أبى حنيفة وتابعيهما ، وجمهور من المحدثين ، والإمام أحمد فى رواية حكاها النووى ، وابن القيم وابن كثير وغيرهم – فقالوا بأن المرسل يحتج به ، وقال أبو داود فى رسالته : وأما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى مثل سفيان الثورى ومالك والأوزاعى حتى جاء الشافعى رحمه الله ، فتكلم فى ذلك ، وتابعة عليه أحمد وغيره « فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمرسل يحتج به » [(٢)] .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح المطبوعة مع التقييد والإيضاح ص ٧٣ . وقد ذكر الإمام ابن حجر الحجة فى كون الحديث المرسل مردود بقوله : وإنما ذكر (المرسل) فى قسم المردود للجهل بحال المحذوف ؛ لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ، ويحتمل أن يكون حل (كذا) عن صحابى ويحتمل أن يكون حل (حمل) عن تابعى آخر وعلى الثانى فيعود الاحتمال السابق (شرح نخبة الفكر ص ١٧) .

(٢) رسالة أبى داود ، (ص ٧) – مطبعة الأنوار بالقاهرة – ١٣٦٩ .

وقد جمع بعضهم أقوال العلماء فى الاحتجاج بالمرسل فبلغها إلى عشرة أقوال :

١ – قال بعضهم لا يحتج به مطلقا .

٢ – وقال آخرون يحتج به مطلقا .

٣ – هو أقوى من المسند .

٤ – وقيل يحتج به إذا كان مرسله صحابياً .

٥ – وقيل يحتج به إذا كان من أرسله من أهل القرون الثلاثة الأولى .

٦ – وقيل يحتج به إذا كان مرسله سعيد بن المسيب فقط لإمامته وحفظه وإتقانه .

٧ – وقيل يحتج به إذا كان مرسله لا يروى إلا عن عدل . =

وقد جمع ابن أبى حاتم فى هذا الكتاب أقوال الأئمة الذين يعتد بأقوالهم فى نقد الرواة والأحاديث ، مثل شعبة ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وأبى حاتم وأبى زرعة ، وفى ترجمة إبراهيم النخعى وذكر رواياته المرسلة مثل واضح على ذلك [١] ؛ يقول ابن أبى حاتم :

« أنبأنا على بن أبى طاهر القزوينى ، فيما كتب إلىّ ، ثنا أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم ، قال : سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول : « حدثنى حماد بن خالد الخياط ، عن شعبة قال : لم يسمع إبراهيم النخعى من أبى عبد الله الجدلى حديث خزيمة ابن ثابت فى المسح » [٢] .

« أنبأنا حرب بن إسماعيل فيما كتب إلىّ قال : قلت لأبى عبد الله أحمد بن حنبل . أبو عبد الله الجدلى معروف ؟ قال : نعم ، ووثقة ؛ لكن شعبة قال : إن إبراهيم لم يسمع من أبى عبد الله الجدلى .

« حدثنا على بن الحسن الهَسَنْجَانى قال : سمعت مسددا يقول : كان عبد الرحمن – يعنى ابن مهدى – وأصحابنا ينكرون أن يكون إبراهيم سمع من علقمة » .

« حدثنا محمد بن أحمد بن البراء قال : قال على بن المدينى : إبراهيم النخعى لم يلقَ أحدا من أصحاب النبى ﷺ ، فقلت له : فعائشه قال : هذا حديث لم يروه غير سعيد بن أبى عروبة عن أبى معشر عن إبراهيم وهو ضعيف ، وقد رأى أبا جحيفة وزيد ابن أرقم وابن أبى أوفى – يعنى عبد الله – ولم يسمع منهم .

« قُرِئ على العباس بن محمد الدورى قال : سمعت يحيى بن معين يقول : إبراهيم النخعى أدخل على عائشة . أظن يحيى قال : وهو صبى .

= ٨ – وقيل يحتج به إن اعتضد بعاضد .
٩ – وقيل يحتج به إن لم يكن فى الباب سواه .
١٠ – وقيل يحتج به ندبا لا وجوبا (تدريب الراوى ص ٦٩) .

(١) هذه الترجمة ص ١٣ ، ١٤ من كتاب المراسيل .

(٢) قال أبو داود : فى باب التوقيت فى المسح : « حدثنا حفص بن عمر ، حدثنا شعبة عن الحكم ، وحماد عن إبراهيم عن أبى عبد الله الجدلى ، عن خزيمة بن ثابت ، عن النبى ﷺ قال : « المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوم وليلة . (جـ ١ ص ١٠٩) .

« سمعت أبى يقول : لم يلقَ إبراهيم النخعى أحدا من أصحاب النبى ﷺ إلا عائشة ، ولم يسمع منها شيئا ، فإنه أدخل عليها وهو صغير . وأدرك أَنسا ولم يسمع منه .

« وقال أبو زرعة : إبراهيم النخعى عن عمر مرسل ، وعن على مرسل ، وعن سعد ابن أبى وقاص مرسل .

« سمعت أبى يقول : إبراهيم النخعى عن عمر مرسل » .

كما رتب ابن أبى حاتم الرواة فى هذا الكتاب على حروف المعجم ، وإن كان لم يراع إلا الحرف الأول من اسم الراوى ، ومن هنا جاء – مثلا – اسم أيمن قبل أسد وقبل أبان [١] .

وقد يطيل الكلام عن الراوى فى هذا الكتاب فيستغرق صفحات عدة ، وقد يقتصر فلا يتجاوز بضع كلمات ، ومدار الأمر فى ذلك كله على مقدار الأحاديث التى نقلت عن الراوى مرسلة . فالحسن البصرى قد وردت عنه مرسلات كثيرة :

عن أبى بكر ، وعثمان ، وعلى ، وابن عباس ، وأبى هريرة ، وجابر بن عبد الله ، وأبى موسى الأشعرى ، وعمران بن حصين ، والأسود بن سريع ، وسراقة بن مالك ، وأبى سعيد الخدرى ، وعبد الله بن عمر ، وأسامة بن زيد ، والنعمان بن بشير ، ومعقل بن سنان والضحاك بن سفيان ، وأبى بردة الأسلمى ، وعقبة بن عامر ، وأبى ثعلبة الخشنى ، وقيس ابن عاصم ، وعائذ بن عمرو ، وعمرو بن تغلب ، وأبى الدرداء ، وسهل بن الحنظلية ، ومحمد بن مسلمة .

لهذا نقل ابن أبى حاتم آراء أئمة نقد الحديث فى روايته عن هؤلاء جميعا ، واستغرق ذلك تسع صفحات [٢] .

ولم يذكر عما رواه زيد العمى [٣] ، وسعيد المقبرى [٤] مرسلا أكثر من كلمات لم تزد عن سطر أو سطرين .

---

(١) كتاب المراسيل ص ١٧ – ١٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٦ – ٣٥ .
(٣) المصدر السابق ص ٤٦ .
(٤) المصدر السابق ص ٥٢ .

وقد طبع هذا الكتاب ثلاث طبعات : الأولى فى حيدر أباد بالهند عام ١٣٢١ هـ ، ولم أتمكن من رؤية هذه النسخة ، وطبع مرة ثانية بمكتبة المثنى ببغداد ، ويبدو أن هذه الطبعة الثانية قد اتخذت الأولى أصلاً لها ، وقد قام بنشر هذا الكتاب فى المرة الثانية السيد صبحى السامرائى وقدم له ، وذلك عام ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م ، وطبع مرة ثالثة بتحقيق الأستاذ شكرى نعمة الله عام ١٣٩٧ هـ .

وجدير بالذكر أنه توجد مخطوطتان لهذا الكتاب ، وهما :

١ - مخطوطة فى مكتبة كوبريلى بتركيا .

٢ - مخطوطة بالمكتبة السعيدية بحيدر أباد .

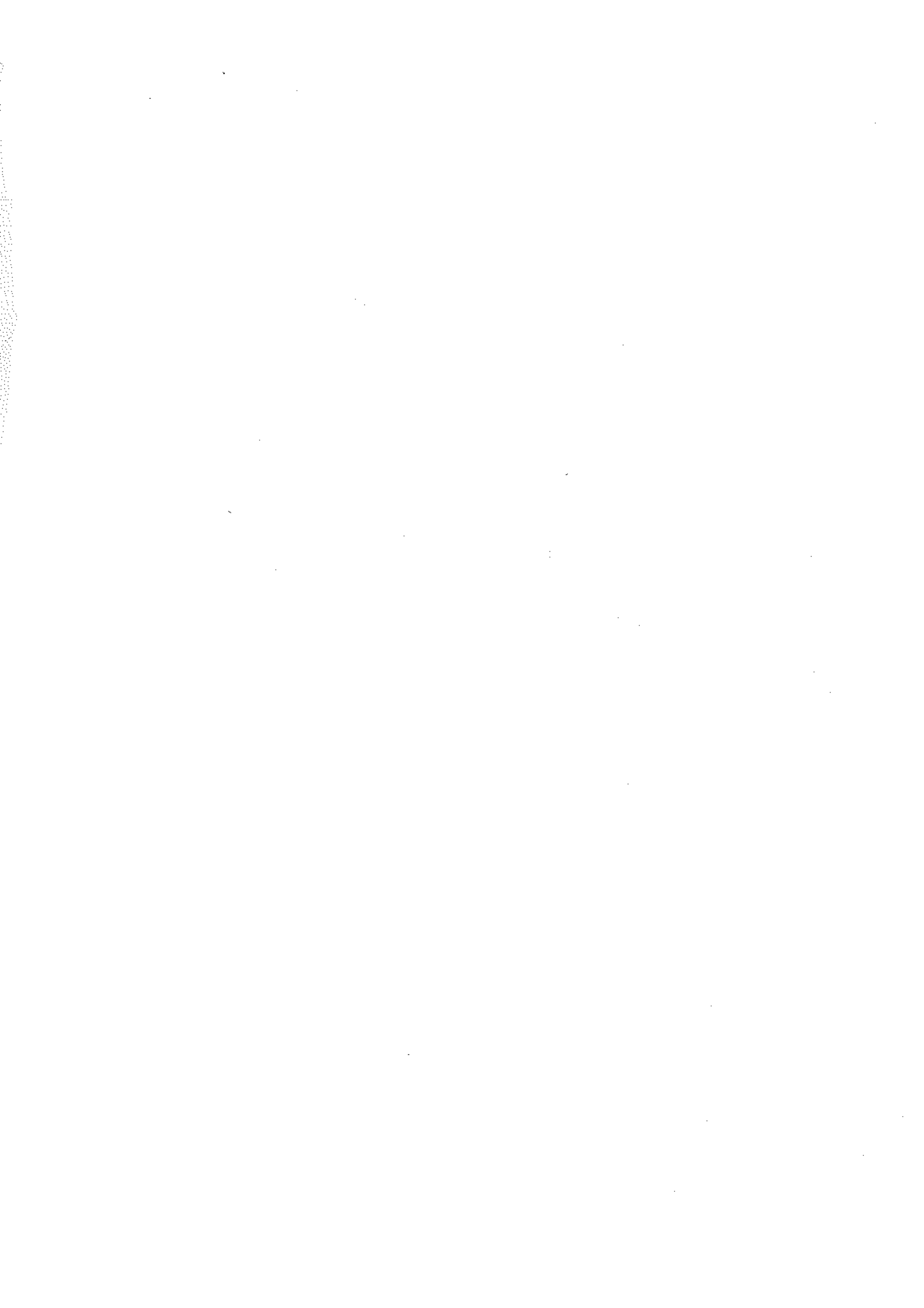
ويرجح أن النسخة المطبوعة قد اعتمدت على هاتين المخطوطتين .

* * *

الفصل السادس

كتاب بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه

* الكتب التى ألفها البخارى فى تاريخ الرواة .
* لأهمية كتاب التاريخ الكبير تناوله العلماء بالدراسة .
* منهج ابن أبى حاتم فى هذا الكتاب .
* تعقيبات أبى زرعة وأبى حاتم لا تنقص من قدر كتاب التاريخ الكبير .
* النسخة التى بين أيدينا من هذا الكتاب .



ألف الإمام البخارى فى تاريخ الرواة أربعة كتب : وهى التاريخ الكبير ، والتاريخ الأوسط والتاريخ الصغير ، والتاريخ فى معرفة رواة الحديث ونقلة الآثار والسنن وتمييز ثقاتهم من ضعفائهم وتاريخ وفاتهم . وقد ذكر فؤاد سزكين فى كتابه تاريخ التراث العربى كتاباً خامسا للبخارى ، وهو التواريخ والأنساب ووصفه بأنه « كتاب تاريخى لا منهج له ، يضم بعض المعلومات أو التواريخ العامة ، ويتناول بعض الشخصيات [١] .

وكان أهم هذه الكتب جميعا كتاب التاريخ الكبير الذى اعتبره علماء عصره كتابا فريداً فى بابه حتى إن بعضهم سماه سحرا [٢] » .

ولأهمية هذا الكتاب تناوله العلماء بالقراءة والدراسة ، بغيه الاستفادة مما فيه . ولما كان شأن نقدة الحديث ألَّا يغضوا النظر عن الأخطاء فى الحديث أو ما يتعلق به من العلوم فقد تناولوا هذا الكتاب بالنقد ورأوا فيه أخطاء يجب عليهم أن ينبهوا عليها .

ويصور موقف العلماء هذا الخطيب البغدادى فى كتابه « موضع أوهام الجمع والتفريق » فيروى أن أبا على صالح بن محمد قال : قال لى أبو زرعة : « يا أبا على نظرت فى كتاب محمد بن إسماعيل هذا (فى) أسماء الرجال ، فإذا فيه خطأ كثير ، فقلت له : بَلِيتُّه أنه رجل كل من كان يقدم عليه من العراق من أهل بخارى نظر فى كتبهم ، فإذا رأى اسما لا يعرفه ، وليس عنده كتبه ، وهم لا يضبطون وتكون كتبهم غير منقوطة ، فيظنه خطأ ، وإلا فما رأيت خراسانيا أفهم منه لولا عِيّ فى لسانه ، وفى ذلك الكتاب أسامٍ لا تعرف ، ولم يبين من روى عنهم ، وعمن رووا ، وأى شئ رووا فيتحير الإنسان فيه .

« قال : وسألنى خالد بن أحمد أبو الهيثم أن أنظر له شيئا فى هذا الكتاب ، فأصحح له ، فنظرت فغيرت أشياء أخطأ فيه وصحف ، ورأيت محمد بن إسماعيل ببغداد يقرأ عليهم هذا الكتاب فقال : « وإبراهيم بن شعيب ، روى عنه ابن وهب ، فقلت له : إنما هو إبراهيم بن شعيث . ثم قلت له : أنت تنظر فى كتب الناس ، فإذا مر

---

(١) تاريخ التراث العربى جـ ١ ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٢) تقدمة المعرفة ص ى من مقدمة المحقق ومرجعه هدى السارى مقدمة فتح البارى ص ٤٨٤ .

بك اسم لا تعرفه أخذته والخطأ من غيرك ، لأنهم كانوا لا يضبطون [١] » .

وقد كتب ابن أبى حاتم ما لاحظه أبو زرعة من أخطاء بعد قراءة هذا الكتاب وعرضها على أبيه فوافق أبا زرعة على بعضها ، وخالفة فى بعضها الآخر موافقا بذلك البخارى ، وأحيانا كان يرى أن ما لاحظه أبو زرعة من خطأ إنما هو خطأ من الناسخ مبرئا البخارى من ذلك . وقد كتب رد أبيه هذا ، وأودع رأى هذين العالمين فى هذا الكتاب .

والكتاب يشتمل على ٧٧١ خطأً من الأخطاء التى رأى أبو زرعة ووافقه أبو حاتم فى بعضها – أن البخارى أخطأ فيها .

وقد رتب ابن أبى حاتم الرواة على حروف المعجم . وفى كل موضع من مواضع الخطأ يذكر اسم الراوى الذى ذكره البخارى ، وجزءا من نص البخارى بعده ثم رأىَ أبى زرعة وموافقة أبى حاتم له أو مخالفته ، يقول مثلا : « محمد بن عمران الأخنسى ، كان ببغداد ، يتكلمون فيه ، منكر الحديث عن أبى بكر بن عياش ، وإنما هو أحمد بن عمران ، قد كتبت عنه . سمعت أبى يقول كما قال [٢] » وواضح أن البخارى أخطأ فى اسم الراوى هنا . ويقول فى خطأ وقع فيه البخارى فى غير اسم الراوى ، وإنما يتعلق بعلاقة الراوى بغيره : « يزيد بن عياض بن جعدبة الليثى ، هو أخو أنس بن عياض ، منكر الحديث ، وليس هو عندنا بأخيه سمعت أبى يقول كما قال [٣] » .

والحق أن هذه التعقيبات لا تنقص من قدر كتاب البخارى ؛ لأن نصفها نشأ عن خطأ فى النسخة التى قرأها أبو زرعة ، وذلك لأمور :

أولاها : أن أبا حاتم قد أدرك أن النسخة التى قرأها أبو زرعة فيها أخطاء من الناسخ ولذلك قال فى مواضع كثيرة من هذا الكتاب ، « وإنما هو غلط من الكاتب » أو « هو خطأ من الكاتب » [٤] .

---

(١) موضع أوهام الجمع والتفريق جـ ١ ص ٧ .

(٢) بيان خطأ محمد بن إسماعيل ص ٧ .

(٣) المصدر السابق ص ١٣٩ .

(٤) مثال ذلك الأرقام الآتية فى الكتاب : ١٠ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٦٦ ، ٨٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، ٤٠٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٢ ، ٦١٠ (وليس ٦٠٩ كما يقول الأستاذ المحقق) .

ثانيها : أن هناك نسخاً وصلت إلينا ليس فيها ما قال أبو زرعة أنه خطأ ، وإنما الذى فيها مطابق للصواب الذى قاله ، ورد به على البخارى [١] .

ثالثها : أنه من المعروف أن البخارى أخرج كتاب التاريخ الكبير ثلاث مرات ، وفى كل مرة يزيد وينقص ويصلح ، وربما كانت النسخة التى وقعت لأبى زرعة هى ما أخرجه البخارى أول مرة [٢] .

وقد يذكر البخارى قولين ، ثم يسكت عن الترجيح ، ويأتى أبو زرعة فيخطىء أحد القولين وهذا يكون نقدا لغير البخارى ممن فوقه الذين قالوا ، أو روى عنهم أحد هذين القولين [٣] .

والتعقيبات التى يمكن أن تنسب إلى البخارى قليلة جدا ، ومنها المثال الذى ذكرناه وبعضها هيِّن مثل النسبة إلى الجد ، فإن أبا زرعة يعدها فى جملة الخطأ [٤] .

وعلى كل حال ، فكما يقول الأستاذ محقق هذا الكتاب : إن هذا الخطأ – سواء أكان من البخارى أم من أبى زرعة فهو من قبيل « الخطأ الاجتهادى الذى يوقع فيه اشتباه الحال وخفاء الدليل ، وما قد يكون فى ذلك مما يسوغ أن يعد خطأ فى الرواية ، فهو أمر هين لا يَسْلَم من مثله أحد من الأئمة ، وعلى كل حال ، فليس هو بالخطأ الخادش فى الثقة [٥] » .

وقد طبع الكتاب فى حيدر أباد بالهند عام ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م عن نسخة محفوظة فى مكتبة أحمد الثالث باستنبول .

---

(١) انظر مقدَمة المحقق ص هـ .

(٢) المصدر السابق ص . ح .

(٣) المصدر السابق ص . هـ .

(٤) انظر مثلا ترجمة رقم ٣٢ مثلا .

(٥) انظر مثلا ترجمة رقم ٣٦ .

وقد حققه الأستاذ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى ، وقد جاء تحقيقه دقيقا وجيدا ؛ إذ اعتنى – على وجه خاص – بمقابلة النصوص التى فى الكتاب بما هو فى كتاب البخارى ليسهل الرجوع إليها . وقدم الكتاب بمقدمة بين فيها أنواع الأخطاء التى أخذت على الإمام البخارى ، وقيمتها ، وألحق به فهرسا رتب فيه أسماء الرواة ترتيبا معجميا ؛ إذهى فى الكتاب غير مرتبة على هذا ترتيبا دقيقا ؛ وإنما ينظر فى الترتيب إلى الحرف الأول من أسماء الرواة .

* * *

الباب الثانى

كتاب علل الحديث لابن أبى حاتم

الفصل الأول

تعريف بكتاب علل الحديث

* معنى العلة فى اللغة ، وفى اصطلاح المحدثين .
* مفهوم العلة فى كتاب علل الحديث .
* منهج ابن أبى حاتم فى هذا الكتاب .
* النسخة التى بين أيدينا من كتاب العلل .



العلة فى اللغة المرض من عَل يَعِلُّ واعتل ، أى مرض فهو عليل ، وأعله الله أى أصابه بعلة وقد وقع فى عبارة بعض أهل الحديث – كالإمام البخارى والترمذى وابن عدى والدارقطنى وغيرهم ، كما وقع فى كلام بعض أهل اللغة : « هذا حديث معلول ، مخالفٌ للقياس ، والقياس أن يقال مُعَلٌّ ، مُعَلَّل [١] .

وفى اصطلاح علماء الحديث « عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه » والحديث المعلل فى اصطلاحهم : « هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدح فى صحته مع أن الظاهر السلامة (منها) ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر » [٢] .

ويقول الإمام أبو عبد الله الحاكم : « وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث تكثر فى أحاديث الثقات ؛ أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفى عليهم علمه ، فيصير الحديث معلولا [٣] » .

ويذكر ابن الصلاح أن العلماء كثيرا ما يعلون الموصول بالمرسل ، مثل أن يجئ الحديث بإسناد موصول ، ويجئ أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول [٤] .

كما يذكر أنهم قد يطلقون اسم العلة على غير « الأسباب القادحة فى الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة فى الأصل » .

ويقول

« ولذلك نجد فى كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح ، وسمى الترمذى النسخ علة من علل الحديث » [٥] .

---

(١) نشأه علوم الحديث ص ٢٠٥ ومصادره .

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد ص ١١٦ .

(٣) معرفة علوم الحديث ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد ص ١١٧ .

(٥) المصدر السابق ص ١٢٢ وفيه بعض الأخطاء صححت من الطبعة الهندية ص ٤٤ .

ويذكر ابن الصلاح أن بعض المحدثين [١] أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذى أسنده الثقة الضابط حتى قال : من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول [٢] .

وفى كتاب علل الحديث لابن أبى حاتم يتضح لنا معنى واسعٌ لمفهوم العلة فى الحديث ؛ إذ هو قد أودع فيه كل ما استفاده من إجابات أبيه وأبى زرعة للأسئلة التى وجهها إليهما مما يتعلق بالحديث سواء أكان ذلك من ناحية الجوانب التى تشملها الإطلاقات السابقة ، أم من جوانب أخرى مثل تفسير بعض الأحاديث التى تتعلق بالعقيدة أو غير ذلك من الأحاديث التى فيها أى نوع من أنواع الغموض ، فابن أبى حاتم يسأل أباه مثلا عن تفسير حديث النبى ﷺ : « الرحم شُجْنَة من الرحمن [٣] ، وإنها آخذة بِحَقْو الرحمن [٤] ، .. الحديث ،، »

ويجيبه أبوه عن موقف أهل السنة من تفسير هذا الحديث وغيره من الأحاديث التى تشبهه فى المعنى مثل أحاديث الصفات ولا يتعرض لكون الحديث صحيحا أو غير صحيح [٥] .

---

(١) هو أبو يعلى الخليلى فى كتابه « إرشاد الأريب » على ما ذكره الحافظ زين الدين العراقى (التقييد ص ١٢٤) . فقال : إن الأحاديث على أقسام كثيرة : صحيح متفق عليه ، وصحيح معلول ، وصحيح مختلف فيه ... إلى آخر كلامه . وقد مثل للحديث المعلول بحديث مالك فى الموطأ أنه بلغه أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « للمملوك طعامه وكسوته » ، حيث وصله مالك خارج الموطأ بمحمد بن عَجْلان عن أبيه عن أبى هريرة ، قال : فقد صار الحديث بتبيين الإسناد أى بعد الفحص عنه صحيحا يعتمد عليه أى اتفاقا بعد أن كان ظاهره خلاف ذلك (فتح المغيث جـ ١ ص ٢١٨ ، ٢١٩) .

(٢) المصدر السابق ص ١٢٢ .

(٣) قال ابن الأثير : فى شرح هذا الحديث : « أى قرابة مشتبكة كاشتباك العروق ، شبهه بذلك مجازا واتساعا ، وأصل الشجنة بالكسر والضم : شعبة فى غصن من غصون الشجرة (النهاية جـ ٢ ص ٤٤٧) .

(٤) قال ابن الأثير : « الأصل فى الحَقْو معقد الإزار وجمعه أحق وأحقاء ثم سمى به الإزار -- للمجاورة » ، ويقول فى هذا الحديث : لما جعل الرحم شجنة من الرحمن استعار لها الاستمساك به كما يستمسك القريب بقريبه ، والنسيب بنسيبه والحقو فيه مجاز وتمثيل ، ومنه قولهم عذت بحقو فلان إذا استجرت به واعتصمت (النهاية جـ ١ ص ٤١٧) .

(٥) علل الحديث جـ ٢ ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

ويبدو أن معنى وجود علة فى الحديث عند ابن أبى حاتم هو أن يكون فيه شئ يثير الشك أو الإبهام ويحتاج إلى توضيح وبيان .

وقد ابتدأ ابن أبى حاتم الكتاب بمقدمة توضح أهمية معرفة علل الحديث فيروى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدى قوله : « لأن أعرف علة حديث هو عندى أحب إلى من أن أكتب حديثا ليس عندى » ، كما يروى عن أحمد بن صالح أنه يرى أن معرفة علل الحديث لا يضطلع بها إلا ذوو البصائر بالحديث ورواياته بحيث يستطيعون أن يميزوا حديث رسول الله ﷺ من غيره ببصيرتهم التى استنارت بكثرة اشتغالهم بهذا الأمر ، وإن كان حكمهم يبدو غريبا على من يجهل هذا الفن ، يقول أحمد بن صالح : « معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب والشبه فإن الجوهر إنما يعرفه أهله ، وليس للبصير فيه حجة ، إذا قيل له كيف . قلت : إن هذا يعنى الجيد أو الردئ . ويروى مثل هذا عن أبيه فيقول : سمعت أبى يقول : « مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم (١) » .

وليس معنى قول أحمد بن صالح « وليس للبصير فيه حجة » أن علم علل الحديث لا يستند على أسس يتمكن الناقد بها من تمييز الحديث صحيحه من زيفه ، ولكن معناه أن العلة تكون خفية فى الحديث ويحتاج كشفها إلى ما يشبه الإلهام ، ويؤثر هذا كثيرا عن أئمة الحديث ، فيقول عبد الرحمن بن مهدى : « معرفة الحديث إلهام » ، ثم تأتى بعد هذا الإلهام مرحلة البحث عن العلة ومعرفة السبب الذى من أجله كان هذا الحديث أو ذاك معلولا ، وإذا قرأت كتبا من كتب علل الحديث وجدت أن الأئمة لا يكتفون بقولهم : إن هذا الحديث فيه علة ، ولكنهم يبينون من أين أتته العلة وسببها .

وبعد هذه المقدمة قسم ابن أبى حاتم بعض الأحاديث التى وردت فيها العلل على أبواب الفقه : العبادات ، ثم المعاملات وهكذا .

ويشتمل الكتاب على أبواب أخرى غير الأبواب الفقهية ، ففيه أبواب عن تفسير القرآن ، وعن الزهد ، وعن الطب وغيرها .

---

(١) علل الحديث المقدمة ص ١١ .

ويلاحظ أنه لم يجمع الأبواب الفقهية مع بعضها ثم يثنى بغيرها ، ولكنه فرق الأبواب الفقهية فى جميع الكتاب ، ثم جعل بينها بعض الأبواب التى أشرنا إليها .

وترتيب ابن أبى حاتم يعطى كتابه ميزة هامة على كثير من الكتب التى ألفت فى هذا المجال [١] ، إذ أنه ييسر للفقيه أن يقف على الأحاديث المعلولة بعلة قادحة فيتجنب الاستشهاد بها أو أخذ دليله منها .

وإذا كان ابن أبى حاتم قد اعتمد على أئمة الحديث فى معظم أعماله العلمية فإنه لم يعتمد فى هذا الكتاب إلا على رجلين اثنين ؛ هما : أبو زرعة . وأبوه ؛ فالكتاب عبارة عن أسئلة وجهها هو أو غيره إليهما ، وإجابتهما على هذه الأسئلة . وله إضافات سنشير إليها فيما بعد . ولذلك فقد يكون هذا الكتاب هو نفسه كتاب « فوائد الرازيين [٢] » الذى ذكر بعض المؤلفين أنه لابن أبى حاتم ، وليس هذا على سبيل القطع ؛ إذ يجوز أن يظهر كتاب آخر بهذا الاسم فيه إفادات هذين الرجلين فى مجالات أخرى غير مجال علل الحديث .

وقد طبع هذا الكتاب بالمكتبة السلفية بالقاهرة عام ١٣٤٣ هـ بتصحيح محب الدين الخطيب ، وقد اعتمد فى طبعه على نسختين خطيتين :

١ - مخطوطة فى المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٥ حديث .

٢ - مخطوطة فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٩٠٨ حديث .

وقد نشرت مكتبة المثنى ببغداد صورة مأخوذة من الطبعة الأولى السابقة .

والكتاب فى حاجة كبيرة إلى تحقيق يعتمد على نسخ أخرى مخطوطة للكتاب موجودة فى تركيا وأيرلندة [٣] . وذلك لأن النسخة المطبوعة بها كثير من الأخطاء وبها خروم وهذا سيتضح عند ذكر أمثلة أنواع العلل فى الفصل القادم إن شاء الله تعالى [٤] .

---

(١) يعتبر كتاب العلل للإمام الدارقطنى من أجل الكتب فى هذا الشأن ، ولكنه مرتب على طريقة المسانيد ، ولهذا يقول الحافظ ابن كثير فى كتابه اختصار علوم الحديث (ص ٦٥) بعد أن أثنى على هذا الكتاب : « إنه مبدد جدا لا يكاد يهتدى الإنسان إلى مطلوبه منه بسهولة » .

(٢) انظر ص ١٦٢ من هذه الرسالة .

(٣) تاريخ التراث العربى جـ ١ ص ٤٤٨ .

(٤) وقد بدأت بعون من الله فى تحقيقه مع الأخ الدكتور عمر حسن فلاته .

الفصل الثانى

أنواع العلل فى كتاب « علل الحديث »

* منهجنا فى عرض أنواع العلل فى الكتاب .

* هذه الأنواع :

(١) أحاديث صحيحة

(٢) المنسوخ

(٣) الحديث الحسن والصحيح الحسن

(٤) أحاديث ضعيفة :

١ - الموقوف .

٢ - المنقطع .

٣ - المعضل .

٤ - المقلوب .

٥ - المدلس .

٦ - المضطرب .

٧ - المرسل .

٨ - المدرج .

٩ - المنكر .

(٥) الفـرد .

(٦) الموضوع .

* العلة فى المتن .



قسم الإمام أبو عبد الله الحاكم علل الحديث إلى أجناس ذكر منها عشرة [١] على سبيل المثال لا الحصر ، إذ أنه يقول بعد ذكرها : « وبقيت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدى إليها المتبحر فى هذا العلم [٢] » .

والواقع أن الحاكم عندما ذكر الأجناس العشرة للعلل لم يعرفها ولم يبين الأساس أو القاعدة التى بنى عليها تقسيمه ، وإنما ذكر مثالا لكل جنس .

وأرانا بحاجة إلى العدول عن تقسيم الحاكم فى بيان أنواع علل الحديث فى كتاب ابن أبى حاتم ، وذلك لأمرين :

أولهما : أن تقسيمه فضلا عن أنه لا يبين أساسه ، لا يتيح لنا أن ندرج تحته أنواع الأحاديث المعلولة فى كتاب « علل الحديث » .

ثانيهما : أن هذا التقسيم تكثر فيه أجناس العلل مع تشابه بعضها مما يمكن دمجه ، وهذه الحقيقة ستتضح لنا عند ذكر أنواع العلل فى كتاب ابن أبى حاتم إن شاء الله تعالى قريبا .

وإذا كان الحاكم قد نص على أن علل الحديث غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل ، فإننا سنستعير الاصطلاحات التى اصطلح عليها المحدثون فى بيان أنواع الحديث من حيث الصحة وغيرها لبيان أنواع العلل فى كتاب ابن أبى حاتم .

فالمحدثون يرون أن أنواع الحديث هى الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، والموضوع وهناك تعريفات تندرج تحت بعض هذه الأنواع – وهو الضعيف – حيث يندرج تحته المرسل والمدرج والمقلوب .. إلخ .

وإذا تأملنا الحديث المعلول وجدناه يؤول أمره إلى نوع من هذه الأنواع [٣] أو ما يندرج تحتها ، ولهذا سنطلق على الأحاديث المعلولة فى كتاب « العلل » الاصطلاحات التى أطلقت على هذه الأنواع .

وهذا يتيح لنا أن نصل إلى ما هو قريب من الاستقصاء فى التعرف على أنواع هذه العلل فى الكتاب .

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٣ – ١١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١١٩ .

(٣) توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار جـ ٢ ص ٢٧ – وانظر علوم الحديث ومصطلحه ص ١٨٦ .

وينبغى أن نذكر قبل بيان أنواع علل الحديث فى كتاب « العلل » أن المحدثين يعتبرون أن الحديث هو المتن والإسناد معا ، ولا يعتبرون تعدد الطرق مع اتفاق المتن حديثا واحداً ، ولهذا نجد كثيراً أحاديث معلَّة قد أتى متنها فى الصحاح مثل البخارى ، ومسلم . والموطأ ؛ لأنها أتت بطريق آخر ليس فيه شرط الصحيح .

بعد هذا نقول : إن الأحاديث فى كتاب « العلل » تتنوع إلى الأنواع الآتية :

١ — **أحاديث صحيحة :**

هناك أحاديث فى العلل نص أبو حاتم بعد سؤال ابنه على أنها صحيحة ، ويستحسن أن نوردها ، ثم نبين الوجه المحتمل لإيراد مثل هذه الأحاديث فى كتاب العلل :

١ — يقول ابن أبى حاتم سألت أبى عن حديث رواه سعيد بن أبى عروبة ، عن **قتادة** عن حِلاَس [١] بن أبى رافع ، عن أبى هريرة ، عن النبى ﷺ « فيمن أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فطلعت الشمس فليصل إليها أخرى [٢] »

فقلت له : ما حال هذا الحديث ؟

قال أبى : « .. قد روى هذا الحديث معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن عذرة ابن تميم ، عن أبى هريرة ، عن النبى ﷺ . ورواه همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن النضر ابن أنس ، عن بشير بن نهيك عن أبى هريرة عن النبى ﷺ مثله .

قال أبى : أحسب الثلاثة كلها صحاح . وقتادة كان واسع الحديث ، وأحفظهم سعيد بن أبى عروبة قبل أن يختلط ، ثم هشام . ثم همام [٣] .

---

(١) يبدو أن هناك تحريفاً فى هذا الاسم ، وأن الصحيح خَلاَّس (انظر الإكمال جـ ٣ ص ١٦٩ وما بعدها) .

(٢) أورد السيوطى هذا الحديث فى الزيادة على الجامع الصغير ، ونص الحديث هناك « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » (أحمد . البخارى . مسلم . أصحاب السنن الأربعة عن أبى هريرة ، وأحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه عن عائشة وابن عباس) (الفتح الكبير جـ ٣ ص ١٥٣) .

وهذا الحديث فى البخارى جـ ١ ص ١٥١ وسنده : حدثنا عبد الله بن مسلمة ، عن مالك عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ .. » الحديث وفى البخارى « من أدرك من الصبح ركعة » بتأخير ركعة بخلاف ما أورده السيوطى .

(٣) علل الحديث رقم ٢٢٨ .

٢ — « سألت أبى عن حديث رواه الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن صهيب أبى الصهباء ، عن ابن عباس قال :

« كنت راكبا على حمار ، فمررت بين يدى النبى ﷺ وهو يصلى [١] » .

قال أبى : رواه عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس ولم يذكر صهيبا ، قلت لأبى أيهما أصح ؟ قال : هذا زاد رجلا ، وذاك نقص رجلا وكلاهما صحيحين (كذا) [٢] .

٣ — سألت أبى عن حديث رواه أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة : أن النبى ﷺ : « نهى عن التبتل [٣] » .

ورواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبى ﷺ « نهى عن التبتل » .

قلت : أيهما أصح ؟

قال أبى : قتادة أحفظ من أشعث ، وأحسب الحديثين صحيحين ؛ لأن لسعد ابن هشام قصة فى سؤاله عائشة عن ترك النكاح يعنى التبتل [٤] .

٤ — « سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه وكيع والفضل بن موسى السينانى عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبى ﷺ : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه [٥] » .

---

(١) فى صحيح البخارى جـ ١ ص ١٣٢ ، : « حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس أنه قال : أقبلت راكبا على حمار أتان ، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ، ورسول الله ﷺ يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار ، فمررت بين يدى بعض الصف ، فنزلت وأرسلت الأتان ترتع ودخلت فى الصف ، فلم ينكر ذلك علىّ أحد » .

(٢) علل الحديث رقم ٢٤١ .

(٣) قال فى الفتح الكبير : رواه أحمد ، والبخارى ، ومسلم ، وأبو داود عن سعد — ورواه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه عن سمرة (جـ ٣ ص ٢٧٣) .

(٤) علل الحديث رقم ١٢٠٣ .

(٥) فى الفتح الكبير (جـ ١ ص ٢٩٢) « إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم » =

ويروى عن إبراهيم عن عمارة عن عمته عن عائشة عن النبى ﷺ .

قال أبى : عن عمارة أشبه وأرجو أن يكونا جميعا صحيحين .

قال أبو زرعة : وروى أيضا عن إبراهيم عن عائشة عن النبى ﷺ . قال أبو زرعة : وهذا الصحيح . وحديث إبراهيم عن عمارة عن عائشة عن النبى ﷺ [١] – يعنى صحيح أيضا .

٥ – « سمعت أبى يقول : أصح حديث فى هذا الباب يعنى فى باب « الدعاء عند الخروج من الخلاء » حديث عائشة – يعنى حديث إسرائيل عن يوسف بن أبى بردة عن أبيه عن عائشة [٢] » .

هذه أمثلة من الأحاديث الصحاح – كما نص على ذلك أبو حاتم وأبو زرعة – فى كتاب « العلل » ولكن : لماذا يوردها **ابن أبى حاتم فى كتاب « العلل » مع صحتها** .

قد يكون ذلك لأن بعضاً منها يشك فى أن فيه علة فى بعض طرقه التى ورد بها ، فالحديث الأول قد روى عن راوٍ واحد ، وهو قتادة بطرق مختلفة ، ويتفاوت الرواة الذين رووا عن هذا الراوى فى أن بعضهم أحفظ من بعض ، ولهذا سأل ابن أبى حاتم أباه عن علتها ، وعما إذا كان بعضها قد تأثر تبعا لأقلية بعضهم فى الحفظ عن بعضهم الآخر ؟

= (البخارى فى التاريخ والترمذى والنسائى وابن ماجه عن عائشة) . ويقول المناوى فى (فيض القدير) : للنسائى وأبى داود وابن ماجه فى البيع والترمذى فى الأحكام عن عائشة إلا أن لفظ أبى داود وابن ماجه « أن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه » ، والحديث حسنه الترمذى ، وصححه أبو حاتم وأبو زرعة ، وأعله ابن القطان بأنه عن عمارة عن عمته وتارة عن أمه وهما لا يعرفان . (فيض القدير جـ ٢ ص ٤٣٥) .

(١) علل الحديث رقم ١٣٩٦ .

(٢) المصدر السابق رقم ٩٣ . والحديث فى سنن أبى داود جـ ١ ص ٣٠ ولفظه « أن النبى ﷺ كان إذا خرج من الغائط قال : غفرانك » (وأشار المحقق إلى أن هذا الحديث فى الترمذى فى الطهارة رقم ٧ وابن ماجه رقم ٣٠٠ وأحمد ، ولم يروه النسائى) (هامش نفس الصفحة) .

وقال الترمذى : هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبى بردة ... ولا نعرف فى هذا الباب إلا حديث عائشة رضى الله عنها عن النبى ﷺ (انظر جامع الترمذى بشرح تحفة الأحوذى جـ ١ ص ٤٨ – ٥١) .

والحديث الثانى روى عن راوٍ واحدٍ ، وهو يحيى بن الجزار ، ولكنه روى بطريقين أحدهما فيه زيادة رجل كما يقول أبو حاتم ، فقد تكون فى الزيادة أو فى النقص علة ، ولهذا سأل ابن أبى حاتم أباه عن هذا الحديث .

والحديث الثالث هو بطريقين عن راو واحد ، وهو الحسن رضى الله عنه ، وفى كل طريق صحابى رواه عن رسول الله ﷺ ، غير الصحابى فى الطريق الآخر ، وأحد الذين رووه عن الحسن أحفظ من الآخر مما يشكك فى وجود علة فى أحد هذين الطريقين .

والحديث الرابع روى عن إبراهيم بطرق مختلفة ، وإن كانت كلها تؤدى إلى عائشة رضى الله عنها عن النبى ﷺ ، لكنَّ بين إبراهيم وعائشة اختلافا مما يشكك فى صحة بعضها ، ولهذا سأل ابن أبى حاتم أباه عنها ، وعن الصحيح منها من غيره .

على أن الأمر يحتمل وجها آخر لإيراد ابن أبى حاتم مثل هذه الأحاديث فى كتابه وهو أنه لما كانت الأحاديث الصحيحة تتفاوت مراتبها بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح فى القوة [١] ، فإنه بإيراده الحديث الواحد الصحيح بطرق مختلفة يكون فى إحداها أحد الرواة الذى يمتاز بالحفظ عن نظيره فى الطريق الآخر يشير إلى أن الطريق الذى يكون فى رواته من هو أقل حفظا معلول بالطريق الآخر الذى فى رواته من هو أحفظ ، فيكون من باب الصحيح المعلول الذى يشير إليه ابن الصلاح [٢] .

أما الحديث الخامس فقد يكون ابن أبى حاتم قد قصد بذكره هنا أن يجعله مقياسا لغيره من الأحاديث التى ترد فى هذا الباب . أى أنه يعلها جميعا .

وإذا عرفنا أصح حديث فى الباب سهل علينا إدراك علة ما يرد فيه من الأحاديث الأخرى .

على أنه يجب أن نتذكر فى هذا الشأن قول الإمام النووى رحمه الله : « لا يلزم من هذه العبارة - يعنى أصح شىء فى الباب كذا - صحة الحديث ، فإنهم يقولون هذا

---

(١) قواعد التحديث ص ٨٠ .

(٢) انظر ص ٢٦٢ من هذه الرسالة

أصح ما جاء فى الباب وإن كان ضعيفا ، ومرادهم أقله ضعفاً [١] » .

وإذا كان أبو حاتم قد نص على أن هناك ما هو أصح فى باب معين ، فإنه فعل عكس ذلك فى بعض الأحاديث ، ونص على أنه لم يصح فى باب معين شئ من الأحاديث ، وذلك ليكون هذا أيضا حاكما على غيره من الأحاديث التى قد تروى فى هذا الباب .

ومن أمثلة ذلك قول ابن أبى حاتم :

١ - « سمعت أبى فى حديث رواه لهيعة [٢] (كذا) عن عبد الله بن هبيرة عن حفش (كذا) [٢] الصنعانى عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ .

« كان يخرج فيبول فيتمسح بالتراب » فقال : يا رسول الله الماء منك قريب : فقال : « ما أدرى ، لعلى لا أبلغ » .

فقال أبى : لا يصح هذا الحديث ولا يصح فى هذا الباب حديث . (علل الحديث رقم ٩٤) .

٢ - سألت أبى وأبا زرعة عن حديث ابن مسعود فى الوضوء بالنبيذ .

فقالا : هذا حديث ليس بقوى ؛ لأنه لم يروه غير أبى فزارة عن أبى زيد ، وحماد بن سلمة عن على بن زيد عن أبى رافع عن ابن مسعود .

وعلى بن زيد ليس بقوى ، وأبو زيد شيخ مجهول لا يعرف ، وعلقمة يقول : لم يكن عبد الله مع النبى ﷺ ليلة الجن ، فوددت أنه كان معه .

قلت لهما : فإن معاوية بن سلام يحدث عن أخيه عن جده عن ابن غيلان عن ابن مسعود ؟ .

قالا وهذا أيضا ليس بشئ ، ابن غيلان مجهول ولا يصح من هذا الباب شئ [٣] .

---

(١) قواعد التحديث ص ٨٢ ، ٢١٢ .

(٢) فى النسخة المطبوعة تحريف من هذا النوع كثير ولذلك أشرنا فى التعريف بالكتاب إلى أنه يجب أن يعاد طبعه محققا . وصحة الأولى « ابن لهيعة » وصحة الثانية حنش الصنعانى (ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٦٢٠) .

(٣) علل الحديث رقم ٩٩ . قال أبو داود فى « باب الوضوء بالنبيذ » : حدثنا هناد وسليمان بن داود العتكى قالا : حدثنا شريك ، عن أبى فزارة ، عن أبى زيد ، عن عبد الله بن مسعود أن النبى ﷺ قال ليلة الجن : =

٣ – سمعت أبي يقول لا يثبت عن النبي ﷺ في تخليل اللحية حديث (١) .

= « ما في إداوتك ؟ قال : نبيذ . قال : ثمرة طيبة ، وماء طهور » قال أبو داود : وقال سليمان بن داود عن أبي زيد (أوزيد) كذا قال شريك ، ولم يذكر هناد « ليلة الجن » . وقال محقق السنن في الهامش (أخرجه الترمذي في الطهارة برقم ٨٨ وجاء فيه (قال : فتوضأ منه) وابن ماجه في الطهارة برقم ٣٨٤) . (سنن أبي داود جـ ١ ص ٦٦ ، ٦٧) .

وقال الإمام الترمذي ناقداً هذا الحديث : « وإنما روى هذا الحديث عن أبي زيد عن عبد الله عن النبي ﷺ وأبو زيد مجهول عند أهل الحديث لا تعرف له رواية غير هذا الحديث وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء بالنبيذ ، منهم سفيان الثوري وغيره ، وقال بعض أهل العلم : لا يتوضأ بالنبيذ ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق . وقال إسحق : إن ابتلى رجل بهذا فتوضأ بالنبيذ وتيمم أحب إلي . قال أبو عيسى : وقول من يقول : « لا يتوضأ بالنبيذ » أقرب إلى الكتاب وأشبه ؛ لأن الله تعالى قال (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) . (سنن الترمذي مع تحفة الأحوذي جـ ١ ص ٢٩٢ – ٢٩٥) . وقال أبو حاتم في المراسيل : « لم يلق أبو زيد عبد الله ، وقال عثمان بن أبي شيبة : كان نقالا عندنا » (المراسيل ص ١٥٣) .

(١) قال الإمام الترمذي : « حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية عن حسان بن بلال قال : رأيت عمار بن ياسر توضأ فخلّل لحيته ، فقيل له ، أو قال : فقلت له : أتخلل لحيتك ؟ قال : وما يمنعني ؟ ولقد رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته » .

حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا ابن عيينة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمار عن النبي ﷺ مثله .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن عثمان ، وعائشة ، وأم سلمة ، وأنس ، وابن أبي أوفى وأبي أيوب .

قال أبو عيسى : وسمعت إسحق بن منصور يقول : قال أحمد بن حنبل : قال ابن عيينة : لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل .

وقال محمد بن إسماعيل : أصح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان .

قال أبو عيسى : وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم : رأوا تخليل اللحية ، وبه يقول الشافعي .

وقال أحمد : إن سها عن تخليل اللحية فهو جائز .

وقال إسحق : إن تركه ناسيا متأولا أجزأه وإن تركه عامدا أعاد . حدثنا يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بن عفان : « أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وقال المباركفوري بعد أن ذكر قول ابن أبي حاتم : « وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ليس في تخليل اللحية شيء صحيح » . انتهى .

ثم قال : قلت : قولهما (أبو حاتم وأحمد) معارض بتصحيح الترمذي لحديث عثمان ، وبتصحيح الحاكم وابن القطان وغيرهما لبعض أحاديث الباب غيره ، ولا شك في أن أحاديث تخليل اللحية كثيرة ومجموعها يدل على أن =

٢ – المنسوخ :

وهذا مثل النوع السابق ؛ لأن المنسوخ صحيح من حيث النقل ومن حيث كونه صدر عن النبى ﷺ .

والنسخ هو : رفع الشارع حكما شرعيا بدليل شرعى متراخ [١] عنه ، وعليه فالمنسوخ هو ذلك الحكم الشرعى المرفوع .

ومن الحديث هو دليل الحكم المرفوع ،.

ومثاله : قول ابن أبى حاتم .

سمعت أبى « وذكر الأحاديث المروية فى الماء من الماء [٢] » .

حديث هشام بن عروة – يعنى عن أبيه [٣] زياد عن أبى أيوب عن أبى بن كعب عن النبى ﷺ .

وحديث شعبة عن الحكم عن أبى صالح . عن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ فى الماء .

= لها أصلا . كيف وقد صحح الترمذى حديث عثمان وحسنه الإمام البخارى كما سنعرف وحسن الحافظ ابن حجر حديث عائشة وهى بمجموعها تصلح للاحتجاج على استحباب تخليل اللحية فى الوضوء ، وهذا هو الحق عندى . والله تعالى أعلم .

(سنن الترمذى وشرحها تحفة الأحوذى جـ ١ ص ١٢٨ – ١٣٣) .

وهذا مثال آخر على اتجاه أبى حاتم الفقهى . انظر ص ١٢٦ – ١٣٠ من هذه الرسالة .

(١) النسخ فى القرآن الكريم جـ ١ ص ١٠٥ . نشأة علوم الحديث ص ٢٦٩ .

(٢) قال أبو داود فى « باب فى الإكسال » من السنن (ص ١٤٦) : حدثنا أحمد بن صالح ، حدثنا ابن ذهب ، أخبرنى عمرو – يعنى ابن الحارث – عن ابن شهاب ، حدثنى بعض من أرضى : أن سهل بن سعد الساعدى أخبره أن أبى بن كعب أخبره أن رسول الله ﷺ إنما جعل ذلك رخصة للناس فى أول الإسلام لقلة الثياب ، ثم أمر بالغسل ونهى عن ذلك « قال أبو داود » يعنى الماء من الماء « وانظر تحفة الأحوذى جـ ١ ص ٣٦٥ – ٣٦٨ » قال محقق الكتاب : وأخرجه الترمذى فى الطهارة برقم ١١٠ ، وقال : « هذا حديث حسن صحيح » وأخرجه النسائى برقم ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والبخارى فى الغسل ، ومسلم برقم ٣٠٩ والترمذى برقم ١٤٠ وابن ماجه .

(٣) كذا فى الأصل ويتضح أن هنا تحريفا أو سقطا فى العبارة .

فقال : هو منسوخ ، نسخه حديث سهل بن سعد عن أبى بن كعب [١] .

قال الحافظ العراقى عن هذا النوع : « فإن أراد - أى الترمذى الذى يعتبر المنسوخ من الأحاديث المعلولة مثل أبى حاتم - به علة فى العمل بالحديث فصحيح . وإن أراد علة فى صحة نقله فلا ؛ لأن فى الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة [٢] » .

٣ - الحديث الحسن والصحيح الحسن :

فى كتاب العلل وصف أبو حاتم حديثا بأنه « حسن » ، ووصف آخر بأنه « صحيح حسن » يقول ابن أبى حاتم : سألت أبى عن حديث رواه الحسن بن يحيى الخُشَنىّ ، عن زيد بن واقد ، عن مكحول ، عن جبير بن نفير ، عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ :

« أقيموا الحدود فى الحضر والسفر على القريب والبعيد ولا تأخذكم فى الله لومة لائم »

ثم قال أبى : « هذا حديث حسن إن كان محفوظا » [٣] .

---

(١) علل الحديث رقم ١١٤ .

(٢) فتح المغيث للعراقى جـ ١ ص ١١٣ .

(٣) علل الحديث : رقم ١٣٦٠ والحديث المحفوظ ما يقابل الشاذ الذى يرويه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه . فالمحفوظ على هذا هو الحديث الراجح الذى خالف فيه المقبول ، ومثال ذلك ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا توفى على عهد رسول الله ﷺ ، ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه الحديث . وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره ، وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس . قال أبو حاتم : المحفوظ حديث ابن عيينة فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه (شرح نخبة الفكر ص ١٣ - ١٤) .

وعلى هذا فمعنى عبارة أبى حاتم هذه : أن الحديث حسن إذا كان هناك رواة آخرون يتابعون هؤلاء الرواة فى روايتهم هذا الحديث بحيث إذا خالفهم غيرهم من العدول يصبح حديثهم محفوظا . والله أعلم .

وفى الجامع الصغير للسيوطى « أقيموا حدود الله تعالى فى البعيد والقريب ، ولا تأخذكم فى الله لومة لائم » . رواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت .

وقال المناوى فى شرح هذا الحديث : قال الذهبى : إسناده واهٍ جدا ، وقال المنذرى : رواته ثقات إلا أن ربيعة بن ماجد لم يروه عنه إلا أبو صادق (فيض القدير جـ ٢ ص ٧٤ - ٧٥ ، والحديث ص ٧٤ بأعلى الشرح) .

وقد أورد السيوطى هذا الحديث فى الجامع الكبير (جـ ١ ص ١٢٣٠) ، وعزاه إلى الطبرانى والشيخين عن عبادة بن الصامت .

ويقول : سألت أبى عن حديث رواه يحيى بن حمزة ، عن زيد بن واقد ، عن مغيث ابن سُمَى عن عبد الله بن عمرو قال :

قيل : يا رسول الله ، أى الناس أفضل ؟ قال : مخموم القلب ، صدوق اللسان . قالوا صدوق اللسان نعرف ، فما مخموم القلب ؟ قال : هو التقى النقى لا إثم فيه ولا غل ولا حسد . قالوا : من يليه يا رسول الله ؟ قال : « الذى يشنأ الدنيا ويحب الآخرة » قالوا : ما نعرف هذا فينا إلا رافع مولى رسول الله ﷺ . فمن يليه ؟ قال [1] : « مؤمن فى خلق حسن » .

قال أبى « هذا حديث صحيح حسن ، وزيد محله الصدق ، وكان يرى رأى القدر [2] » .

وبالنظر إلى هذين المثالين يتضح لنا أن أبا حاتم استعمل – كالترمذى – اصطلاح « حسن » واصطلاح « صحيح حسن » ولسنا ندرى من الذى سبق إلى هذا الاستعمال من هذين الإمامين ؛ لأنهما متعاصران [3] . وعلى كل حال فالإمام الترمذى كما يرى الإمام النووى هو الذى شهر الحسن ، وأن كتابه أصل فى معرفته [4] ؛ إذ ليس لدينا كتاب لأحاديث أبى حاتم حتى نعرف ما إذا كان قد أكثر من ذكر هذين الاصطلاحين كما أكثر الترمذى أو لا ، وما إذا كان يريد بالحسن ما يريده الترمذى ، وهو أنه « ما تعددت طرقه ولم يكن فيهم متهم بالكذب ولم يكن شاذا وهو دون الصحيح الذى عرف عدالة ناقليه وضبطهم [5] » ؟ أو لا ؟

وإذا كان ما معنا هو مثالين فقط لا يعطيان قاعدة يمكن أن نقول إنها قاعدة أبى حاتم لاستخدام هذين الاصطلاحين فإنهما قد يلقيان ظلا على ما يقصده أبو حاتم من الحسن والحسن الصحيح ففى سند كل من هذين المثالين نجد راويا واحدا وهو زيد بن واقد وقد حكم عليه أبو حاتم – كما فى المثال الثانى – بأن محله الصدق ، وكان يرى رأى القدر

---

(١) بالأصل : « قالوا » وهو خطأ .

(٢) علل الحديث رقم ١٨٧٣ .

(٣) توفى أبو حاتم سنة ٢٧٧ هـ ، وتوفى الترمذى سنة ٢٧٩ هـ .

(٤) قواعد التحديث ص ١٠٣ .

(٥) قواعد التحديث ص ١٠٣ .

أى إنه من أولئك الرواة الذين لا يحتج بحديثهم ؛ لأنه فى مرتبة من مراتب التعديل التى لا يحتج بحديث أهلها إلا بعد نظر ، إذن كأن أبا حاتم يرى أن الحسن هو ما رواه العدول الذين هم أقل من الثقات قليلا .

والحسن الصحيح كذلك ؛ من حيث الرواة ، ولكنه ارتفع عن الحسن إلى مستوى الصحيح ؛ لأن طرقه قد تكون متعددة عند أبى حاتم ، والمعروف أن الحسن يترقى إلى الصحيح إذا تعددت طرقه ، فبعضها يعضد بعضها الآخر ، وعلى كل حال فالمقصود بالترقى هنا أنه ملحق بالصحيح فى القوة لا أنه عينه [١] .

ويرد سؤال شبيه بالسؤال الذى ورد عند الكلام على الصحيح وهو : لماذا أتى ابن أبى حاتم بهذين الحديثين فى كتابه مع أن الحسن قد عرف بأنه « مسند من قرب من درجة الثقة ، أو مرسل ثقة وروى كلاهما من غير وجه ، وسلم من شذوذ وعلة [٢] » فالحسن غير الحديث المعلول .

والجواب هنا أيضا شبيه بالجواب قبلاً ، إذ ربما فعل ذلك ؛ لأن فى سند الحديثين راويا يرى رأى القدر مما يشكك فى صحة الحديثين أو حسنهما ويدخلهما فى نطاق الأحاديث المعلولة ، ولهذا سأل ابن أبى حاتم أباه ، عنهما ، ودوَّنهما فى كتابه ليبين حالهما وحال راويهما . ولا شك أنهما معلولان عند من يرى أن البدعة تنقص من عدالة الراوى سواء أدعا إليها أو لم يدعُ [٣] .

٤ - **الحديث الضعيف** : وهو الذى لم توجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن ولكنه غير الموضوع الذى هو مختلق على رسول الله ﷺ [٤] .

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٢ .

(٣) قواعد التحديث ص ١٩٢ .

(٤) ذكر القاسمى أن من أنواع الضعيف الموضوع (قواعد التحديث ١٠٨) ، وليس كذلك لأمرين :

١ - أن راوى الأحاديث الضعيفة يكتب حديثه اعتبارا ، وراوى الأحاديث الموضوعة يترك حديثه باتفاق الأئمة على ذلك .

٢ - أن بعض الأئمة يرى العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ، وهذا لأنه عندهم =

والحديث الضعيف هو الكثير الغالب فى كتاب « علل الحديث » ؛ لأن أنواعه متعددة بتعدد آفات الرواية التى تؤدى بالحديث إلى الضعف من انقطاع وإعضال ووقف وإرسال .. إلخ .

وقبل أن نورد الأمثلة التى تندرج تحت كل نوع من أنواع الضعيف نشير إلى أننا قد نجد الحكم على الحديث بالضعف **لضعف فى الراوى أو لسبب لم ينبه الناقد عليه** .

فمثال الأول قول ابن أبى حاتم :

« سألت أبى عن حديث رواه ابن أبى فديك ، عن يحيى بن أبى خالد ، عن يحيى ابن أبى سعد ، عن ابنه ، عن النبى ﷺ ، أنه قال : « إنى لأكره المرأة المرهاء السلتاء . فقالت عائشة : بأبى أنت وأمى إنى لأسمع منك الكلام . (كذا) [1] .

فقال : أنا أعرب العرب ولا فخر .. أما المرأة المرهاء ، فالتى لاكحل فى عينيها ، وأما المرأة السلتاء التى لا خضاب فى يديها .

قال أبى : يحيى بن أبى خالد مجهول ، وابن أبى سعيد [2] مثله وهو حديث ضعيف [3] .

ومثال الثانى قوله : قرأ علينا أبو زرعة كتاب الأطعمة ، فانتهى إلى حديث كان قد حدثهم به قديما إسماعيل بن أبى الوراق ، عن عنبسة بن عبد الرحمن ، عن عَلاَّق بن مسلم ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ :

« تعشوا ولو بكف من حشف ، فإن تَرْك العشاء مهرمة [4] » .

= غير الموضوع ، وليس هناك واحد من الأئمة يجوز العمل بأى وجه بالموضوع وصنيع القاسمى فى موضع آخر من كتابه يناقض عدّه الموضوع هنا من أنواع الضعيف لأنه حكى الاختلاف فى العمل بالضعيف . ثم قال عند الكلام على الموضوع . « اتفقوا – يعنى الأئمة – على أنه تحرم روايته مع العلم بوضعه ، سواء فى الأحكام أو القصص والترغيب ونحوها إلا مبينا وصفه » (قواعد التحديث ص ١٥٠) .

(١) يبدو أن هنا سقطا .

(٢) تقدم فى السند « ابن أبى سعد » وهنا « ابن أبى سعيد » فلعله يوجد تحريف فى أحدهما .

(٣) علل الحديث رقم ١٢٦٢ ، وهناك خطأ فى الرقم ؛ إذ كتب هكذا ١٦٢٢ ولكن الأول هو الصحيح .

(٤) أخرجه الترمذى عن أنس ، وقال هذا الحديث منكر (انظر تمييز الطيب ص ٥٧ وأسنى المطالب ص ٨٧) .

قال أبو زُرعة : هذا حديث ضعيف ولم يقرأ علينا [١] .

ومن أنواع الحديث الضعيف فى كتاب « العلل » :

١ - الموقوف :

والموقوف هو المروى عن الصحابة من قول أو فعل أو تقرير [٢] ويقصد بالموقوف هنا الذى هو نوع من أنواع الحديث الضعيف ما أخطأ فيه بعض الرواة بوقفه . ومن أمثلة الموقوف الذى أعل بالمرفوع قول ابن أبى حاتم : سمعت أبا زرعة يقول فى حديث رواه سعيد عن قتادة عن معاذة عن عائشة .

« مروا أزواجكن أن يغسلوا عنهم أثر الغائط والبول فأنى أستحيهم [٣] وكان رسول الله ﷺ يفعله » .

وقلت لأبى زرعة : إن شعبة يروى عن يزيد الرِّشْك عن معاذة عن عائشة موقوف [٤] وأسنده قتادة فأيهما أصح ؟

قال : حديث قتادة مرفوع [٤] أصح ، وقتادة أحفظ . ويزيد الرشك ليس به بأس [٥].

٢ - المنقطع :

وهو ما لم يتصل إسناده وترك ذِكْرِ راوٍ فى سنده ، سواء أكان ذلك فى أول الإسناد أم فى وسطه ، أم فى آخره ، أم ذكر فيه رجل مبهم [٦] .

ومن المنقطع فى كتاب العلل الذى أعلّ بغيره قول ابن أبى حاتم :

سألت أبى عن حديث رواه النعمان بن المنذر عن مكحول ، عن عنبسة عن

---

(١) علل الحديث رقم ١٥٠٥ .

(٢) قواعد التحديث ص ١٣٠ . علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٠٨ .

(٣) أى أستحى أن أقول لهم ذلك . والله أعلم .

(٤) كذا بالأصل .

(٥) علل الحديث رقم ٩١ وانظر أيضا رقم ١٩٥٧ .

(٦) قواعد التحديث ص ١٣٠ ، علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٠٨ .

أم حبيبة عن النبى ﷺ قال :

« من حافظ على ثنتى عشرة ركعة فى يوم وليلة بنى له بيت فى الجنة » فقال أبى : لهذا الحديث علة ، رواه ابن لَهِيعَة عن سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى لعنبسة بن أبى سفيان عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبى ﷺ ، قال أبى : هذا دليل أن مكحولا لم يلقَ عنبسة ، وقد أفسده ؛ رواية ابن لهيعة . قلت لأبى : لم حكمتَ برواية ابن لهيعة ؟ فقال : لأن فى رواية ابن لهيعة زيادة رجل ، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه [(١)] .

وقد يكون الحديث المعلول ليس فيه تصريح بالانقطاع كما فى المثال السابق ، وقد يصرح بالانقطاع كما فى المثال الآتى :

يقول ابن أبى حاتم :

« سألت أبى عن حديث رواه يونس بن يزيد عن الزهرى قال : بلغنا عن السائب ابن يزيد أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمى أتى عمر بن الخطاب بعبد له سرق ، فقال : مالك سرق بعضه بعضًا » .

قال أبى : روى هذا الحديث كل أصحاب الزهرى عن الزهرى عن السائب ومنهم من يقول : الزهرى أخبرنى السائب ، وكثير منهم يقول : الزهرى عن السائب ولا أدرى ما يقول يونس ، الصحيح ما يقول الحفاظ من أصحاب الزهرى عن السائب [(٢)] .

٣ - المعضل :

والحديث المعضل هو الذى سقط من سنده راويان فأكثر بشرط التوالى [(٣)] . ومن هذا النوع الذى أعل بغيره قول ابن أبى حاتم :

سألت أبى عن حديث رواه مروان الطاطرى عن أبى إسحق الفزارى عن موسى بن أبى عائشة أنه سمع أنسا قال :

« رأيت النبى ﷺ توضأ فخلّل لحيته » .

---

(١) علل الحديث رقم ٤٨٨ وأنظر الأرقام : ٨٢٨ - ١٢٠٧ - ١٢١١ - ١٢٤٤ - ١٢٧٢ - ١٣٣٩ .

(٢) علل الحديث رقم ١٣٥٥ .

(٣) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

قال أبى : الخطأ من مروان ، موسى بن أبى عائشة يحدث عن رجل عن يزيد الرقاشى عن أنس عن النبى ﷺ [(١)] .

٤ - **المقلوب :**

الحديث المقلوب : « هو الذى انقلب فيه على أحد الرواة لفظ فى المتن أو اسم رجل أو نسبه فى الإسناد ، فقدّم ما حقه التأخير ، أو أخّر ماحقه التقديم ، أو وضع شيئا مكان شئ » [(٢)] .

أ - ومن المقلوب المعلول فى كتاب « العلل » قول ابن أبى حاتم :

« سألت أبى عن حديث حدثنا به أحمد بن عصام الأنصارى ، عن أبى بكر الحنفى ، عن سفيان ، عن حكيم بن سعد ، عن عمران بن ظبيان ، عن سلمان ، أنه قال :

« من وجد فى بطنه رِزًّا من بول أو غائط فلينصرف غير متكلم ولا داعى » .

فسمعت أبى يقول : هذا إسناد مقلوب . إنما هو سفيان عن عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد عن سلمان [(٣)] » .

ب - ومثال قلب الإسناد كله ما ذكره ابن أبى حاتم :

سألت أبى عن حديث رواه هشام بن إسماعيل ، عن محمد بن شعيب بن سابور عن عبد الله بن العلاء بن زيد ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبى ﷺ : « أنه صلى فترك آية ، فلما انصرف قال : أفيكم أُبَىّ ... وذكر الحديث » .

قال أبى : هذا وهم ، دخل لهشام بن إسماعيل حديث فى حديث :

نظرت فى أصناف محمد بن شعيب فوجدت هذا الحديث رواه محمد بن شعيب عن محمد بن يزيد البصرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبى ﷺ « أنه صلى فترك آية» هكذا مرسل .

---

(١) علل الحديث ١٦ .

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٩١ .

(٣) علل الحديث رقم ١٨٥ .

ورأيت بجنبه حديث عبد الله بن العلاء عن سالم عن أبيه عن النبى ﷺ أنه سئل عن صلاة الليل فقال :

« مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح ...» .

فعلمت أنه سقط على هشام بن إسماعيل متن حديث عبد الله بن العلاء وبقى إسناده وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصرى فصار متن حديث محمد بن يزيد البصرى بإسناد حديث عبد الله بن العلاء بن زيد وهذا حديث مشهور يرويه الناس عن هشام بن عروة [(١)] » .

جـ - وقد يكون القلب أحيانا نتيجة سرقة أحد الرواة لبعض الأحاديث وإبدال راوٍ بآخر فى السند .

ومثاله الحديث الذى رواه ابن أبى حاتم فى العلل فقال :

سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه أحمد بن صالح ، عن عنبسة بن خالد ، عن يونس عن الزهرى ، عن عبد الله بن عروة ، عن أبى هريرة ، عن سهل بن أبى حثمة ، فى القسامة [(٢)] .

قال أبى : هذا حديث منكر من حديث الزهرى . روى الثقات عن الزهرى ما كان عند الزهرى فى هذا الباب فى القسامة . وليس بشىء من هذا ذكر ، وإنما وجدنا هذا الحديث من حديث خالد بن يزيد بن أبى مالك ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عروة ، عن أبى هريرة عن سهل بن أبى حثمة فى القسامة فأنشأ أن يكون مسترقا من ثَم .

---

(١) علل الحديث رقم ٢٠٧ . وحديث سالم عن أبيه : -

« أن رجلا سأل النبى ﷺ عن صلاة الليل فقال : مثنى فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة (انظر صحيح مسلم جـ ٢ ص ١٧٢) .

(٢) هذا الحديث فى البخارى (كتاب الديات - باب القسامة جـ ٩ ص ١١) هكذا « حدثنا أبو نعيم حدثنا سعيد بن عبيد ، عن بشير بن يسار زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبى حثمة أخبره أن نفرا من قومه انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها ، وو جدوا أحدهم قتيلا ، وقالوا للذى وجد فيهم : قتلتم صاحبنا ، قالوا : ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ، فانطلقوا إلى النبى ﷺ فقالوا : يا رسول الله انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدنا قتيلا فقال : الكُبْر الكُبْر ، فقال لهم : تأتون بالبينة على من قتله ؟ قالوا : مالنا بينة ، قال : فيحلفون ، قالوا : لا نرضى بأيمان اليهود ، فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه ، فوداه مائة من إبل الصدقة . (وقارن الموطأ ص ٥٤٧) .

وقال أبو زرعة : هذا حديث ما أدرى ما هو ؟ ثم قال : منكر جدا . قلت له : فترى أنه مسترق من حديث خالد بن يزيد ؟.

قال : من سرقه من ثَـم ؟.

قلت : عنبسة . نُراه قال : ما أظن أن عنبسة كان يحسن أن يقلب الحديث (١) .

٥ – المدلس :

وهو الحديث الذى يؤديه الراوى عمن عاصره ، ولقيه مع أنه لم يصح له سماعه منه . أو عمن عاصره ولكنه لم يلقه موهما أنه سمعه من لفظه ، أو يصف راويه بأوصاف أعظم من حقيقته أو يسميه بغير كنيته المعروفة (٢) .

ومنه فى كتاب العلل ما يقوله ابن أبى حاتم :

« سمعت أبى روى عن هشام بن خالد الأزرق قال : حدثنا بقية بن الوليد قال حديث (٣) ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :

« إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العمى (٤) » وعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :

« من أصيب بمصيبة من سقم أو ذهاب مال فاحتسب ولم يَشْكُ إلى الناس كان حقًّا على الله أن يَغفر له » .

وقال رسول الله ﷺ :

« لا تأكلوا بهاتين : الإبهام والمشيرة ، ولكن كلوا بثلاث فإنها سنة ، ولا تأكلوا بخمس فإنها أكلة الأعراب » .

---

(١) علل الحديث رقم ١٣٨٣ .

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٠ – ١٧٣ .

(٣) لعلها حدثنا .

(٤) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة مج ١ حديث رقم ١٩٥ .

قال أبى : هذه الثلاث الأحاديث (كذا) موضوعة لا أصل لها ، وكان بقية يدلس فظن هؤلاء أنه يقول فى كل حديث حدثنا [١] .

فالأمر هنا كما يقول ابن حبان : « كان بقية يروى عن كذابين ويدلس ، وكان له أصحاب يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه » [٢] فيشبه أن يكون هذا من بعض الضعفاء عن ابن جريج ، ثم دلس عنه .

٦ - **المضطرب** :

الحديث المضطرب هو الذى تتعدد روايته وهى على تعددها متساوية متعادلة لا يمكن ترجيح إحداها بشئ من وجوه الترجيح [٣] .

ومثاله فى علل ابن أبى حاتم :

سألت أبى عن حديث حدثنا به عن هدبة ، قال : حدثنا أبو هلال الراسبى ، قال : حدثنا قتادة ، عن معقل بن يسار قال :

« ما كان شئ أعجب إلى النبى ﷺ من الخيل » ثم قال : « اللهم غفرا إلا النساء » .

فسمعت أبى يقول : قال هدبة مرةً عن الحسن ، ولم يذكر مرة الحسن [٤] .

ومنه قوله : سمعت أبى وحدثنا عن محمد بن إكليل عن إسماعيل بن عياش عن ثعلبة بن مسلم عن قيس بن خالد بن حسن عن أبى هريرة عن النبى ﷺ :

« إذا سقط الذباب فى شراب أحدكم فليغمسه ثم ليطرحه فإن فى أحد جناحيه داء والآخر دواء » .

---

(١) علل الحديث رقم ٢٣٩٤ .

(٢) أى دلسوه تدليس التسوية ، وهو أن يسقط الشيخ لضعفه أو لصغر سنه ، فيجعل الحديث مرويا عن الثقات فقط ليحكم عليه بالقبول والصحة (علوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٣) .

(٣) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٨٧ .

(٤) علل الحديث رقم ١٢٢٨ .

فقال أبى : هذا حديث مضطرب الإسناد (١) .

٧ - **المرسل** :

المشهور فى تعريف المرسل أنه ما سقط منه الصحابى ورفعه صحابى آخر أو تابعى (٢) : ومثاله عند ابن أبى حاتم فى علله قوله :

سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه القَعْنَبى عن مالك عن الزهرى عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس :

« أن النبى ﷺ سئل عن السمن الجامد تقع فيه الفأرة فقال : خذوها وما حولها فألقوها (٣) » .

قال أبو زرعة : هذا الحديث فى الموطأ : مالك عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله أن النبى ﷺ مرسل (٤) .

وقال أبى : الصحيح من حديث الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبى ﷺ (٥) .

---

(١) علل الحديث رقم ٧٩ . والحديث فى صحيح البخارى (جـ ٧ ص ١٨١) : حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عتبة بن مسلم مولى بنى تيم عن عبيد بن حُنَين مولى بنى زريق عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ، ثم ليطرحه ، فإن فى أحد جناحيه شفاء وفى الآخر داء) .

(٢) انظر تعريفا آخر للمرسل ص ٢٤٧ - ٢٤٨ من هذه الرسالة بالمراجع هناك .

(٣) فى البخارى (جـ ٧ ص ١٢٦) حدثنا الحميدى ، حدثنا سفيان ، حدثنا الزهرى قال : أخبرنى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع ابن عباس يحدثه عن ميمونة أن فأرة وقعت فى سمن فماتت ، فسئل النبى ﷺ عنها فقال : « ألقوها وما حولها وكلُوه » .

قيل لسفيان ، فإن معمراً يحدثه عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة قال : ما سمعت الزهرى يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبى ﷺ وقد سمعته منه مرارا .

(٤) الموطأ ص ٦٠١ وفيه (وحدثنى مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن ميمونة زوج النبى ﷺ أن رسول الله ﷺ سئل عن الفأرة تقع فى السمن فقال :- « انزعوها وما حولها فاطرحوه » ويبدو أن الرواية عن مالك اختلفت فى هذا الحديث .

(٥) علل الحديث رقم ١٤٩٩ .

٨ - المدرج :

المدرج من الحديث هو الذى اطلع فى متنه أو إسناده على زيادة ليست منه [١] .

أ - ومثال المدرج فى المتن ما يقول ابن أبى حاتم :

سألت أبى عن حديث رواه بقية عن أبى وهب الأسدى عن أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال :

« نهى رسول الله ﷺ عن تلقى الجَلَب فإن اشتراه مشتر فإن صاحب السلعة بالخيار إذا دخل المصر ما بينه وبين نصف النهار » .

فسمعت أبى يقول : ليس فى شئ من الحديث : « إذا دخل المصر ، فإن صاحبه بالخيار ، ما بينه وبين نصف النهار » [٢] . فهذا مدرج فى آخر المتن .

ب - ومنه المدرج فى الوسط كقول ابن أبى حاتم : سألت أبى عن حديث رواه الوليد ، عن الأوزاعى عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ :

من فاته صلاة العصر - وفواتها أن تدخل الشمس صفرة - فكأنما وتر أهله وماله [٣] . قال أبى : التفسير من قول نافع .

حـ - ومنه فى السند رفع الموقوف ؛ لأنه زيادة فيه كقول ابن أبى حاتم :

سألت أبى عن حديث رواه ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن عبد الله بن زرير عن على عن النبى ﷺ قال :

« من وجد فى بطنه رزًّا وهو فى الصلاة فلينصرف » .

قال أبى : أنا أرضى أن يكون هذا من كلام علىّ موقوف [٤] .

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٤٤ ، قواعد التحديث ١٢٤ ، وليس كل المدرج يندرج تحت أنواع الضعيف ؛ لأن منه زيادة فى المتن مبينة ، وينبه الراوى إلى أنها ليست من الحديث . وهذه الزيادة تأتى لتفسير لفظة أو نحو ذلك .

(٢) علل الحديث رقم ١١٧٧ .

(٣) علل الحديث رقم ٤١٩ .

(٤) المصدر السابق رقم ٥٩ قال ابن الأثير فى النهاية الرِّز فى الأصل الصوت الخفى ، ويريد به القرقرة ، =

د — ومنه وصل المرسل كقول ابن أبى حاتم سألت أبى عن حديث رواه مروان ابن معاوية الفزارى ، عن عوف ، عن الحسن ، عن أنس بن مالك ، عن رسول الله ﷺ : « الدعوة أول يوم حق ، والثانى معروف ، وما زاد فهو ربا » .

فسمعت أبى يقول : إنما هو الحسن عن النبى ﷺ مرسل [١] . فهنا زيادة عن « أنس » فى السند وليست منه .

هـ — ومنه زيادة التابعى والصحابى مثل قول ابن أبى حاتم سمعت أبا زرعة ، وحدثنا بهذا الباب فى كتاب النكاح بطرق عن معمر عن الزهرى عن سالم عن أبيه قال : « أسلم غيلان بن سلمة وعنده عشر نسوة فأمره النبى ﷺ أن يختار أربعا » . وأخبرنا أبو محمد قال :

وحدثنا أبو زرعة عن عبد العزيز الأويسى قال : حدثنا مالك عن ابن شهاب أنه قال : بلغنى أن رسول الله ﷺ قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده نسوة : « أمسِك أربعا وفارق سائرهن » فسمعت أبا زرعة يقول : مرسل أصح [٢] .

فهنا زيادة « عن سالم عن أبيه » فى السند .

و — ومن المدرج المعلول وصل المقطوع [٣] . ومنه قول ابن أبى حاتم :

« سألت أبى عن حديث رواه أبو عاصم عن قرة عن محمد عن أبى هريرة عن النبى ﷺ : « إذا ولغ الكلب فى الإناء [٤] » قال أبى كذا رواه أبو عاصم .

= وقيل هو غمز الحدث ، وحركته للخروج ، وأمره بالوضوء لئلا يدافع أحد الأخبثين ، والا فليس بواجب إن لم يخرج الحدث ، وهذا الحديث هكذا جاء فى كتب الغريب عن علىّ نفسه . وأخرجه الطبرانى عن ابن عمر عن النبى ﷺ (النهاية جـ ٢ ص ٢١٩) .

(١) المصدر السابق رقم ١١٩٣ .

(٢) المصدر السابق ١١٩٩ .

(٣) المقطوع هو ما جاء عن التابعين أو من دونهم من أقوالهم وأفعالهم موقوفا عليهم (علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٠٩) .

(٤) فى الموطأ ص ٤٧ : وحدثنى عن مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرات » . وقد رواه البخارى عن طريق مالك (ص ٥٤ جـ ١) =

حدثنا عمرو بن على عنه وأخطأفيه . حدثنا أبو نعيم قال : وأخبرنا قرة عن محمد قال : « إذا ولغ الكلب فى الإناء » .

« قال أبى : والصحيح ما يرويه أبو نعيم [١] » .

فالحديث الأول فيه زيادة « عن أبى هريرة عن النبى ﷺ » .

ز – وقد يكون المدرج فى وسط السند كما قول ابن أبى حاتم : سألت أبا زرعة عن حديث روى عن همام عن قتادة عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال :

« لا تنكح المرأة على خالتها ولا عمتها [٢] » .

قال أبو زرعة هذا خطأ ، إنما هو همام عن يحيى نفسه [٣] .

٩ – المنكر :

المنكر هو الحديث الذى يرويه الضعيف مخالفا فيه رواية الثقة [٤] ، ويمكن أن نرى فى كتاب ابن أبى حاتم ثلاثة أنواع من الأحاديث المنكرة .

= ورواه مسلم بطرق مختلفة فى كتاب الطهارة جـ ١ ص ٥٧٣ ، ٥٧٤ قال ابن عبد البر : ورواه ابن سيرين عن أبى هريرة واختلف عليه ، فمن رواته من قال فيه أولاهن بالتراب ومنهم من قال : « السابعة بالتراب » . (الاستذكار جـ ١ ص ٢٥٨) .

(١) علل الحديث رقم ٢٧ ويمكن أن يعتبر من المدرج الجنس الثانى والسادس والعاشر من أجناس العلل التى ذكرها الحاكم (علوم الحديث ص ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩) .

(٢) فى البخارى جـ ٧ ص ١٥ : حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله ، أخبرنا عاصم عن الشعبى سمع جابرا رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها » .

وقال داود وابن عوف عن الشعبى عن أبى هريرة .

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول ﷺ قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله قال أخبرنى يونس عن الزهرى قال حدثنى قبيصة بن ذؤيب أنه سمع أبا هريرة يقول « نهى النبى ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها والمرأة وخالتها » .

وهذا الحديث فى الموطأ بالسند الذى رواه البخارى عن مالك (ص ٣٢٩ – باب ما لا يجمع بينه من النساء) وأشار الأستاذ محمد فؤاد عبد الباق عقبه إلى أن مسلما أخرجه فى كتاب النكاح فى باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فى النكاح .

(٣) علل الحديث رقم ١٢١٤ .

(٤) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٠٣ .

النوع الأول :

فقد يحكم على الحديث بأنه منكر لما فى إسناده من النكارة وإن كان المتن صحيحا ، وهذا لأنهم – كما قلنا – لا يفصلون بين السند ومتنه وإنما يعتبرونهما شيئا واحدا .

ومثال هذا النوع قول ابن أبى حاتم :

« سمعت أبى يقول فى حديث رواه حرمى بن عمارة عن الحريش بن الخريت ، أخى الزبير بن الخريت ، عن ابن أبى مليكة ، عن عائشة ، قالتْ :

« كنت مع رسول الله ﷺ فى سفر فوقعت قلادتى فأنزلت آية التيمم [١] .

فقال أبى : هذا حديث منكر والحريش شيخ لا يحتج بحديثه [٢] .

فهذا الحديث – أعنى متنه – فى الموطأ . وقد أخرجه أيضا البخارى ومسلم .

النوع الثانى :

أن يكون بعض الحديث صحيحا . والبعض الآخر غير صحيح ، وذلك مثل قول ابن أبى حاتم :

سألت أبى عن حديث رواه أحمد بن عبد الله بن قيس ، من ولد بريدة الأسلمى ،

---

(١) فى الموطأ ص ٥٧ – ٥٨ فى باب التيمم : « حدثنى يحيى ، عن مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ فى بعض أسفاره ، حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع عقد لى ، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه ، وأقام الناس معه ، وليسوا على ماء وليس معهم ماء ، فأتى الناس إلى أبى بكر الصديق ، فقالوا : ألا ترى ما صنعت عائشة ؟ أقامت برسول الله ﷺ وبالناس وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء . قالت عائشة : فجاء أبو بكر ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذى قد نام فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس ، وليسوا على ماء وليس معهم ماء قال عائشة : فعاتبنى أبو بكر فقال ما شاء الله أن يقول ، وجعل يطعن بيده فى خاصرتى ، فلا يمنعنى من التحرك إلا مكان رأس رسول الله ﷺ على فخذى ، فقام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء ، فأنزل الله تبارك وتعالى آية التيمم ، فتيمموا ، فقال أسيد بن حضير : ما هى بأول بركتكم يا آل أبى بكر . قالت : فبعثنا البعير الذى كنت عليه ، فوجدنا العقد تحته ، (وأخرج الحديث البخارى جـ ١ ص ٩١ ومسلم جـ ١ ص ٦٦٤ – ٦٦٥) .

(٢) علل الحديث رقم ١٠٥ .

عن عبد الله بن بكر السهمى ، عن يزيد بن عوانة الكلاسى ، قال : ولا أحسب [١] أن محمد بن ذكوان حدثنى به عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : كنا بفناء رسول الله ﷺ فمرت امرأة من بنات رسول الله ﷺ فقال أبو سفيان بن حرب : ما مثل محمد فى بنى هاشم إلا كمثل الريحانة فى وسط النتن . قال :سمعته المرأة فأبلغته رسول الله ﷺ .

قال : فخرج رسول الله ﷺ مغضبا فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه فقال :

« ما بال أقوال تبلغنى عن أقوام ؟ !! إن الله خلق سموات سبعا فاختار العليا فسكنها وأسكن سمواته من شاء من خلقه . ثم اختار خلقه ، ثم اختار من بنى آدم العرب ، ثم اختار العرب ، فاختار مُضر ، ثم اختار مُضر ، فاختار قريشا ، ثم اختار قريشا ، فاختار بنى هاشم ، ثم اختار بنى هاشم ، فاختار (نى) فلم أزل خيارا من خيار ، ألا فمن أحب العرب فبحبى أحبهم ومن أبغض العرب فببغضى أبغضهم » . قال أبى هذا حديث منكر [٢] ففى هذا الحديث ما ورد مثله صحيحا وهو قوله ﷺ :

« إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل واصطفى من ولد إسماعيل بنى كنانة واصطفى من بنى كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم » .

ويقول الأستاذ محمد ناصر الدين الألبانى : إن هذا الحديث [٣] « رواه أحمد » « والترمذى » ، وصححه . وأصله فى « صحيح مسلم » ، وكذا البخارى فى « التاريخ الصغير » من حديث واثلة بن الأسقع ، وله شاهد عن العباس بن عبد المطلب عند الترمذى وصححه ، وأحمد ، وآخر عن ابن عمر عند الحاكم وصححه [٤] .

---

(١) كذا فى الأصل ويبدو أن « لا » زائدة هنا .

(٢) علل الحديث رقم ٢٦١٧ .

(٣) يشير إلى الحديث (إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل ، واصطفى من ولد إسماعيل بنى كنانة ، واصطفى من بنى كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم) .

(٤) الأحاديث الضعيفة مج ١ جـ ٢ حديث رقم ١٦٣ ص ٦٣ . وانظر أيضا حديث رقم ٣٣٨ وهو الحديث الذى فى العلل فهناك جمع الأستاذ الألبانى تعليق الأئمة عليه ورأيهم فيه والحكم على بعض الرواة فيه .

والنوع الثالث : أن يكون الحديث ضعيف السند ضعيف المتن ومثاله قول ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم عن إسماعيل بن رافع عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة قال :

« إن الله خلق آدم من طينة الجابية وعجنه بماء الجنة [١] » .

قال أبي هذا حديث منكر .

ويقول الأستاذ محمد ناصر الدين الألبانى معلقا على هذا الحديث :

« وهذا سند ضعيف جداً ؛ إسماعيل بن رافع قال الدارقطنى وغيره : متروك الحديث ، وقال ابن عدى أحاديثه كلها مما فيه نظر . ثم ساق له هذا الحديث ومن طريقه أورده ابن الجوزى فى الموضوعات وقال : لا يصح ؛ إسماعيل ، ضعفه يحيى وأحمد ، والوليد يدلس [٢] ».

٥ - الفرد :

الفرد هو الحديث الذى ينفرد بروايته شخص واحد فى أى موضع وقع التفرد به من السند [٣] .

ومن أمثلته فى « كتاب العلل » قول ابن أبى حاتم :

« سألت أبى عن حديث رواه الزهرى عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب بن ربيعة أن النبى ﷺ زوجه والفضل بن عباس ثم قال لمحمية بن جزء أصدق عنهما من الخمس » .

« قال أبى قد تفرد الزهرى برواية هذا الحديث [٤] » .

---

(١) علل الحديث رقم ٢٤٠١ .

(٢) الأحاديث الضعيفة حديث رقم ٢٥٤ .

(٣) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٢٦ . والفرد قد يكون ضعيفا وقد يكون صحيحا أو حسنا تبعا لحالة رواته .

(٤) علل الحديث رقم ١٢٥٨ .

٦ - **الموضوع :**

وهو ما يختلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله ﷺ سواء أكان هذا الاختلاق في المتن أم في الإسناد (١) .

ويعبر أبو حاتم في كتاب العلل عن الحديث الموضوع بألفاظ عدة تدل على اختلاقه : وهي موضوع أو كذب أو باطل .

أ - ومثال المتن المختلق ما قاله ابن أبي حاتم :

سألت أبي عن حديث رواه معاوية بن عبد الله الليثي المديني قال : حدثني عبد الله بن نافع عن المغيرة بن إسماعيل عن عمر بن محمد الزهري عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يزني بامرأة ثم يتزوج ابنتها فقال : لا تحرم عليه من ذلك (إلا) ما كان بالنكاح . وأما ما كان بالزنا فلا تحرم عليه . قال أبي : هذا حديث باطل والمغيرة بن إسماعيل وعمر هذا هما مجهولان (٢) .

ب - ومثال ما اختلق إسناده وصح متنه ما ذكره ابن أبي حاتم قال :

« سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عُبَيْس بن مرحوم عن حاتم بن إسماعيل عن ابن عجلان عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : « أمَّني جبريل عند البيت مرتين (٣) » .

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٣ .

(٢) علل الحديث رقم ١٢٥٧ .

(٣) في سنن أبي داود هذا الحديث قال : « حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى ، عن سفيان حدثني عبد الرحمن بن فلان بن أبي ربيعة . قال أبو داود : هو عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة ، عن حكيم بن حكيم عن نافع ابن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « أمني جبريل عند البيت مرتين ، فصلى بي الظهر حين زالت الشمس ، وكانت قدر الشراك ، وصلى بي العصر حين كان ظله مثله ، وصلى بي - يعني المغرب - حين أفطر الصائم ، وصلى بي العشاء حين غاب الشفق ، وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم ، فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله ، وصلى بي العصر حين كان ظله مثليه ، وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم وصلى بي العشاء إلى ثلث الليل ، وصلى بي الفجر فأسفر ، ثم التفت إلي فقال : يا محمد ، هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين » . قال المحقق : وأخرجه الترمذي في أول كتاب الصلاة برقم ١٤٩ ، =

وذكرت لهما قصة المواقيت .

فقال أبو زرعة : وَهِمَ عُبَيس فى هذا الحديث . وقال أبى : أخشى أن يكون هذا وهم فيه عُبَيس .

فقلت لهما : فما علته ؟

قالا : رواه غيره من الحفاظ عن حاتم عن عبد الرحمن بن الحرث عن عياش بن أبى ربيعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف عن نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبى ﷺ فى المواقيت ... الحديث .

فقالا : هذا الصحيح .

وسمعت أبى يقول مرة أخرى : أخشى أن يكون هذا الحديث بهذا الإسناد موضوع [١] .

العلة فى المتن :

كثير من أنواع العلل التى مرت فى كتاب العلل ، ليست خاصة بالسند كما رأينا وإنما تشمل السند والمتن ، فى المدرج والمنكر والموضوع والمقلوب تقع فى المتن كما يقع فى السند وإذا تأملنا ما ذكره بعض الباحثين [٢] كأمثلة للعلة التى تقع فى المتن من كتاب علل الحديث وجدناها لا تخرج عن ذلك .

أولها : قال أبو محمد ذكر أبى حديثا رواه حفص بن عبد الله النيسابورى ، عن إبراهيم بن طهمان ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة ، وسهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة قال :

= وأخرجه أحمد والشافعى وابن خزيمة والدارقطنى ، وصححه ابن العربى فى العارضة ، وقال الترمذى (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح (السنن جـ ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٨) . (قال ابن الأثير : الشِّراك : أحد سيور النعل التى تكون على وجهها وقدره هاهنا ليس على معنى التحديد ، ولكن زوال الشمس لا يبين إلا بأقل ما يرى من الظل ، وكان حينئذ بمكة هذا القدر ، والظل يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة . (النهاية جـ ٢ ص ٤٦٧ ، ٤٦٨) .

(١) علل الحديث رقم ٣٥٤ وجاءت لفظة « موضوع » هكذا بالأصل مرفوعة .

(٢) ذكر الدكتور عجاج الخطيب الأمثلة الآتية فى رسالته نشأة علوم الحديث كأمثلة للعلة فى المتن . انظر ص ٢١٧ - ٢٢٠ منها .

قال رسول الله ﷺ :

إذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يجعلهما فى الإناء فإنه لا يدرى أين باتت يده [١] ، ثم ليغترف بيمينه من إنائه . ثم ليصب على شماله فليغسل مقعدته .

قال أبى : ينبغى أن يكون ثم ليغترف بيمينه إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان فإنه قد كان يصل كلامه بالحديث فلا يميزه المستمع [٢] .

أليس هذا من المدرج الذى هو زيادة على الحديث ما ليس منه ؟ .

ثانيها : سألت أبى عن حديث رواه الوليد بن مسلم عن ابن ثوبان عن إسماعيل ابن محمد بن سعد عن أبيه :

« أن سعداً كان يوتر بركعة ويقول : ثلاث أحب إلىَّ من واحدة وخمس أحب إلىَّ من ثلاث ، وسبع أحب إلىّ من خمس ، وما كان أكثر فهو أحب إلىّ » .

قال : إنما يروى إسماعيل بن محمد عن عمه عن سعد أنه كان يوتر بواحدة ، وأما ذكر الخمس والسبع فإنما يروى إسماعيل بن محمد عن الأعرج عن أبى هريرة قوله [٣] .

نقول هذا إدخال حديث فى حديث ، وهذا يندرج تحت المقلوب الذى يوضع فيه شئ فقد وضع السند الأول مكان السند الثانى للمتن الثانى .

ثالثها :

سألت أبى عن حديث رواه بقية عن يونس عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال :

---

(١) فى الموطأ ص ٣٩ ، ٤٠ « حدثنى يحيى عن مالك عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها فى وضوئه فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده » وأخرجه البخارى جـ ١ ص ٥٢ عن طريق مالك غير أن فيه زيادة « إذا توضأ أحدكم فليجعل فى أنفه ثم لينثر ومن استجمر فليوتر » وأخرجه مسلم جـ ١ ص ٥٦٩ - ٥٧٣ .

(٢) علل الحديث رقم ١٧٠ .

(٣) المصدر السابق رقم ٤٨٩ .

« من أدرك ركعة من صلاة الجمعة أو غيرها فقد أدرك » .

قال أبى هذا خطأ فى المتن والإسناد ؛ إنما هو الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ :

« من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها [١] » .

وأما قوله « من صلاة الجمعة » فليس هذا فى الحديث فوهم فى كليهما [٢] .

نقول أما علة الإسناد هنا فهى القلب حيث وضع عن سالم عن ابن عمر مكان عن أبى سلمة عن أبى هريرة . وأما علة المتن فهى الإدراج وهو إدخال ما ليس من الحديث فيه .

رابعها :

قول ابن أبى حاتم :

« سألته » يعنى أبا زرعة عن حديث أبى الأحوص ، عن سماك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبى بردة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « اشربوا فى الظروف ولا تسكروا » .

قال أبو زرعة : فوهم أبو الأحوص فقال : عن سماك عن القاسم عن أبيه عن أبى بردة . قلب من الإسناد موضعا وصحَّف فى موضع ؛ أما القلب فقوله عن أبى بردة أراد عن ابن بريدة ثم احتاج إلى أن يقول ابن بريدة عن أبيه ، فقلب الاسناد بأسره وأفحش فى

---

(١) قال أبو داود : حدثنا القَعْنَبىّ عن مالك عن ابن شهاب عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » . قال محقق الكتاب : « وأخرجه البخارى ومسلم فى الصلاة حديث ٦٨٧ والترمذى فى الجمعة حديث ٥٢٤ والنسائى وابن ماجه فى الصلاة حديث ١١٢٢ وعند ابن ماجه عن ابن عمر حديث ١١٢٣ قال : قال رسول الله ﷺ « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة أو غيرها فقد أدرك الصلاة » . (السنن جـ ١ ص ٦٦٩ - ٦٧٠) وفى البخارى ط ١ الشعب جـ ١ ص ١٥١ : « حدثنا عبد الله ابن يوسف قال : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » .

(٢) علل الحديث رقم ٤٩١ .

الخطأ ، وأفحش من ذلك وأشنع تصحيف فى متنه « اشربوا فى الظروف ولا تسكروا » وقد روى هذا الحديث عن ابن بريدة عن أبيه – أبو سنان ضرار بن مرة وزبيد اليامى عن محارب بن دثار وسماك بن حرب والمغيرة بن سبيع . وعلقمة بن مرثد والزبير بن عدى وعطاء الخراسانى وسلمة بن كهيل كلهم عن ابن بريدة عن أبيه عن النبى ﷺ :

« نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ونهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث فأمسكوا ما بدالكم ونهيتكم عن النبيذ إلا فى سقاء فاشربوا فى الأسقية ولا تشربوا مسكرا وفى حديث بعضهم قال : واجتنبوا كل مسكر ولم يقل أحد منهم : ولا تسكروا . وقد بان وهم حديث أبى الأحوص ... [١] » .

وقد بان من هذا المثال أن هناك قلباً فى السند وفى المتن على اعتبار أن التصحيف ينشأ عنه وضع شئ مكان آخر .

ومثل هذا كثير فى كتاب العلل مما يؤكد لنا حقيقة هامة وهى الاهتمام بنقد المتن مثل الاهتمام بنقد السند ، وأن الاصطلاحات التى وضعت لبيان الصحيح من غيره لم تكن خاصة بالسند وحده وإنما تتناول الاثنين معاً ، هذا مع ملاحظة أن الهدف الأخير من نقد السند إنما هو بيان حالة المتن .

وهذه الحقيقة عندما غابت عن بعض الباحثين وقعوا فى خطأ كان لابد من وقوعهم فيه ، وهو قولهم : إن نقاد الحديث لم يعنوا بنقد المتن . وإنما كانت عنايتهم بنقد الإسناد ، وكان هذا باباً فتحوه – عن جهل أو سوء قصد – للطعن فى السنة والتشكيك فى ثبوتها ضاربين بتلك الجهود المضنية التى بذلت عرض الحائط ؛ فعلوا ذلك ولم يحكموا إلا عقولهم القاصرة غير الممحّصة وغير المنصفة .

* * *

---

(١) علل الحديث رقم ١٥٤٩ .

الفصل الثالث

القواعد التى يتبعها النقاد للكشف عن العلة

* مقارنة الراوى بحديث أقرانه .
* مخالفة راو لراو عرف بأنه أثبت الناس فيمن رويا عنه .
* مخالفة الراوى عما فى كتب من روى عنه .
* تصريح الشيخ بأنه لم يبلغه فى بابٍ ما ماروى عنه .
* ألا يكون الراوى قد سمع حديث الشيخ وإنما وقع إليه من كتاب .
* أن يكون الحديث مخالفا لراوية الثقات .
* مخالفة الراوى لقوم معروفين فيما رواه .
* أن يأبى سياق الحديث كونه عن رسول الله ﷺ .



نعود إلى النقطة التى أشرنا إليها فى الفصل الأول ، وهى أنه إذا كان فى إدراك العلة ضرب من الإلهام ، فإنه إلى جانب هذا الإلهام تلك القواعد الموضوعية التى يتبعها النقاد فى سبيل الكشف عن العلة وبيان حقيقتها . ومثلهم فى ذلك مثل كل ناقد فنان ، لا تكتمل له أداته إلا بأمرين ؛ مَلَكَة راسخة ، ومعرفة واسعة بقواعد الفن وأسسه .

وإذا كانوا يشبهون ناقد الحديث بالصيرفى الذى يميز الدراهم الجياد من الستوق بما يشبه الإلهام ، فإن الصيرفى قد علم القواعد والأسباب التى بها يميز هذا من ذاك . وكذلك ناقد الحديث لا يحكم بصحة الحديث أو غير صحته بدافع من أسباب ذاتية وإنما عنده من الأسباب الموضوعية التى يحكم بها على الحديث ، ويميز الصحيح بها من غيره .

ونستطيع أن ندرك بعض القواعد التى يتبعها النقاد للكشف عن العلة فى الحديث من بعض أحكام أبى حاتم وأبى زرعة على الأحاديث فى كتاب العلل وهى :

١ - مقارنة حديث الراوى بحديث أقرانه ليتبين لهم مدى مخالفته أو موافقته لهؤلاء الأقران ، فإذا كان مخالفا قُدِّم حديث من هو أحفظ منهما وحكم على الآخر بأنه معلول .

ومثال ذلك قول ابن أبى حاتم :

« سئل أبو زرعة عن حديث رواه معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن القاسم بن عوف قال : أخبرنى مرة بن هشام ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى . عن معاذ بن جبل ، عن النبى ﷺ أنه قال :

« لو أمرت أحداً أن يسجد لأحدٍ لأمرتُ المرأة أن تسجد لزوجها من عِظم حقه عليها » .

ورواه حماد بن زيد عن أيوب عن القاسم عن [١] عوف عن ابن أبى أوفى عن النبى ﷺ . قال أبو زرعة : أيوب أحفظهم [٢] .

---

(١) يبدو أنها « القاسم بن عوف » .

(٢) علل الحديث رقم ١٢٨٢ .

٢ - إذا عرف راوٍ بأنه أثبت الناس فى راوٍ وجاء من خالفه أصبحت رواية المخالف معلولة .

ومثاله قول ابن أبى حاتم :

سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه جعفر عن ثابت عن عمر بن أبى سلمة عن أم سلمة :

أن النبى ﷺ تزوجها .... الحديث .

فقال أبى وأبو زرعة : رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبى سلمة عن أبيه عن النبى ﷺ . وهذا أصح الحديثين ، زاد فيه رجلا .

قال أبى : أضبط الناس لحديث ثابت وعلى بن زيد حماد بن سلمة بيَّن خطأ الناس [١] .

٣ - مخالفة ما روى عن الراوى عما فى كتبه أو عدم وجوده فيها ، فيصير الحديث المخالف معلولاً .

ومثاله قول ابن أبى حاتم :

سألت أبى عن حديث رواه ابن عيينة عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمار عن النبى ﷺ :

« فى تخليل اللحية » قال أبى : لم يحدِّث بهذا أحد سوى ابن عيينة عن ابن أبى عروبة .

« قلت : صحيح ؟»

« قال : لو كان صحيحا لكان فى مصنفات ابن أبى عروبة ولم يذكر ابن عيينة فى هذا الحديث وهذا أيضا مما يوهنه [٢] » .

---

(١) المصدر السابق رقم ١٢١١ .

(٢) المصدر السابق رقم ٦٠ .

٤ - تصريح الشيخ بأنه لم يبلغه فى بابٍ ما رواية ، ثم يروى عنه حديث فى هذا الباب ، فهذا الحديث يكون معلولاً .

ومثاله قول ابن أبى حاتم :
سألت أبى عن حديث رواه حماد بن خالد الخياط ، عن هشام بن سعد ، عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت :
« لاطلاق إلا بعد نكاح » .

قال أبى : هذا حديث منكر .

وإنما يروى عن الزهرى أنه قال : ما بلغنى فى هذا رواية عن أحد من السلف ، ولو كان عنده عن عروة عن عائشة كان لا يقول ذلك [١] .

٥ - ألاّ يكون الراوى قد سمع حديث الشيخ ، وإنما وقع إليه كتاب ذلك الشيخ فرواه عنه ، فالذى يرويه يصير معلولا .

ومثاله قول ابن أبى حاتم :
سألت أبى عن حديث رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبى قلابة [٢] عن خالد بن اللجلاج ، عن ابن عباس ، عن النبى ﷺ :

« رأيت ربى عز وجل » وذكر الحديث فى إسباغ الوضوء ونحوه .

قال أبى : هذا رواه الوليد بن مسلم وصدقة عن ابن جابر قال : كنا مع مكحول فمر به خالد بن اللجلاج فقال مكحول : يا أبا إبراهيم ؛ حدثنا فقال : حدثنى ابن عايش الحضرمى عن النبى ﷺ .

قال أبى : وهذا أشبه . وقتادة يقال : لم يسمع من أبى قلابة إلا أحرفا فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبى قلابة [٣] .. » .

---

(١) المصدر السابق رقم ١٢٧١ .
(٢) المصدر السابق رقم ٢٦ .
(٣) المصدر السابق رقم ٢٦ .

٦ - أن يكون الحديث مخالفا لرواية الثقات .

ومثاله قول ابن أبى حاتم :

« سألت أبى وسئل أبو زرعة عن حديث رواه حسين المروذى ، عن جرير بن حازم عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس :

« أن رجلاً زوج ابنته وهى كارهة ففرق النبى ﷺ بينهما .

« قال أبى : هذا خطأ ، إنما هو كما رواه الثقات عن أيوب عن عكرمة أن النبى ﷺ مرسل ؛ منهم ابن علية وحماد بن زيد أن رجلا تزوج ....» .

وهو الصحيح [١] .

٧ - أن يكون الحديث معروفا عن قوم ؛ فهم أعلم به وأخبر ، ثم يأتى من يخالفهم فيصير حديثه معلولاً .

ومثاله قول ابن أبى حاتم :

سألت أبى عن حديث رواه الثورى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال :

كتب عمر إلى أمراء الأجناد ألا يأخذوا الجزية إلا ممن جرت عليه المواسى .

قال أبى : ومنهم من يقول : عن نافع عن أسلم عن عمر .

قلت لأبى : فأيهما الصحيح ؟

قال : الثورى حافظ ، وأهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة [٢] .

٨ - أن يأبى سياق الحديث كونه عن رسوله الله ﷺ ومثاله ؛ قول ابن أبى حاتم :

سألت أبى عن حديث رواه معمر عن الزهرى عن أبى سلمة عن جابر قال :

---

(١) المصدر السابق رقم ١٢٥٥ .

(٢) المصدر السابق رقم ٩٣٢ .

إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة .

قال أبي : الذى عندى أن كلام النبى ﷺ هذا القدر إنما جعل النبى ﷺ الشفعة فيما لم يقسم قط .

ويشبه أن يكون بقية الكلام هو كلام جابر « فإذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة » والله أعلم . قلت له : وبِمَ استدللت على ما تقول ؟

قال : لأنا وجدنا فى الحديث : « إنما جَعَلَ النبى ﷺ الشفعة فيما لم يقسم » تم المعنى .

« فإذا وقعت الحدود » فهو كلام مستقبل ، ولو كان الكلام الأخير عن النبى ﷺ كان يقول : « إنما جَعَلَ النبىُ ﷺ الشفعة فيما لم يقسم »

وقال : إذا وقعت الحدود ...

فلما لم نجد ذكر الحكاية عن النبى ﷺ فى الكلام الأخير استدللنا أن استقبال الكلام الأخير من جابر ؛ لأنه هو الراوى عن رسول الله ﷺ هذا الحديث .

وكذلك نقص حديث مالك عن ابن شهاب عن سعيد وأبى سلمة أن النبى ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة .

فيحتمل فى هذا الحديث أن يكون الكلام الأخير كلام سعيد وأبى سلمة . ويحتمل أن يكون كلام ابن شهاب .

وقد ثبت فى الجملة قضاء النبى ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم فى حديث ابن شهاب وعليه العمل عندنا (١) .

* * *

(١) علل الحديث رقم ١٤٣١ وانظر الموطأ ص ٤٤٤ كتاب الشفعة « باب ما تقع فيه الشفعة » .

الفصل الرابع

أصالة ابن أبى حاتم فى كتاب العلل

* تصنيفه وجمعه للأحاديث التى هى مواطن العلل .
* لا يأخذ أحكام الإمامين : أبى حاتم وأبى زرعة قضية مسلمة .
* يكمل بعض أحكام أبيه وأبى زرعة .
* يبين بعض الأخطاء التى تركها أبوه وأبو زرعة .
* له وجهة نظر مستقلة فى بعض المواضع .



نحاول فى هذا الفصل أن نجيب على السؤال :

ما جهد ابن أبى حاتم فى هذا الكتاب ؟ أو بعبارة أخرى : هل له أصالة فيه أو أن الأمر مقصور على مجرد طرح الأسئلة لأبى زرعة وأبى حاتم وتسجيل جوابهما عنها ، بحيث يمكن أن نقول : إن الكتاب شبه رواية لآراء أبى زرعة وأبى حاتم فى الأحاديث المعلولة ؟

والجواب أن هناك جهدا كبيرا لابن أبى حاتم وأصالة فى هذا الكتاب ، ويتمثل هذا الجهد فى :

أولا : تصنيفه وجمعه للأحاديث التى هى مواطن العلل وهو جهد لا يستهان به ، وينبىء عن إحاطة أبى محمد بصحيح الأحاديث من غيرها .

ثانيا : أنه لا يأخذ الأحكام التى يصدرها أبو زرعة أو أبو حاتم على الأحاديث قضية مسلمة ويدونها فقط ، ولكنه فى بعض المواضع يناقش ويجرى الحوار بينه وبين أحد هذين الإمامين حتى يصل إلى حكم تطمئن إليه نفسه ، ويتجلى فى هذا الحوار معرفته بأسس نقد الحديث . والمثال الآتى يبين ذلك :

قال أبو محمد :

قيل لأبى : يصح حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ فى اليمين مع الشاهد ؟

فوقف وقفة فقال : ترى ما يقول الدراوردى ، ما يقول ؟

يعنى قوله : قلت لسهيل ، فلم يعرفه .

قلت : فليس نسيان سهيل دافعا لما حكى عنه ربيعة ، وربيعة ثقة ، والرجل يحدث بالحديث وينسى .

قال : أجل هكذا هو ، ولكن لم نر أن يتبعه متابع على روايته ، وقد رَوَى عن سهيل جماعة كثيرة ، ليس عند أحد منهم هذا الحديث .

قلت : إنه يقول بخبر الواحد .

قال : أجل غير أنى لا أدرى لهذا الحديث أصلاً عن أبى هريرة أعتبر به .

وهذا أصل من أصول لم يتابع عليه ربيعة [١] .

ثالثا : أنه فى بعض المواضع – بما له من معرفة واسعة بطرق الحديث – يكمل ما حكم به أبوه أو أبو زرعة ، ويتجلى ذلك فى هذين المثالين :

١ – يقول :

« سألت أبى عن حديث رواه عبد الرحمن بن عبد الحميد بن سالم المهرى خال أبى طاهر أحمد بن عمر بن السرح ، عن عقيل ، عن الزهرى ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبى ﷺ ، أنه قال :

« توضئوا مما مست النار » [٢] .

فقال أبى : هو خطأ ، ولم يبين الصواب : ما هو ؟ وما علة ذلك ؟

والذى عندى أن الصحيح ما رواه معمر عن الزهرى عن سالم عن أبيه موقوف [كذا] ، ورواه شعيب بن أبى حمزة ، وعبد الرحمن بن إسحق وابن أبى ذئب عن الزهرى عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ [٣] » .

٢ – ويقول :

« سئل أبو زرعة عن حديث رواه سعيد بن سليمان عن سليمان بن داود اليمامى ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال :

---

(١) علل الحديث رقم ١٣٩٢ . وفى الموطأ : قال يحيى ، قال مالك ، عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد « قال المحقق : قال ابن عبد البر : مرسل فى الموطأ وأخرجه مسلم من حديث ابن عباس فى : ٣٠ كتاب الأقضية ، باب القضاء والشاهد حديث ٣ (الموطأ ص ٤٤٩) .

(٢) فى سنن أبى داود جـ ١ ص ١٣٠ – ١٣١ « حدثنا عبد الله بن سلمة ، حدثنا مالك ، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ : أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ » قال المحقق أخرجه البخارى ومسلم برقم ٣٥٤ وفيه ايضا ص ١٣٣ : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ : « ترك الوضوء ، مما مست النار » .

(٣) علل الحديث برقم ١٩١ .

« من بنى بيتا ليعبد الله فيه من مال حلال بنى الله له بيتا فى الجنة من درٍّ وياقوت » قال أبو زرعة : هذا الحديث من حديث أبى هريرة وَهْمٌ .

« **قلت : ولم يشبع الجواب ، ولم يبين علة الحديث بأكثر مما ذكره .**

« والذى عندى أن الصحيح على ما رواه أبان العطار عن يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عمرو عن أسماء بنت يزيد بن السكن عن النبى ﷺ » .

« وعن يحيى عن محمود بن عمرو عن أبى هريرة موقوف وسمعت أبى يقول : هو محمود بن عمرو بن يزيد بن السكن [١] » .

رابعا : أنه يبين بعض الأخطاء التى لم يبينها أبوه أو أبو زرعة ، ومثال ذلك قوله : سألت أبى عن حديث رواه الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعى ، عن يحيى ، عن أبى إبراهيم الأنصارى ، رجل من بنى عبد الأشهل ، قال : حدثنى أبى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول فى الصلاة على الميت : « اللهم اغفر لأولنا وآخرنا ، وحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وذَكَرنا وأنثانا ، وصغيرنا وكبيرنا » ... قال أبى : أبو إبراهيم هو مجهول ، هو وأبوه .

قال أبو محمد : وتوهم بعض الناس أنه عبد الله بن أبى قتادة وغلط ، فإن أبا قتادة من بنى سلمة ، وأبو إبراهيم رجل من بنى عبد الأشهل [٢] .

خامساً : أنه كانت له فى بعض المواضع وجهة نظر مستقلة تخالف ما ذهب إليه أبوه ، فقد حكم أبوه على طريق بأنه هو الصحيح ، وحكم هو بأن غيره هو الصحيح ، يقول :

سألت أبى عن حديث رواه يحيى بن أيوب ، واختلف فى الرواية على يحيى بن أيوب ؛ فروى عبد الله بن وهب عن يحيى بن أيوب عن يعقوب بن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن محمد بن ثابت بن شرحبيل ، عن عبد الله بن يزيد ، عن أبى أيوب الأنصارى : أن رسول الله ﷺ قال :

---

(١) المصدر السابق رقم ٥٠٨ .

(٢) المصدر السابق رقم ١٠٧٦ .

« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمَّام إلا بمئزر ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر من نسائكم فلا تدخلن الحمام .

فرواه الليث بن سعد وعمرو بن الربيع بن طارق ، كلاهما عن يحيى بن أيوب عن يعقوب بن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن محمد بن ثابت بن شرحبيل عن عبد الله بن سويد الخطمى عن أبى أيوب عن النبى ﷺ ... » .

فسمعت أبى يقول : عبد الله بن سويد أشبه .

قال أبو محمد : والذى عندى – والله أعلم – أن الأصح على ما رواه ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يعقوب عن محمد بن ثابت عن عبد الله بن يزيد الخطمى عن أبى أيوب [١] .

وجدير بالذكر أن ما سقناه هنا من أمثلة تدل على أصالة أبى محمد فى كتاب العلل نجد كثيرا مثله فى الكتاب ، ولولا خوف الإطالة لذكرنا أكثر من مثال . ومن يقرأ هذا الكتاب يدرك ذلك ويتحقق منه . والله أعلم .

* * *

---

(١) علل الحديث رقم ١٩٢ .

الخاتمة

* مجمل ما عرفناه عن ابن أبى حاتم وآثاره .
* تقدير العلماء له ولآثاره .
* تلاميذه الذين هم من مظاهر هذا التقدير .
* حاجة الدراسين فى كل عصر إلى آثاره .
* نحن أحوج ما نكون إلى الإفادة من آثاره اليوم .
* مقترحاتنا لتكمل الإفادة من هذه الآثار .



بعد أن عشنا لحظات عدة مع ابن أبى حاتم ندرس شخصيته وآثاره فى علوم الحديث يجدر بنا أن نجمل ما وصلنا إليه من نتائج فى ثنايا هذه الدراسة ، ثم نعرج على أثر ابن أبى حاتم فى التلاميذ والدارسين بعده .

أولا : نشأ ابن أبى حاتم فى مدينة الرى ، وهى مدينة كانت على عصره زاخرة بألوان الحياة وخاصة الفكرية والعلمية منها ، مما جعلها مهادا صالحا لأن تمد ابن أبى حاتم بزاد وافر من العلم والمعرفة وخاصة علوم الحديث .

ثانيا : كان ابن أبى حاتم من أسرة من الموالى التى أسهم بعض أفرادها فى خدمة العلوم الإسلامية وخاصة فى علوم الحديث ، فقد تفتحت عيناه على إمامين فى هذا الشأن من هذه الأسرة : أبى حاتم والده ، وأبى زرعة ابن خال أبيه ، وقد نشأه الأول تنشئة دينية ، روعى فيها أن يكون عالما بكتاب الله ، وسنة نبيه ﷺ ثم لازم الاثنين كظلهما فأخذ علمهما الوفير ، ونهل من بحرهما الفياض .

ثالثا : ومع هذا الزاد الوفير كان عنده الاستعداد الكامل لاتخاذ الوسائل التى تهيىء له اكتمال علمه بالحديث : دراية ورواية .

فقد كان زاهدا ورعا تقيا ، وهذا يصون ما يحمل من علم من تشويه أو تدليس .

وقد ارتحل إلى كثير من البلدان طلبا للعلم ، ولقاء الشيوخ للسماع منهم ، والكتابة عنهم ، وكان بهذا من المحدثين القلائل الذين أكثروا من الرحلة – كما نص على ذلك الرامهرمزى [١] .

وقد أتاح له ذلك أن يلتقى بأئمة عصره فى علوم الحديث والفقه والتفسير وكان يأخذ بعقيدة أهل الحديث الذين يُجْرُون النصوص الخاصة بالعقيدة على ظاهرها من غير تأويل أو حتى صرفها عن ظاهرها ، مع تفويض معناها إلى الله تعالى ، وهذا جعله يزداد تمسكا بكل ما يصح عنده من الأحاديث ، ويرفض شيوخاً آمنوا بغير هذه العقيدة . وهو لم يكن من الشيعة – غلاة أو معتدلة – كما زعم بعض الدارسين ذلك ، جهلاً أو ميلا إلى هوى .

---

(١) المحدث الفاصل ورقة ٦٨ . وقد جعله قرين محمد بن جرير الطَبرى فى ذلك .

رابعا : كان ابن أبى حاتم على علم وافر بعلوم الحديث والتفسير والفقه وغير ذلك من العلوم التى أعانته على أن يكتمل علمه بهذه العلوم الثلاثة .

وقد كان فى تفسيره للقرآن الكريم محدثا ؛ أعنى أنه اقتصر فيه على إيراد الروايات المأثورة عَمَّنْ سبقه من العلماء الذين لهم جهود فى هذا الشأن وحاول أن يبتعد فيه عن الكذابين الذين يضعون الأحاديث .

وفى ظننا أنه فى مؤلفاته الفقهية [1] التى أشار إليها العلماء لم يخرج عن هذه الصفة ، أى يأخذ الأحكام من أحاديث صحت عنده ويترك مالم يصح فيه مأثور .

وقد ترك آثاراً تشهد بهذا العلم الوافر .

خامسا : وقد تمثل أثره الباقى فى علوم الحديث فى آثار خمسة :

الجرح والتعديل ، وتقدمته ، والمراسيل ، وبيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه ، وعلل الحديث .

١ — ففى الجرح والتعديل كاد أن يسجل جميع رواة الحديث الشريف مبينا أسماءهم وكناهم ونسبتهم وتلاميذهم وشيوخهم ، وأحكام أئمة الجرح والتعديل عليهم ، وقدم للكتاب بمقدمة بين فيها أهم أصول الرواية والجرح والتعديل .

٢ — وفى تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل أبرز الصفات التى يجب أن يتحلى بها جهابذة نقد الحديث ، الذين تأهلوا لتمييز حديث رسول الله ﷺ من غيره .

٣ — وفى « المراسيل » كاد أن يحصى ذكر الرواة الذين رووا أحاديث فيها انقطاع فى السند ، وذلك حتى لا يأخذ بها من رأوا أن الأحاديث المرسلة ليست حجةً ولا يؤخذ بها فى أحكام الدين .

٤ — وفى كتاب بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه سجل آراء أبى زرعة وأبيه فى بعض المعلومات التى أوردها الإمام محمد بن إسماعيل البخارى فى التاريخ الكبير ، وهو بهذا وضع علامة استفهام على بعض ما فى التاريخ الكبير الذى بهر الناس

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٥ .

بما فيه ، وسماه بعضهم سحرا . وكأنه يقول : يجب ألا ننبهر بهذه المحاولة الرائدة فتعمينا عن بعض الأخطاء فيه .

٥ – وفى كتاب علل الحديث وضع كثيرا من أحاديث الأحكام وغيرها فى صورة أسئلة يطلب من أبيه أو أبى زرعة الإجابة عنها ، ويسجل تلك الإجابات لتكون منارا يهتدى بهديها المحدثون والفقهاء .

وبهذا كله يمكن أن نقول : إن الأقدار قد هيأت لابن أبى حاتم أن يكون محدثا من مفرق رأسه إلى أخمص قدميه إن صح هذا التعبير .

وهو بتلك الشخصية ، وهذه الآثار يمكن أن يوضع فى أعلى مراتب الرواة من تابعى التابعين تبعا للمقاييس التى وضعها لترتيب الرواة ، وتنطبق عليه صفات الجهابذة نقدة الحديث والحافظين له .

فهو من العلماء الفقهاء فى السنن والآثار .

وهو من الحافظين للحديث ، صحيحى الأخذ له ، ومن المتثبتين فيه والمجودين له الذين يعرفون صحيحه من مُعَلِّه .

وهو ممن لهم معرفة واسعةٌ برواة الآثار معرفة تمكنه من الحكم عليهم ومعرفة العدول منهم والمجرحين .

وهو محل ثقة وإجلال عند العلماء :

يقول على بن أحمد الفرضى – وهو من المعاصرين له – : « ما رأيت أحدا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط [١] .

ويقول الإمام أبو الوليد الباجى : عبد الرحمن بن أبى حاتم ثقة حافظ [٢] .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٥ .

(٢) المصدر السابق ١٣ / ٢٦٧ .

ويقول أبو يعلى الخليلى : كان بحرا فى العلوم ومعرفة الرجال . ويقال : إن السنة بالرى ختمت بابن أبى حاتم [(١)] .

ويقول الذهبى : كان بحرا لا تكدره الدلاء [(٢)] .

ويقول مسلمة بن قاسم : كان ثقة جليل القدر عظيم الذكر إماماً من أئمة خراسان [(٣)] .

ويقول السيوطى : لم يعرف له ذنب قط ، ولا جهالة طول عمره [(٤)] .

ومن مظاهر تقدير العلماء للرجل أن لقبوه بأرفع ألقاب العلماء وأجلها : لقّبه الذهبى بالإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام ، والعلاّمة الحافظ ، والحافظ الثبت [(٥)] .

ولقبه ابن كثير : بالحافظ الكبير [(٦)] .

ولقبه ابن العماد : بالحافظ العلم الثقة [(٧)] .

وقال عنه ابن تغرى بردى : الحافظ ابن الحافظ ، كان إماما [(٨)] .

ومن مظاهر تقدير العلماء له أيضا تقديرهم لآثاره :

قال الذهبى : كتابه فى الجرح والتعديل يقضى له بالرتبة المنيفة فى الحفظ [(٩)] .
ويقول أيضا : له كتاب نفيس فى الجرح والتعديل [(١٠)] .. وله تفسير كبير فى عدة مجلدات عامته آثار بأسانيده من أحسن التفاسير [(١١)] ... وله مصنف كبير فى الرد على

---

(١) المصدر السابق ١٣ / ٢٦٥ .
(٢) المصدر السابق ١٣ / ٢٦٤ .
(٣) لسان الميزان جـ ٣ ص ٤٣٣ .
(٤) طبقات المفسرين ص ١٧ .
(٥) تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٨٢٩ . سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٤ . ميزان الاعتدال جـ ٢ ص ٥٨٧ .
(٦) البداية « والنهاية » جـ ١١ ص ١٩١ .
(٧) شذرات الذهب جـ ٢ ص ٣٠٨ .
(٨) النجوم الزاهرة جـ ٣ ص ٢٦٤ .
(٩) تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٨٣٠ .
(١٠) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٤ .
(١١) المصدر السابق ١٣ / ٢٦٤ .

الجهمية يدل على إمامته [١] .

وقال ابن كثير عنه :

صاحب كتاب العلل ، وهو من أجل الكتب المصنَّفة فى هذا الشأن . وله التفسير الحافل الذى اشتمل على النقل الكامل الذى يربو على تفسير ابن جرير الطبرى وغيره من المفسرين إلى يومنا هذا [٢] .

وقال السيوطى : وكتاب الجرح والتعديل يدل على سعة حفظه وإمامته [٣] .

ويقول صاحب كتاب توجيه النظر عن كتاب العلل : « فرأيته من الكتب الجليله المقدار التى لا يستغنى عن الاطلاع عليها ، وتكرار النظر إليها من أراد الإشراف على هذا النوع الذى هو من أغمض الأنواع فضلا عمن يحب أن يعد نفسه لاتباع آثار الواقفين على أسراره [٤] » .

ويقول السيد هاشم الندوى عن كتاب الجرح والتعديل : « وأهم ما أودعه المصنف فى هذا الكتاب ألا يحط الرجال والرواة عن شأنهم بل يظهر حالهم بأبدع مايمكن وأصح ما يكون [٥] .

لهذا لا نعجب إذا علمنا أن ابن أبى حاتم **التف حوله تلاميذ كثيرون ينهلون من حياض علمه ، ويعبون من بحره الزاخر .**

ومن هؤلاء التلاميذ ابن عدى [٦] ، وأبو الشيخ بن حيان [٧] ، وأبو أحمد

---

(١) تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٨٣٠ .
(٢) البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٩١ .
(٣) طبقات المفسرين ص ١٧ .
(٤) توجيه النظر ص ٢٧١ .
(٥) الجرح والتعديل جـ ٣ ق ١ ص ٤١٣ كلمة المحقق .
(٦) هو الإمام الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجانى صاحب كتاب الكامل فى الجرح والتعديل . كان أحد الأعلام ولد سنة ٢٧٧ وتوفى سنة ٣٦٥ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٩٤٠ - ٩٤٢) .
(٧) هو الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصارى صاحب المصنفات السائرة . ولد سنة ٢٧٤ هـ . وتوفى سنة ٣٦٩ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٩٤٥ - ٩٤٧) . وله كتاب أخلاق النبى ﷺ وآدابه روى فيه عن ابن أبى حاتم .

الحاكم [١] وأحمد بن محمد البصير الرازى [٢] ، وحسين بن على التميمى [٣] ، والقاضى يوسف الميانجى [٤] ، ومحمد بن يوسف بن محمد بن الجنيد الجرجانى [٥] ، وأبو زرعة الرازى الصغير [٦] ، وابن أبى ذهل محمد بن العباس بن أحمد [٧] ، وصالح بن أحمد بن محمد بن أحمد بن صالح [٨] وغيرهم [٩] . وأجاز الحافظ أبا عبد الله محمد بن أبى يعقوب إسحق بن الحافظ محمد بن يحيى بن منده [١٠] ، وأوصى إلى الدرستينى القاضى [١١] .

---

(١) هو محمد بن محمد بن أحمد بن إسحق النيسابورى الكرابيسى . وهذا هو الحاكم الكبير ألف كتاب الكنى . قال الحاكم : هو إمام عصره فى هذه الصنعة ، كثير التصنيف مقدم فى معرفة شروط الصحيح والأسامى والكنى توفى سنة ٣٧٨ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٩٧٦ - ٩٧٩) .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الرازى الضرير وثّقه الخطيب البغدادى : وهو آخر من مات بالرى من أصحاب ابن أبى حاتم . كان يستملى عليه وروى عنه حديث : (ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام - يعنى أيام العشر - قالوا : ولا الجهاد فى سبيل الله قال : ولا الجهاد فى سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشئ) . قال الذهبى : متفق على ثبوته توفى سنة ٣٩٩ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ١٠٢٨) .

(٣) هو أبو أحمد الحسين بن على بن محمد بن يحيى التميمى النيسابورى حسينك من كبار أهل خراسان قال الخطيب : كان ثقة حجة . توفى سنة ٣٧٥ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٩٦٨ - ٩٦٩) .

(٤) هو أبو بكر يوسف بن القاسم الميانجى قال عنه الذهبى : محدث الشام توفى سنة ٣٧٥ هـ وقد قارب التسعين (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٩٧١) .

(٥) هو أبو زرعة الكشى . قال حمزة بن يوسف الحافظ : جمع أبو زرعة هذا الأبواب والمشايخ وكان يحفظ ، ويفهم . توفى سنة ٣٩٠ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٩٩٧ - ٩٩٨) .

(٦) هو أحمد بن الحسين بن على بن إبراهيم بن الحكم ، من علماء الحديث والراحلين فى علوه . قال الخطيب : كان حافظا متقنا ثقة جمع الأبواب والتراجم . توفى سنة ٣٧٥ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٩٩٩ - ١٠٠٠) .

(٧) قال الذهبى : هو الحافظ المتقن الرئيس الأنبل . قال الخطيب : كان ثقة نبيلا من ذوى الأقدار العالية ولد سنة ٢٩٤ هـ وتوفى سنة ٣٧٨ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ١٠٠٦ - ١٠٠٧) .

(٨) هو أبو الفضل التميمى الهمذانى . قال الخطيب : كان حافظا فهما ثقة ثبتا ، صنف كتاب الطبقات للهمذانيين وكتاب سنن التحديث . توفى سنة ٣٨٤ هـ . (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ٩٨٥ - ٩٨٦) .

(٩) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٤ .

(١٠) يقول الذهبى عنه ما بلغنا أن أحدا من هذه الأمة سمع ما سمع ، ولا جمع ما جمع ، وكان ختام الرحالين وفرد المكثرين مع الحفظ والمعرفة والصدق وكثرة التصانيف ولد سنة ٣١٠ هـ وتوفى سنة ٣٩٥ هـ (تذكرة الحفاظ جـ ٣ ص ١٠٣١ - ١٠٣٦) .

(١١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٥ .

وإذا كنا لا نعثر فى كتب التراجم على كل تلاميذ ابن أبى حاتم الذين سمعوا منه أو قرءوا عليه فإنهم – ولا شك فى هذا – كانوا كثيرين ، ويدل على ذلك أنه كان يتخذ مستملياً يسمع الحاضرين ما يقرؤه هو عليهم ، ولا يكون هذا – بالطبع – إلا إذا كان المجلس يحتشد فيه التلاميذ الكثيرون ، ويبعد بعضهم عن الشيخ فلا يسمع صوته ويوصله إليه ذلك المستملى (١) .

وتوالت الإفادة من آثار ابن أبى حاتم على مر العصور إلى يومنا هذا ، ولا يكاد يخلو عصر من العصور عن استفادة مؤلفيه من تلك الآثار ، وخاصة أنه كان أهم مصدر فى نقل علم إمامين كبيرين من أئمة علوم الحديث ، وهما أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان فهذان الإمامان لم تصل آثارٌ لهما بعد عصر ابن أبى حاتم عن غير طريق هذا الرجل ، ويبدو أن الرواية التى ذكرها الذهبى والتى تبين أن ابن أبى حاتم قد أوصى بأن تدفن كتب أبيه وأبى زرعة – صحيحة ، لأننا لا نجد مؤلفاتهما فى أيدى الدارسين الذين عنوا بهذا الشأن ، وقد يكون ذلك بإشارة من هذين الإمامين كما فعل غيرهما (٢) ، أو لأن ابن أبى حاتم رأى أن الأصول جميعها قد استوعبها فى مؤلفاته بأمانة ، وأنها تغنى عن هذه الأصول ، وسواء أكان هذا أم ذاك فقد ازدادت آثار ابن أبى حاتم أهمية لذلك ، فقد كان على كل من يريد أن يستفيد من علم هذين الإمامين أن يرجع إلى آثار ابن أبى حاتم .

ونحن – الآن – أحوج ممن سبقونا إلى مؤلفات ابن أبى حاتم لأمور :

أولها : أن كتابه الجرح والتعديل أشمل كتاب فى الجرح والتعديل وصل إلينا من عصره وما سبقه من عصور .

ثانيها : أن هذا الكتاب يضم آراء أئمة ضاعت معظم آثارهم ، ويُعَدُّ هذا الكتاب أقدم وأوثق كتاب يضم هذه الآراء .

ثالثها : أننا ندور بأعيننا نبحث عن كتاب شامل لعلل الحديث بترتيبه الفقهى فلا نجد إلا كتاب ابن أبى حاتم ، وقد سبق أن ذكرنا أن كتاب الدارقطنى على جلالة

---

(١) انظر هامش رقم (٢) من الصفحة السابقة .

(٢) انظر المحدث الفاصل ص ٥ .

قدره مبدد جدا لا يكاد يهتدى الإنسان إلى مطلوبه – كما يقول ابن كثير [١] .

رابعها : ومثل هذا يقال عن كتاب المراسيل ، إذ ليس أمامنا إلا كتابان غير كتاب ابن أبى حاتم :

أولهما : كتاب المراسيل لأبى داود السجستانى ، وهو كتاب صغير جدا وليس فيه إلا قليل من الأحاديث المرسلة التى ذكرت مجردة عن أسانيدها ، وقد سار فيه على أن المرسل هو الذى سقط من سنده الصحابى [٢] .

وثانيهما : كتاب « جامع التحصيل فى أحكام المراسيل » ، لصلاح الدين أبى سعيد خليل بن كيكلدى . وفضلا عن أن هذا الكتاب مفيد جدا فى علم المراسيل ، إلا أن مؤلفه شرط ألا يذكر فيه إلا الرواة الثقات المحتج بهم الذين رووا أحاديث مرسلة أو دلسوها ، يقول فى ترجمة جميل بن زيد الطائى : « قلت ، هذا ذكره ابن أبى حاتم فى كتاب المراسيل فكتبته تبعاً ، وليس مما نحن بصدده ، فإن المرسل إنما تظهر فائدته إذا كان المرسل محتجًّا به ، وجميل بن زيد هذا قال فيه ابن معين : ليس بثقة ، والإنكار عليه إنما جاء من ادعاء السماع ما لم يسمع ، فإنه قال فى عدة أحاديث : حدثنى ابن عمر ، ولم يكن سمع منه ، **وموضوع هذا الكتاب إنما هو لما أرسله الثقة المحتج به أو دلّسه** [٣] .

---

(١) انظر صفحة ٢٦٤ من هذه الرسالة .

(٢) وها هى ذى أمثلة من هذا الكتاب من كتاب الطهارة حتى تكتمل لنا صورة عنه :

١ – عن طلحة بن أبى قنان أن النبى ﷺ « كان إذا أراد أن يبول فأتى غرزا من الأرض أخذ عودا من الأرض فنكث به حتى يثرى ثم يبول » .

٢ – وعن الحسن أن النبى ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال : « اللهم إنى أعوذ بك من الخبث المخبث الرجس النجس ، الشيطان الرجيم » .

٣ – وعن مكحول قال : نهى رسول الله ﷺ أن يبال بأبواب المساجد .

٤ – وعن عيسى بن زاذان عن أبيه أن النبى ﷺ قال : « إذا بال أحدكم فلينثر ذكره ثلاثا . » (المراسيل لأبى داواد ص ٢) .

وقارن هذا بالأمثلة التى ذكرناها من كتاب المراسيل فى الفصل الخامس من الباب الأول من هذه الرسالة .

(٣) جامع التحصيل ورقة ٥٥ .

فكتاب ابن أبى حاتم أشمل من هذين الكتابين ؛ لأنه ضم الكثير ممن رووا روايات منقطعه فى أى مكان من السند ، وهو يرى عدم الاحتجاج بالمراسيل سواء أكانت من ثقة أم من غيره .

غير أن الاستفادة من كتب ابن أبى حاتم لا تكتمل إلا بأمور أشرنا إلى بعضها فى ثنايا هذه الرسالة وهى :

١ - إعادة تحقيق كتاب الجرح والتعديل ، وعمل فهارس له .

٢ - تحقيق كتاب علل الحديث وذكر أو تكملة الأحاديث فيه ؛ لأن ابن أبى حاتم قد لا يذكر الأحاديث ، ويكتفى بذكر سندها أو يشير إليها بذكر عبارة منها اعتقادا منه بأنها معروفة عند أهل العلم . وقد بدأنا فى ذلك كما أشرنا من قبل ، ونسأل الله العون .

كما يحتاج الكتاب إلى فهارس للأحاديث والرواة .

٣ - ويحتاج كتاب المراسيل إلى جهد كبير كى تكون الاستفادة منه أكمل وأتم ، وذلك بالبحث عن الأحاديث المرسلة التى ذكر رواتها فى الكتاب وتسجيلها فيه حتى تكون الأحاديث أمام القارىء والدارس ، فهى محط الفائدة ومناط البحث والدراسة .

وفقنا الله تعالى إلى خدمة سنة رسوله ﷺ ونفعنا بها ؛ إنه قريب مجيب .
ونحمده سبحانه فى النهاية كما حمدناه جل شأنه فى البداية ،،،

* * *



المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم .
٢ - آداب الشافعي ومناقبه : ابن أبي حاتم : عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازى : قدم له وحقق أصله فضيلة الشيخ عبد الغنى عبد الخالق - مكتبة الخانجى ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
٣ - أبو جعفر الطحاوى : د . عبد المجيد محمود (رسالة ماجستير) كلية دار العلوم جامعة القاهرة .
٤ - الإتقان فى علوم القرآن : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد (الإمام) السيوطى (ت ٩١١ هـ) الطبعة الثالثة ١٣٦٠ - ١٩٤١ م . مطبعة حجازى بالقاهرة .
* الأحاديث الضعيفة (انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة) .
٥ - أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم : شمس الدين أبو عبد الله محمد المقدسى ، ليدن ١٩٠٦
٦ - أحمد بن حنبل : بين محنة الدين ومحنة الدنيا - أحمد عبد الجواد الدومى الطبعة الأولى . المكتبة التجارية الكبرى ١٩٦١
* اختصار علوم الحديث : (انظر الباعث الحثيث) .
٧ - كتاب أخلاق النبى ﷺ وآدابه : - أبى محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهانى المعروف بأبى الشيخ توفى سنة ٣٦٩ تحقيق أبى الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغمارى . الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م
٨ - الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣) تحقيق على النجدى ناصف - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م .
٩ - الإسرائيليات فى التفسير والحديث : د/محمد السيد حسين الذهبى - سلسلة البحوث الإسلامية الكتاب السابع والثلاثون - السنة الثالثة - شعبان ١٣٩١ . أكتوبر ١٩٧١ .
١٠ - كتاب الأسماء والصفات : للإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى (ت٤٥٨ هـ) . حققه : محمد زاهد الكوثرى . دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان .
١١ - أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب : محمد بن السيد درويش - الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ - المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .
١٢ - الأعلام : خير الدين الزركلى - الطبعة الثالثة بيروت ١٩٦٩ م .
١٣ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى (ت ٩٠٢ هـ) نشرة القدسى - دمشق - عام ١٣٤٩ هـ .
١٤ - أعيان الشيعة : للسيد محسن الأمين ، تحقيق حسن الأمين - مطبعة الإنصاف ببيروت ١٩٥٠ - ١٩٦٠ م .
١٥ - الاكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب : أبو نصر على بن هبة الله الشهير بابن ماكولا ، حققه عبد الرحمن بن يحيى المعلمى - طبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م . حيدر أباد الدكن - الهند .

(*) المؤلفون الذين لم نذكر لهم ألقابا فى هذا الفهرس ألقابهم محفوظة .

١٦ – الإمام البخارى محدثا وفقيها : د . الحسينى عبد المجيد هاشم ، الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة .

١٧ – الأم : محمد بن إدريس الشافعى – نشر مكتبة الشعب ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .

١٨ – كتاب الأنساب : أبو سعيد عبد الكريم بن أبى بكر بن محمد السمعانى (٥٠٦ – ٥٦٢ هـ) نشره مارجليوث سنة ١٩١٢ – لندن .

١٩ – الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : أحمد شاكر ، واختصار علوم الحديث لابن كثير (٧٠١ – ٧٧٤ هـ) .

٢٠ – البداية والنهاية : عماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الدمشقى (ت ٧٧٤ هـ) – مطبعة السعادة بمصر .

٢١ – كتاب البلدان : أحمد بن أبى يعقوب بن واضح اليعقوبى (من علماء القرن الثالث الهجرى) النجف الأشرف – المكتبة المرتضوية .

٢٢ – كتاب بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخه : ابن أبى حاتم . الطبعة الأولى بحيدر أباد الدكن ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م

٢٣ – تاج العروس فى شرح جواهر القاموس : محب الدين أبو العينين السيد محمد مرتضى الزبيدى المطبعة الخيرية بمصر .

٢٤ – تاريخ الأدب العربى : كارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار (جامعة الدول العربية – الإدارة الثقافية) دار المعارف بمصر .

٢٥ – تاريخ التراث العربى : فؤاد سزكين ترجمة د . فهمى أبو الفضل المجلد الأول – الجزء الأول – الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة ١٩٧١ م الطبعة الأولى .

٢٦ – تاريخ الرسل والملوك : أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (٢٢٤ – ٣١٠) (روائع التراث العربى ٣) مكتبه خياط بيروت – لبنان .

٢٧ – التاريخ الصغير : محمد بن إسماعيل البخارى . طبع بالهند .

٢٨ – التاريخ الكبير : محمد بن إسماعيل البخارى – طبع بحيدر أباد الدكن بالهند ١٣٦١ .

٢٩ – كتاب تأويل مختلف الحديث فى الرد على أعداء أهل الحديث : عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) . مطبعة كردستان العلمية بمصر سنة ١٣٢٦ .

٣٠ – تحفة الأحوذى ، بشرح جامع الترمذى : أبى العلى محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (١٢٨٣ – ١٣٥٣ هـ) تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف نشر محمد عبد المحسن الكتبى ، المدينة المنورة الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣ م .

٣١ – تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى فى أصول الحديث : جلال الدين عبد الرحمن السيوطى – الطبعة الأولى – القاهرة ١٣٠٧ – المطبعة الخيرية بالجمالية

٣٢ – تذكره الحفاظ : الذهبى : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨) الطبعة الثالثة بحيدر أباد الدكن بالهند ١٣٧٥ هـ : ١٩٥٥ م .

٣٣ - تفسير ابن أبي حاتم : مخطوطة دار الكتب تحت رقم ١٥ تفسير .

٣٤ - تفسير الطبرى (جامع البيان) : أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (٢٢٤ : ٣١٠ هـ) دار المعارف بمصر . تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر .

٣٥ - تفسير القرآن العظيم : أبو الفداء إسماعيل عماد الدين بن عمر بن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤) تحقيق عبد العزيز غنيم وزميليه - دار الشعب بالقاهرة .

٣٦ - التفسير ورجاله : محمد الفاضل بن عاشور - مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة (الكتاب الثالث عشر) ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

٣٧ - التفسير والمفسرون : د/محمد حسين الذهبى الطبعة الأولى . (دار الكتب الحديثة - القاهرة ١٣٨١ هـ) .

٣٨ - تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل : ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمى الحنظلى الرازى (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) الطبعة الأولى حيدرأباد الدكن الهند ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٣٩ - التقريب فى أصول الحديث : للنووى ، محيى الدين بن شرف : ١٣٨٨ - ١٩٦٨ مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده - القاهرة .

٤٠ - التقييد والإيضاح : شرح مقدمة ابن الصلاح : حققه عبد الرحمن محمد عثمان . نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ومكتبة القاهرة . الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٤١ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنه الناس من الحديث : عبد الرحمن بن على بن محمد بن عمر ابن الديبع الشيبانى الشافعى الأثرى مكتبة ومطبعة محمد على صبيح ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

٤٢ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع : أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطى الشافعى (ت ٣٧٧) تقديم وتعليق محمد زاهد بن الحسن الكوثرى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م مكتبة المثنى ببغداد ومكتبة المعارف ببيروت . الطبعة الثانية .

٤٣ - تهذيب التهذيب : شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى الطبعة الأولى بالهند حيدرأباد ١٣٢٥ هـ .

٤٤ - توجيه النظر : طاهر بن صالح الجزائرى - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

٤٥ - الجامع الأزهر من حديث النبى الأنور : زين الدين عبد الرءوف المناوى (مخطوطة) دار الكتب المصرية برقم ١٤٩ ، وأخرى برقم ١٥٠ ومنه نسخة مصورة عند شيخنا محمد الحافظ التيجانى .

٤٦ - جامع التحصيل فى أحكام المراسيل : صلاح الدين خليل بن كيكيلدى العلائى الشافعى (ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية) القاهرة عن مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق . وطبعة العراق .

٤٧ - الجامع الصحيح : محمد بن إسماعيل البخارى - طبعة دار الشعب بالقاهرة .

٤٨ - الجرح والتعديل : عبد الرحمن بن أبي حاتم . حيدرأباد الدكن بالهند .

٤٩ - جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى (٨٤٩ - ٩١١ هـ) الطبعة الأولى (مجمع البحوث الإسلامية) ١٣٧٠ هـ - ١٩٧٠ م .

٥٠ - الجواهر المضية فى طبقات الحنفية : أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفا المصرى (٦١٦ - ٧٧٥ هـ) . طبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة .

٥١ - الخلافة والدولة فى العصر العباسى : د/محمد حلمى محمد أحمد الطبعة الأولى مكتبة نهضة مصر القاهرة .

٥٢ – دائرة المعارف الإسلامية : نخبة من المستشرقين (النسخة العربية) إعداد إبراهيم زكى خورشيد وشريكيه .
٥٣ – الدر المنثور فى التفسير بالمأثور : جلال الدين عبد الرحمن السيوطى – طبع بالأوفست – المكتبة الجعفرية – طهران ١٣٧٧ هـ .
٥٤ – الدولة العباسية قيامها وسقوطها : حسن خليفة . الطبعة الأولى المكتبة الحديثة – القاهرة .
* الرحلة فى طلب الحديث : (انظر : مجموعة رسائل فى علوم الحديث) .
٥٥ – الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة : محمد بن جعفر الكتانى (ت ١٣٤٥ هـ) دار الفكر بدمشق .
٥٦ – الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل : أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى (١٢٦٤ – ١٣٠٤ هـ) حققه وخرّج أصوله وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة – مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – الفرافرة .
٥٧ – ريحانة الأدب فى تراجم المعروفين بالكنية واللقب (فارسى) : ميرزا محمد على – تبريز (مكتبة الشفق) .
٥٨ – كتاب الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية : أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازى (ت ٣٢٢) تحقيق حسين بن فيض الله الهمدانى بالقاهرة ١٩٥٧ الطبعة الثانية .
٥٩ – سفيان الثورى أمير المؤمنين فى الحديث : د/عبد الحليم محمود (أعلام العرب ٩٢) الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ .
٦٠ – سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء فى الأمة : محمد ناصر الدين الألبانى المجلد الأول منشورات المكتب الإسلامى .
٦١ – سنة الرسول ﷺ : لفضيلة الشيخ محمد الحافظ التيجانى مجمع البحوث الإسلامية (سلسلة البحوث الإسلامية) الكتاب السابع ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م .
٦٢ – السنة قبل التدوين د/محمد عجاج الخطيب الطبعة الأولى . مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٨٣ – ١٩٦٣ م .
٦٣ – السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى : د/مصطفى السباعى . الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٦ .
٦٤ – سنن أبى داود : سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى (٢٠٢ – ٢٧٥ الجزء الأول . إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس ، نشر محمد على السيد – حمص الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ – ١٩٦٩ م .
٦٥ – سير أعلام النبلاء : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت ٧٤٨) مصور عن مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة . وطبع بمؤسسة الرسالة ببيروت .
٦٦ – شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية : محمد بن محمد مخلوف . القاهرة ١٣٤٩ المطبعة السلفية .
٦٧ – شذرات الذهب فى أخبار من ذهب : أبو الفلاح عبد الحى بن العماد (ت ١٠٨٩) مكتبة القدسى ١٣٥٠ هـ .
٦٨ – شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر : أحمد بن على الشهير بابن حجر العسقلانى – مكتبة القاهرة .
٦٩ – شرح النووى لصحيح مسلم : أبو زكريا يحيى بن شرف محيى الدين تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة – دار الشعب بالقاهرة .
٧٠ – صراط الحق فى المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية : محمد طيف المحسنى – النجف الأشرف – ١٣٨٥ هـ .

٧١ - صحيح مسلم : أبى الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى (ت ٢٦١) طبعة مصورة من طبعة استانبول المطبوعة عام ١٣٢٩ هـ مؤسسة الطباعة لدار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة .

٧٢ - الضعفاء والكذابون والمتروكون من أصحاب الحديث : عن أبى زرعة عبيد الله بن عبد الكريم وأبى حاتم محمد بن إدريس الرازى . مما سألهم عنه وجمعه وألفه أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار البرذعى الحافظ المتوفى سنة ٢٩٢ مخطوط بمكتبة كوبريلى بتركيا ، ويوجد ميكروفيلم منه فى معهد المخطوطات العربية بالقاهرة .

٧٣ - الضعفاء الصغير : محمد بن إسماعيل البخارى طبع بالهند ١٣٢٥ هـ .

٧٤ - طبقات الأطباء والحكماء : أبو داود سليمان بن حسان الأندلسى المعروف بابن جلجل : تحقيق فؤاد سيد - مكتبة المثنى ببغداد .

٧٥ - طبقات الحنابلة : للقاضى أبى الحسين محمد بن أبى يعلى - طبعهُ وصححه محمد حامد الفقى ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٧٦ - طبقات الشافعية : تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى الطبعة الأولى المطبعة الحسينية القاهرة .

٧٧ - طبقات الصوفية : أبو عبد الرحمن السلمى - تحقيق نور الدين شريبة - مكتبة الخانجى القاهرة .

٧٨ - طبقات الفقهاء : أبو إسحق الشيرازى الشافعى (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ) حققه وقدم له د . إحسان عباس - دار الرائد العربى بيروت لبنان .

٧٩ - الطبقات الكبرى : محمد بن سعد كاتب الواقدى - دار التحرير بالقاهرة ، وهى تعتمد على الطبعة التى أصدرها المستشرقون الألمان .

٨٠ - طبقات المفسرين : جلال الدين عبد الرحمن السيوطى - طهران ١٩٦٠ .

٨١ - علل الحديث : ابن أبى حاتم . المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٣ .

٨٢ - العلل الواردة فى الأحاديث : الدارقطنى مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٠٣٢ .

٨٣ - كتاب العلل ومعرفة الرجال : للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١ هـ نشر د/طلعت قوج بيكيت و د/إسماعيل جراح أوغلى . الجزء الأول أنقرة ١٩٦٣ .

٨٤ - علوم الحديث ومصطلحه : الدكتور صبحى الصالح ، دار العلم للملايين بيروت الطبعة الخامسة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .

٨٥ - العلو للعلى الغفار فى صحيح الأخبار وسقيمها : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت ٧٤٨ هـ) نشر محمد عبد المحسن - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

٨٦ - فتح البارى : ابن حجر العسقلانى . نشر المكتبة السلفية بالقاهرة .

٨٧ - الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير وهما للجلال السيوطى : يوسف النبهانى دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة .

٨٨ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقى : تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ هـ .

ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ٣ أجزاء نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .

٨٩ – فتوح البلدان : البلاذرى أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البغدادى توفى ٢٧٩ هـ تحقيق عبد الله أنيس الطباع ، وعمر أنيس الطباع . دار النشر للجامعين ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م .

٩٠ – الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة : محمد بن على الشوكانى (١٢٥٠ هـ) تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠ م .

٩١ – فوات الوفيات : محمد بن شاكر بن أحمد الكتبى (٧٦٤ هـ) وهو ذيل على كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان : تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مكتبة النهضة المصرية .

٩٢ – فى رحاب السنة : الكتب الصحاح الستة : محمد محمد أبو شهبة (سلسلة البحوث الإسلامية الكتاب الثامن . مجمع البحوث الإسلامية) ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م .

٩٣ – فيض القدير شرح الجامع الصغير : عبد الرءوف المناوى الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م دار النهضة الحديثة ببيروت – لبنان .

٩٤ – قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث : محمد جمال الدين القاسمى – تحقيق محمد بهجه البيطار الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م .

٩٥ – الكامل فى التاريخ : أبو حسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد الشيبانى المعروف بابن الأثير الملقب بعز الدين (ت ٦٣٠) نشرة إدارة الطباعة المنيرية ١٣٥٣ هـ .

٩٦ – الكامل فى معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث : أبو أحمد عبد الله بن عبد الله بن محمد بن المبارك الجرجانى (٢٧٧ – ٣٦٥ هـ) مخطوطة بدار الكتب رقم ٩٥ مصطلح الحديث . وقد طبع الآن ببيروت .

٩٧ – كتاب الكفاية فى علم الرواية : أبو بكر أحمد بن على بن ثابت . المعروف بالخطيب البغدادى (ت ٤٦٣) طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدرأباد الدكن سنة ١٣٥٧ هـ .

٩٨ – اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة : للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى سنة (٩١١) المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

٩٩ – لسان الميزان : شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى حيدرأباد بالهند سنة ١٣٢٩ هـ .

١٠٠ – اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع : للإمام أبى حسن الأشعرى المتوفى سنة ٣٣٠ هـ صححة وقدّم له وعلّق عليه د/حمودة غرابة . الناشر الخانجى والمثنى ببغداد ١٩٥٥ القاهرة .

١٠١ – لواقح الأنوار فى طبقات الأخيار : عبد الوهاب الشعرانى أبو المواهب (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٥٠٧ ح) .

١٠٢ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى (ت ٨٠٧) بتحرير الحافظين الجليلين : العراق وابن حجر مكتبة القدسى ١٣٥٣ هـ .

١٠٣ – مجموعة الرسائل الكبرى ، جزءان : أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى الدمشقى (ت ٧٢٨) . الطبعة الأولى ١٣٢٣ شركة طبع الكتب العلمية القاهرة .

١٠٤ – مجموعة رسائل فى علوم الحديث : النسائى والخطيب البغدادى تحقيق السيد صبحى السامرائى ، الطبعة الأولى ، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م .

١٠٥ – المحدث الفاصل بين الراوى والواعى : الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى تحقيق د/محمد عجاج الخطيب ، القسم الثانى من رسالته للدكتوراه كلية دار العلوم جامعة القاهرة ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٥ م .

١٠٦ – مختصر التحفة الاثناعشرية : شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوى نقله إلى العربية غلام محمد بن محيى الدين ابن عمر الأسلمى سنة ١٢٢٧ اختصره وهذبه سنة ١٣٠١ هـ محمود شكرى الألوسى .. حققه وعلق حواشيه محب الدين الخطيب القاهرة ١٣٧٣ هـ المطبعة السلفية .

* مختصر نصيحة أهل الحديث : (انظر مجموعة فى رسائل الحديث) .

١٠٧ – المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل : ابن بدران عبد القادر بن أحمد بن مصطفى – المكتبة التجارية الكبرى ، إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة .

١٠٨ – المدرسة الفقهية للمحدثين : مدخل لدراسة الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث د/عبد المجيد محمود مكتبة الشباب ١٩٧٢ م .

١٠٩ – مرآة الجنان وعبرة اليقظان : أبو محمد بن عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان اليافعى اليمنى المكى مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرأباد ١٣٣٨ هـ .

١١٠ – المراسيل : عبد الرحمن بن أبى حاتم ، مكتبة المثنى ببغداد ١٣٨٦ هـ – ١٩٧٦ م .

١١١ – المراسيل : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى (ت ٢٧٥ هـ) الطبعة الأولى المطبعة العلمية القاهرة ١٣١٠ هـ .

١١٢ – المسالك والممالك : أبو إسحق إبراهيم بن الفارسى الإصطخرى (توفى فى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى) تحقيق محمد جابر عبد العال ، القاهرة ١٩٦١ م .

١١٣ – معجم البلدان : شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت الحموى ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٥٧ .

١١٤ – معرفة علوم الحديث : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابورى الحاكم . تصحيح وتعليق ونشر د/السيد معظم حسين . تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدرأباد الدكن مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٧ م .

١١٥ – مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون – القاهرة – مكتبة دار الشعب وهى معتمدة فى نشرها على الطبعة التى أصدرتها لجنة البيان العربى بتحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى .

١١٦ – مناقب الشافعى : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقى (٣٨٤ – ٤٥٨) تحقيق السيد أحمد صقر الطبعة الأولى ١٣٩١ – ١٩٧١ م مكتبة دار التراث بالقاهرة .

١١٧ – موضع أوهام الجمع والتفريق أبو بكر الخطيب البغدادى (ت ٤٦٣ هـ – ١٠٧٠ م) حيدرأباد الدكن بالهند ١٣٨٧ هـ – ١٩٥٩ .

١١٨ – الموطأ : مالك بن أنس – صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقى – دار الشعب بالقاهرة .

١١٩ – ميزان الاعتدال فى نقد الرجال : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق على محمد البجاوى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه .

١٢٠ - النجوم الزاهرة : أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى (٨١٣ - ٨٧٤ هـ) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر . وزارة الثقافة - القاهرة .

١٢١ - النزعات الاستقلالية فى الخلافة العباسية : عبد الفتاح السرنجاوى . دار الكتب الأهلية الطبعة الرابعة ١٩٤٥ م .

١٢٢ - النسخ فى القرآن الكريم : الدكتور مصطفى زيد . الطبعة الأولى ١٣٨٣ - ١٩٦٣ م دار الفكر العربى بالقاهرة .

١٢٣ - نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام : د/على سامى النشار الجزء الثانى نشأة التشيع وتطوره الطبعة الرابعة ١٩٦٩ الجزء الثالث الزهد والتصوف فى القرنين الأول والثانى الهجريين القاهرة الطبعة الأولى ١٣٨٧ - ١٩٦٩ م دار المعارف .

١٢٤ - نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتيب الإدارية - عبد الحى الكتانى .

١٢٥ - النهاية فى غريب الحديث والأثر : مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى ابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) تحقيق محمود محمد الطناحى وآخر - دار إحياء الكتب العربية القاهرة .

١٢٦ - الوافى بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى تحقيق هـ . ريتر استانبول - جمعية المستشرقين الألمانية .

★ ★ ★

فهرس الآيات القرآنية الكريمة
والأحاديث النبوية الشريفة

رقم الصفحة

* * *



فهرس الأعلام

★ ★ ★

فهرس مفصل بموضوعات الرسالة

صفحة

صفحة

الفصل الثانى

الفصل الثالث

صفحة

صفحة

صفحة

القسم الثانى

الباب الأول

الفصل الأول

صفحة

الفصل الثانى

صفحة

الفصل الثالث

صفحة

الفصل الرابع

صفحة

صفحة

الفصل الخامس

الفصل السادس

الباب الثانى

الفصل الأول

صفحة

الفصل الثانى

الفصل الثالث

صفحة

* * *

ملحق

معجم شيوخ ابن أبى حاتم

١ - وهو مستخرج من « كتاب الجرح والتعديل » والرقم الأول مسلسل والثانى يشير إلى رقم الترجمة فى الكتاب و (جـ) = المجلد و (ق = القسم)

٢ - أثبتنا فيه ما ذكره ابن أبى حاتم من اسم الشيخ وما يدل على التحمل وحكمه عليه ورمز (حـ) يشير إلى حكم أبى حاتم و (ز) إلى حكم أبى زرعة .



بسم الله الرحمن الرحيم

١ - إبراهيم بن إدريس عمى - كتبت عنه - كان صدوقا (٢١٦ جـ ق ١) .
٢ - إبراهيم بن راشد الأدمى - كتبنا عنه ببغداد - صدوق (٢٧٢ جـ ١ ق ١) .
٣ - إبراهيم بن سندولة الهمذانى - كتبنا عنه - صدوق (٢١٦ جـ ١ ق ١) .
٤ - إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن أبى شيبة كتبت عنه من أبى (٣٢٢ جـ ١ ق ١) .
٥ - إبراهيم بن عبد الله النيسابورى - كتب إلينا ببعض حديثه (٣٢٤ جـ ١ ق ١) .
٦ - إبراهيم بن عتيق الدمشقى أبو إسحاق أخو عبد السلام بن عتيق - سمعنا منه - صدوق (٢٧٤ جـ ١ ق ١) .
٧ - إبراهيم بن مالك البزاز البغدادى - سمعت منه مع عبد الله بن أحمد ابن حنبل - صدوق وكان من الصالحين (٤٥٧ جـ ١ ق ١) .
٨ - إبراهيم بن مرزوق البصرى أبو إسحاق - نزيل مصر - كتبت عنه - ثقة صدوق (٤٣٩ جـ ١ ق ١) .
٩ - إبراهيم بن مسعود الهمذانى - كتبت عنه - صدوق (٣٥٣ جـ ١ ق ١) .
١٠ - إبراهيم بن هانئ النيسابورى أبو إسحاق - نزيل بغداد - سمعت منه ببغداد في الرحلة الثانية - ثقة صدوق (٤٧٢ جـ ١ ق ١) .
١١ - إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجانى روى عنه أبى وأبو زرعة . وكتب إلى من دمشق بعد ما تحول إليها ببعض حديثه (٤٩٠ جـ ١ ق ١) .
١٢ - أحمد بن الأزهر بن منيع أبو الأزهر - روى عنه أبى وكتب إلى - صدوق (١١ جـ ١ ق ١) .
١٣ - أحمد بن صالح بن عطاء الوزان - كتبت عنه مع أبى بسامرا - صدوق (٩ ج ١ ق ١) .
١٤ - أحمد بن أصرم - كتبت عنه مع أبى (١٣ جـ ٢ ق ١) .
١٥ - أحمد بن حاتم البغدادى - كتبت عنه فى طريق مكة (٣٨ جـ ٢ ق ١) .
١٦ - أحمد بن حازم كتب إلىّ (٤٠ جـ ١ ق ١) .
١٧ - أحمد بن الحسن الترمذى - كتبنا عنه - صدوق (٣٣ جـ ١ ق ١) .
١٨ - أحمد بن الحسين بن عباد البغدادى قدم علينا الرى سنة سبع وخمسين ومائتين سمع منه أبى وسمعت منه - صدوق (٣٦ جـ ١ ق ١) .
١٩ - أحمد بن زهير بن حرب - كتب إلينا - كان صدوقا (٥٧ جـ ١ ق ١) .

٢٠ – أحمد بن سعيد بن يعقوب الكندى – كتب إلى ببعض حديثه على يدى سعيد البرذعى (٦٣ جـ ١ ق ١) .

٢١ – أحمد بن ساعة النيسابورى – كتبت عنه بالرى – قدم علينا فى حياة أبى فكتب عنه أبى ومحمد بن مسلم وكتبنا عنه (٦٩ جـ ١ ق ١) .

٢٢ – أحمد بن سليمان بن عبد الملك أبو الحسين الرهاوى أدركته ولم أكتب عنه وكتب إلى ببعض حديثه – صدوق ثقة (٥٩ جـ ١ ق ١) .

٢٣ – أحمد بن سهل أبو حامد الأسفرائينى سمعت منه بالرى مع أبى – صدوق (٦٧ جـ ١ ق ١) .

٢٤ – أحمد بن الصبا النهشنى – كتبنا عنه (٧٥ جـ ١ ق ١) .

٢٥ – أحمد بن عبد الرحيم البرقى – كتبت عنه – كان صدوقا (٩٣ جـ ١ ق ١) .

٢٦ – أحمد بن عبد الكريم القومسى – كتبت عنه بمحضر أبى (٩٧ جـ ١ ق ١) .

٢٧ – أحمد بن عبد الواحد بن سليمان – كتبنا عنه (بالرملة) – محله صدق (٩٦ ج ١ ق ١) .

٢٨ – أحمد بن عثمان بن حكيم – كتبنا عنه مع أبى وروى عنه أبى (١٠٥ جـ ١ ق ١) .

٢٩ – أحمد بن عثمان النسائى – رفيق أبى بمصر فى الرحلة الثانية – سمعت عنه صدوق ثقة (١٠٦ جـ ١ ق ١) .

٣٠ – أحمد بن عصام – كتبنا عنه – ثقة صدوق (١١٩ جـ ١ ق ١) .

٣١ – أحمد بن عمرو بن أبى عاصم النبيل – سمعت منه – كان صدوقا (١٢٠ جـ ١ ق ١) .

٣٢ – أحمد بن عمير الطبرى – كتبنا عنه – وكان يفتى فى مجلس أبى زرعة – كان صدوقا (١١٢ جـ ١ ق ١) .

٣٣ – أحمد بن الفرج – كتبنا عنه – محله محل الصدق (١٢٤ حـ ١ ق ١) .

٣٤ – أحمد بن الفضل العسقلانى – كتبنا عنه (١٢٣ جـ ١ ق ١) .

٣٥ – أحمد بن القاسم بن عطيه البزار أبو بكر – كتبنا عنه – صدوق ثقة (١٢٥ جـ ١ ق ١) .

٣٦ – أحمد بن محمد بن أبى أسلم الرازى – كتبت عنه – محله صدق (١٥٢ – جـ ١ ق ١) .

٣٧ – أحمد بن محمد بن أنس – كتبت عنه مع أبى رحمه الله (١٤٦ جـ ١ ق ١) .

٣٨ – أحمد بن محمد بن أيوب الواسطى – كتبنا عنه مع أبى – محله صدق – حـ شيخ (١٣٢ جـ ١ ق ١) .

٣٩ - أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدمي - سمعت منه بمكة - صدوق (١٤٢ جـ ١ ق ١) .

٤٠ - أحمد بن محمد بن الزبير - كتبنا عنه - صدوق (١٤٥ جـ ١ ق ١) .

٤١ - أحمد بن محمد بن ساكن - سمعت منه مع أبي بالكوفة (١٥٠ جـ ١ ق ١) .

٤٢ - أحمد بن محمد بن سعيد - كتبت عنه - صدوق (١٣٨ جـ ١ ق ١) .

٤٣ - أحمد بن محمد بن سيار الحمصي - كتبنا عنه - صدوق ثقة (١٣٥ جـ ١ ق ١) .

٤٤ - أحمد بن محمد بن عاصم الرازي - كتبت عنه - صدوق (١٥١ جـ ١ ق ١)

٤٥ - أحمد بن محمد بن عثمان - كتبنا عنه - صدوق لا بأس به (١٣٧ جـ ١ ق ١) .

٤٦ - أحمد بن محمد بن يزيد المعروف بابن أبي الخناجر - كتبنا عنه صدوق (١٤٤ جـ ١ ق ١) .

٤٧ - أحمد بن محمد بن يحي بن سعيد القطان أبو سعيد - كتبنا عنه بسامرا صدوق (حـ صدوق) (١٤٧ جـ ١ ق ١) .

٤٨ - أحمد بن مرحوم الرازي - كان أبي يوثقه وأمرني بالكتابة عنه (١٧١ جـ ١ ق ١) .

٤٩ - أحمد بن منصور الرمادي - كتبنا عنه مع أبي - وكان أبي يوثقه (١٦٩ جـ ١ ق ١) .

٥٠ - أحمد بن المهدي أبو جعفر الأصبهاني - كتبنا عنه - والذي روى عن أبي عبيد كتاب « غريب الحديث » - كان صدوقا (١٧٢ جـ ١ ق ١) .

٥١ - أحمد بن موسى الشطوي نزيل سامرا - كتبت عنه مع أبي - صدوق (١٥٥ جـ ١ ق ١) .

٥٢ - أحمد بن يحيى بن الحواري البغدادي - نزيل سامرا - سمعت عنه مع أبي - صدوق (١٨٧ جـ ١ ق ١) .

٥٣ - أحمد بن يحيى الصوفي - كتبنا مع أبي عنه بالكوفة - ثقة (١٨٩ ج ١ ق ١) .

٥٤ - أحمد بن يحيى بن مالك السنوسي - سمعت أبي يقول - كتبنا عنه - وكتبنا عنه بسامرا (١٩٠ جـ ١ ق ١) .

٥٥ - أحمد بن يونس بن المسيب - سمعنا منه - كان محله عندنا محل الصدق (١٨٣ جـ ١ ق ١) .

٥٦ - إسحاق بن إبراهيم بن محمد النهشلي - كتب إلى أبي وإليّ - صدوق (٧٢٠ جـ ١ ق ١) .

٥٧ - إسحاق بن إسماعيل بن عبد الأعلى الأيلي - كتب إلينا (٧٢٦ جـ ١ ق ١) .

٥٨ - إسحاق بن سيار بن محمد بن مسلم النصيبي أبو يعقوب - أدركناه وكتب إليّ ببعض حديثه ، صدوق ثقة (٧٧٠ جـ ١ ق ١) .

٥٩ - إسحاق بن صالح بن عطاء الواسطى المقرئ أبو يعقوب المعروف بالوزان كتبت عنه مع أبى - صدوق (٧٥٢ جـ ١ ق ١) .

٦٠ - إسحاق بن عاصم الرازى - كتبت عنه - صدوق (٨٠٨ جـ ١ ق ١) .

٦١ - إسحاق بن عبد الله بن عبد الرحمن - سمعت منه مع أبى (٧٩٣ جـ ١ ق ١) .

٦٢ - إسحاق بن وهب - كتب عنه أبى وأبو زرعة ورويا عنه - وكتبت عنه مع أبى (حـ صدوق) (٨٣٤ جـ ١ ق ١) .

٦٣ - إدريس بن حاتم الواسطى - كتبت عنه مع أبى - صدوق ثقة (٩٥٨ جـ ١ ق ١) .

٦٤ - إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضى - كتب إلينا ببعض حديثه ثقه صدوق (٥٣٩ جـ ١ ق ١) .

٦٥ - إسماعيل بن إسحاق بن سهل الكوفى - نزيل مصر - كتبت عنه - صدوق (٥٣٠ جـ ١ ق ١) آ

٦٦ - إسماعيل بن أسد وهو إسماعيل بن أبى الحارث - كتبت عنه مع أبى - ثقة صدوق (حـ صدوق) (٥٢٩ جـ ١ ق ١) .

٦٧ - إسماعيل بن إسرائيل السلال الرملى أبو محمد - كتبنا عنه - صدوق (٥٣٣ جـ ١ ق ١) .

٦٨ - إسماعيل بن حصن - كتبت عنه - صدوق (٥٥٧ جـ ١ ق ١) .

٦٩ - إسماعيل بن صالح الحلوانى - سمعت منه بحلوان - صدوق (٦٠٣ جـ ١ ق ١) .

٧٠ - إسماعيل بن عبد الله بن أبى كريمة الحرانى - كتبنا عنه (٦٣٥ جـ ١ ق ١) .

٧١ - إسماعيل بن عبد الله بن مسعود أبو بشر الأصبهانى المعروف بمعويه سمعنا منه - ثقة صدوق (٦٢٠ جـ ١ ق ١) .

٧٢ - إسماعيل بن عمرو بن سعيد السكونى - سمعت منه - صدوق (٦٤٢ جـ ١ ق ١) .

٧٣ - إسماعيل بن يحيى بن كيسان الرازى - سمعت منه صدوق (٦٨٩ جـ ١ ق ١) .

٧٤ - إسماعيل بن يحيى المزنى - سمعت منه - صدوق (٦٨٨ جـ ١ ق ١) .

٧٥ - أسيد بن عاصم - سمعنا منه - ثقة رضا (١٢٠٥ جـ ١ ق ١) .

٧٦ - أعين بن زيد الرازى الشويى أبو حاتم - سمعت عنه - صدوق (١٢٤٠ جـ ١ ق ١) .

٧٧ - أيوب بن إسحاق بن إبراهيم - كتبنا عنه بالرملة (حـ كان صدوقا) (٨٥٥ جـ ١ ق ١) .

٧٨ - أيوب بن حسان الواسطى الدقاق - كتبت عنه مع أبى - صدوق (٨٧٠ جـ ١ ق ١) .

٧٩ – بحر بن نصر الخولانى المصرى – كتبنا عنه بمصر – صدوق ثقة (١٦٦٠ جـ ١ ق ١) .

٨٠ – بشر بن مسلم بن عبد الحميد التنوخي – سمعت منه – صدوق (١٤١٩ جـ ١ ق ١) .

٨١ – جعفر بن أحمد بن عوسجة من ساكنى سامرا – كتبت عنه مع أبى بسامرا صدوق (حـ صدوق) (١٩٢٩ جـ ١ ق ١) .

٨٢ – جعفر بن على بن أدك الخوزى الرازى – كتب إلينا بجزء من حديثه – صدوق ثقة (١٩٧٢ جـ ١ ق ١) .

٨٣ – جعفر بن محمد بن الحجاج – سمع منه أبى بالرقة وكتب إلىّ (١٩٩١ جـ ١ ق ١) .

٨٤ – جعفر بن محمد بن الحسن أبو يحيى الزعفرانى المعروف بالتفسيرى – سمعت منه – صدوق (١٩٩٦ جـ ١ ق ١) .

٨٥ – جعفر بن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام ، ساكن سامرا – سمعت منه مع أبى – صدوق (جـ ١ ق ١ – ١٩٩٠) .

٨٦ – جعفر بن محمد أبو الفضل العبدى الرازى – سمعت عنه بالرى – صدوق (١٩٩٤ ص ١ ق ١) .

٨٧ – جعفر بن محمد النسائى – كتب إلى ببعض حديثه (حـ صدوق) (١٩٩٧ جـ ١ ق ١) .

٨٨ – جعفر بن محمد بن هارون – سمعت منه (١٩٩٢ جـ ١ ق ١) .

٨٩ – جعفر بن منير أبو محمد المدائنى نزيل الرى – سمعت منه بالرى – صدوق (٢٠١٢ جـ ١ ق ١) .

٩٠ – جعفر بن النضر الضرير أبو الفضل الواسطى – سمعت منه مع أبى – صدوق (حـ صدوق) (٢٠١٦ جـ ١ ق ١) .

٩١ – حجاج بن حمزة بن سويد العجلى الخشاب الرازى – سمعت منه مع أبى وروى عنه أبى (٦٧٩ جـ ١ ق ٢) .

٩٢ – حجاج بن محمد الخولانى الحمصى – هو قريب إسماعيل بن عياش – كتبت عنه صدوق لا بأس به (حـ شيخ) (٧٠٩ جـ ١ ق ٢) .

٩٣ – حجاج بن يوسف الشاعر أبو محمد الثقفى – كتبت عنه – روى عنه أبى – ثقة كان من الحفاظ ممن يحسن الحديث ويحفظه (حـ صدوق) (٧١٨ جـ ١ ق ١) .

٩٤ – الحسن بن إبراهيم بن موسى البياض – نزيل مكة – سمعت منه بمكة – صدوق (٨ جـ ١ ق ٢) .

٩٥ – الحسن بن أحمد بن الليث الرازى – كتبت عنه – ثقة (٥ جـ ١ ق ٢) .

٩٦ – الحسن بن أيوب القزوينى – سمعنا منه – صدوق (٣ جـ ١ ق ٢) .

٩٧ - الحسن بن داود بن عبد الله الجعفرى - كتبت عنه مع أبى رحمه الله صدوق (٣٩ جـ ١ ق ٢) .

٩٨ - الحسن بن أبى الربيع الجرجانى - سمعت منه مع أبى - صدوق (١٨٨ جـ ١ ق ٢) .

٩٩ - الحسن بن زريق الطهوى - ذهبت أنا والمطين إليه - فكتبنا عنه (٥٠ جـ ١ ق ٢) .

١٠٠ - الحسن بن سفيان النسائى - كتبت إلى - صدوق (٦٠ جـ ١ ق ٢) .

١٠١ - الحسن بن عرفه بن يزيد العبدى - سمعت منه مع أبى بسامرا وبغداد صدوق (١٢٨ جـ ١ ق ٢) .

١٠٢ - الحسن بن على بن عفان الكوفى - كتبنا عنه - صدوق (٩٠ جـ ١ ق ٢) .

١٠٣ - الحسن بن على بن مسلمة بن ماهان - كتبت عنه بمكة - وذكرته لأبى زرعة فعرفه وقال : كان معنا بالبصرة (ز صدوق) ٩ جـ ١ ق ٢) .

١٠٤ - الحسن بن على بن مهران - نزيل الرى - سمعنا منه - صدوق (٨٧ جـ ١ ق ٢) .

١٠٥ - الحسن بن المثنى بن معاذ العنبرى - كتب إلى ببعض حديثه (١٦٦ جـ ١ ق ٢) .

١٠٦ - الحسن بن محمد بن سلمة النحوى الرازى - كتبت عنه - صدوق (١٥٤ جـ ١ ق ٢) .

١٠٧ - الحسن بن محمد الصباح الزعفرانى البغدادى - كتبت عنه مع أبى ثقة (حـ صدوق) (١٥٣ جـ ١ ق ١) .

١٠٨ - الحسن بن يحيى بن السكن البصرى - نزيل الرملة - كتبت عنه بالرملة محله الصدق (١٨٧ جـ ١ ق ١) .

١٠٩ - الحسين بن الحسن أبو مَعن الرازى - كتبنا عنه - وما رأيت من أبى معن إلّا خيراً (٢٢١ جـ ١ ق ٢) .

١١٠ - الحسين بن السكن البصرى - نزيل بغداد - سمعت منه مع أبى ببغداد (حـ شيخ) (٢٤٦ جـ ١ ق ٢) .

١١١ - الحسين بن عبد الله بن محمد الكوفى - سمعت عنه مع أبى - صدوق (٢٦٠ جـ ١ ق ٢) .

١١٢ - الحسين بن محمد الواسطى - كتبت عنه مع أبى - صدوق (٢٩٨ جـ ١ ق ٢) .

١١٣ - الحسين بن نصر المصرى - سمعت منه بمصر - محلة صدق (٣٠٠ جـ ١ ق ٢) .

١١٤ - الحكم بن عمرو الأنماطى أبو القاسم نزيل سامرا - سمعت منه مع أبى صدوق (٥٥٤ جـ ١ ق ٢) .

١١٥ - حماد بن الحسن بن عنبسة الوراق أبو عبد الله النهشلي البصري - نزيل سامرا - سمعت منه مع أبي بسامرا - ثقة صدوق (حـ صدوق) (١١٦ جـ ١ ق ٢) .

١١٦ - حميد بن عباس الرملي المكتب - سمعت منه في قريته خارجا من الرملة صدوق (٩٩٩ جـ ١ ق ٢) .

١١٧ - خالد بن أحمد أبو الهيثم البخاري - كتبت عنه بالري مع أبي - صدوق ثقة (١٤٤٢ جـ ١ ق ٢) .

١١٨ - خالد بن يزيد بن محمد الأيلي أبو الوليد - كتبنا عنه بأيلة (١٦٣٦ جـ ١ ق ٢) .

١١٩ - خداش بن مخلد البصري - نزيل طرابلس على شاطئ البحر - كتبت عنه في طرابلس - صدوق (١٧٨٧ جـ ١ ق ٢) .

١٢٠ - داود بن سليمان أبو سهل الدقاق - كتبت عنه مع أبي بسامرا - صدوق (١٨٦٤ جـ ١ ق ٢) .

١٢١ - ربيع بن سليمان المرادي - سمعنا منه - روى عنه أبي وأبو زرعة - صدوق ثقة (حـ صدوق) ٢٠٨٣ جـ ١ ق ٢) .

١٢٢ - رجاء بن الجارود - كتبت عنه مع أبي ببغداد (٢٢٨٠ جـ ١ ق ٢) .

١٢٣ - زكريا بن داود - سمعت منه وسمع منه أبي - ثقة صدوق (٢٧٢١ جـ ١ ق ٢) .

١٢٤ - زياد بن علي الرازي السري - سمعت منه الري - صدوق ثقة (٢٤٤٤ جـ ١ ق ٢) .

١٢٥ - زيد بن إسماعيل الصائغ - سمعت منه مع أبي ببغداد - محله الصدق (٢٥١٩ جـ ١ ق ٢) .

١٢٦ - سعد بن محمد البيروتي - روى عنه أبي وكتبت عنه - صدوق ثقة (٤٢١ جـ ٢ ق ١) .

١٢٧ - سعد بن مسعود المروزي - كتب إلى أبي وأبي زرعة وإلي ببعض حديثه صدوق (٤١٧ جـ ٢ ق ١) .

١٢٨ - سعدان بن نصر البغدادي - سمعت منه مع أبي - صدوق (حـ صدوق) (١٢٥٦ جـ ٢ ق ١) .

١٢٩ - سعدان بن يزيد البزاز أبو محمد - نزيل سامرا - كتبت عنه مع أبي - صدوق (حـ صدوق) (١٢٥٥ جـ ٢ ق ١) .

١٣٠ - سعيد بن سعد بن أيوب بن سعيد البخاري - نزيل الري - سمعنا منه كان صدوقا (١٣٥ جـ ٢ ق ١) .

١٣١ - سعيد بن عبدوس - كتبت عنه بالرملة - صدوق (٢٣٢ جـ ٢ ق ١) .

١٣٢ - سعيد بن عثمان التنوخي - سمعنا منه بحمص - محله الصدق (٢٠٣ جـ ٢ ق ١) .

١٣٣ – سلمه بن محمد بن أحمد بن مجاشع أبو أحمد الذهلى – سمعت منه بالرى مع أبى – صدوق (٧٤٨ جـ ٢ ق ١) .

١٣٤ – سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عامر الأزدى أبو داود السجستانى – رأيته ببغداد وجاء إلى أبى مسلما – ثقة (٤٥٦ جـ ٢ ق ١) .

١٣٥ – سليمان بن توبة النهراوى – كتبت عنه بنهروان – صدوق (٤٦٣ جـ ٢ ق ١) .

١٣٦ – سليمان بن الحارث بن الباغندى الواسطى أبو عبد الله والد أبى بكر الباغندى الحافظ – كتبت عنه بمكة سنة ستين ومائتين (٤٨٢ جـ ٢ ق ١) .

١٣٧ – سليمان بن خلاد أبو خلاد المؤدب – نزيل سامرا – كتبت عنه مع أبى – صدوق (٤٨٤ جـ ٢ ق ١) .

١٣٨ – سليمان بن داود القزاز – روى عنه أبى وكتبت عنه – صدوق ثقة (حـ صدوق) (٤٩٩ جـ ٢ ق ١) .

١٣٩ – سليمان بن سيف الحرانى أبو داود – كنت بحمص وهو بحران فلم يقض لى دخول حران – وكتب إلىّ ببعض حديثه (٥٣٠ جـ ٢ ق ١) .

١٤٠ – سليمان بن عبد الحميد أبو أيوب البهرانى – كتب عنه أبى – وسمعت منه بحمص – صدوق (٥٦٧ جـ ٢ ق ١) .

١٤١ – سهل بن بحر العسكرى السكرى – كتبت عنه بالرى مع أبى – كان صدوقا (٨٣٧ جـ ٢ ق ١) .

١٤٢ – سهل بن ديزويه – سمعت منه بالرى بمحضر أبى – ثقة صدوق (٨٤٩ جـ ٢ ق ١) .

١٤٣ – شعيب بن أيوب الواسطى – كتب إلى أبى وإلىّ (١٥٠١ جـ ٢ ق ١) .

١٤٤ – شعيب بن شعيب بن إسحاق أبو محمد – روى عنه أبى – وسمعت منه صدوق (حـ صدوق) (١٥٢٠ جـ ٢ ق ١) .

١٤٥ – شعيب بن عبد الحميد الطحان الواسطى – سمعت منه مع أبى – صدوق (١٥٣٠ جـ ٢ ق ١) .

١٤٦ – صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل أبو الفضل – قاضى أصبهان – كتبت عنه بأصبهان – صدوق ثقة (١٧٣٢ جـ ٢ ق ١) .

١٤٧ – صالح بن بشير بن سلمه الطبرانى – كتبت عنه بالطبرية – صدوق (١٧٣٢ جـ ٢ ق ١) .

١٤٨ – صالح بن حكيم أبو سعيد البصرى التمار – كتبت عنه بسامرا (١٧٤٤ جـ ٢ ق ١) .

١٤٩ – صالح بن عبد الرحمن بن عمرو بن الحارث – مصرى – سمعت عنه بمصر محله الصدق (١٧٩٠ جـ ٢ ق ١) .

١٥٠ – طاهر بن خالد بن نزار الأيلى أبو الطيب – نزيل سامرا كتبت عنه مع أبى بسامرا – صدوق (٢١٩٩ جـ ٢ ق ١) .

١٥١ – عباد بن شاذ عثمان – بصرى الأصل – نزيل الرى – كتب عنه أبى وأنا معه – محله الصدق (٤١٦ جـ ٣ ق ١) .

١٥٢ – عباد بن الوليد بن خالد الغبرى أبو بدر – كوفى نزيل سامرا – سمعت منه مع أبى – صدوق (حـ شيخ) (٤٤٦ جـ ٣ ق ١) .

١٥٣ – عباس بن أبى طالب – سمعت به مع أبى ببغداد – ثقة (حـ بغدادى صدوق) (١١٨٤ جـ ٣ ق ١) .

١٥٤ – عباس بن الوليد بن مزيد البيروتى – روى عنه أبى وأبو زرعة – وسمعت منه صدوق ثقة (حـ صدوق) ١١٨٧ جـ ٣ ق ١) .

١٥٥ – عباس بن محمد الدورى – سمعت منه مع أبى – صدوق (حـ صدوق) (١١٨٩ جـ ٣ ق ١) .

١٥٦ – عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقى – كتب إلى بجزء من حديثه – صدوق (٣١ جـ ٢ ق ٢) .

١٥٧ – عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث المكى – كتبت عنه بمكة – محله الصدق (٢٨ جـ ٢ ق ٢) .

١٥٨ – عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل – لقيته وسمعت معه من إبراهيم بن مالك البزاز – وكتب إلىّ بمسائل أبيه وبعلل الحديث – صدوق ثقة و (٣٢ جـ ٢ ق ٢) .

١٥٩ – عبد الله بن أسامة أبو أسامه الكلبى – كتبت عنه مع أبى – ثقة صدوق (٤٦ جـ ٢ ق ٢) .

١٦٠ – عبد الله بن أيوب المخرمى – سمعت منه مع أبى – صدوق (٥٣ جـ ٢ ق ٢) .

١٦١ – عبد الله بن الدلهاث بن إسماعيل روى عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن عمرو بن مرة الجهنى عن النبى ﷺ خمسة أحاديث – كتب إلينا من الرها بذلك (٢٢٤ جـ ٢ ق ٢) .

١٦٢ – عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج كتب عنه أبى وأبو زرعة . ورويا عنه . وكتبت عنه مع أبى (يحيى بن معين : ليس به بأس ، ولكنه يروى عن قوم ضعفاء) (حـ : كوفى ثقة صدوق) (٢٠٦ جـ ٢ ق ٢) .

١٦٣ – عبد الله بن عبد الرحمن المصرى العنبرى – كتبت عنه بمكة (٤٥٩ جـ ٢ ق ٢) .

١٦٤ – عبد الله بن عبد السلام أبو الرداد المصرى – سمعنا عنه بمصر صدوق (٤٩١ جـ ٢ ق ٢) .

١٦٥ – عبد الله بن محمد بن شاكر العنبرى أبو البحترى – سمعت منه مع أبى صدوق و (حـ شيخ) (٧٤٨ جـ ٢ ق ٢) .

١٦٦ – عبد الله بن محمد بن عبيد المعروف بابن أبى الدنيا – كتبت عنه مع أبى (حـ بغدادى صدوق) (٧٥١ جـ ٢ ق ٢) .

١٦٧ – عبد الله بن محمد بن عمرو الغزى أبو العباس – كتبت عنه – ثقة (٧٤٩ جـ ٢ ق ٢) .

١٦٨ – عبد الله بن محمد بن الفضل أبو بكر الآمدى – سمعت منه بواسط وبالرى وكتب عنه أبى وأبو زرعة ورويا عنه (حـ صدوق) (٧٥٢ جـ ٢ ق ١) .

١٦٩ – عبد الله بن محمد بن موسى بن أبى نعيم الواسطى – سمعت منه مع أبى بواسط (٧٥٠ جـ ٢ ق ٢) .

١٧٠ – عبد الله بن هلال – كتبت عنه – روى عنه أبى – صدوق (حـ صدوق) (٨٩٢ جـ ٢ ق ٢) .

١٧١ – عبد الله بن الهيثم العبدى – كتب إلى بجزء من حديثه (٩١٤ جـ ٢ ق ٢) .

١٧٢ – عبد الرحمن بن بشير بن الحكم النيسابورى – كتب إلى ببعض فوائده – صدوق ثقة (١٠١١ جـ ٢ ق ٢) .

١٧٣ – عبد الرحمن بن الحجاج بن المنهال – قدم الرى – وسمع منه أبى وكتبنا عنه (حـ صدوق) (١٠٧٤ جـ ٢ ق ٢) .

١٧٤ – عبد الرحمن بن خلف بن عبد الرحمن – كتبت أنا عنه (١٠٤٠ جـ ٢ ق ٢) .

١٧٥ – عبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة الدمشقى – وكان رفيق أبى – وكتب عنه ، وكتبنا عنه – كان صدوقا ثقة (حـ صدوق) (١٢٥٩ جـ ٢ ق ٢) .

١٧٦ – عبد الرحمن بن محمد بن منصور البصرى – نزيل سامرا – كتبت عنه مع أبى وتكلموا فيه (حـ شيخ) (١٣٤٧ جـ ٢ ق ٢) .

١٧٧ – عبد الرزاق بن بكر أبو عمر الأصبهانى – سمعت منه بأصبهان – محله الصدق (٢٠٨ جـ ٣ ق ١) .

١٧٨ – عبد الصمد بن عبد الوهاب النصرى أبو محمد الحمصى – سمعت عنه بحمص صدوق (٢٠٧٩ جـ ٣ ق ١) .

١٧٩ – عبد المؤمن بن سعيد بن ناصح أبو بكر المؤدب الرازى – سمعت منه بالرى – صدوق (٣٥١ جـ ٣ ق ١) .

١٨٠ – عبد الملك بن أبى عبد الرحمن المقرئ – وهو عبد الملك بن مسعود – كتب عنه أبى حكايات فى الزهد عن أبيه – وكتبت عنه – صدوق ثقة (١٧٣٦ جـ ٢ ق ٢) .

١٨١ – عبيد بن رباح بن سالم الأيلي – كتبنا عنه بالرملة – محله الصدق (١٥٨٢ جـ ٢ ق ٢) .

١٨٢ – عبيد الله بن إسماعيل البغدادي والد أبي بكر الفرائضي – سمعت منه بالري صدوق (١٤٦٦ جـ ٢ ق ٢) .

١٨٣ – عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن أخي يعقوب بن إبراهيم – نزيل سامرا كتبت عنه مع أبي – صدوق (حـ شيخ) (١٥٠٩ جـ ٢ ق ٢) .

١٨٤ – عبيد الله بن عبد الكريم الرازي أبو زرعة (انظر ص ٥٦ – ٧١ من هذه الرسالة) .

١٨٥ – عصام بن رواد العسقلاني – روى عنه أبي – وكتبت أنا عنه (حـ صدوق) (١٤٣ جـ ٣ ق ٢) .

١٨٦ – عطية بن بقية بن الوليد – كتبت عنه – محله الصدق – كانت فيه غفلة (٢١٢٠ جـ ٣ ق ١) .

١٨٧ – على بن إبراهيم الواسطي – كتبت عنه ببغداد بعد انصرافه من مصر سنة اثنتين وستين – صدوق (٩٥٧ جـ ٣ ق ١) .

١٨٨ – على بن حرب الموصلي – كتبت عنه مع أبي – صدوق – (حـ صدوق) (١٠٠٦ جـ ٣ ق ١) .

١٨٩ – على بن الحسن بن أبي عيسى الهلالي النيسابوري – كتب إلى أبي وأبي زرعة وإليّ بأحاديث على يدى سعيد البرذعي (٩٩١ جـ ٣ ق ١) .

١٩٠ – على بن الحسن المساجاني – كتبنا عنه – وهو ثقة صدوق (٩٩٢ جـ ٣ ق ١) .

١٩١ – على بن أبي دلامة – سمعت منه مع أبي – محله الصدق (١٠٢٥ جـ ٣ ق ١) .

١٩٢ – على بن الحسين بن الجنيد الرازي – كتبنا عنه – صدوق ثقة (٩٨١ جـ ٣ ق ١) .

١٩٣ – على بن الحسين بن الحرين أشكاب روى عنه أبي – وكتبت عنه معه – صدوق ثقة (حـ صدوق) (٩٧٩ جـ ٣ ق ١) .

١٩٤ – على بن سهل الرملي – كتب عنه أبي في الرحلة الثانية وكتب إلى (حـ صدوق) (١٠٣٩ جـ ٣ ق ١) .

١٩٥ – على بن شهاب أبو الحسن الرازي – كتبت عنه – كان صدوقا (١٠٤٦) (جـ ٣ ق ١) .

١٩٦ – على بن طاهر الرازي – كتبت عنه – صدوق (١٠٥٣ جـ ٣ ق ١) .

١٩٧ – على بن الرحمن بن محمد بن المغيرة – كتبت عنه بمصر – صدوق (١٠٧١ جـ ٣ ق ١) .

١٩٨ – على بن عبد العزيز – نزيل مكة – صاحب أبو عبيد القاسم بن سلام كتب إلينا بكتب أبي عبيد – صدوق (١٠٧٦ جـ ٣ ق ١) .

١٩٩ – علي بن عبد المؤمن بن علي الزعفراني الكوفي – نزيل الري – كتبت عنه صدوق (١٠٧٧ جـ ٣ ق ١) .

٢٠٠ – علي بن عمرو بن الحارث بن سهل بن أبي هبيرة الأنصاري البغدادي سمعت منه مع أبي – محله الصدق (١٠٩٦ جـ ٣ ق ١) .

٢٠١ – علي بن فرات الأصبهاني – كتبت عنه بالري – صدوق (١١٠١ جـ ٣ ق ١) .

٢٠٢ – علي بن محمد بن أبي طالب – سمعنا منه بالكوفة – محله الصدق (١١١٢ جـ ٣ ق ١) .

٢٠٣ – علي بن معبد المصري الصغير – كتبنا عنه شيئا من حديثه بمكة في سنة ست وخمسين ومائتين (١١٢٥ جـ ٣ ق ١) .

٢٠٤ – علي بن المنذر بن زيد الطريقي – سمعت منه مع أبي – ثقة صدوق (حـ محله الصدق) (١١٢٨ جـ ٣ ق ١) .

٢٠٥ – عمارة بن خالد الواسطي – كتبت عنه مع أبي بواسط – ثقة صدوق (حـ صدوق) (٢٢٠١ جـ ٣ ق ١) .

٢٠٦ – عمارة بن رجاء الاستار اباذي – كتب إلينا والى أبي زرعة – صدوق (٢٢٠٢ جـ ٣ ق ١) .

٢٠٧ – عمر بن شبة بن عبيدة النميري – كتبت عنه مع أبي – صدوق صاحب عربية وأدب (حـ صدوق) (٦٢٤ جـ ٣ ق ١) .

٢٠٨ – عمرو بن سلم أبو عثمان البصري – نزيل الري – سمعت منه بالري – صدوق (١٣١٨ جـ ٣ ق ١) .

٢٠٩ – عمرو بن عبد الله بن حنش أبو عثمان الأودي – سمعت منه مع أبي . وروى عنه محمد بن مسلم وأبي – صدوق ثقة (حـ صدوق) (١٣٥٥ جـ ٣ ق ١) .

٢١٠ – عمرو بن محمد العثماني أبو عثمان – كتبت عنه – صدوق (١٤٥٥ جـ ٣ ق ١) .

٢١١ – عمر بن هشام أبو حفص الرازي – كتبت عنه – صدوق ثقة (١٤٨٣ جـ ٣ ق ١) .

٢١٢ – عمران بن بكار البزاز – سمعت منه – صدوق (١٦٣٣ جـ ٣ ق ١) .

٢١٣ – عمران بن الفضل – سمعت منه بمكة سنة ستين ومائتين (١٦٨٢ جـ ٣ ق ١) .

٢١٤ – عيسى بن بشير الصيدناني أبو موسى الرازي – سمعت منه – صدوق ثقة (١٥١٢ جـ ٣ ق ١) .

٢١٥ – عبس بن رزق الله النهرواني – سمعت منه مع أبي بنهروان (١٥٣٢ جـ ٣ ق ١) .

٢١٦ – الفضل بن شاذان بن عبس المقرى أبو العباس – كتبت عنه مع أبي وكتبت عنه صدوق (٣٦٠ جـ ٣ ق ٢) .

٢١٧ - الفضل بن يعقوب الرخامى - كتب عنه أبى قديما - وحدث عنه - وكتبت عنه مع أبى ببغداد - صدوق ثقة (٣٩٧ جـ ٣ ق ٢) .

٢١٨ - فضيل بن محمد الملطى الإمام - إمام مسجد ملطية - كتب إلى بجزأين من حديثه (٤٢٧ جـ ٣ ق ٢) .

٢١٩ - القاسم بن عاصم المرزوى - نزيل بغداد - كتبت عنه ببغداد (٦٦٤ جـ ٣ ق ٢) .

٢٢٠ - القاسم بن محمد بن الحارث - كتبت عنه عند قدومه الرى حاجا (حـ صدوق) (٦٨٧ جـ ٣ ق ٢) .

٢٢١ - القاسم بن يونس الحمصى - كتبت عنه بحمص - صدوق (٧٠٤ جـ ٣ ق ٢) .

٢٢٢ - كثير بن شهاب المذحجى - كتبت عنه بقزوين - صدوق (٨٥٣ جـ ٣ ق ٢) .

٢٢٣ - كردوس بن محمد بن عيسى - كتبت عنه مع أبى رحمه الله - وروى عنه أبى - صدوق (٩٩٧ جـ ٣ ق ٢) .

٢٢٤ - مالك بن عبد الله بن سيف المصرى - سمعت منه بمصر - صدوق (٩٥٠ جـ ٤ ق ١) .

٢٢٥ - محمد بن إبراهيم أبو عبد الله البوسنجى - كتب إلىّ ببعض فوائده (١٠٦٥ جـ ٣ ق ٢) .

٢٢٦ - محمد بن إبراهيم بن حبيب الرازى - كتبت عنه - صدوق (١٠١٦ جـ ٣ ق ٢) .

٢٢٧ - محمد بن إبراهيم بن شعيب - سمعت منه بالرى - صدوق ثقة (١٠٦٧ جـ ٣ ق ٢) .

٢٢٨ - محمد بن إبراهيم القحطبى - كتبت عنه مع أبى - كتب لنا إبراهيم بن أرومة بخطه ، وسمعنا منه - صدوق (جـ ٣ ق ٢) .

٢٢٩ - محمد بن إبراهيم الكثيرى - كتبت عنه بالمدينة - محله الصدق (١٠٦٣ جـ ٣ ق ٢) .

٢٣٠ - محمد بن أحمد بن الجنيد الدقاق - كتبت عنه مع أبى - صدوق (١٠٣٩ جـ ٣ ق ٢) .

٢٣١ - محمد بن أحمد بن يزيد - كتبت عنه بالمدينة - وكان مفتى المدينة صدوق (١٠٤٠ جـ ٣ ق ٢) .

٢٣٢ - محمد بن إسحاق المسوحى ختن عبد الرحمن بن رستة - كتبت عنه صدوق (١١٠٢ جـ ٣ ق ٢) .

٢٣٣ - محمد بن إسحاق المعروف بابن سبويه المروزى - نزيل مكة - سمعت منه بمكة سنة ستين ومائتين - كان صدوقا من العباد (١١٠١ جـ ٣ ق ٢) .

٢٣٤ - محمد بن إسحاق الصاغانى أبو بكر - بغدادى - سمعت منه مع أبى - ثبت صدوق من الحفاظ (١٠٩٩ جـ ٣ ق ٢) .

٢٣٥ - محمد بن إسماعيل بن سالم المكى - سمعت منه بمكة - صدوق (١٠٨٤ جـ ٣ ق ٢) .

٢٣٦ - محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسى - سمعت منه مع أبى - صدوق ثقة (حصدوق) (١٠٨٠ جـ ٣ ق ٢) .

٢٣٧ - محمد بن إدريس أبو حاتم الرازى - (انظر ص ٤٨ - ٥٦ من هذه الرسالة) .

٢٣٨ - محمد بن إدريس أبو بكر وراق الحميدى - سمعت منه بمكة - صدوق (١١٣١ جـ ٣ ق ٢) .

٢٣٩ - محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس - كتبنا عنه - ثقة صدوق (١١١٤ جـ ٣ ق ٢) .

٢٤٠ - محمد بن بشير بن سفيان الجرجرائى - سمعت منه بجرجرايا - صدوق (١١٧١ جـ ٣ ق ٢) .

٢٤١ - محمد بن ثواب الهبارى - كتبت عنه مع أبى - صدوق (١٢١١ جـ ٣ ق ٢) .

٢٤٢ - محمد بن جابر بن بجير المحاربى - كتبت عنه مع أبى بالكوفة - صدوق (١٢١٧ جـ ٣ ق ٢) .

٢٤٣ - محمد بن جبلة الرافقى - كتب إلى أبى وأبى زرعة وإلىّ بأحاديث من فوائده (١٢٤٠ جـ ٣ ق ٢) .

٢٤٤ - محمد بن الحارث المخزومى - كتبت عنه بالمدينة - صدوق (١٢٧١ جـ ٣ ق ٢) .

٢٤٥ - محمد بن الحجاج الحضرمى المصرى - كتبت عنه بمصر - صدوق ثقة (١٢٨٤ جـ ٣ ق ٢) .

٢٤٦ - محمد بن حسان الأزرق - سمعت منه مع أبى - صدوق ثقة (١٢٠٦ جـ ٣ ق ٢) .

٢٤٧ - محمد بن الحسين المعروف بابن أشكاب - سمعت منه مع أبى - ثقة (حصدوق) (١٢٦٢ جـ ٣ ق ٢) .

٢٤٨ - محمد بن حماد الطهرانى - سمعت منه مع أبى بالرى وبغداد واسكندرية صدوق ثقة (١٣٢٠ جـ ٣ ق ٢) .

٢٤٩ - محمد بن خالد أبو هارون الخزاز الرازى - كتبت عنه مع أبى وأبى زرعة صدوق كان يختم القرآن فى يوم وليلة (١٣٤٥ جـ ٣ ق ٢) .

٢٥٠ - محمد بن خالد الحمصى - كتبنا عنه بحمص - صدوق (١٣٤٢ جـ ٣ ق ٢) .

٢٥١ - محمد بن خالد بن يزيد الشيبانى القلوصى - كتبت عنه بالرى - صدوق (١٣٤٤ جـ ٣ ق ٢) .

٢٥٢ - محمد بن خلف التيمى - سمعت منه بالكوفة - صدوق (١٣٤٦ جـ ٣ ق ٢) .

٢٥٣ - محم بن خلف الحدادى - سمعت منه ببغداد - محله الصدق (١٣٤٧ جـ ٣ ق ٢) .

٢٥٤ – محمد بن داود السمنانى – سمعت منه بالرى عند قدومه علينا (١٣٧٧ جـ ٣ ق ٢) .

٢٥٥ – محمد بن ديسم أبو على – نزيل سامرا – كتبت عنه مع أبى – صدوق (١٣٧٦ جـ ٣ ق ٢) .

٢٥٦ – محمد بن سعيد بن غالب أبو يحيى العطار – كتبت عنه مع أبى – صدوق (١٤٥١ جـ ٣ ق ٢) .

٢٥٧ – محمد بن سليمان بن الحكم – كتبت عنه سنة خمس وخمسين ومائتين (١٤٧٢ جـ ٣ ق ٢) .

٢٥٨ – محمد بن سهل بن زنجلة أبو جعفر الرازى – سمعت منه – صدوق (١٥٠٥ جـ ٣ ق ٢) .

٢٥٩ – محمد بن عامر بن إبراهيم – سمعت منه بأصبهان – صدوق (٢٠٢ جـ ٤ ق ١) .

٢٦٠ – محمد بن عبادة بن البحترى الواسطى – كتبت عنه مع أبى بواسط روى عنه أبى – ثقة صدوق (حـ صدوق وكان صاحب أدب ونحو) (٧٦ جـ ٤ ق ١) .

٢٦١ – محمد بن العباس بن بسام – كتبت عنه – صدوق (٢٢٣ جـ ٤ ق ١) .

٢٦٢ – محمد بن العباس السلمى الأصبهانى – سمعت منه بأصبهان – صدوق ثقة – وكان من عباد الله الصالحين – كان صاحب عبادة وفضل (٢٢٢ جـ ٤ ق ١) .

٢٦٣ – محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الثلج – كتبت عنه مع أبى فى سنة أربع وخمسين ومائتين – صدوق (١٥٩٦ جـ ٣ ق ٢) .

٢٦٤ – محمد بن عبد الله بن الجنيد أبو عبد الله النيسابورى – سمعت منه بالرى قدم علينا (١٦٠٥ جـ ٣ ق ٢) .

٢٦٥ – محمد بن عبد الله بن حبيب الواسطى – سمعت منه مع أبى بواسط – صدوق (١٦٠٧ جـ ٣ ق ٢) .

٢٦٦ – محمد بن عبد الله بن زنجوية – سمع منه أبى – وسمعت منه – صدوق (٢٠ جـ ٣ ق ٢) .

٢٦٧ – محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمى مطين – كتب إلينا ببعض حديثه صدوق (١٦١٨ جـ ٣ ق ٢) .

٢٦٨ – محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عبد الله المصرى – روى عنه أبى وكتبت عنه – صدوق ثقة – أحد فقهاء مصر من أصحاب مالك (١٦٣٠ جـ ٣ ق ٢) .

٢٦٩ – محمد بن عبد الله بن قهزاز المروازى – كتب إلى أبى وأبى زرعة وإلىّ ببعض حديثه – صدوق ثقة (١٦٤٦ جـ ٣ ق ٢) .

٢٧٠ – محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمى الحافظ البغدادى – كتبت عنه مع أبى – صدوق ثقة (حثقة) (١٦٥٨ جـ ٣ ق ٢) .

٢٧١ – محمد بن عبد الله بن سهل – كتبت عنه بمكه – صدوق (١٦٥٩ جـ ٣ ق ٢) .

٢٧٢ - محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني - كتبت عنه بالإسكندرية صدوق ثقة (١٦٥١ جـ ٣ ق ٢) .

٢٧٣ - محمد بن عبد الله بن يزيد المقرى المكى - سمعت منه مع أبى سنة خمس وخمسين - صدوق ثقة (حـ صدوق) (١٦٦٨ جـ ٣ ق ٢) .

٢٧٤ - محمد بن عبد الله بن أبى داود أبو جعفر - سمعت منه مع أبى - صدوق ثقة (حـ صدوق) (١٢ جـ ٤ ق ١) .

٢٧٥ - محمد بن عبد الرحمن أبو الجماهر الحمصى - كتبت عنه بحمص - صدوق (١٧٦٤ جـ ٣ ق ٢) .

٢٧٦ - محمد بن عبد الرحمن الهروى أبو عبد الله - نزيل الرى - كتبت عنه صدوق (١٦٧٣ جـ ٣ ق ٢) .

٢٧٧ - محمد بن عبد الوهاب النيسابورى أبو أحمد - كتب إلى أبى وإلىّ بشئ من حديثه (٥٤ جـ ٤ ق ١) .

٢٧٨ - محمد بن عبيد بن عتبة الكندى - كتب إلىّ ببعض حديثه (٤٥ جـ ٤ ق ١) .

٢٧٩ - محمد بن عثمان بن مخلد التمار الواسطى - سمعت منه مع أبى بواسط صدوق (ح : شيخ) (١١٤ جـ ٤ ق ١) .

٢٨٠ - محمد بن عزيز بن عبد الله - سمعت منه (٢٤٠ جـ ٤ ق ١) .

٢٨١ - محمد بن عقبة بن علقمة البيروتى - سمع منه أبى ببيروت - وكتب إلىّ ببعض حديثه - صدوق - حـ صدوق - ١٦٧ جـ ٤ ق ١ .

٢٨٢ - محمد بن على بن حمزة العلوى - سمعت منه - صدوق ثقة (١٢٩ جـ ٤ ق ١) .

٢٨٣ - محمد بن عمار بن الحارث - كتبت عنه - صدوق ثقة (١٩٨ جـ ٤ ق ١) .

٢٨٤ - محمد بن عمرو بن تمام المصرى - كتبت عنه - صدوق (١٩٨ جـ ٤ ق ١) .

٢٨٥ - محمد بن عمرو بن عوف - كتبت عنه مع أبى بواسط - ثقة صدوق (١٥٦ جـ ٤ ق ١) .

٢٨٦ - محمد بن عمران الهمذانى - كتب إلى ببعض حديثه - صدوق (١٩٠ جـ ٤ ق ١) .

٢٨٧ - محمد بن عوف بن سفيان الحمصى - روى عنه أبى وأبو زرعة وكتبت عنه (حـ صدوق) (٢٤١ جـ ٤ ق ١) .

٢٨٨ - محمد بن أبى غالب البغدادى أبو جعفر الدقاق - سمعت منه ببغداد صدوق (٢٥٤ جـ ٤ ق ١) .

٢٨٩ - محمد بن الفضل القسطانى - كتبت عنه - صدوق (٢٧٢ جـ ٤ ق ١) .

٢٩٠ – محمد بن المثنى البغدادى – كتبت عنه مع أبى – صدوق (٤١٠ جـ ٤ ق ١) .

٢٩١ – محمد بن مسلم المعروف بأبى وارة الرازى – سمعت منه ووجدت فى كتب أبى زرعة بخطه قد كتب عنه – ورأيت أبا زرعة يبجله ويكرمه – صدوق ثقة (٣٣٢ جـ ٤ ق ١) .

٢٩٢ – محمد بن محمد بن رجاء السندى – كتبت عنه بمحضر أبى فى مجلس صدوق (٣١٧ جـ ٤ ق ١) .

٢٩٣ – محمد بن محمد بن مصعب الصورى – سمعت منه بمكة – صدوق ثقة (٣٧٣ جـ ٤ ق ١) .

٢٩٤ – محمد بن موسى الحلوانى – صدوق ثقة (٣٥٨ جـ ٤ ق ١) .

٢٩٥ – محمد بن موسى بن سالم القاشانى – سمعت منه بالرى – صدوق (٣٥٦ جـ ٤ ق ١) .

٢٩٦ – محمد بن موسى أبو سعيد الكسائى الرازى – سمعت منه بالرى – صدوق (٣٥٧ جـ ٤ ق ١) .

٢٩٧ – محمد بن النضر الجارودى النيسابورى – سمعت منه بالرى – صدوق من الحفاظ (٤٩٢ جـ ٤ ق ١) .

٢٩٨ – محمد بن هارون أبو جعفر البغدادى – سمعت منه مع أبى بمكة – صدوق (٥٢٥ جـ ٤ ق ١) .

٢٩٩ – محمد بن هارون الفلاس – سمعت منه ببغداد مع أبى فى منزلنا – من الحفاظ الثقات (٥٢٦ جـ ٤ ق ١) .

٢٣٠ – محمد بن هشام بن ملاس الدمشقى – سمعت مه بدمشق – صدوق (٥١٩ جـ ٤ ق ١) .

٣٠١ – محمد بن الوزير بن قيس الواسطى – سمعت منه مع أبى بمكة وواسط ثقة صدوق (حـ صدوق ثقة) (٥١٠ جـ ٤ ق ١) .

٣٠٢ – محمد بن يحيى بن عمر الواسطى – نزيل بغداد – كتبت عنه مع أبى كان رجلا صالحا – صدوقا فى الحديث (حـ ثقة) (٥٦٢ جـ ٤ ق ١) .

٣٠٣ – محمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحرانى – كتب إلينا بشئ من حديثه (٥٦٣ جـ ٤ ق ١) .

٣٠٤ – محمد بن يعقوب الدمشقى – سمعت منه بدمشق – وكتب عنه أبى – صدوق (٥٤٦ جـ ٤ ق ١) .

٣٠٥ – محمد بن يوسف الجوهرى – كتبت عنه مع أبى ببغداد – صدوق (٥٣٨ جـ ٤ ق ١) .

٣٠٦ – محمود بن آدم المروزى – كتب إلى أبى وأبى زرعة وإلىّ – كان صدوقا ثقة (١٣٣٤ جـ ٤ ق ١) .

٣٠٧ – محمود بن خالد أبو خالد الخانقينى – كتبت عنه – كان صدوقا (١٣٣٦ جـ ٤ ق ١) .

٣٠٨ – محمود بن الفرج الأصبهانى – كتبت عنه بالرى – قدم علينا – ثقة صدوق (١٣٤٣ جـ ٤ ق ١) .

٣٠٩ – مسلم بن الحجاج النيسابورى – كتبت عنه بالرى كان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث (حـ صدوق) (٧٩٧ جـ ٤ ق ١) .

٣١٠ – معاذ بن محمد النسائى – قدم علينا حاجا – وأتاه أى مسلما – وسمعت منه مع أبى – صدوق (١١٤٠ جـ ٤ ق ١) .

٣١١ – معافى بن مدرك الرافقى – كتب إلىّ ببعض حديثه (١٨٣٨ جـ ٤ ق ١) .

٣١٢ – مغيرة بن يحيى بن المغيرة السعدى الرازى من قرية وهين [١] من رستاق الفرج وأبوه يحيى ابن المغيرة الذى رحل إليه أبى وأبو زرعة رحمهما الله سمعت منه بوهين – محله الصدق (١٠٤٥ جـ ٤ ق ١) .

٣١٣ – منذر بن شاذان أبو عمر النجار الرازى – كتبنا عنه – صدوق (ح لابأس به) (١١٠٩ جـ ٤ ق ١) .

٣١٤ – موسى بن إسحاق القواس الكوفى – كتبت عنه – محله الصدق (٦١٢ جـ ٤ ق ١) .

٣١٥ – موسى بن إسحاق بن موسى الأنصارى – قاضى الرى – كتبت عنه – ثقة صدوق (٦١٣ جـ ٤ ق ١) .

٣١٦ – موسى بن سهل الرملى أبو عمران – كتب عنه أبى – وروى عنه ، وكتبت عنه صدوق ثقة (حصدوق) (٦٦٠ جـ ٤ ق ١) .

٣١٧ – موسى بن عبد الرحمن المسروقى – كتب عنه أبى قديما – وكتبت عنه معه أخيرا – صدوق ثقة (٦٨٢ جـ ٤ ق ١) .

٣١٨ – موسى بن هارون الطوسى – روى عن حسين بن محمد بن محمد المروزى تفسير شيبان النحوى – عن قتادة وروى عن محمد بن الحسين البرجلانى كتب الزهد – كتب إلىّ بتفسير شيبان – ويكتب محمد بن الحسين (٧٣٩ جـ ٤ ق ١) .

٣١٩ – موسى بن يوسف بن موسى الكوفى الرازى – سمعت منه – كان صدوقا (٧٤٧ جـ ٤ ق ١) .

٣٢٠ – موهب بن يزيد بن موهب – كتبنا عنه بالرملة – صدوق (١٨٩٤ جـ ٤ ق ١) .

٣٢١ – نصر بن داود – سمعت منه بواسط – محله الصدق (٢١٦٦ جـ ٤ ق ١) .

٣٢٢ – نصر بن عبد الله بن مروان المؤدب أبو القاسم البغدادى – سمعت منه مع أبى – وروى عنه أبى – صدوق (٢١٦٥ جـ ٤ ق ١) .

٣٢٣ – نصر بن مرزوق أبو الفتح المصرى – كتبنا عنه – صدوق (٢١٦٧ جـ ٤ ق ١) .

---

(١) قرية من قرى الرى .

٣٢٥ – النضر بن هشام الأصبهانى – كتبت عنه بأصبهان – صدوق (٢٢٠١ جـ ٤ ق ١) .

٣٢٦ – هارون بن إسحاق الهمذانى – روى عنه أبى وأبو زرعة . وكتبت عنه (حـ صدوق) (٣٢٤ جـ ٤ ق ٢) .

٣٢٧ – هارون بن حميد الواسطى – كتب عنه أبى وروى عنه – وكتبت عنه – محله الصدق (حـ شيخ) (٣٦٥ جـ ٤ ق ٢) .

٣٢٨ – هارون بن موسى أبو على الأشنانى الهمذانى – كتبت عنه بهمذان صدوق (٤٠٢ جـ ٤ ق ٢) .

٣٢٩ – هاشم بن القاسم الحرانى – كتب إلى أبى وإلىّ ببعض حديثه – محله الصدق (٤٥٠ جـ ٤ ق ٢) .

٣٣٠ – هاشم بن يعلى المقدسى – كتبت عنه ببيت المقدس – محله الصدق (٤٤٩ جـ ٤ ق ٢) .

٣٣١ – وهب بن إبراهيم الفامى – سمعت منه مع أبى – صدوق ثقة (١٣٠ جـ ٤ ق ٢) .

٣٣٢ يحيى بن حبيب بن إسماعيل – سمعت منه مع أبى – صدوق (٥٨٢ جـ ٤ ق ٢) .

٣٣٣ – يحيى بن زكريا بن عيسى المروزى – كتبت عنه مع أبى – صدوق ثقة (حـ صدوق) (٦١٣ جـ ٤ ق ٢) .

٣٣٤ – يحيى بن أبى طالب البغدادى – كتبت عنه مع أبى (حـ محله الصدق) (٥٦٧ جـ ٤ ق ٢) .

٣٣٥ – يحيى بن عبدك القزوينى أبو زكريا – كتبت عنه – ثقة صدوق (٣٣٣ جـ ٤ ق ٢) .

٣٣٦ – يحيى بن غوث بن يحيى الطائى – كتبت عنه بفرما آخر حدود مصر (٧٤٨ جـ ٤ ق ٢) .

٣٣٧ – يحيى بن محمد بن عبد الملك – كتبت عنه مع أبى – صدوق (٧٧٢ جـ ٤ ق ٢) .

٣٣٨ – يحيى بن محمد النيسابورى – سمعت عنه بالرى بمحضر أبى وأبى زرعة أملى علينا من حفظه – صدوق (٧٧٤ جـ ٤ ق ٢) .

٣٣٩ – يزداد بن عمر الهمذانى – كتبت عنه بهمذان – صدوق (١٢٤١ جـ ٤ ق ٢) .

٣٤٠ – يزيد بن سنان البصرى – كتبت عنه – صدوق ثقة (١١٢١ جـ ٤ ق ٢) .

٣٤١ – يزيد بن محمد بن عبد الصمد – كتبنا عنه وروى عنه أبى – صدوق ثقة (١٢٣١ جـ ٤ ق ٢) .

٣٤٢ – يزيد بن محمد بن سنان – كتب إلى أبى وإلىّ (١٢٣٠ جـ ٤ ق ٢) .

٣٤٣ – يعقوب بن عبيد النهرتيرى – بغدادى – سمعت منه مع أبى – صدوق (٨٧٩ جـ ٤ ق ٢) .

٣٤٤ – يعقوب بن إسحاق بن الحجاج القاحونى الرازى – سمعت منه بالسر (٩١٢ جـ ٤ ق ٢) .

٣٤٥ – يوسف بن سعيد بن مسلم – كان بالمصيصة ولم أدخل المصيصة – ولم أكتب عنه – ثم كتب إلى أبى وأبى زرعة وإلىّ ببعض حديثه – صدوق ثقة (٩٣٨ جـ ٤ ق ٢) .

٣٤٦ – يوسف بن عبد الأعلى الصدفى المصرى أبو موسى – روى عنه أبى وأبو زرعة وكتبت عنه وأقمت عليه سبعة أشهر (١٠٢٢ جـ ٤ ق ٢) .

ملخص الرسالة

موضوع هذه الرسالة : « عبد الرحمن بن أبى حاتم ، وأثره فى علوم الحديث » . وهى تشتمل على مقدمة وقسمين ، وخاتمة .

والمقدمة تبين أسس اختيار هذا الموضوع للدراسة ، والمنهج الذى تقوم عليه ، والمصادر التى استخدمت فى سبيل تحقيق هذا المنهج .

ثم يطالعنا القسم الأول ، وهو عن شخصية عبد الرحمن بن أبى حاتم وهو يشتمل على تمهيد ، وخمسة فصول .

يتناول التمهيد العصر الذى عاش فيه ابن أبى حاتم وبيئته ، وهو عصر نفوذ الأتراك فى الدولة العباسية ؛ لأن ابن أبى حاتم ولد عام ٢٤٠ وتوفى ٣٢٧ هـ . وهذا التمهيد يركز على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية فى مدينة الرى ، وهى التى ولد فيها وعاش ابن أبى حاتم .

والفصل الأول يتحدث عن نشأته وأخلاقه ، وفيه نرى أن ابن أبى حاتم من أسرة غير عربية ، أى من الأسر التى اعتنقت الإسلام ، وتثقف بعض أفرادها بثقافته ، وخاصة فى علم الحديث ، مما كان له أكبر الأثر على ابن أبى حاتم ونرى فى هذا الفصل أيضا أن ابن أبى حاتم كان من الزهاد الورعين الأتقياء وهذا يدل على أنه كان على أخلاق حميدة .

والفصل الثانى تناول رحلاته وشيوخه ، ويتضح لنا من هذا الفصل أنه رحل فى سبيل طلب العلم إلى كثير من البلدان ، وتلقى العلم على أيدى كثير من الشيوخ الذين برزوا فى علم الحديث وغيره من العلوم الإسلامية .

وفى الفصل الثالث وهو الخاص بعقيدته نراه يعتقد ما يعتقده السلف وخاصة أصحاب الحديث ، كما نرى كذب الادعاء بأنه كان هو وأبوه من الشيعة المغالين فى التشيع .

وفى الفصل الرابع من هذا القسم ، وهو عن علمه نرى أنه كان على علم وافر بعلوم الحديث والتفسير والفقه ، وبعض العلوم الأخرى التى تعينه على أن يكتمل علمه بهذه العلوم الثلاثة .

وفى الفصل الخامس والأخير نرى الكثير من الآثار التى تدل على هذا العلم ، تناولنا بعضها فى التعريف بهذا الفصل وذكرنا البعض الآخر فى القسم الثانى .

ثم يأتى **القسم الثانى** وهو عن أثر ابن أبى حاتم فى علوم الحديث ، ويشتمل على تمهيد وبابين .

والتمهيد يتناول بإيجاز العناية بالحديث قبل ابن أبى حاتم .

والباب الأول من هذا القسم عن أثر ابن أبى حاتم فى نقد الرواة ، وهو يتكون من ستة فصول :

وفى الفصل الأول نرى تعريفا بكتابى « الجرح والتعديل » « وتقدمته » وفى **الفصل الثانى** نرى أصالته فى كتاب الجرح والتعديل .

وقد ناقش هذا الفصل الزعم بأن ابن أبى حاتم ليس له أصالة فى الجرح والتعديل ؛ لأنه مأخوذ من التاريخ الكبير للبخارى ، وقد أثبت بطلان هذا الزعم بعد مقارنة بين الكتابين .

والفصل الثالث عن مشروعية الرواية وأصول الجرح والتعديل ، وهو عرض لما قدمه ابن أبى حاتم فى هذا المجال .

والفصل الرابع عن ترتيب الرواة عند ابن أبى حاتم ، وقد قارن ترتيبه بترتيب غيره من العلماء وقد أسهبنا فى هذا المجال لأن ابن أبى حاتم أول من وضع ترتيبا للرواة باعتبار ما يطلق عليهم من ألفاظ الجرح والتعديل ، وكان له أثر كبير على كل من جاء بعده .

والفصل الخامس درس كتاب المراسيل ، **والفصل السادس** درس « كتاب بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى » .

والباب الثانى من هذا القسم عن أثر ابن أبى حاتم فى علل الحديث ، ويعالج معانى علل الحديث كما حددها العلماء ، وما ينطبق منها على أنواع العلل فى كتاب علل الحديث لابن أبى حاتم . كما يتناول أنواع العلل فى هذا الكتاب ، وبعض القواعد التى يتبعها النقاد فى كشف العلة فى الحديث مستنبطة من هذا الكتاب .

ثم تأتى فى النهاية **خاتمة هذه الرسالة** ، فتسجل أهم النتائج التى وصلت إليها وأثر ابن أبى حاتم عند التلاميذ والدارسين بعده ، وحكمهم عليه .

★ ★ ★

Le 5è chapitre et le dernier nous voyons aussi besucoup de traces qui prouvent sa connaissance decette ètude .

Puis il ya la seconde partie qui parle de l'effet que Ebn Abn Hatem a laissè sur la critique des historiens La 2è partie comprend 6 chapitrs .

Le 1è chapitre parle de la manière de traiter 2 livres de El Garh et le Taadile Takdimat El Maarefat . 2è chapitre nous verrons sa personnalitè dans ce livre . Ce chapitre a discutè aussi la prètention que Ebn Abn Matem n'avait pas de personnalitè dans EL Garh et le Taadile parce quil a copiè du Tarikh EL Kabir du Bokhary . Ceci a ètè dèmenti après la comparaison de deux Livre .

Le 3è chapitre parle de la veritè de L'histoire et les bases du Garh et Taadile . Ceci ast un compte rendu de ce que Ebn Abi Hatem a ecrit sur ce sujet .

Le 4è chapitre est sur le classement des historiens par Ebn Abi Matem et sa comparaison avec les autres savants . Nous avons parlè de ce sujet en longueur car Ebn Abi Hatem est le premlier a avoir classè les histopiehs par ordre des adjectifs qu'on leux a donnè dans El Garh et le Taadile . Ceci a influencè tous ceux qui sont apres lui .

Le 5è chapitre une ètude du livre El Maraciles .

Le 6è chapitre une ètude du livre Bayane Kataa Mohamed Ben Ismail El Bokari .

La deuxieme partie de ce chapitre est L'influence de Ebn Abi Hatem sur Ellal Al Hadice . Il arrange les signifcation de Ellal A L Hadice tel que les savants ont definies pour trouver L'erreur du Hadice .

Puis vient la conclusion de cette thes'e qui enrigistre les plus importants rèsultats et L'influence de Ebn Abi Hatem sur ses disciples et les savants qui sont venus apres lui et leurs avis sur lui .

* * *

Resume en Français

Le sujet de cette these est Abdel Eahman Ebn Abi Hatem et Son influence Sur Ouloum el Hadice .

Elle Compend une introduction, deux Partio a et uneConclusion .

L'introductien montre les principe s'du choix de ce sujet pour L'etude de la these le systeme sur lequel elle se base , et les sources qui aidè à la rèalisation de ce systeme .

La premiere partie cemprend une introductien at cinq chapitres qui expliquent la personnalite de abdel Rahman Ebn Abi Hatem .

La Perface parle de L'epoque ou il a vecu et de l'entourage de AbdelRahman Ebn Abi Hatem . C'est l'èpoque du pouvoir des turques sur l'etat Abbassien car Abdel Rahman Ebn Abi Hatem est né en l'an 240 et mort enl' an 327 Hegri. Cette prèface se concentre sur La vie politique . ècanomiques , sociale et scientifique de la cità de Ray où Abdel Rahman Ebn Abi Hatem est nè et a vècu .

Le Premier Chapitre parle de son enfance et de son caractèr . Ici nous pouvons voir que Abdel Rahman Ebn Abi Hatem est nè d'une famille qui n'est pas d'origine arabe .C'est une des famille qui se sont couvertis à L'Islam et dont quelques uns de ses membres ont recu une education Islamique et Surtout dans Elm El Hadice ce qui en grand effel sur Ebn Abi Hatem .

Dans cette mème partie nous tirons encore que Ebn Abi Hatem ètait un ermite pieux et pur et ceci mentre qu`ilavait un caractèrelouable .

Le deuxieme chapitre Parle de ses voyages et de ses disciples . Elle nous montex aussi qu il est Parti dans beaucoup de Pays pour s'instruire etilil a Fait des ètudes avec des shioukh qui ont brillè dans Ouleum El Hadice at d'autres e'tudes islamiques .

Le troisieme chapitre parle de ses creyances qui sont les mèmes que ceux de ses disciples surtout ceux du Hadice . Nous pouvons voir aussi qu il n'a jamais etè ni lui ni son père des chiaa les plus . Nous verrons qu il avait beaucoup de connaissances suer ouleum El Hadice Le tafcire et le Fikh et d'autras ètudes qui l'ent aidè a continue rson instruction sur ces 3 derniers .